العدد السادس والعشرون - الجزء الثالث - ابريل - 2026 - السنة الخامسة مجلة علمية فصلية محكمة

المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

American International Journal of Humanities and Social Sciences

الالكتروني (3085 - 4806) (ISSN) / الورقي (3085 - 4830) (ISSN)

رقم الايداع القانوني في المكتبة الوطنية المغربية (2025 Pe00006)

رقم الايداع القانوني في دار الكتب والوثائق العراقية (2735)

تصدر عن الأكاديمية الأمريكية الدولية
للتعليم العالي والتدريب

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY
OF HIGHER EDUCATION AND TRAINING

الموقع الرسمي للمجلة / www.iajphss.us

بسم الله الرحمن الرحيم

تتألف هيئة تحرير المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية من نخبة من العلماء والخبراء المتميزين من مختلف المؤسسات الأكاديمية الدولية. وتتولى الهيئة مسؤولية الحفاظ على جودة البحوث المنشورة وتقديم التوجيه الاستراتيجي لتطوير المجلة.

رئيس التحرير-أ.د.نزهة إبراهيم الصبري – نائب رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب-المملكة المغربية

نائب رئيس التحرير : أ.د. حاتم جاسم الحسون، رئيس الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

مدير التحرير- أ.د. هند عباس على الحمادي-أستاذ بقسم اللغة العربية وعلومها-كلية التربية للبنات-جامعة بغداد، جمهورية العراق (مدقق اللغة العربية).

https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0003-0515-501X

سكرتارية التحرير

1. أ .م.د. محمد حسن أبو رحمة . وزارة التربية – فلسطين .
2. أ.سكينة إبراهيم الصبري . الشؤون الإدارية . الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.

أعضاء هيئة التحرير

1. أ.د. حسن يوسف – استاذ اللغة العربية آدابها – جامعة قناة السويس – مصر ـ المدقق العام.
2. أ.د. خالد ستار القيسي ،عميد كلية الإعلام ، الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب.
3. أ. مجدي عبد الله الجايح،كلية اللغات والعلوم الإنسانية،الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب. (مدقق اللغة الإنكليزية)
4. المهندس اسماعيل المساق ، كلية علومالتقنية ،جامعة محمد الخامس ،الرباط، المملكة المغربية.

(التصميم)

5. أ.محمد تايه محمد ـ بك إدارة أعمال ـ كلية الإدارة والاقتصاد ـ جامعة الكوفة. (التنضيد) .
https://orcid.org/0009-0003-6945-2806

أعضاء الهيئة العلمية

1. Prof. Dr Hanik Mahliatussikah - State University of Malang, Indonesia, Chairman of the Association of Arabic Language Teaching Departments in Indonesia.
2. Prof. Dr. Shamnad N - University College, Thiruvananthapuram, Kerala, India.
3. Prof.Dr.Ali H. ABDUL RASOL - KDG College - Leerexpert -England.
4. Dr.MUSTAPHA ABDUL AZIZ AKANJI - Président-Fondateur des groupes scolaires et Universitaires AKANJI En Côte d'ivoire et Nigeria.
5. Dr.Nada Al-Abidi - Educational Sciences Teaching Curricula, Methods, and E-Learning - Swedenز
6. .أ.د. أبكر عبد البنات آدم. مدير جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم. جمهورية السودان https://orcid.org/0009-0009-8298-4464.
7. أ.د. رانيا الصاوي عبده عبد القوي – قسم علم نفس تربوي – كلية التربية – جامعة 6 اكتوبر – مصر https://orcid.org/0000-0001-7436-2774 .
8. أ.د. آمال العرباوي مهدي - رئيس قسم التربية المقارنة بكلية التربية - مصر https/://orcid.org0009-0005-3260-820X .
9. أ.د. أمل مهدي جبر- رئيس قسم العلوم التربوية والنفسية. كلية التربية للبنات. جامعة البصرة، جمهورية العراق https://orcid.org/0000-0001-7463-9876 .
10. أ.د. ناهض فالح سليمان- كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم اللغة الإنجليزية. جامعة ديالى . جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0009-7896-820X .
11. 1.أ. د نور الدين زين العابدين متولي أحمد - رئيس قسم اللغة العربية وآدابها بكلية العلوم الإنسانية بجامعة بيروت العربية - لبنان https://orcid.org/0009-0006-7020-7244 .
12. أ.د. نصيف جاسم أسود سالم الأحبابي. كلية التربية للعلوم الإنسانية. قسم الجغرافية. جامعة تكريت. جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0002-6669-4706 .
13. أ.د. نورة محمد مستغفر. أستاذ التعليم العالي مؤهل، المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين، المملكة المغربية https://orcid.org/0009-0001-4682-2005 .
14. أ.د. هاله خالد نجم- رئيس قسم الترجمة. كلية الآداب- جامعة الموصل – جمهورية العراق). https://orcid.org/0009-0004-3687-1788).

15. أ.د. محمد خضير عباس الجيلاوي - كلية الطوسي الجامعة – النجف الاشرف – العراق .
https://orcid.org/0009-0001-9668-9329

16. أ.د. محمد نهان ابراهيم رحيم الهيتي – علوم اسلامية – جامعة الانبار – العراق. 0000-0003-6193-4092

17. أ. د. سميرة شمعاوي –استاذة باحثة بمركز التوجيه والتخطيط التربوي بالرباط – المغرب .
https://orcid.org/0009-0008-2452-6011

18. أ.د. برزان ميسر حامد أحمد الحميد. كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة الموصل. جمهورية العراق.(https://orcid.org/0009-0003-7795-3934)

19. .أ. د.محمد ازهري - جامعة السلطان مولاي سليمان - كلية الآداب والعلوم الإنسانية. بني ملال. المغرب.

20. أ.د. تارا عمر أحمد- كلية العلوم السياسية. جامعة السليمانية. جمهورية العراق https://orcid.org/my-orcid?orcid=0009-0003-9424-6211 .

21. أ.د.تحرير علي حسين علوان – كلية الفنون الجميلة – جامعة البصرة – جمهورية العراق.
0009-0002-0076-0491/https://orcid.org

22. محمد لؤي محمد سليم البني معهد الحضارة للتأهيل والتدريب السياحي والفندقي | دمشق، سوريا. 0009-0008-2826-7088

23. أ. د. الشرقي عبد الحليم – كلية الآداب والعلوم الانسانية – سايس – جامعة - سيدي محمد بن عبد الله - فاس – المملكة المغربية https://orcid.org/0000-0002-6947-5712 .

24. أ.د. داود مراد حسين الداودي. دكتوراه العلوم السياسية. مدير وحدة البحوث والدراسات. جامعة القادسية. كلية القانون. جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0000-3272-5899 .

25. أ.م.د. عزيز عبدالرحمن محمد الاديمي -جامعة تعز - مدير عام بحوث التنمية الادارية والتدريب - ديوان عام محافظة تعز – اليمن https://orcid.org/0009-0005-2702-0495 .

26. أ.م.د. علاء الدين محمد حسين عياش – رئيس قسم تكنولوجيا الاعلام -جامعة فلسطين التقنية – فلسطين https://orcid.org/0000-0001-8152-9261 .

27. أ.د. سندس عزيز فارس الفارس- خبير تربوي- عميد كلية الدراسات العليا والبحث العلمي في الاكاديمية الأمريكية. جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0002-7185-1059.

28. أ.د.عدنان فرحان الجوراني. أستاذ الاقتصاد. جامعة البصرة. جمهورية العراق) .
https://orcid.org/0009-0006-6673-5714)
29. د. حلا عدنان نيربي – كلية الاقتصاد – قسم المحاسبة – جامعة حلب - سوريا
https://orcid.org/0009-0006-5511-3266.
30. أ.د. ماجدولين محمد النهيبي- كلية علوم التربية. جامعة محمد الخامس. الرباط، المملكة المغربية0009-0000-1125-8689 :Orcid id.
31. د. ياسر حسن ناجي الصلوي – جامعة تعز – اليمن https://orcid.org/0009-0006-7335-3570 .
32. أ.د. ماهر مبدر عبد الكريم العباسي. نائب عميد كلية التربية للعلوم الإنسانية. جامعة ديالى. جمهورية العراق. 0009-0006-0681-1033
33. أ.د. حاكم موسى عبد الحسناوي - استاذ طرائق تدريس التأريخ - وزارة التربية - الكلية التربوية المفتوحة - جمهورية العراقhttps://orcid.org/0000-0002-3992-672X?lang=ar.
34. د. ليلى الادريسي – دكتوراه في القانون والعلوم السياسية – كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية – جامعة محمد الخامس – الراط - المغرب.
0009-0005-8175-7113
35. أ.م.د.آوان عبد الله محمود الفيضي. دكتوراه قانون خاص. كلية الحقوق. جامعة الموصل. جمهورية العراقhttps://orcid.org /0000-0001-8777-978x .

أعضاء الهيئة الاستشارية

1. أ.د.هالة مختار الوحش – استاذ اصول التربية الانسانية جامعة الازهر – مصر .
https://orcid.org/0009-0008-8680-0194
2. .أ.د. محمد علي عباس – علوم تربوية نفسية – الاكاديمية الامريكية الدولية للتعليم العالي والتدريب- أمريكاhttps://orcid.org/0009-0004-2576-8136 .
3. أ.د. حسن يوسف – استاذ اللغة العربية آدابها – جامعة قناة السويس - مصر.
4. د. عائشة الهوس – تخصص القانون العام والعلوم السياسية - المعهد المغربي للدراسات الاستراتيجية وإدارة الأزمات – المملكة المغربيةhttps://orcid.org/0009-0000-4666-3086 .

5. أ.د. ناهض فالح سلمان - كلية التربية - جامعة ديالى - العراق-https://orcid.org/0009-0009-7896-820X .

6. أ.د. رائد بني ياسين- عميد كلية الأعمال. قسم نظم المعلومات. الجامعة الأردنية- فرع العقبة . المملكة الأردنية الهاشمية(https://orcid.org/0009-0004-3687-1788) .

7. د. نادية فضيل – المركز الجهوي لمهن التربية والتكوين – بني ملال – المغرب.

8. د. هشام الميموني، دكتور في القانون العام، جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء ، كلية الحقوق - المحمدية(المغرب)

0000-0002-9569-3369

9. أ.م. د. سماح هادي محمد – كلية الحقوق – جامعة النهرين – جمهورية العراق https://orcid.org/0009-0006-9104-6347 .

10. أ.م.د.ايمان محمد مصطفى – كلية الدراسات العليا لتكنولوجيا النانو – مدير معمل الطاقة الشمسية – جامعة القاهرة – مصر. X575-6465-0001-0000

11. م. د. حامد شمال مصحب - كلية الحكمة الجامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذكاء الاصطناعي – العراق https://orcid.org/0000-0002-4382-0872 .

12. أ.د. ماهر جاسب حاتم الفهد – تحصص التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الإمام الكاظم "ع" قسم التأريخ – العراق https://orcid.org/0000-0001-5708-2527 .

13. د. نجلاء حمدان رحمة الله جادين - جامعة جازان / كلية الفنون والعلوم الإنسانية المملكة العربية السعودية https://orcid.org/0009-0008-5146-475X .

14. أ.د.علي سموم الفرطوسي - الجامعة المستنصرية / كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة - أستاذ القياس والتقويم - الإحصاء - كرة السلة

حكم ومراقب فني دولي بكرة السلة - العراق.

ORCID : https://orcid.org/0000-0002-8598-5149

15. أ.د. مازن خلف ناصر.كلية القانون. جامعة المستنصرية . جمهورية العراق .

https://orcid.org/0000-0003-3754-4266

16. أ.م.د. محمد عبدالفتاح زهرى- رئيس قسم الدراسات الفندقية- كلية السياحة والفنادق – جامعة المنصورة- جمهورية مصر العربية(ORCID.org/0000-0002-8533-6552) .

17. م.د. محمد مولود امنكور .كلية العلوم الإدارية والمالية والاقتصادية .الأكاديمية الأمريكية الدولية للتعليم العالي والتدريبhttps://orcid.org/0009-0000-8373-5528 .

18. أ.م.د. موسى إسماعيل صالح حسين - أستاذ مساعد الأدب والنقد العربي قسم اللغة العربية - جامعة جرش / الأردنhttps://orcid.org/0009-0007-7197-1954

19. أ.د. جاسم حسن سالم العطبي - طبيب عام - البصرة – العراق. 1975-2819-0001-0009

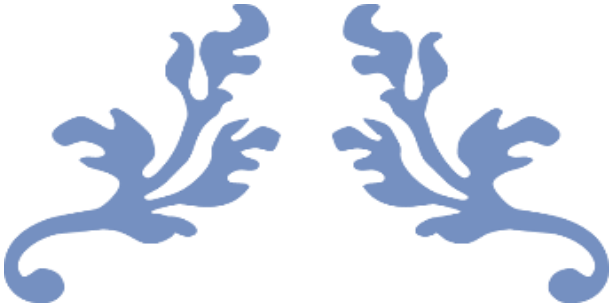

مقال العدد

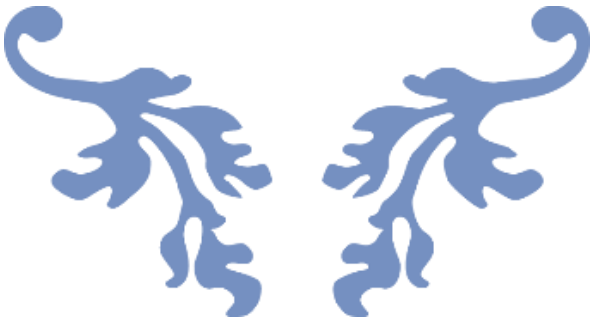

بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمدّ لله على فضله ونعمته ، والصلاة والسلام على رسوله الكريم وآله ، أمّا بعد

يسرّنا أن نقدم لكم العدد 26 الجزء الثاني من المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، الذي يضم مجموعة من البحوث العلمية المتميزة التي شارك بها باحثوا المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون وكذلك باحثون من مختلف دول العالم.

لقد دأبت هيئة التحرير على تطبيق معايير التقييم العلمية شأنها بذلك شأن المجلات الرصينة المثيلة في حقل التخصص والنشر العالمي ، فعرضت البحوث على محكمين لهم مكانتهم العلمية في فضائهم العلمي ، ويعودون لجنسيات مختلفة ، ومن جامعات متباينة ، منها الجامعات الحكومية التي ترجع بمرجعيتها إلى بلدان العالم المختلفة ، فضلا عن الاستعانة بخبراء من جامعات خاصة اثبتوا بشكل علمي أنهم أهل للتحكيم واطلاق الحكم على علمية البحث المقدم للمجلة ، وصلاحيته للنشر.

حرصت هيئة التحرير على عرض البحث المقدم من لدن كاتب البحث على محكمين اثنين ، وتقديمه لهما ، بتوقيتات زمنية محددة ، فأن اتفق المحكمان على صلاحية البحث ، تم تحويله إلى مرحلة التنضيد والنشر ، بعد التأكد من دقة تطبيق تعليمات النشر الخاصة بالمجلة . وإن اختلف المحكمان في التقييم المطلق على البحث المقدم ، حول البحث لمحكم ثالث ، فأن قبله ، تم تحويله للمرحلة الثانية التنضيد والنشر ، وإن رفضه ، عندئذ يرفع البحث من قائمة البحوث المعدة للنشر.

لم يختلف منهج هيئة التحرير في آلية قبول البحوث ، وعدّها للنشر عن غيرها من المجلات العلمية ؛ لأن الرصانة العلمية هو هدفها الذي تسعى للوصول إليه ، واعتمدت نظاما دقيقا في استقبال البحوث ، وتقديمها للمقومين ، واشعار الباحثين بقبول النشر ، وفقا لأمر إداري يصدر عن المجلة ، يعد مستندا في صحة نشر البحث في المجلة ، مع تثبيت العدد الذي نشر فيه مذيلا بإمضاء رئيس التحرير.

احتوى هذا العدد في طياته مجموعة من البحوث ، والتي تحمل موضوعات متنوعة ، ذات الطابع الإنساني والاجتماعي ، ضمن تخصص المجلة ، وكل الأفكار التي طرحت تحمل الرؤى العلمية وأبعادها ، والنظرية التي يؤمن بها أصحاب تلك الأفكار ، لذلك كانت المجلة دقيقة ؛ لأجل عرض تلك الأفكار من دون التدخل فيها ، مع متابعة كونها لا تؤدي إلى خلق الفوضى العلمية ، أو تحريض للعنف ، أو للتطرف العلمي والمجتمعي.

نحن فخورون أيضًا أن هذا العدد يصادف حدثًا مميزًا في مسيرة المجلة، حيث تم اعتمادنا من قبل المكتبة الوطنية المغربية للحصول على الاعتماد القانوني، ومنحنها التسلسل الرقمي الدولي (ISSN) للنسخة الإلكترونية وأيضًا للنسخة الورقية. هذا الإنجاز يعكس التزامنا بتقديم محتوى علمي رصين ومتنوع، ويسهم في تعزيز مكانة المجلة كمصدر مرجعي معترف به عالميًا.

24/04/2026 الرباط ـ المملكة المغربية هيئة تحرير المجلة

الملاحظة القانونية

البحوث المنشورة في المجلة لا تعبر عن وجهة نظر المجلة، بل عن رأي كاتبها.

فهرس الموضوعات

الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية في النظام البرلماني العراقي بين النص الدستوري والواقع العملي
الأستاذ الدكتور داود مراد حسين الحسني.....12

استشراف مستقبل البحث العلمى في تحقيق التنمية المستدامة فى الجامعات الليبية وفقا لأسلوب السيناريوهات
د.عبدالله محمد أمبارك باشير / أ. نفازة محمد مفتاح العمارى 34

جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة وأثره على معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة في السودان.
د. كمال الأمين محمد فضل الله.....56

منظومة الذكاء الاقتصادي الترابي في تدبير المؤسسات العمومية ى(حوكمة تدبير الموارد المائية)
د. مصطفى الحشلوفي / أنس حافظ 85

النظام الدستوري في موريتانيا: دراسة مقارنة مع الأنظمة الدستورية المغاربية.
د.عيشة منيه.....97

دور إدارة الموارد البشرية في تعزيز الرضا الوظيفي وتحقيق الاستدامة المؤسسية
د. مجدي محمد علي كلاب.....109

تحولات الوظيفة الاجتماعية للمدرسة المغربية في العصر الرقمي
خولة الطهراوي.....124

أصول التفسير نشأته وتطوره في القرن الحادي عشر إلى عصرنا
الباحث: مهربان حمه سعيد مصطفى.....137

Ethical, Trust, And Governance Issues in AI Systems
Hanan Salim Alsaadi,.....160

الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية في النظام البرلماني العراقي بين النص الدستوري والواقع العملي

الأستاذ الدكتور داود مراد حسين الحسني

أستاذ النظم السياسية جامعة القادسية كلية القانون

dawod.murad@qu.edu.iq

009647801503034

الملخص:

إن رئيس الدولة في الأنظمة البرلمانية هو ليس رئيس الحكومة حيث أن رئيس الحكومة في هذه الأنظمة هو رئيس مجلس الوزراء وهو محور السلطة التنفيذية. رئيس الدولة في الأنظمة البرلماني غير مسؤول سياسيا وبالتالي أن غالبية الدساتير في الأنظمة البرلمانية التي ترد بعض الاختصاصات إلى رئيس الدولة إنما تمارس بواسطة رئيس الحكومة. و النظام البرلماني في العراق بموجب دستور عام 2005 من الأنظمة التي تتمثل في ازدواجية السلطة التنفيذية حيث تتألف من جناحين جناح يمثله رئيس الدولة والجناح الثاني متمثلا بسلطة رئيس الوزراء ، ورئيس الجمهورية بموجب الدستور عام 2005 يمارس بعض الصلاحيات التي لا يمارسها رئيس الدولة في الأنظمة البرلمانية في موارد عدة لذلك ظهرت المعضلة الدستورية في بيان هذه الصلاحيات التي يمارسها رئيس الدولة إلى جانب رئيس وزراء

الفرض العلمي

ان الفرض العلمي لهذه الدراسة هو (إن الصلاحيات التي يمارسها رئيس الجمهورية بموجب دستور عام 2005 هي صلاحيات لا تمت إلى رئيس الدولة في النظام البرلماني وإنما فرضها الواقع العملي العراق)

إشكالية البحث

يحاول هذا البحث الإجابة فأنا مجموعة من التساؤلات ما هي الصلاحيات الدستورية التي منحها دستور 2005. إلى رئيس الجمهورية في العراق؟ وما هي المعضلة الدستورية في مسألة دعوة البرلمان إلى الانعقاد من قبل رئيس الدولة اوحل البرلمان؟ وما هي الآثار القانونية والاجتماعية المترتبة على عدم مصادقة رئيس الجمهورية على أحكام الاعدام؟

هيكلية البحث

المبحث الأول: التأصيل الفكري لنظرية الفصل بين السلطات

المبحث الثاني: رئيس الدولة في النظام الفيدرالي- مقاربة بين النظام البرلماني العراقي والنظام المجلسي-

المبحث الثاني: الصلاحيات التنفيذية لرئيس الجمهورية في النظام البرلماني – دراسة مقارنة

المبحث الرابع: معضلة دعوة رئيس الدولة لمجلس النواب إلى الانعقاد وفق الدستور

المبحث الخامس: إشكالية حل البرلمان من قبل رئيس الجمهورية وفق النظام العراقي

المبحث السادس المعالجات الدستورية وتصديق أحكام الإعدام

الكلمات الافتتاحية : رئيس الدولة. الدستور. المصادقة البرلمان. مجلس النواب

The Constitutional Powers of the President of the Republic in the Iraqi Parliamentary System: Between Constitutional Text and Practical Reality

Professor Dr. Dawood Murad Hussein Al-Hassani
Professor of Political Systems – University of Al-Qadisiyah, College of Law

Introduction

The Head of State in parliamentary systems is not the Head of Government. In such systems, the Prime Minister is the head of the Council of Ministers and represents the core of executive authority. The Head of State in parliamentary systems is not politically responsible; therefore, most constitutions in parliamentary regimes, although they grant certain powers to the Head of State, stipulate that these powers are exercised by the Head of Government.

The Iraqi political system, under the 2005 Constitution, is considered a parliamentary system characterised by a dual executive structure. It consists of two branches: one represented by the Head of State (the President of the Republic), and the other by the Prime Minister.

However, under the 2005 Constitution, the President of the Republic exercises certain powers that are not typically associated with the role of a Head of State in parliamentary systems. This has given rise to a constitutional dilemma regarding the nature and scope of these powers, particularly in relation to the authority of the Prime Minister.

Research Hypothesis

The hypothesis of this study is that the powers exercised by the President of the Republic under the 2005 Constitution do not conform to the traditional role of a Head of State in a parliamentary system; rather, they have been shaped by the practical political reality in Iraq.

Research Problem

This study seeks to answer several key questions, including:

- What constitutional powers were granted to the President of the Republic under the 2005 Constitution?
- What is the constitutional dilemma concerning the President's authority to convene or dissolve Parliament?
- What are the legal and social implications of the President's refusal to ratify death penalty judgments?

Research Structure

- **Section One**: The theoretical foundations of the principle of separation of powers
- **Section Two**: The Head of State in a federal system: a comparison between the Iraqi parliamentary system and the assembly system
- **Section Three**: The executive powers of the President in a parliamentary system (a comparative study)
- **Section Four**: The dilemma of the President's authority to convene the Council of Representatives under the Constitution
- **Section Five**: The issue of dissolving Parliament by the President in the Iraqi system
- **Section Six**: Constitutional treatments and the ratification of death sentences.

Keywords :Head of State – Constitution – Ratification – Parliament – Council of Representatives

المبحث الأول

التأصيل الفكري لنظرية الفصل بين السلطات

"إن مبدأ الفصل بين السلطات لم يكن من مبتكرات العصر الحديث أو من نتائج الثورتين الأمريكية والفرنسية، وإنما هو حصيلة جهد فكري وفلسفي للعديد من المفكرين والفلاسفة ومنذ فترات موغلة في التاريخ. فقد عد فلاسفة الإغريق مثل أفلاطون وأرسطو هيئات الدولة وذكرها الأول على أنها ست بينما حصرها أرسطو بثلاث هيئات الهيئة التشريعية للمداولة ووضع القوانين وهي عبارة عن جمعية الشعب في الديمقراطية المباشرة هيئة تنفيذية تتولى تنفيذ القوانين ويتألف من الأشخاص الذين تعينهم جمعية الشعب .(1) (مراد: الأنظمة السياسية:بغداد:2025: 154).هيئة قضائية وهي مجموع المحاكم والقضاة الذين يقومون بتطبيق القانون .والقول بوجود الفصل بين السلطات أو وضع قواعد التعامل والتعاون بينهما إنما هو عبارة عن وصف لواقع موجود معمول به . ولا شك أن الذي ضمن لمبدأ الفصل بين السلطات انتصاره وتغلبه على النظم الاستبدادية كونه يمثل الضمانة الوحيدة الكبرى للحريات الفردية والوسيلة الناجحة لتقييد سلطات السلطة التنفيذية .(2) باط: الوسيط في القانون الدستوري: الجزء الثاني::ص618).ان مبدأ الفصل بين السلطات بمفهومه الحديث يعود إلى تطور النظام البرلماني في انجلترا وبخاصة بعد قيام جمهورية كروميل وإعلان دستورها القائم على مبدأ الفصل بين السلطات ، ثم تلاه ثورة عام 1688 بعد موت (كروميل) وما تمخض عنها عن إعلان الحقوق(Bill of rights)من قبل (ادوارد الثاني) . ولقد مهد ذلك لنظرية فكرية على يد الفقيه الانكليزي (جون لوك) وقد ابان في كتابه (بحث في الحكومة المدنية) الصادر عام 1690 عن ثلاث سلطات عامة هي السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وسلطة ثالثة أطلق عليها اسم (السلطة الاتحادية) ، ويعهد اليها مسؤولية إدارة العلاقات الخارجية من إعلان الحرب والسلم وقد اعتبر (لوك) السلطة التشريعية هي السلطة العليا في البلاد على ما عداها من السلطات ومع ذلك أن هذه السلطة مقيدة باحترام قواعد القانون الطبيعي وان تمارس وظيفتها بواسطة قوانين عامة ، وقد جعل (لوك) السلطة القضائية تابعة للسلطة التشريعية ، ومرد ذلك يعود إلى تبعية القضاء للبرلمان الانجليزي في تلك الفترة (**3**) **الدبس : النظم السياسية: عمان: 78**)أما مونيسيكو ، فقد بين من خلال بحثه عن المثالية السياسية عن طريق إيجاد سلطة معتدلة ، فقد اظهر بوضوح مبدأ الفصل بين السلطات ، فقد بين في كتابه (روح القوانين) أنواع الحكومات وقد حددها بثلاثة أنواع : الحكومة الملكية والحكومة الارستقراطية والحكومة الديمقراطية وبين أن الحل الأمثل للحيلولة دون انحراف الحكومات وإرغامها على الاعتدال ومنعها من الانحراف هو (الفصل بين السلطات) ، وقسم السلطات إلى ثلاث (السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية) .ولا شك أن محور الفصل بين السلطات عند (مونيسكو) كان في الحقيقة ثلاث أفكار مترابطة(4) **خليل: النظم السياسية والدستور اللبناني:1979:ص277**).كيف نحمي الحرية ؟ الجواب بعدم إساءة استعمال السلطة كيف نمنع إساءة استعمال السلطة الجواب عن طريق الفصل بين السلطات . لقد كانت كتابات (مونيسيكو) مصدر الهام للثورة الفرنسية عام 1789 ، فقد اخذ دستور 1791 على أساس مبدأ الفصل بين السلطات – كما كان لأفكاره الأثر الأكبر على الدستور الأمريكي عام 1787 الذي شكل الاتحاد الفيدرالي في القارة الأمريكية .وقد سبق ذلك أن نصت البعض من دساتير الولايات الأمريكية الثلاث عشر مبدأ الفصل بين السلطات فقد نص دستور ولاية (ماسوشوسيت Massachusetts) عام 1780 على ان حكومة الولاية لن تمارس السلطة التشريعية مطلقا فيها سلطات الهيئتين التنفيذية أو القضائية . . وأكد منشور الفيدرالية على إقامة نظام الفصل بين السلطات لمنع التعسف المطلق والذي أدى

إلى إساءة استعمال كل سلطة على حدة. وكان من أثار كتابات (مونتيسيكو) ان اثار (مبدأ الفصل بين السلطات) كسلاح من أسلحة الكفاح ضد الحكومات المطلقة التي كانت تعمل على تركيز السلطات بيد شخص واحد ووسيلة من وسائل

التخلص من السلطة المطلقة للملوك ولذلك كان دستور 1791 في فرنسا الذي أعقب الثورة الفرنسية وكذلك دستور 1848 قد تضمنا أن الفصل بين السلطات هو الشرط الوحيد لكل حكومة حرة . ولا شك أن مبدأ الفصل بين السلطات تأتي أهميته من اهم مزاياه (5) : **محسن خليل : النظم السياسية والدستور اللبناني. 279 وكذلك سليمان الطماوى، السلطات في الدساتير العربية والفكر الاسلامي، : 1973 ،312 .عبد الله اسماعيل البستاني : مذكرات اولية في القانون الدستوري ، 1943 :ص134 – 140 – 141د. حسان محمد شفيق : ص28 .**

أولا: : صيانة الحرية ومنع التعسف

إن فكرة الفصل بين السلطات تعد سلاحا لمحاربة الفساد والتعسف وبالتالي أن تطبيق هذا المبدأ يؤدي إلى قيام كل سلطة من هذه السلطات بوظيفة من وظائف الدولة، وعلى السلطات أن تراقب الواحدة الاخرى، لذلك عد هذا المبدأ ضمانة أساسية من الضمانات التي تكفل الحرية وتقويها والحد من تعسف الفرع التنفيذي. ثانيا : المساهمة في إنشاء دولة القانون :

إن مبدأ الفصل بين السلطات ضمانة للحقوق والحريات العامة نظريا، في قيام دولة القانون حيث ضمن هذا المبدأ عدم الجمع بين سلطة التشريع والتنفيذ بيد سلطة واحدة ، وبالتالي فان السلطة المنتخبة هي التي تأخذ على عاتقها سن القوانين ، وما على السلطة التنفيذية وحمايتها دون أن يكون لها أي حق في التدخل بمضمون هذه القوانين ، كذلك عدم الجمع بين السلطة القضائية وأي سلطة أخرى الأمر الذي يفّعل الرقابة القضائية على السلطتين التنفيذية والتشريعية

ثالثا إن مبدأ الفصل بين السلطات يقود إلى تحقيق فوائد عملية تعود على الدولة من خلال مبدأ تقسيم العمل والتخصص منه إذ يتيح عن هذا التقسيم إتقان كل سلطة لعملها وقيامها به على أكمل وجه ويستوجب احترام القوانين وحسن تطبيقا على الرغم من الحجج التي ساقها أنصار مبدأ الفصل بين السلطات فان العديد من الفقهاء يثير جملة من الانتقادات ومنها:

أولا: إن مبدأ الفصل بين السلطات مبدأ نظري إذ لا يمكن تحقيقه في الواقع العملي لان هناك استحالة الفصل المطلق بين السلطات الثلاث.

ثانيا: إن السيادة والسلطة واحدة ولا يمكن تجزئتها في الدولة الواحدة

ثالثا: إن توزيع السلطة يضعف من مفهوم المسؤولية التي يمكن تحديدها في حال وجود جهة واحدة متخصصة في ممارسة السلطة

رابعا: إن تطبيق هذا المبدأ أدى عمليا إلى فوضى في ممارسة السلطة وبخاصة خلال فترة الدساتير الأولى للثورة الفرنسية وتقوم عدة أنظمة سياسية على أساس الفصل بين السلطات غير أن تطبيق هذا المبدأ يختلف من نظام إلى اخر ولو أن هذه الأنظمة تشترك في وجود برلمان منتخب (السلطة التشريعية) أو وزارة (سلطة تنفيذية) أو هيئة مستقلة عن الهيئتين تقوم بتطبيق القانون تدعى (السلطة القضائية) . ولا شك أن العلاقات متفاوتة بين السلطات الثلاث وبحسب الأنظمة السياسية.

المبحث الثاني

رئيس الدولة في النظام الفيدرالي

إن رئيس الدولة في النظام البرلماني ليس هو رئيس الحكومة إذا إن رئيس الحكومة في هذا النظام هو رئيس مجلس الوزراء ورئيس الدولة في النظام البرلماني غير مسؤول سياسيا إذا المقرر في غالبية الدساتير البرلمانية إن الاختصاصات التي ترد في الدستور باسم رئيس الدولة إنما تمارس بواسطة الحكومة المسؤولة حيث أن القاعدة في إنجلترا مهد النظام النيابي البرلماني هي أن الملك لا يعمل منفردا the king cannot act only ومظهر هذه القاعدة إن توقيع رئيس الدولة على أي تصرف يتعلق بشؤون الدولة لا يكون ملزما قانونيا إلا إذا وقع على التصرف أيضا رئيس الوزراء أو الوزير المختص ولا ينفذ رئيس الدولة في النظام البرلماني بالتوقيع إلا في حالة استقالته والحالات المحددة في الدستور لتعيين رئيس وزراء وإقالته ودعوه وفض دورة البرلمان . اما المقصود بالاختصاص التنفيذي لرئيس الدولة من المستقر في فقها في القانون الدستوري إن السلطة التنفيذية لها اختصاص تنفيذي تشريعي وقضائي. موريس **دو فرجيه؛ القانون الدستوري والمؤسسات السياسية: 171**. الاختصاص التشريعي يتمثل في حق اقتراح القوانين وحق إصدارها بالإضافة إلى اختصاص تنفيذي يتمثل في إصدار اللوائح والتعليمات. اما الاختصاص القضائي فتمثل في حق العفو البسيط الذي يتمثل في رفع العقوبة لفرد معين بإسقاط العقوبة كلها أو جزء منها أو إبدال بعقوبة أخرى هي أخفف منها مقررة قانونيا دون أن يمحو الجريمة نفسها او يؤثر في على العقوبات التبعية التي تظل نافذة. اما الاختصاص التنفيذي يتمثل في كل ما يناط بالسلطة التنفيذية من اختصاصات بصرف النظر عن طبيعتها سواء كان ضمن تلك التي يطلق عليها أعمال الإدارة ام دخلت في إطار ما يسمى أعمال السيادة أو الحكومة. والاختصاص التنفيذي في معظم دول العالم ولاسيما الدول الديمقراطية أصبحت بيد السلطة التنفيذية هو القائد بينما تراجع دور البرلمانات مما جعلها شبه تابعة للسلطة التنفيذية .(7.) . **عثمان: رئيس الدولة في النظام الفيدرالي: 1977: ص18** . ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب منها إن الديمقراطية تطور مدلولها السياسي في عالم اليوم من مجرد الاعتراف بحق الشعب في اختيار نظامه السياسي وحكومته إلى حماية حقوق الإنسان الاجتماعية والاقتصادية لتحقيق العدالة الاجتماعية المساواة بين المواطنين وذلك عن طريق اتباع التدخل في الشؤون المالية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تنظيم الصناعة والتجارة والتعاقد والملكية والعمل وليس ثمة شك في أن هذا يحتاج إلى تخصص وظيفي.

مقاربة بين النظام البرلماني العراقي والنظام المجلسي

يعد النظام المجلسي أو ما يسمى بنظام حكومة الجمعية من الأنظمة الراسخة في عالم اليوم وإن هذا النوع من النظام لا يطبق حاليا إلا في دولة واحدة هي سويسرا. النظام المجلسي عرف في فرنسا بعد قيام الثورة الفرنسية في عام 1789 فقد تضمن دستور عام 1801 منح السلطة الفعلية وبخاصة انتخاب أعضاء الهيئة التنفيذية وبذلك أصبحت السلطة التنفيذية تابعة إلى الجمعية الوطنية. النظام المجلسي هو ذلك النظام الذي تخضع فيه السلطة التنفيذية إلى السلطة التشريعية بحيث تعتبر السلطة التنفيذية مجرد هيئة تابعة إلى الجمعية الوطنية. وهو يتصف في جملة من الخصائص منها(8): **مراد : الأنظمة السياسية بغداد: 2025** :

أولا التدرج في السلطات

يتصف النظام المجلسي في انعدام التوازن والمساواة بين السلطين التنفيذية والتشريعية بحيث تكون السلطة التشريعية المنتخبة مركز القمة اتجاه الهيئات الأخرى مع الإبقاء على مبدأ توزيع السلطات بين الهيئات الثلاث. والنظام المجلسي على وفق ذلك المتمثل بقيام الجمعية الوطنية بانتخاب السلطتين التنفيذية و القضائية يتفق تماما مع فلسفة جان جاك روسو الذي يرى أن مفهوم السيادة يكمن في الشعب وظيفتها الأساسية تشريع القوانين والشعب لا يمارس السيادة وإنما يسندها إلى هيئة منتخبة تتمثل في السلطة التشريعية.

ثانيا جماعية السلطة التنفيذية

تتمثل في وجود عدد من الأشخاص وليس شخصا واحدا خشة التفرد بالسلطة وقد حرص المشرع الدستوري على أن وظيفة السلطة التنفيذية تنفيذ ما يقرره البرلمان في مجلسيه . اما النظام البرلماني فإنه يتصف بصفة لا تتصف بها جميع الأنظمة السياسية الأخرى حيث أن الحكم منبثق من التعاون الوثيق بين برلمان منتخب ورئيس دولة غير مسؤول بواسطة الحكومة التي تمثل الأغلبية في البرلمان والتي تشكل لولب بالحركة في البرلمان بمجلسيه والنظام البرلماني يقوم على أساس فكرة التوازن والتعاون بين السلطين التنفيذية والتشريعيةParliamentary system

ويتصف النظام البرلماني بالخصائص التالية:

أولا وجود رئيس دولة غير مسؤول

إن أغلب الدول التي تأخذ بالنظام البرلماني يعتبر رئيس الدولة ملكا أميرا أو غيرها من المسميات يسود ولا يحكم والنظام البرلماني هو النظام الذي يتوافق مع الأنظمة الملكية والجمهورية وعلى وفق ذلك إن رئيس الدولة في النظام البرلماني لا يتولى سلطات تنفيذية ولا تقع على عاتقه المسؤولية السياسية وبالتالي إن سلطته شرفية والقاعدة العامة تقول (حيثما توجد المسؤولية توجد السلطة).

ثانيا. الوزارة وهي الجناح الثاني للسلطة التنفيذية سواء كانت المسؤولية فردية أم كانت المسؤولية تضامنية الوزارة في النظام البرلماني مركز السلطة التنفيذية حيث يقع على عاتقها السياسة العامة للدولة وكذلك تكون مسؤولة سياسيا أمام البرلمان أو ما يطلق عليه المسؤولية السياسية للوزارة political responsibility of government والوزارة في النظام البرلماني تتصف بالمسؤولية التضامنية الجماعية وأن يكون الوزير الأول وأعضاء الحكومة يتخذون قرار موحد في رسم السياسة العامة للدولة ويجتمعون في مجلس واحد وتعد صفة التجانس والانسجامHermanos من المسلمات الأساسية في النظام البرلماني حيث يكلف رئيس الدولة الكتلة الأكبر في البرلمان في تشكيل الحكومة ومن خلال المقارنة بين السلطتين التشريعية في النظام البرلماني والنظام المجلسي يتضح التالي:

تتألف السلطة التشريعية في النظام المجلسي من مجلسين:(9) **بصدد اختصاصات (الجمعية الاتحادية) في سويسرا ينظر كامل، شرح القانون الدستورية: بغداد: 1947. 356 عصفور: المبادئ الاساسية في القانون الدستوري :251 او رباط، الوسيط في القانون الدستوري :677.)**

أولا: المجلس الوطني ويتم انتخاب نواب هذا المجلس من قبل الشعب بشكل مباشر ولمده أربع سنوات و يتألف من 200 عضو من ممثلين الشعب في الدوائر الانتخابية التي توزع بين المقاطعة بواقع نائب واحد عن كل 25,000 سنة

ثانيا مجلس الدول

يمثل المقاطعات أو الكونتانات بحيث يكون لكل مقاطعة أو او كانتونا نائبا بغض النظر عن عدد السكان وفي ذلك يقترب هذا المجلس من مجلس الشيوخ في النظام الرئاسي الأمريكي الذي يتمثل بوجود شيخين عن كل ولاية أمريكية ويصل عدد أعضاء هذا المجلس في سويسرا إلى 48 عضو لمجلس الأول الولايات دورة عادية سنويا ينتخب في كل دورة رئيس ونائب للرئيس.

وتمارس الجمعة الجمعية الوطنية متمثلة في مجلس الدول والمجلس الوطني الاختصاصات كافة حيث يتم انتخاب أعضاء المجلس الاتحادي الذي يمثل السلطة التنفيذية من قبل الجمعية الوطنية وتمارس الأخيرة انتخاب أعضاء المحكمة الاتحادية وتعيين قائد الجيش اتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الدستور السويسري الفيدرالي وفض النزاعات بين السلطات الفيدرالية حول الاختصاص وتعديل الدستور وحفظ الأمن الداخلي وعقد المعاهدات ووضع الميزانية العامة وإقرارها بمعنى إن السلطتين التنفيذية والقضائية تخرج من الجمعية الوطنية لذلك سمي هذا النظام باسم نظام حكومة الجمعية , أما في النظام البرلماني فإن الصورة تختلف تماما من حيث الآتي ، أن السلطة التشريعية غالبا ما تكون من المجلسين أحدهما منتخب والآخر معين أو غير معين. ففي إنجلترا يتكون البرلمان الإنجليزي من مجلسين مجلس الواردات الذي يضم النبلاء وكبار رجال الدين والذي يتألف من أكثر من 1000 لورد أما المجلس الثاني هو مجلس العموم الذي يضم أكثر من 650 نائب يتم انتخابهم بالانتخاب العام ولمده خمس سنوات ويتم انتخاب رئيس مجلس العموم speaker الذي يدير جلساته وينظم مداولاته. ويمارس هذا المجلس اختصاصات عديدة بالإضافة إلى اختصاصه الأصيل متمثلا في التشريع فهو يقوم بدور المسؤولية السياسية للحكومة أمام البرلمان واستخدام أساليب الرقابة كالسؤال الاستجواب والتحقيق وكذلك يمارس دور إقرار الميزانية وإنشاء الضرائب.

المبحث الثالث

معضلة دعوة رئيس الدولة مجلس النواب إلى الانعقاد

يمارس رئيس الدولة اختصاصا يتمثل بدعوة مجلس النواب المنتخب للانعقاد، وهذا الاختصاص هو اختصاص تقليدي له في النظم البرلمانية التقليدية، إذ يتولى رئيس الدولة سواء كان ملكاً أو رئيس جمهورية دعوة البرلمان الجديد للانعقاد بعد المصادقة على نتائج الانتخابات، فبعد انتهاء الانتخابات التشريعية التي تجري كل أربع سنوات نتيجة انتهاء الولاية التشريعية للمجلس القائم، منح الدستور العراقي رئيس الجمهورية اختصاص دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد في أول جلسة له تعقب انتخابه ولقد نصت المادة (54) من الدستور على صلاحية رئيس الجمهورية إلى دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد خلال مدة 15 يوم من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات. والغريب هنا انتفاء النص الدستوري في إمكانية امتناع رئيس الجمهورية على دعوة مجلس النواب

إلى الانعقاد إذا يمكن بذلك تعطيل الحكومة. حيث لا نص دستوري يعالج ذلك. أن الرئيس قد انتهك الدستور باعتبار إن النص الخاص بإقالته لانتهاك الدستور بعد إذا انتهى من قبل المحكمة الاتحادية يحتاج إلى تشريع قانون وهو لحد الآن لم يشرع إضافة إلى ذلك إن البرلمان غير موجود حتى يستطيع التصرف معه ولا يملك حق إقالته أصلا. وهذه من المعضلات التي أغفلها المشرع الدستوري وهذه الجلسة تكون بروتوكوليه يلقى خلالها الرئيس كلمة ترحيبية بأعضاء المجلس الجديد وهو الانعقاد الذي يتم برسوم يصدر عن رئيس الجمهورية خلال مدة أقصاها 15 يوم من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات العامة وتعقد الجلسة برئاسة اكبر الأعضاء سنا لانتخاب رئيس المجلس ولا يجوز التمديد لأكثر من المدة المذكورة (10) **المادة 54 الدستور العراقي 2005** من النص الدستوري على أن رئيس الجمهورية دعوة مجلس النواب إلى لانعقاد في أي يوم من الأيام (15`) التي تلي تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات ولا يجوز التمديد لأكثر من المدة المحددة دستوريا . وفي الانتخابات التشريعية عام 2025 دعا رئيس الجمهورية مجلس النواب الى الانعقاد بموجب المرسوم الجمهور رقم (54) الصادر في 16 كانون الأول 2025 حيث دعى رئيس الجمهورية مجلس النواب إلى الانعقاد وعليه يثار تساؤل هنا عن الإجراء الواجب اتباعه في حال عدم دعوة رئيس الجمهورية مجلس النواب إلى الانعقاد خلال المدة المذكورة أعلاه من تاريخ المصادقة على نتائج الانتخابات (11) **مجهول: القيود الدستورية على عمل السلطة التنفيذية والتشريعية في العراق :464** . والواقع إن المشرع الدستوري لم يكن موفقا في صياغته للمادة 54 من دستور جمهورية العراق النافذ 2005 على الرغم من النص على عدم جواز التمديد لأكثر من المدة المذكورة فيها لأنها لم توضح الإجراء الواجب اتباعه في حالة عدم دعوة الرئيس مجلس النواب الى الانعقاد وهذه تعتبر من الثغرات الدستورية المهمة التي اغفلها المشرع الدستوري.

وفي انتخابات عام 2005 بعد إعلان نتائج الانتخابات التي جرت في 2005/2/15 والمصادقة عليها في 2006/2/10 من قبل المفوضية الانتخابات الأمر الذي دفع بعض السياسيين إلى القول أن أحكام الدستور الجديد لا تحكم آلية دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد وإنما قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004 هو النافذ والحاكم في هذا الموضوع وأن القانون هذا لم يحدد مدة زمنية كما لم يكن من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية وتشكيل الحكومة بموجب به استنادا إلى المادة الأولى هذا المعنى يشمل والسلطات الثلاث الاتحادية وهذا يعني أن الآلية التي يتوجب اتباعها عند تشكيل لأي سلطة من السلطات الثلاث هي الآلية التي حددها الدستور الجديد وليس قانون إدارة الدولة المرحلة الانتقالية. (12) **إبراهيم عبد العزيز شيحا: القضاء الإداري دعوة الالغاء 2006: 14**. وفي هذا الصدد لا يمكن القول في ذلك فنقول إن مجلس للرئاسة ومجلس الوزراء يتم تشكيله على وفق الدستور الجديد اما مجلس النواب فيكون تشكيله على وفق إدارة قانون الدولة المرحلة الانتقالية وبالتالي هذا الأمر يتناقض مع كون مجلس النواب هو الحجر الأساس في البلاد في البناء الدستوري الجديد

دعوة الرئيس مجلس النواب بظروف استثنائية

تمر الدولة بظروف استثنائية تتمثل قيام حالة شاذة وتعذر السلطات العامة للقوانين المعدة للظروف الاستثنائية وان يكون تخطى المشروعية العادية قائما على أساس درء الاخطار التب تتعرض لها المصلحة العامة . وتدعوا الظروف الاستثنائية اثناء مدة تع النواب مما يتطلب اجتماع المجلس على وجه السرعة لممارسة المهام الدستورية كحالات الحرب أو نشوب الاضطرابات الأمر الذي

يحتاج فيه الدولة إلى انعقاد المجلس لاتخاذ الإجراءات التشريعية ولأجل ذلك ذهبت الدساتير إلى منح رئيس الدولة الصلاحية دعوة البرلمان إلى الانعقاد في جلسات استثنائية.

ومن المفيد هنا الإشارة إلى المادة 16 من دستور الجمهورية الفرنسية 1958 التي منحت الرئيس صلاحيات استثنائية خلال حالات الطوارئ وفي حالة تعطيل السلطة التشريعية حيث أن هذه المادة منحت الرئيس صلاحيات استثنائية يصدرها تتمثل في القرارات التي لها قوة القانون (13)(**مراد: الأنظمة السياسية:256**) وعليه إن الدستور العراقي منح رئيس الجمهورية الحق في دعوة مجلس النواب لاجتماع أعضاء المجلس في جلسة استثنائية أثناء تعرض البلاد إلى اعتداء خارجي أو حصول إضرابات تهدد الأمن العام أو والكوارث 1الطبيعية مما يتطلب إصدار تشريعات عاجلة وتأمين النفقات المالية إليها استنادا إلى المادة 58 من دستور 2005النافذ. على أنه لرئيس الجمهورية أو لرئيس مجلس الوزراء أو لرئيس مجلس النواب أو لخمسين عضو من أعضاء مجلس النواب دعوة مجلس النواب إلى جلسة استثنائية ويكون الاجتماع مختصرا على الموضوعات التي أوجبه الدعوة إلية (14) **المادة: 58 دستور جمهورية العراق: 2005**. ونلاحظ إن دعوة مجلس النواب إلى جلسة استثنائية لموضوع محدد على وفق منصة عليه المادة(58) من الدستور هذه الصلاحية ليس بسيطة بإمكان رئيس الجمهورية دعوة مجلس النواب للانعقاد **بعد تدبير أمر**. ويلاحظ في ذلك أنه حق رئيس الجمهورية في دعوة مجلس النواب جلسة استثنائية شكليا شكليا كباقي الحقوق لأن الوزارة هي التي تتمتع بممارسة هذا الحق حاليا وهي التي تتخذ الإجراءات اللازمة على أرض الواقع لمواجهة تلك الظروف الاستثنائية.(15) **مجهول : القيود: مجهول الحل الذاتي للبرلمان في بعض الأنظمة الدستورية: 2016 546– 547**

المبحث الرابع

معضلة رئيس الجمهورية في حل البرلمان في النظام البرلماني العراقي

يقصد في حل البرلمان هو الإنهاء المبكر لمجلس النواب قبل نهاية المدة المحدد له دستورية(16) **مجهول الحل الذاتي للبرلمان في بعض الأنظمة الدستورية :: 2016 ص 546 547**. بمعنى أن يتم إنهاء المدة المحددة للبرلمان قبل انتهاء الفصل التشريعي المقرر أي قبل انتهاء المدة المنصوص عليها في الدستور ويتم دعوة الناخبين بعد حل البرلمان لغرض انتخاب مجلس نيابي جديد بديل عن المجلس الذي تم حله لمنع حلول فراغ تشريعي في البلاد (17) **إقبال عبدالله أمين: آلية حل مجلس النواب ومبررات حله في ظل دستور :2005: وكذلك السعيد: النظم السياسية في الشرق الاوسط :: 1968: 147** وقد تختلف الإجراءات المتبعة لحل مجلس النواب باختلاف النظم الدستورية واختلاف الأنظمة السياسية في كل دولة وعلى وفق ذلك فإن حل مجلس النواب إما أن يكون حلا رئاسيا من قبل رئيس الدولة ، عندما يكون هنالك خلاف في رئيس مبين رئيس الدولة والبرلمان أو قد يكون الحل وزاريا بناءا على طلب مقدم من رئيس الوزراء في حالة نشوب خلاف بين السلطة التنفيذية متمثلة برئيس الوزراء وبين البرلمان وعلى فقد ذلك لا يتم الحل في تلك الحالتين السابقتين إلا بناء على مرسوم صادر من قبل رئيس الدولة وفي الأنظمة البرلمانية يرجو رئيس الوزراء إلى رئيس الدولة بطلب حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة لمجموعة من الأسباب منها(18) (**مراد: الأنظمة السياسية : بغداد :180**

أولا البحث عن أغلبية برلمانية قوية مريحة إن لم تكن الحكومة تتمتع بالأغلبية البرلمانية نتيجة قيامها على ائتلاف هش.

ثانيا التهديد بالحل من أجل توحيد الأغلبية البرلمانية المؤيدة للحكومة في البرلمان في حالة ظهور انشقاق في صفوفها.

ثالثا البحث عن تدعيم الأغلبية البرلمانية المؤيدة للحكومة إذا كانت استطلاعات الري تؤكد صعود شعبية الحكومة مما يدفع الحكومة إلى الانتخابات المبكرة بهدف فوزها لولاية برلمانية جديدة.

أنواع الحل:

أولا الحل الشعبي

ويقصد به أن يكون للناخبين الحق في الاقتراع لحل المجلس النيابي واختيار مجلس جديد يلبي طموحاتهم ورغباتهم وهذا ما يتمثل في الأنظمة السياسية التي تتبع الديمقراطية المباشرة في سويسرا مثلا. إن هذا الحل يجعل البرلمان مرهونا بإرادة الناخبين الذين لهم الحق بتقديم طلب في حل المجلس قبل انتهاء مدته التشريعية

ثانيا: الحل الرئاسي

منح المشرع الدستوري الحق لرئيس الجمهورية بحل البرلمان لأنه لم يمنحه إمكانية اتخاذ القرار منفردا وإنما على شكل طلب يقدمه رئيس مجلس وزراء لرئيس الجمهورية ليتخذ قراره بالموافقة على قرار الحل ..أعتقد البعض من الفقه الدستوري أن الاعتراف بحق الحل يتناقض مع أصول العمل النيابي والذي يفترض انتخاب البرلمان لمدة معينة وفقا للنظرية النيابة إضافة حق حل المجلس يستوجب تنظيم السلطات العامة في الدولة على أساس التوازن وليس على أساس ترجيح سلطة على سلطة أخرى. وان حق الحل إجراء غير ديمقراطي يتناقض مع مبدأ سيادة الأمة ألذى لا يحق لاي جهة أخرى سواء كانت الحكومة أو الوزارة أو حتى الحل الذاتي من قبل السلطة التشريعية بأن تقطع على تلك السلطة مدتها الدستورية وعدم تمكينها من إكمال عملها قبل انتهاء الوكالة. إضافة إلى ذلك يرى البعض من الفقه أن هذا الأمر يتناقض مع مبدأ الفصل بين السلطات الذي يترتب عليه آثار موضوعية مفادها عدم قيام أي سلطة بحل أو إنهاء مدة ولاية سلطة أخرى إضافة إلى ذلك إن حل البرلماني يتناقض مع فكرة النيابة القانونية على اعتبار أن المجلس النيابي هو الجهة دستوريا التي تقوم بتولي أعضاء السلطة التنفيذية وإذا كانت السلطة التنفيذية وهي مندوبة عنه قيام الوكيل بحق الموكل الأصلي يعد مخالفة لوصول العمل القانوني (19) **مجهول: الحل الذاتي للبرلمان في بعض الأنظمة الدستورية : 2016 ص 546 _547**

ثالثا: الحل الذاتي للبرلمان

ويقصد به أن يحل البرلمان نفسه بنفسه طالما إن البرلمان يمثل جزء من السيادة ومن ثمة فله الحق في التنازل ,البعض من الفقه الدستوري إن الاعتراف بحق حل البرلمان يتناقض مع أصول العمل البرلماني والذي يفترض انتخاب البرلمان لمدة معينة وفق النظرية النيابية إضافة إن حق حل مجلس يتطلب تنظيم السلطات العامة في الدولة على أساس التوازن وليس على أساس ترجيح سلطة على سلطة أخرى. وان حق الحل إجراء غير ديمقراطي يتناقض مع مبدأ سيادة الأمة الذي لا يحق لأي جهة أخرى سواء الحكومة أو الوزارة أو حتى الحل الذاتي من قبل السلطة التشريعية بأن تقطع تلك السلطة مدتها التشريعية الدستورية وعدم تمكينها من إكمال ويرى جانب آخر من الفقه إن حل البرلمان ذاتيا يتناقض ومبدا الفصل بين السلطات الذي يترتب عليه آثار موضوعية

ومفادها عدم قيام أي سلطة بحل أو إنهاء مدة ولاية سلطة أخرى إضافة إلى إن حل البرلمان يتناقض مع فكرة النيابة القانونية. على اعتبار أن المجلس النيابي هو الجهة الوحيدة دستوريا التي تقوم بتولي أعضاء السلطة التنفيذية وإن كانت السلطة التنفيذية هي مندوبة عنه بمعنى إن الحكومة منبثقة من البرلمان وهو ما يناقض نظرية الوكالة العامة بمعنى قيام الوكيل بحق الموكل الأصلي يعد مخالفة الأصول العمل القانوني. وقد اختلفت الدساتير حول الأخذ بالحل الذاتي للبرلمان فقد ففي الدستور السويسري عام 2000م لم ينص الصراحة على حق الحل الذاتي للبرلمان إلا في مورد واحد وذلك في المادة 193 الفقرة3 التي أشارت ما نصه(إذا وافق الشعب على المراجعة الشاملة يعاد انتخاب مجلس الشعب ومجلس المقاطعات من جديد,,,,,) ولما كانت سويسرا تعتمد على أساس نظام حكومة الجمعية فقد عمد المشرع الدستوري على حل ا المجلس الوطني ومجلس المقاطعات في آن واحد على اعتبار طبيعة النظام الدستوري يعتمد على ما يسمى بنظام حكومة الجمعية. والحل الذاتي بمعنى حل البرمان يواجه جزءا في ميدان علاقة السلطة التشريعية للشعب عندما تكون مبادرة الحل تأتي من الشعب في مجلس النواب إلى حل ذاته عند وجود عقبات تعوق عملهم ويعد هذا الحل أفضل من الحل الرئاسي أو الوزاري لأن تصرفات السلطة تشريعية ستكون متفقة مع الفكر القانونية السائدة.(20) **الصبري : مبادئ القانون الدستوري ١٩٤٦:: 586 محسن العبودي: المبادئ الدستورية العامة وتطور الأنظمة السياسية الدستورية المصرية::2006 ص623** وتتجه الأنظمة السياسية في غالب الدساتير الى الحل الذاتي للبرلمان (21) ا. **عصام البرزنجي.: محاضرات في القضاء الإداري.** ويبدو أن المشرع الدستوري السويسري قد تبنى الحل الذاتي أو التلقائي أو الوجوبي للجمعية الوطنية وان المشرع الدستوري أكد على حل المجلسين معا اما دستور الجمهورية الفرنسية الرابعة عام ١٩٤٧ في المادة(83)على حق الجمعية الوطنية في حل نفسها على أن يصدر قرار الحل أغلبية الثلثين. تقدم لنا السوابق التاريخية ممارسة حل حق حل البرلمان في إنجلترا على أن الدليل الواضح على أن المبادرة بالحل كانت بيد مجلس الوزراء حتى نهاية الحرب العالمية الأولى ثم أصبح هذا الحق بعد ذلك مقتصرا على الوزير الأول يمارسه بمفرده فالتقاليد الدستورية تمنح رئيس الوزراء في إنجلترا صلاحيات واسعة جدا للاجتهاد في اختيار الوقت الذي يراه هو وحزبه ملائم لحل البرلمان والدعوة إلى إجراء انتخابات عامة على الرغم أنه هنالك لوائح تحدد مدة البرلمان بخمس سنوات إلا أنه ليس هنالك شيء بصدد الإنهاء المبكر للدورة البرلمانية في إنجلترا حيث تعد الحكومة آلة النظام بحكم اعتمادها على البرلمان وعلى الرأي العام باعتبار الوزير الأول هو الرئيس الفعلي لها وهو يقوم بانتقاء اعضائها وله حق اقالتهم وهو أي استقالة الحكومة للملك وهو الذي يملك حل مجلس النواب وبالتالي نجد إن رئيس الوزراء في إنجلترا يملك صلاحية حل البرلمان بناءا على طلب شكلي موجه إلى الملك من الوزير الأول (**22**).**مجهول: الحل الذاتي للبرلمان في بعض الأنظمة الدستورية :مجلة: 2016: 552.**

أما في الدساتير العراقية ولا سيما قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية عام 2004 فقد أخذ بالنظام النيابي البرلماني واعتمد على الحل الذاتي والحل بقوة القانون أما الحل الأول المادة 61 هـ التي نصت إذا رفض الاستفتاء مسود الدستور الدائم تحل الجمعية الوطنية وتجري الانتخابات لجمعية وطنية جديدة في موعد أقصاه 15 كانون الأول 2005 أما الحل الآخر الذي أخذ الدستور وهو عدم استكمال الجمعية الوطنية كتابة مسودة الدستور بحلول 15 تشرين الاول 2005 بشرط عدم مطالبة الجمعية الوطنية تمديد المادة المنصوص عليها في المادة 61 التي نصت عند الضرورة يجوز لرئيس الجمعية الوطنية ووافقت بأقل ربع أصوات الأعضاء أن يؤكد لمجلس الرئاسة في مدة أقصاها واحد آب 2005 إن كان هنالك حاجة لوقت إضافي لإكمال كتابة الدستور ويقوم مجلس

الرئاسة بتمديد المدة لكتابة مسودة الدستور لستة أشهر ولا يجوز تمديد هذه المدة مدة أخرى لهذا الحد يعد بحكم القانون عندما تخل الجمعية الوطنية بوظيفتها الأساسية في صياغة مسودة الدستور الدائم.

في دستور العراق النافذ عام 2005 إشارة المادة (64) البند اولا: يُحل مجلس النواب، بالأغلبية المطلقة لعدد اعضائه، بناءً على طلبٍ من ثلث اعضائه، او طلبٍ من رئيس مجلس الوزراء وبموافقة رئيس الجمهورية، ولا يجوز حل المجلس في اثناء مدة استجواب رئيس مجلس الوزراء.....)(23)**المادة(64) دستور جمهورية العراق النافذ 2005** قد أعطت علوية وقوة لمجلس النواب في سلاح الحل وهو ما يتناقض تماما مع القواعد العامة النظام البرلماني القائم على أساس فكرة التعاون والتوازن بين السلطتين التنفيذية التشريعية. في هذا النطاق اعطى المشرع الدستوري حق لرئيس الجمهورية بحل البرلمان لكنه لم يمنحه إمكانية اتخاذ القرار منفردا وإنما على شكل طلب يقدمه رئيس مجلس الوزراء لرئيس الجمهورية يتخذ قراره بالموافقة على قرار الحل .والواقع انه رئيس الجمهورية غير ملزم بالموافقة فقد يرفض الطلب المقدم إليه من رئيس الحكومة وقد يوافق عليه فإذا وافق عليه الرئيس يحال إلى البرلمان للتصويت على طلب قرار الحل وقد تكون نتيجة التصويت في صالح الطلب أو قد تكون نتيجة التصويت سلبية تتضمن رفض الطلب المقدم من قبل الرئيس ففي هذه الحالة تكون سلطاته مقيدة ومعلقه على إرادة البرلمان نفسه ويحل البرلمان بالأغلبية المطلقة لعدد أعضائه استنادا إلى دستور جمهورية العراق النافذ 2005 والتي نصت وعلى رئيس الجمهورية عند حل البرلمان أن يدعو إلى انتخابات عامة في البلاد خلال مدة أقصاها 60 يوما من تاريخ الحل ويعد مجلس الوزراء في هذه الحالة مستقلا ويواصل تصريف الأمور اليومية (**24**)**المادة(64) ثانيا دستور جمهورية العراق 2005** ويلاحظ أن النص الدستوري المذكور عندما حدد المدة الزمنية من تاريخ حل البرمان فإن هذا القيد يمثل ضمان قوي وفعالة دون انقطاع طويل لوكالة المجالس النيابية حتى لا تستبد السلطة التنفيذية لفترة طويلة فإذا كان حل المجلس ضرورية فلا داعي لاستمرار هذا الصراع الدستوري لمدة طويلة(**25**)ناجي: **المحكمة الاتحادية العليا في العراق :2007:ص127)** وكذلك: **الأمين شريط: في القانون الدستوري: الجزائر: 2008: ص28**). حل البرلمان من الصلاحيات المهمة في الأنظمة الديمقراطية التي توضع بيد رئيس الجمهورية وبه يحقق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ولولا ذلك لأصبحت الوزارة في موقف ضعيف تجاه البرلمان.

المبحث الخامس

الصلاحيات الدستورية وتصديق أحكام الإعدام

تتجه الأنظمة البرلمانية إلى الرمز الشرفي للرئيس حيث ركز السلطة التنفيذية بيد رئيس الحكومة التي هي منبثقة من البرلمان. عادة تتجه الدراسات على ان الدساتير على إلزام رئيس الدولة بالتصديق على أحكام الإعدام وهو حق في ذلك لا يمتلك سلطة رفض المصادقة على أحكام الإعدام ولكن ما هي التداعيات المترتبة على رفض رئيس الدولة المصادقة على أحكام الإعدام؟ الواقع أن رفض الرئيس المصادقة على أحكام الإعدام رغم نص الدستور على ذلك يقود إلى إذا ازمات دستورية ويعد إخلال في تنفيذ القانون أو القسم ويمكن أن يتدخل البرلمان في هذه المسألة لإجبار رئيس الدولة على المصادقة أو إمكانية عزلة أو المسألة السياسية ومخالفته الدستور والقيام بواجباتة ويبدو أن الحلول في ذلك تتمثل في حالة حصول خلاف سياسي يمكن للمحكمة الدستورية

التدخل في ذلك أو يمكن للرئيس طلب المراجعة القضائية وهي احالة الأمر إلى البرلمان. وقد وردت في المادة (73) (26) **دستور العراق 2005** من الدستور بإسناد المصادقة على أحكام الإعدام التي تصدرها المحاكم المختصة المصادقة على أحكام الإعدام التي تصدر من قبل المحاكم المختصة المادة (73)ثامنا في تعد من أخطر الصلاحيات التي منحت إلى رئيس الجمهورية وبخاصة أن هنالك العديد من الأحكام القضائية التي مضى عليها عشرات السنين دون أن تنفذ وهذا ما يتناقض تماما مع دور رئيس الجمهورية في الحفاظ على الدستور وتعد ضمن طائفة الحنث باليمين.

التصديق على القوانين وإصدارها

نجد أن الدستور العراقي استند اختصاص للتصديق القوانين وإصدار لرئيس الجمهورية بموجب البند ثالثا من المادة (73) والذي نص على ان من الصلاحيات التي يباشرها رئيس الجمهورية يصادق على القوانين التي يشرعها مجلس النواب وتعد مصادقة عليها بعد مضي 15 يوما من تاريخ تسلمها و في حالة عدم موافقة مجلس الرئاسة تعاد القوانين والقرارات إلى مجلس النواب لإعادة النظر في النواحي المعترض عليها والتصويت عليها بالأغلبية وترسل ثانية إلى مجلس الرئاسة للموافقة عليها. وفي حالة عدم موافقة مجلس الرئاسة على القوانين والقرارات الثانية خلال 10 أيام من تاريخ وصولها إليه تعاد إلى مجلس النواب الذي له أن يقرأها ثلاث اخماسه عدد أعضائه غير قابل للاعتراض. ويقوم رئيس الجمهورية بمهمة رئيس مجلس الوزراء أثناء مدة غيابه لأي سبب من الأسباب استنادا إلى المادة 81 أولا من دستور جمهورية العراق النافذ 2005.يستطيع رئيس الجمهورية تعط الصلاحية رئيس وزراء في اقتراح وتعديل الدستور هرم انه كونه رئيسا للجمهورية حيث أن مقترح التعديل ينبغي أن يكون بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء استنادا إلى المادة 126 أولا من دستور جمهورية العراق النافذة 2005.

– التنظيم الدستوري للمسؤولية السياسية الرئيس الجمهورية

ان مسؤولية رئيس الجمهورية تكون مباشرة اذا نظمتها النصوص الدستورية ، وتكون غير مباشرة اذا ما أوجدها الواقع العملي من خلال تناول النصوص مسألة معينة بالتنظيم. بقصد تحقيق هدف معين واضح ولكن التطبيق العملي قد يحقق هدفا اخر الى جانب الهدف الأصلي فمثلا تنظيم سحب الثقة من الوزراء يهدف إلى مساءلة الوزارة عن خطأ معين ، ويهدف بطريقة غير مباشرة الى مسؤولية رئيس الدولة لاشتراكه مع مجلس الوزراء في وضع السياسة العامة التي تنفذ من قبل الوزراء ودستور العراق قد نظم مسؤولية [26] **بدوي ، النظم السياسية ، الجزء الأول، النظرية العامة للنظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٠٠.ص 21.**

رئيس الجمهورية عندم نص صراحة في الفقرة سادسا (27)المادة (61) الفقرة(6) مساءلة رئيس الجمهورية بناء ، لذلك فهي تعد مسؤولية مباشرة، ولكن المشكلة تكمن في نوع هذه المسؤولية لذلك فأن هناك سؤال مهم يطرح ويتمثل بالاتي : هل يسئل رئيس الجمهورية في العراق سياسيا أم لا ؟ :

الاجابة تكون من خلال تحليل الفقرتين الدستوريتين الآتيين من المادة ٦١ من دستور العراق لسنة ٢٠٠٥ .

أولا: يختص مجلس النواب بما يأتي: مادياً ".

أ . مساءلة رئيس الجمهورية بناء على طلب مسبب بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب.

ب إعفاء رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب، بعد إدانته من المحكمة الاتحادية العليا في إحدى الحالات الاتية:

1. الحنث في اليمين الدستورية
2. انتهاك الدستور
3. الخيانة العظمى

يلاحظ في النص الدستوري الاتي:

الفقرة الأولى من النص تتعلق بمسائلة رئيس الجمهورية وجاءت بعبارة عامة (مساءلة هذا المصطلح معناة ان الرئيس يسئل سياسيا امام البرلمان ، ولم تحدد وسيلة المسائلة وانما جاء النص عاما وبحسب القاعدة (المطلق يجري على اطلاقه ما لم يقيده قيد)، وبموجب ذلك فأنه من الممكن. بموجب الدستور ان تثار مسؤولية رئيس الجمهورية امام مجلس النواب بإحدى وسائل الرقابة السياسية التي أخذ بها المشرع الدستوري منها (حق السؤال – طرح موضوع عام للمناقشة – استجواب – وتحقيق).الفقرة الثانية من النص جاءت بجزاء (الاعفاء) والاعفاء جزاء سياسي[1] وليس جنائي ، أي في حالة ارتكاب الرئيس احدى الحالات الآتية الحنث في اليمين الدستورية – انتهاك الدستور – الخيانة العظمي، فأنه يعاقب سياسيا بعقوبة العزل من منصبه ، فضلا عن انه لا يوجد في التشريع الجنائي العراق جريمة جنائية باسم الحنث في اليمين الدستورية – انتهاك الدستور – الخيانة العظمي حتى المشرع الدستوري سماها حالات ولم يسميها جرائم . والمشرع الدستوري لم يعرف هذه الافعال حتى تعرف نطاقها نطاقها ، وبحسب مبدا الشرعية الجنائية (لا جريمة ولا عقوبة الا بنص)((28)(قباني: القانون الدستوري:11) ، فلا يمكن اعتبار هذه الافعال جريمة الا اذا نص القانون على ذلك .الفقرة الثالثة يسئل رئيس الجمهورية في حالة توافر احدى الحالات الآتية (الحدث في اليمين الدستورية – انتهاك الدستور – الخيانة العظمى)، ولم يعرف المشرع هذه المفاهيم ، فضلا عن أن هذه المفاهيم مطاطة وتستوعب معانى عدة . فمثلا من التعارف التي وردت لهذه المفاهيم هو تعريف الفقيه (جورج فيدل) للخيانة العظمي اهمال شديد للالتزامات الوظيفية، وانتهاك جسيم للواجبات الملقاة على عاتق رئيس الجمهورية"، وعرف مفهوم انتهاك الدستور" بإتيان اي فعل من جانب رئيس الدولة بشكل مخالفة صريحة أو ضمنية لأي نص من نصوص الدستور والعمل على خلاف ما ورد فيه من خلال استعمال الصلاحيات الممنوحة له بموجب تلك النصوص استعمالا يؤدي إلى تلك المخالفة، وعرف الحديث في اليمين الدستورية بأنه " اتيان الرئيس العمل يخالف اليمين الدستورية التي اقسم بها أثر ثبوته سدة الرئاسة .الفقرة الرابعة[29] **المادة(61) الفقرة (4)دستور جمهورية العراق 2005.** يلاحظ أن المشرع الدستوري استخدم مصطلح انتهائك الدستور والذي يعنى مخالفة احكام الدستور سواء بقصد أو بدون قصد .حيث ان رئيس الجمهورية عندما يؤدي اليمين الدستورية امام مجلس النواب فأنه يتعهد بالاتي أقسم بالله العلي العظيم أن أؤدي مهماتي ومسؤولياتي القانونية، بتفان وإخلاص، وأن أحافظ على استقلال العراق وسيادته، وأرعى

مصالح شعبه وأسهر على سلامة أرضه وسمائه ومياهه وثرواته ونظامه الديمقراطي الاتحادي، وأن أعمل على صيانة الحريات العامة والخاصة، واستقلال القضاء والتزم بتطبيق التشريعات بأمانة وحياد والله على ما أقول شهيد). فالرئيس عليه واجب الالتزام بأن يؤدي مهماته القانونية وان يطبق التشريعات بأمانه وحياد، أي ملزم دستوريا بأداء صلاحياته الدستورية والقانونية والا عدى مرتكبا لفعل انتهاك الدستور من خلال مخالفته لهذا النص الدستوري .وبالنسبة للخيانة العظمى فقد عرفها الفقيه موريس دو فرجيه " بأنها اساءة استعمال الصلاحية لتحقيق عمل ضد الدستور او المصالح العليا للبلاد , أي أن الاتيان يعمل ضد الدستور من خلال اساءة استعمال الصلاحية تعد ايضا انتهاكا للدستور وان كانت في صورتها هي خيانة عظمى ، ولا يوجد في القانون العراقي جريمة بهذا الاسم (الخيانة العظمى) ، ولكن قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ حرم الأفعال[30] المادة (61) دستور العراق النافذ 2005 التي يشكل ارتكابها مساسا بأمن الدولة ومصالحها الخارجية . لذلك يمكن ان تعد هذه الافعال صورا للخيانة العظمى ولكن لا تشمل وتستوعب . المصطلح بأكمله. لذلك فأن مصطلح انتهاك الدستور يستوعب المفاهيم الأخرى من الحنث عن اليمين الدستورية والخيانة العظمى ، فضلا عن عدم وجود جريمة في القانون العراقي باسم انتهاك الدستور، لذلك يمكن اعتبار حدوث الحنث عن اليمين الدستورية والخيانة العظمي بأنها انتهاك للدستور وهي جريمة ذات طبيعة سياسية وليست جنائية ، لذلك يترتب عليها جزاء ذات طبيعة سياسية وهو جزاء الاعفاء التي جاء بها المشرع الدستوري . بالإضافة الى ما سبق فأن المشرع الدستوري نص على تختص المحكمة الاتحادية العليا بما يأتي الفصل في الاتهامات الموجهة إلى رئيسا لجمهورية ورئيس مجلس الوزراء والوزراء وينظم ذلك بقانون[31] الراوي: حقوق الانسان **وحرياته الأساسية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية**:: **1999:12**.يلاحظ أن الجهة التي تفصل في الاتهامات الموجهة لرئيس الجمهورية هي محكمة ذات طبيعة دستورية وليست محكمة ذات طبيعة جنائية، وطبيعة العقوبات التي تصدر من هكذا محكمة لا تتمثل بسجن او حبس أو غرامة ، وانما تكون عقوبات ذات طبيعة سياسية مثلا الادانة .يتبين من خلال التحليل الدستوري السابق ذكره للنصوص ذات العلاقة ان طبيعة مسؤولية رئيس الجمهورية بموجب النصوص الدستورية السابقة الذكر هي مسؤولية سياسية حيث انه يجوز لمجلس النواب مراقبة ومحاسبة رئيس الجمهورية باعتباره جزء من السلطة التنفيذية عند اخلاله بأحكام الدستور وصلاحياته القانونية الأخرى .

الفرع الثاني – الأثر المترتب على المسؤولية السياسية

سوف تحاول من خلال هذا الفرع ان تتناول اجراءات المسؤولية السياسية ، ثم نبحث في الاثر المترتب على المسؤولية السياسية . هي مسؤولية اعضاء السلطة التنفيذية امام البرلمان وتعد وسيلة من وسائل رقابة السلطة التشريعية على السلطة التنفيذية ، فهذه المسؤولية تحد السلطة وتوقفها وتفيدها، ومن خلال هذه المسؤولية يستطيع الشعب استبدال الاشخاص القائمين على الحكم بأشخاص آخرين على اساس ان المسؤولية السياسية تقوم على اساس تحمل رئيس الجمهورية[32] شبر: القواعد **الاجرائية لاتهام ومحاكمة رئيس الدولة في الدساتير ذات نظام المجلسين التشريعيين : ٢٠١٤.ص24**. تبعة افعاله المخالفة للدستور امام الشعب او نوابه اما مسائلة رئيس الجمهورية بموجب الفقرة سادسا من المادة (٦١) من الدستور فأن هناك تفسيرين لهذه الفقرة:

التفسير الاول: يجزأ فيما بين نقطتي الفقرة سادسا من المادة 61ويذهب الى ان النقطة الأولى من الفقرة سادسا تنص على"

1- مسالة رئيس الجمهورية بناءً على طلب مسبب بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب

يذهب هذا التفسير الى ان المقصود من هذا النص هو ان رئيس الجمهورية يسأل سياسيا امام مجلس النواب وفق شروط معينة:

2 . تقديم طلب مسبب

3 . ان يقدم الطلب من الأغلبية المطلقة لأعضاء مجلس النواب فاذا توافر الشرطين السابقين معا تظهر المسؤولية السياسية لرئيس الجمهورية

وبالنسبة للأثر المترتبة على مسؤوليته السياسية فأن هذا التفسير يذهب الى ان الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ لم ينص على النتيجة المترتبة على ثبوت مسؤولية رئيس الجمهورية سياسيا ، امام الى ذلك ، استند الفقه على رأيين :

الرأي الأول : يرى الاستاذ جورج بيردو[33] **(شيحا : النظم السياسية والقانون الدستوري::2003:ص66)** في مثل توفر هكذا حالة يمكن اجبار رئيس الجمهورية على الاستقالة بواسطة البرلمان، حيث يبين الاستاذ بيردو ان رئيس الجمهورية في هذه الحالة يتمتع بصلاحيات تختلف عن الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية في النظام البرلماني التقليدي ، لذلك يمكن للبرلمان المنتخب اجباره على الاستقالة باعتباره يمثل ارادة الشعب، ومؤيدي هذا الاتجاه يستندون ايضا على ان تحقق المسؤولية السياسية يترتب عليها اعفاء رئيس الجمهورية من منصبه وذلك تماشيا مع النظام البرلماني المتطور القائم على اساس الأخذ ببعض اسس النظام النيابي واغفال البعض الآخر.

الرأي الثاني: يرى الاستاذ موريس (دوفرجية) في مثل هكذا حالة، لا يمكن اجبار رئيس الجمهورية على الاستقالة أو الاعفاء، وانما تتبع احكام المسؤولية الجنائية ما دامت النصوص الدستورية لم توضح ذلك.

أما النقطة الثاني من الفقرة سادسا تنص على ب- إعفاء رئيس الجمهورية بالأغلبية المطلقة لعدد أعضاء مجلس النواب بعد إدانته من المحكمة الاتحادية العليا، في إحدى الحالات الآتية :الحدث في اليمين الدستورية - ٢- انتهاك الدستور ٣- الخيانة العظمي .يذهب هذا التفسير الى ان هذه النقطة من الفقرة سادسا السابقة الذكر تبحث في المسؤولية الجنائية الرئيس الجمهورية على اساس انه في النظام البرلماني المتطور الذي أخذ به العراق تكون المسؤولية السياسية والجنائية مقررة لرئيس الجمهورية تباعا ، وان استخدام مصطلح الإدانة والخيانة العظمى وانتهاك الدستور والحنث عن اليمين الدستورية تعد جرائم في قوانين بعض الدول لذلك فان المسؤولية المقصودة هنا هي الجنائية .وبالنسبة لإجراءات المسائلة فأنها تتمثل بالاتي :ارتكاب الرئيس احدى الحالات الآتية والحنث في اليمين الدستورية - ٢- انتهاك الدستور -٣- الخيانة العظمى والتي تعد جرائم دستورية في نظر هذا الرأي..

ثانياً: الاثار المترتبة على عدم المصادقة على احكام الاعدام

لقد شهد العراق بعد سقوط النظام السابق حالة من الفوضى والانحطاط الامني الى ادنا مستوياته نتيجة التحول من النظام الدكتاتوري ومصادرة الحقوق والحريات الى الانفتاح والتحول الى المدنية بعد حل المؤسسات العسكرية والامنية ومنها الاجهزة القمعية ,من خلال بيان من قبل الادارة الامريكية المؤقتة حيث اصبح السلاح منفلت وبياع كما تباع السلع الاخرى في السواق, بل وامام مراء افراد الشرطة والقوات الامريكية مما انعكس سلبا على الواقع الامني, وظهرت بعض الفئات من اجهزة القمع ا

وضباط الجيش السابق ,عن رقبتها في اعادة نظام الحكم الى عهد السابق ولكون اسلحة ومعدات الجيش السابق متوفرة وزهيدة الثمن قامت عامة الناس بشراء الاسلحة وحيازتها في المنازل ولغياب القانون بادئة بوادر التصفية لرموز وشخصيات مهمة على الصعيد العلمي والميداني ومن ثم اثيرة الطائفية التي تعد اسوء حقبة عرفها العراق من تأسيس الدولة العراقية الحديثة ونظراً لغياب سلطة القانون اصبح العراق مرتع للجماعات الارهابية التي عبثت في امنة وسلامته حيث اصبح القتل على الهوية من قبل تنظيم القاعدة في العراق, عزفت هذا اللحن الحزين لعدة اعوام راح ضحيتها ما يقارب مليون شخص من ابناء الشعب العراق من مختلف الاعمار والاجناس حتى دخول داعش الى العراق في عام 2024 ان هذه نتج من هذه الممارسات البشعة القاء القبض على اعداد كبيرة من الارهابين والقتلة واصدرت المحاكم العراقي احكام الاعدام الى ان عدم مصادقة رئيس الجمهورية على احكام الاعدام حال دون تنفيذ القصاص العادل رغم ان ما سبق ان بينات من عرض لصلاحيات رئيس الجمهورية المنصوص عليها في الدستور العراقي لسنة 2005 .

ثالثا: هدر المال العام جراء عدم المصادقة على احكام الإعدام.

ان الاثر المترتب على امتناع رئيس الجمهورية عن مصادقة احكام الاعدام له تبعات مالية تفوق التصور؟ ففي سجن معين يبلغ عددهم (9000) تسعة الاف محكوم بالإعدام لم ينفذ فيه الحكم , و ان متوسط ما يصرف على الشخص في اليوم الواحد (12000) اثنى عشر الف دينار عراقي فقط الاطعام والماء في مؤسسة عقابية واحد لطعام والشراب فاذا كان هذا الرقم لمدة 10 سنوات على اقل تقدير يخرج لنا رقم مخيف وهذا الرقم المخيف اذا كان على جميع المؤسسات العقابية في العراق وعددها على اقل تقدير 20 مؤسسة , لمحكومين بالإعدام فقط. وفي هذا الجدول نوضح ما يصرف على النزلاء.

عدد النزلاء	المبلغ المصروف للنزيل	المبلغ في اليوم	المبلغ في الشهر	المبلغ في السنة
9000	12000	108000000	3240000000	38880000000

هؤلاء على مرر الوقت يحتاجون الى توسعة المؤسسات العقابية كونهم باقون في اماكنهم والعدد في تزايد مع تزايد اعداد المدانين ,اليات التابعة لمؤسسات وما يصاحبها من استهلاك واندثار و اجهزة التبريد والتدفئة واستهلالك العالي لتيار الكهربائي وغيرها اضافة الى عدد الحراس الاصلاحين بحاجة الى التوازن مع هذه العدد , الحمايات العسكرية المكلفة بحماية هذه المؤسسات .وفي تعقيب على ما سبق (نقول اذا كان المجرم يصرف عليه اموال طائلة ماهي الجدوى من بقائه فلو ان هذه الاحكام نفذت انتصاراً لمن ازهقت ارواحهم على .

الخاتمة

من خلال بحثنا الصلاحيات الدستورية لرئيس الجمهورية في النظام البرلمان العراقي بين النص الدستوري والواقع العملي يمكن أن نصل إلى الاستنتاجات التالية

أولا : إن النظام البرلماني هي مبني على أساس مبدأ الفصل بين السلطات وقائم على أساس فكرة التعاون بين السلطتين التنفيذية التشريعية حيث أن الحكومة منبثقة عن البرلمان

ثانيا : إن الرئيس في النظام الدستوري العراقي يتمتع في اختصاص خاص المتعلق بدعوة مجلس النواب الى الانعقاد بعد المصادقة على نتائج الانتخابات التشريعية التي تجري كل أربع سنوات كما ورد في المادة 54 من الدستور والغريب جدا إن المشرع الدستوري اغفل نصا متعلق ماذا لو أن رئيس الجمهورية قد امتنع في دعوة مجلس النواب إلى الانعقاد الأمر الذي يقول إلى أزمة دستورية

ثالثا : قد تمر الدولة بظروف استثنائية يتعذر فيها تطبيق القوانين أثناء مدة تعطيل مجلس النواب مما يتطلب دعوة البرلمان إلى الانعقاد ويلاحظ ماذا لو أن الرئيس داعى البرلمان إلى الانعقاد الى جلسة استثنائية تحت أي ذريعة معينة؟

رابعا : حل البرلمان كان على أنواع عدة منها الحل الشعبي والحل الرئاسي والحل الذاتي للبرلمان وقد اخذ المشرع الدستوري الحل الأخير وبالتالي نجد أن المادة 64 من دستور جمهورية العراقي النافذة أعطت علوية وقوة لمجلس النواب في سلاح الحل وهو يتناقض تماما مع القواعد العامة النظام البرلماني القائم على أساس مبدأ التعاون التوازن بين السلطات

خامسا: ان امتناع رئيس الجمهورية عن مصادقة احكام الاعدام بعد انتهاكا للدستور وحنثا باليمين الدستورية التي أداها الرئيس عند تسلمه لمنصب الرئاسة، ومن ثم تثار مسؤوليته الجزائية لانتهاكه الدستور وحنته باليمين الدستورية ...لم يرتب الدستور جزاءً على حالة امتناع رئيس الجمهورية عن مصادقة احكام الاعدام.

سادسا: لم تجد في الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ أي نص يشير إلى حصانة رئيس الجمهورية من احكام القانون الجنائي، ولعل ذلك عائد الى الصلاحيات المحدودة التي يتمتع بها الرئيس في ظل النظام البرلماني ، الا ان رئيس الجمهورية يتمتع بحصانة بموجب قانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩.ان امتناع رئيس الجمهورية عن مصادقة احكام الاعدام يؤثر على وظيفة رئيس الجمهورية اذ يتم توجيه وله تأثير مباشر على المصلحة العامة للمجتمع وانعدام الأمن فيه ، وزعزعة ثقة الأفراد بالدولة ، كما يخل بمبدأ المشروعية ، وعدم مصادقة احكام الاعدام يؤدي إلى انتفاء الغاية من العقوبة ، كما يؤدي الى هروب المحكومين بالإعدام وهم من المجرمين الخطرين على المجتمع وهذا بدوره يؤدي إلى انتشار الارهاب وزيادة ارتكاب الجرائم .

المصادر العلمية

الدساتير والقوانين

1. دستور العراق النافذ 2005
2. قانون ادارة الدولة لسنة 2004
3. قانون اصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971
4. قانون العقوبات العراقي المرقم 111 لسنة 1996.

الكتب :

1- محسن خليل: النظم السياسية والدستور اللبناني.

2سليمان الطماوي: السلطات في الدساتير العربية والفكر الاسلامي، القاهرة، دار الفكر العربي، ط2، 1973

3-عبد الله اسماعيل البستاني: مذكرات اولية في القانون الدستوري، القاهرة، (د.ط)، 1943،

4-موريس دو فرجيه؛ القانون الدستوري والمؤسسات السياسية صفحة 171

5-ادمون رباط: الوسيط في القانون الدستوري العام، ، دار العلم للملايين، ط2، 1971، الجزء الثاني،

6-محسن خليل: النظم السياسية والدستور اللبناني، بيروت، دار النهضة العربية، 1979،

7-عبد الله البستاني: مذكرات اولية في القانون الدستوري، القاهرة (د ط)، 11943

8-مصطفى كامل: شرح في القانون الدستوري بغداد، دار السلام، 1947

9.-عبد الحميد متولي: الوجيز في النظريات والانظمة السياسية ومبادئها الدستورية دار المعارف 1958

10-ابراهيم عبد العزيز شيحا: السلطة التنفيذية في الانظمة السياسية المعاصرة: دار المعارف .2006

11-ادمون رباط الوسيط في القانون الدستوري الجزء الثاني: بيروت دار العلم للملايين 1965

12-مصطفى كامل: شرح في القانون الدستوري، دار االسلام . 1947

13-اندريه هوربو: القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، ترجمة علي مقلد وآخرون، الجزء الثاني، بيروت الاهلية للنشر والتوزيع 1971

14- أحمد فتحي سرور القانون الجنائي الدستوري القاهرة دار الشروق 2002

15-إبراهيم عبد العزيز شيحا: النظم السياسية والقانون الدستوري: منشأة المعارف .٢٠٠٣

16-الصبري: مبادئ القانون الدستوري الطبعة الثالثة: مكتبة عبد الله وهبة: القاهرة ١٩٤٦: ص 586

17-محسن العبودي: المبادئ الدستورية العامة وتطور الأنظمة السياسية الدستورية المصرية: دار النهضة العربية القاهرة:

18-بكر القباني، دراسة في القانون الدستوري، دار النهضة العربية، القاهرة، بلا تاريخ

19-د ثروت بدوي، النظم السياسية، الجزء الأول، النظرية العامة للنظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة ١٩٧٠٠.ص

20-د. جابر ابراهيم الراوي، حقوق الانسان وحرياته الأساسية في القانون الدولي والشريعة الإسلامية دار وائل للنشر الاردن، ١٩٩٩

21-د. رافع خضر صالح شير المسؤولية الجنائية لرئيس الدولة، دار الرضوان للنشر والتوزيع. عمان الأردن، الطبعة الأولى ٢٠١٤

22- داود مراد الحسني الانظمة السياسية بغداد. دار المسلة. 2025

الدوريات :

1-مجهول: القيود الدستورية: مجهول الحل الذاتي للبرلمان في بعض الأنظمة الدستورية: مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية والسياسية االعدد الثالث السنة الثامنة:

2- إقبال عبد الله أمين: آلية حل مجلس النواب ومبررات حله في ظل دستور 2005: المؤتمر العام الخامس تحت عنوان التنمية المستدامة وإبعادها الفكرية: وكذلك 3-السعيد: النظم السياسية في الشرق الاوسط: شركة الطبع والنشر الأهلية بغداد: 1968

4- محسن خليل علاقة القانون باللائحة بحث في مجلة الحقوق السنة الرابعة عشر العدان الثالث والرابع

استشراف مستقبل البحث العلمى فى تحقيق التنمية المستدامة فى الجامعات الليبية وفقا لأسلوب السيناريوهات

د.عبدالله محمد أمبارك باشير
عضو هيئة تدريس–الهيئة الليبية للبحث العلمى
ليبيا
Abdallambashir@aonsrt.ly
00218944513772

أ. نفازة محمد مفتاح العمارى
منسق مكتب الجودة – كلية التقنية الطبية بنغازى
ليبيا
: nefzaamary@gmail.com
00218926493898

الملخص

هدف البحث إلى تقديم سيناريوهات استشراف لمستقبل البحث العلمى فى تحقيق التنمية المستدامة فى الجامعات الليبية. و بناء تصور مستقبلي لتطوير البحث العلمى فى الجامعات الليبية. اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص الوضع الحالي، والمنهج الاستشرافي (المستقبلي) من خلال تطبيق أسلوب السيناريوهات لاستكشاف آفاق مستقبل البحث العلمى في الجامعات الليبية. و أظهرت نتائج البحث وجود قصور فى دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة فى الجامعات الليبية، و أن منظومة البحث العلمى فى الجامعات الليبية تعاني من عدة عوائق أبرزها: ضعف فى نظم المعرفة و التكامل المؤسسي، و محدودية التمويل، و هجرة العقول وقلة الكفاءات الوطنية، وكذلك عدم ربط نتائج البحث العلمي بالسياسات العامة للدولة. ويقترح البحث ثلاثة سيناريوهات أساسية لمستقبل البحث العلمى: سيناريو الجمود (البقاء على الوضع الحالى دون تغيير)، وسيناريو التحسن التدريجي (معالجة نقاط الضعف تدريجيًا والاستفادة الجزئية من الفرص)، وسيناريو التحول الاستراتيجي (التحول إلى اقتصاد معرفي باستثمار نقاط القوة واستغلال الفرص). وبناءً على النتائج يقدم البحث مجموعة من التوصيات منها: تبني سيناريو التحول الإستراتيجى و التحول نحو اقتصاد المعرفة، حيث يصبح البحث العلمي أداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة. إدماج البحث العلمي في التعليم الأساسي و الثانوى لتعزيز و نشر الثقافة البحثية في المؤسسات التعليمية فى الجامعات الليبية، إدماج البحث العلمي في السياسات العامة لتحقيق الحوكمة الرشيدة. ربط مخرجات البحث العلمي بمشاريع استراتيجية مثل الطاقة المتجددة، والتحول الرقمي، و الإستثمار فى الذكاء الاصطناعي.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، التنمية المستدامة، ليبيا، المنهج الإستشرافى

Envisioning the Future of Scientific Research in Achieving Sustainable Development in Libyan Universities According to the Scenario Approach

Dr. Abdullah Mohamed M'barek Bashir

Faculty Member, Libyan Authority for Scientific Research- Libya

Nafaza Mohamed Miftah Al-Ammari

Coordinator, Quality Office

Faculty of Medical Technology, Benghazi - Libya

Abstract

This research aims to present scenarios for the future of scientific research in achieving sustainable development in Libyan universities and to develop a future vision for advancing scientific research in these universities. The research employs a descriptive-analytical approach to diagnose the current situation and a prospective (future-oriented) approach through the application of scenario planning to explore the prospects for the future of scientific research in Libyan universities. The research findings reveal shortcomings in the role of scientific research in achieving sustainable development in Libyan universities. The scientific research system in Libyan universities suffers from several obstacles, most notably: weaknesses in knowledge systems and institutional integration, limited funding, brain drain and a shortage of national expertise, and a lack of alignment between scientific research findings and public policies. The research proposes three main scenarios for the future of scientific research: a stagnation scenario (maintaining the status quo without change), a gradual improvement scenario (addressing weaknesses gradually and partially capitalizing on opportunities), and a strategic transformation scenario (transitioning to a knowledge-based economy by leveraging strengths and exploiting opportunities). Based on the findings, the research offers a set of recommendations, including: adopting a strategic transformation scenario and shifting towards a knowledge economy, where scientific research becomes a strategic tool for achieving sustainable development; integrating scientific research into primary and secondary education to promote and disseminate a research culture within Libyan universities; integrating scientific research into public policies to achieve good governance; and linking the outputs of scientific research to strategic projects such as renewable energy, digital transformation, and investment in artificial intelligence.

Keywords: Scientific research, sustainable development, Libya, foresight approach.

1. الإطار العام للبحث

1.1 المقدمة

في ظل التحولات الهيكلية العميقة التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي، والتي تبلورت ملامحها في مخرجات المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس 2026)؛ فإن الإقتصاد العالمي يدخل حقبة ما يُعرف بإقتصاد الذكاء والاستدامة، و ذلك نظراً للتغييرات السريعة التي يشهدها العالم اليوم، و خاصةً سوق العمل. لذلك أصبحت الدول لا سيما الدول النامية مثل ليبيا بحاجة ماسة إلى مخرجات بحثية تواءم المستجدات العالمية؛ للاستمرار في تحقيق التنمية (الصيد، 2025). كما تسهم فى توفير القوى العاملة المؤهلة التي يمكنها تلبية احتياجات سوق العمل. من هنا تبرز أهمية تطوير مخرجات البحث العلمى كركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة و تعزيز النمو الاقتصادي.

إن البحث العلمي يرتبط ارتباطاً وثيقا بالتنمية المستدامة، وذلك لما له من دور مهم وتأثير إيجابي كبيرعلى مختلف مؤشرات التنمية، فالبحث العلمي هو المحرك الأساسي والمدخل الحقيقي لتنمية المجتمعات، فلا يمكن الحديث عن التنمية بعيداً عن الدور الذي يقوم به البحث العلمي كقاعدة مهمة تنطلق منها جل المشاريع وفي كافة القطاعات لتحقيق النمو والرفاه الاجتماعي (شليق وتليش، 2023). إن البحث العلمي يعتبر وظيفة من وظائف الجامعة فهو حجر الأساس لتطور أي بلد، لذا نرى أن الدول المتقدمة تقدم لبحاثها البيئة المناسبة وتشجعهم علي إنتاج البحوث المتميزة، مما يؤدي إلى تراكم معرفي كبير يساعد في علاج كثير من التحديات فى المجتمع (صالح و الجالى، 2024). كما يهدف البحث العلمي الى تنمية المعارف واكتشاف معلومات جديدة وإيجاد الحلول للمشاكل التي تواجه الدول، وتعمل الجامعات على تكوين رأس مال بشري فعال ومساهم في التنمية المستدامة (بن النية وبودوخة،2023).

لقد أصبحت التنمية المستدامة ضرورة ملحة وسمة من سمات التقدم الاقتصادي، حيث إنها تعنى العدالة والمساواة في فرص الرفاهية وتشمل ركائزها الاجتماعية والبيئية والإقتصادية من أجل النهوض بالقطاعات المختلفة، وهذا لا يتأتى إلا من حسن استغلال الموارد الطبيعية والموارد البشرية واقتصاد المعرفة، ويتحقق ذلك بزيادة الاهتمام بالبحث العلمي والاهتمام بالمبدعين والمفكرين، وتوظيف مهارات البحث العلمي في المراكز البحثية والجامعات (شليق وتليش،2023).

و بالنظر الى الواقع الليبى، يواجه الإقتصاد الليبي تحديات كبيرة، باعتباره نموذجاً لِلإقتصاد الريعي، حيث يواجه سوق العمل فى الجامعات الليبية تحديات متزايدة من ضمنها، عدم التنسيق بين البرامج التعليمية واحتياجات سوق العمل (خليفة و آخرون، 2024)، بالإضافة إلى غياب إطار وطنى شامل لتضمين أهداف التنمية المستدامة ضمن السياسات التعليمية (عسكر و مرح، 2026). لهذا، أصبح من الضروري أن تتبنى ليبيا رؤية استراتيجية متكاملة لتطوير مخرجات البحث العلمى بالتنمية المستدامة و تعزيز النمو الإقتصادي (زروقة و ثليج، 2025).

1.2 إشكالية الدراسة

يعتبر استشراف مستقبل التنمية المستدامة موضوعاً بالغ الأهمية و التأثير للإستفادة من نتائج الأبحاث العلمية، فى مواجهة تحديات عصر الذكاء الأصطناعى، وتعزيز دور الدراسات المستقبلية والاستشرافية في كل المجالات. ومع هذا لم يحظى هذا الموضوع بالاهتمام المطلوب فى البحوث و الدراسات السابقة فى البيئة الليبية. يتضح أن الأدبيات السابقة فى الجامعات الليبية قدمت أساساً جوهرياً لفهم العلاقة بين البحث العلمي والتنمية المستدامة، إلا أنها لم تتناول هذا الموضوع من منظوراستشرافي متكامل للتوقعات المستقبلية، وهو ما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقه من خلال تقديم وسيناريوهات مستقبلية وبناء تصور لتطوير البحث

العلمي في الجامعات الليبية. على الرغم من إدراك أهمية البحث العلمي، إلا أن الواقع الليبي يشير إلى ضعف في توظيف مخرجاته في تحقيق التنمية المستدامة، نتيجة وجود عوائق مؤسسية وتمويلية وبنيوية.

في ضوء ما تقدم، تم صياغة إشكالية البحث في السؤال التالي:

ما هو الدور الراهن والمستقبلي للبحث العلمي في تعزيز التنمية المستدامة في الجامعات الليبية؟

و يتفرع من السؤال الرئيسي، الأسئلة الفرعية الأتية:

1. ما هو واقع البحث العلمي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الليبية؟
2. كيف يمكن بناء سيناريوهات مستقبلية مقترحة لدور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الليبية؟

1.3 أهداف البحث

- الكشف عن واقع البحث العلمي و دوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الليبية.
- بناء السيناريوهات المستقبلية المقترحة لدور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الليبية.

1.4 أهمية البحث

أولاً: الأهمية النظرية

يقدم البحث إطار نظري تحليلي لتفسيردورالبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الليبية وفقا لأسلوب السيناريوهات، بعيداً عن التحليلات و التفسيرات التقليدية التي تركزعلى استقراء إشكالية البحث في الماضي، ووصفها في الوقت الحاضر فقط، بل التركيز على استشرافها في المستقبل و بناء تصور لهذه الإشكالية و كيفية وضع الحلول لها.

ثانياً: الأهمية العملية

يساهم البحث في تشخيص و فهم الوضع الحالي لدورالبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الليبية، و المساهمة في تقديم توصيات و مقترحات لصناع القرارحول كيفية توجيه مخرجات أبحاث الجامعات و المراكز البحثية و مواءمتها مع احتياجات سوق العمل الليبي.

1.5 التعريفات الإجرائية لمصطلحات البحث

يُمكن تعريف مصطلحات البحث الإجرائية على النحو التالي:

1. **يُعرف البحث العلمي إجرائيا بأنه:** الإنتاج المعرفي " البحوث والدراسات العلمية" المنشورة في قواعد البيانات المختلفة والتي قام بإعدادها أعضاء هيئة التدريس و الباحثين بالجامعات و المراكز البحثية في الجامعات الليبية و خارجها، وتتناول البحوث العلمية وعلاقتها بتحقيق التنمية المستدامة.
2. **تُعرف التنمية المستدامة إجرائيا بأنها:** عملية التحول من وضع الركود الى الوضع الأمثل و ذلك بتوظيف مخرجات البحوث العلمية لتلبية احتياجات التنمية المستدامة في الوقت الحاضرعن طريق استغلال كافة الإمكانيات والموارد المتاحة مع المحافظة على حقوق الأجيال القادمة.

1.6 منهجية البحث

اعتمد البحث على استخدام المنهج الوصفي والمنهج المستقبلي (الاستشرافي) من خلال تطبيق أسلوب السيناريوهات، للحصول على المعلومات، للإجابة عن أسئلة البحث وتحقيق أهدافه تم توظيف المنهج الوصفي الذي يهتم بوصف الظاهرة وتحليلها تحليلًا علميًا دقيقًا من جميع أبعادها، وتشخيص وضعها الحالي، وذلك بمراجعة التقارير والأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بدور البحث في تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستفادة منها في الإجابة على السؤال الأول، بهدف رسم سيناريوهات مستقبلية ترتكز على منطلقات الحاضر وتستشرف فرص المستقبل وتبني عليها؛ في حين تم استخدام منهج الدراسات المستقبلية بأسلوب السيناريو؛ والذي يُعد مجموعة من الافتراضات المتماسكة التي يضعها الباحث لرسم صور مستقبلية محتملة الوقوع في ظل معطيات معينة، وذلك للتنبؤ بالوضع المستقبلي لدورالبحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة فى الجامعات الليبية، وذلك للإجابة عن السؤال الثانى.

1.7 مجتمع و عينة البحث

تمثل مجتمع البحث من المقالات و الأدبيات العلمية المستخرجة من محركات البحث العلمية مثل Google Scholar وResearchGate ، أما عينة البحث فتمثلت فى جمع البيانات عن طريق مجموعة مختارة بطريقة قصدية من الأدبيات العلمية الرصينة و الدراسات السابقة الحديثة عن الفترة من (2020م الى 2026م). بالإضافة الى تقارير محلية و دولية ذات الصلة بالبحث العلمى و دوره فى تحقيق التنمية المستدامة فى الجامعات الليبية.

1.8 أداة البحث

تم استخدام أسلوب تحليل الوثائق كأداة رئيسية من خلال مراجعة منهجية دقيقة للأدبيات العلمية و الدراسات السابقة، و التقارير محلية و دولية، بهدف الخروج بالمفاهيم الرئيسية و استخلاص نتائج البحث. وتعتبر هذه الأداة مناسبة في الدراسات التي تعتمد على مصادر ثانوية ذات طابع رسمي وتحليلي.

1.9 حدود البحث

- **الحدود الموضوعية:** بناء مجموعة من السيناريوهات المحتملة لاستشراف مستقبل البحث العلمى فى تحقيق التنمية المستدامة.
- **الحدود المكانية** : الجامعات الليبية
- **الحدود الزمانية:** سنة 2026م.

1.10 الدراسات السابقة

شهد موضوع العلاقة بين البحث العلمي والتنمية المستدامة اهتمامًا متزايدًا في الأدبيات الحديثة، حيث أكدت العديد من الدراسات أن البحث العلمي يمثل أداة استراتيجية لتحقيق التنمية في أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، خاصة في الدول النامية (UNESCO, 2021) .

في ما يلى الدراسات السابقة التى تناولت موضوع البحث العلمى و التنمية المستدامة:

1. **دراسة الرياني (2025) بعنوان "الدراسات المستقبلية في البحث العلمي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: واقع وافاق**

سعت هذه الورقة البحثية للتعرف على الدور الذي تشكله الدراسات المستقبلية في رسم السياسات العامة للبلدان المتقدمة والمتطورة، والتي أنشأت الآلاف من المراكزالبحثية من أجل استشراف المستقبل لتنمية ورفاهية شعوبها، وعملت على انجاز العديد من الدراسات المستقبلية لها في شتى مجالات العلم والمعرفة واستفادة من نتائج هذه الدراسات والأبحاث على أرض الواقع، والتي تسهم بدورها في التخطيط والتطوير لبناء رؤية واضحة نحو مستقبل أكثر استقراراً واستدامةً في مختلف جوانب الحياة من خلال رسم الاستراتيجيات المبنية على العلم والمعرفة، لتصبح بذلك المحرك والموجه الأساسي لها، على اعتبار أن التنمية الناجحة تتطلب تخطيطا مستقبليا وتعاونا بين الأفراد والمجتمعات لتحقيق نتائج مستدامة.

2. دراسة شعيتير (2025) بعنوان "دورالبحث العلمي في دعم شركات القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة "دراسة ميدانية في شركات القطاع الخاص العاملة بمدينة بنغازي"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أثر استخدام البحث العلمي ومقوماته في إدارة أعمال شركات القطاع الخاص، في تحقيق التنمية المستدامة فى الجامعات الليبية، وكيف يمكن للبحث العلمي أن يساهم في دعم شركات القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة، والإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحقيق أهدفها، وخدمة لأغراضها اعتمدت المنهج الكمي باعتماد استمارة الأستبيان لجمع البيانات من خلال مجتمع من 60 شركة، من شركات القطاع الخاص الصناعية، وفي نفس الوقت تم تحديد عينة لهذا المجتمع تكونت من 52 شركة، قبلت 47 شركة منها فقط استلام استمارة الاستبيان، خضعت 40 استمارة منها فقط للتحليل الإحصائي لعدم صالحية السبعة الباقية. ولتحليل البيانات واختبار الفرضيات أستُعين ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS، حيث أُجريت بعض اختبارات الإحصاء الوصفي، والإحصاء التحليلي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أهمها قبول كافة الفرضيات الفرعية للدراسة عند مستوى دلالة معنوية 0.05، باستخدام اختبار(t) لعينة واحدة بمعنى قبول الفرضية الرئيسة للدراسة، وهي "يؤثراستخدام البحث العلمي ومقوماته في إدارة أعمال شركات القطاع الخاص، على تحقيق التنمية المستدامة، فى الجامعات الليبية" وذلك بوجود أثر من خلال اختبار الانحدار الخطي، للمتغير المستقل "الإستفادة من البحث العلمي في حل مشكلات تنفيذ خطط أعمال شركات القطاع الخاص الليبية" على المتغير التابع "دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة". وفي ذلك تحقيقاً لهدف الدراسة.

3. دراسة الصبحي (2025) بعنوان "استشراف تحديات مستقبل التعليم الجامعي السعودي وخيارات الاستجابة وفقاً لمدخل السيناريوهات"

هدفت الدراسة إلى استشراف مستقبل التعليم الجامعي في المملكة العربية الليبيةباستخدام أسلوب السيناريوهات كأداة للتخطيط الاستراتيجي، واعتمدت الباحثة منهجية مختلطة جمعت بين التحليل الوصفي التحليلي للوثائق، ومنهجية الدراسات المستقبلية بأسلوب السيناريوهات. وشملت العينة (60) وثيقة متنوعة، وتناولت الدراسة مجالات: 1-التمويل والحوكمة، 2-البنية التحتية والرقمنة، 3-المناهج والبرامج الأكاديمية، 4-البحث العلمي والابتكار، 5-الكفاءات والقيادات الجامعية، 6-العلاقة بسوق العمل، 7-العدالة الاجتماعية والتنمية البشرية، 8-المكانة الدولية، 9-الثقافة الجامعية ومقاومة التغيير، 10-أثر التعليم الجامعي على الاقتصاد. وأظهرت النتائج أن التعليم الجامعي يواجه تحديات محورية أبرزها ضعف التمويل، مقاومة التغيير، محدودية البحث العلمي، وكثرة الأعباء الأكاديمية والإدارية على أعضاء هيئة التدريس. كما توصلت الدراسة إلى ثلاثة سيناريوهات رئيسة لمستقبل التعليم الجامعي: السيناريو المرجعي (استمرارية الوضع القائم دون تغييرات جوهرية)، السيناريو الإصلاحي (تنفيذ إصلاحات تدريجية في السياسات والهياكل)، والسيناريو الابتكاري (تحولات جذرية عبر تبني التعليم الذكي وتعزيز البحث العلمي وربط المخرجات بسوق العمل). كما أوصت الدراسة بدمج السيناريوهات الاستشرافية في التخطيط الاستراتيجي للجامعات، وتعزيز

التحول نحو التعليم الذكي، ودعم الابتكار والبحث العلمي لضمان استدامة تنافسية التعليم الجامعي. إضافة لمقترحات ببحوث تطبيقية لاختبار فاعلية السيناريوهات في بيئات جامعية مختلفة، وتطوير نماذج محاكاة للتخطيط الاستراتيجي المستقبلي.

4. دراسة صالح و الجالى (2024) بعنوان "دور البحث العلمي في التنمية المستدامة من وجه نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة طبرق

هدفت الدراسة إلى معرفة دور البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة طبرق لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال تطبيق الدراسة على الجامعات الليبية العاملة في طبرق والتي تقوم بتدريس الدراسات العليا، وهدفت الدراسة إلى : استعراض واقع وأهمية البحث العلمي ودوره في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة طبرق وقد تناولت أهم المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة والتعرف على البحث العلمي وأهم تحدياته وسبل مواجهة هذه التحديات ، ولتحقيق أهدافها ا تبعت الباحثتان المنهج الوصفي التحليلي، وتكونت عينة الدراسة من (120) عضو هيئة تدريس بجامعة طبرق حيث تم اختيارهم عن طريق عينة عشوائية طبقية ، واستخدمت الدراسة الاستبيان كعامل رئيسي في جمع البيانات، ثم التحليلات الإحصائية اللازمة، واختبار الفرضيات باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS، وأهم النتائج التي توصلت إليها أن هناك أهمية كبيرة لدور البحث العلمي والدراسات العليا، لتلبية متطلبات التنمية، ووجب وضع خطة استراتيجية وطنية توجه البحث العلمي والدراسات العليا للاستفادة من النتائج في تحقيق التنمية المستدامة ، وكشفت الدراسة عن أثر الدلالة الإحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) بين دور البحث العلمي والد راسات العليا والتنمية المستدامة، وأوضحت الد راسة عدد من التوصيات منها: العمل على إيجاد استراتيجية وطنية للبحث العلمي والدراسات العليا، بدعم من القيادة السياسية الممثلة في الحكومة والوزارات ذات الصلة ، إضافة إلى دور وزارة التربية والتعليم العالي وجامعة طبرق ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص ومراكز البحث العلمي للوصول إلى التنمية الشاملة والمستدامة.

5. دراسة المهنكر (2024) بعنوان "دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية والأفريقية بين الواقع والتطلعات"

هدف هذا البحث إلى سبر أغوار البحث العلمي في البلدان العربية والأفريقية، وتعرف على واقعه ومشكلاته، والدور الذي يمكن أن يسهم به في تحقيق تنمية مستدامة مستندة على نتائج البحوث العلمية في مختلف المجالات، خاصة بعد تحديد مفهوم ومتطلبات التنمية المستدامة ومصادقة أغلب دول العالم عليها في مؤتمر قمة الأرض بالعاصمة البرازيلية ريو دي جانيرو 1992م، وتحديد أهداف التنمية المستدامة 2016-2030 م في العام 2015م، ونظرا لما تملكه الدول العربية والأفريقية من إمكانات – هائلة وعدد كبير من المؤسسات الأكاديمية والبحثية، إلا أنها ما زالت بعيدة عن الدخول إلى المنافسات العالمية وتوظيف البحث العلمي في انتاج المعرفة وحل ما تواجهه من مشكلات، وحيث أن البلدان العربية والأفريقية تتشابه في ما تواجهه من مشكلات وترتبط مصيريا ببعضها البعض خاصة دول شمال أفريقيا والتي بدورها ترتبط ببقية البلدان العربية في القارة الأسيوية، لذا تحددت مشكلة البحث في السؤال التالي: ما دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في البلدان العربية والأفريقية.

6. دراسة علي (2024) بعنوان "تحليل دور البحث العلمي في تحقيق التنمية الاقتصادية فى الجامعات الليبية"

استهدف البحث بيان أثر البحث العلمي على معدل النمو الاقتصادي فى الجامعات الليبية خلال الفترة(2000-2021) ، وباستخدام أسلوب التكامل المشترك المبني علي منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) ، وتوصل البحث إلى وجود تأثير إيجابي للبحث العلمي على معدل النمو الاقتصادي فى الجامعات الليبية، وتبين من التحليل الإحصائي صحة الفرض

البحثي، كما جاء الشكل اللوغاريتمي للعلاقة بين المتغيرات مستقلة وبين المتغير التابع هو الأفضل، كما جاءت العلاقة طردية بين كل المتغيرات المستقلة أي بين معدل الإنفاق علي البحث العلمي ومعدل الإنفاق علي التعليم ومعدل الإنفاق علي الصحة والمقالات العلمية والتقنية وبين المتغير التابع وهو معدل النمو الاقتصادي، كما جاءت معاملات الانحدار موجبة لتعبر عن وجود علاقة طردية بين المتغيرات المستقلة كلها وبين المتغير التابع معدل النمو الاقتصادي، وبلغت قيمة معامل التحديد R2 =77.2%، ومعنى ذلك أن تلك المتغيرات المستقلة تفسر نحو 77.8%من التغيرات في المتغير التابع (Y) والباقي 22.8% يرجع لمتغيرات أخرى. ولذلك أوصي البحث بضرورة الاهتمام بالعنصر البشرى بزيادة الانفاق على الخدمات الصحية والتعليمية، وضرورة إعادة هيكلة التعليم بكافة مراحله وتقوية وتطوير البحث العلمي والحث على الابتكار من خلال خطط وطنية مدعومة باتفاقيات إقليمية ودولية، وضرورة مواكبة التغييرات التكنولوجية المتسارعة لاستيعاب التطورات المستمرة في تكنولوجيا المعلومات، والعمل على تضييق الفجوة الرقمية من خلال العمل على انتشار الانترنت وزيادة أعداد مستخدميه، وزيادة الاهتمام باللغات الأكثر انتشاراً.

7. دراسة بن خويطر (2024) بعنوان "دور البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة المهرة في تحقيق التنمية المستدامة"

هدفت الدراسة إلى معرفة دور البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة المهرة في تحقيق التنمية المستدامة. ولتحقيق هذا الهدف اتبعت الدّ راسة المنهج الوصفي التحليلي القائم على تحليل ومراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بإشكالية الدراسة. أظهرت نتائج الدّراسة مساهمة البحث العلمي والدراسات العليا في تحقيق التنمية المستدامة؛ من خلال: وضع الاستراتيجيات التي تتيح الاستغلال الأمثل للموارد وتحسين الإنتاج الزراعي وتنمية اقتصاد المحافظة، وإجراء البحوث التطبيقية ذات العلاقة بالقضايا والمشكلات المحلية والذي يمكن أن يوفر حلولا عملية مستدامة للتحديات التي تواجهها محافظة المهرة، وسلطت الدراسة الضوء على بعض التحديات التي تعيق توجيه البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة المهرة لتحقيق التنمية المستدامة في محافظة المهرة، وقدمت الدراسة العديد من التوصيات التي قد تسهم في توجيه البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة في تحقيق التنمية المستدامة في محافظة المهرة.

8. دراسة شليق و تليش (2023) بعنوان " البحث العلمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة "من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزاوية"

هدفت الدراسة إلى قياس متغيرات البحث العلمي والمتمثلة في تنمية الابتكار المعرفي، تطوير مهارات البحث العلمي، الاستفادة من المكتبات الرقمية في البحث العلمي، ومن ثم تحليل علاقة الارتباط بين المتغير المستقل البحث العلمي وإبعاده الثلاثة، والمتغير التابع التنمية المستدامة، تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتشخيص الظاهرة موضوع البحث، حيث تم استخدام استمارة الاستبيان لجمع البيانات من مجتمع وعينة الدراسة، وتمت عملية تحليل البيانات عن طريق البرنامج الإحصائي SPSS ، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة طردية موجبة بين متغيرات البحث العلمي الثلاثة والتنمية المستدامة، وعليه توصي الدراسة بزيادة الاهتمام بالبحث العلمي ودعمه من قبل جهات الاختصاص في الدولة وذلك بالتمويل اللازم وتشجيع الابتكارات، أي بمعنى كلما زاد الاهتمام بالبحث العلمي قرب من قيام التنمية المستدامة في الجامعات الليبية 2030م.

9. دراسة شبيب (2023) بعنوان " تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تصور مقترح"

هدف البحث إلى تقديم تصور مقترح لتطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك من خلال التعرف على تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، وتحقيق أهداف التنمية

الاجتماعية، وتحقيق أهداف التنمية البيئة، وكذا التعرف على واقع دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي المسحي، من خلال إعداد استبانة مكونة من (29) فقرة موزعة على ثلاث محاور، وطبقت على عينة من الخبراء من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة بلغ عددهم (21) خبيرًا من مختلف الكليات والمراكز التابعة للجامعة. وتوصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها: وجود ضعف في واقع دور البحث العلمي في جامعة إب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفقًا لما أشارت إليه التقارير الرسمية والدراسات؛ أنَّ درجة أهمية تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من وجهة نظر الخبراء بشكل عام كانت (كبيرة جدًا)، بمتوسط حسابي بلغ (4.70)، ووزن نسبي (92.2)؛ أنَّ درجة أهمية تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية من وجهة نظر الخبراء بشكل عام كانت (كبيرة جدًا)، بمتوسط حسابي بلغ (4.65)، ووزن نسبي (92.2)؛ أنَّ درجة أهمية تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية البيئية من وجهة نظر الخبراء بشكل عام كانت (كبيرة جدًا)، بمتوسط حسابي بلغ (4.80)، ووزن نسبي (93.3)، وفي ضوء ذلك خرج البحث بعدد من التوصيات كانت أبرزها تبني التصور المقترح والعمل على تطبيقه.

1.1.10 التعليق على الدراسات السابقة

تم عرض الدراسات السابقة من خلال التسلسل التاريخي بدءًا بالأقدم ثم الأحدث، كما تم تحليل الدراسات السابقة بهدف التركيز على المحاور المشتركة ونقاط الالتقاء مع الدراسة الحالية كما يلي:

- تنوعت أهداف الدراسات السابقة في تشخيص واقع التسويق في بعض الجامعات المحلية والعربية في حين سعت بعض الدراسات للمقارنة مع الخبرات الأجنبية في مجال تسويق البحث العلمي، وهدفت دراسات أخرى لتقديم استراتيجيات ومقترحات تطويرية لتسويق البحث العلمي.
- ركزت الدراسات السابقة على الآثار المترتبة على التسويق والعوامل والصعوبات والتحديات التي يواجهها.
- تنفرد الدراسة الحالية في تقديم سيناريوهات مستقبلية لتسويق البحث العلمي في الجامعات السعودية، وهو ما لم تتطرق له الدراسات السابقة في حدود علم الباحثة.
- تركيز أغلب الدراسات على التشخيص أكثر من وضع الحلول التطبيقية.
- معظم الدراسات ركزت على تحليل الواقع من خلال استخدام المنهج الوصفى دون استخدام غياب المنهج الاستشرافي لإستشراف المستقبل.

2.1.10 الفجوة البحثية

على الرغم من أهمية الدراسات السابقة، إلا أنها تعاني من عدة فجوات علمية، تتمثل في:

- غياب دراسات تستخدم المنهج الاستشرافي لتحليل مستقبل البحث العلمي فى الجامعات الليبية.
- نقص الدراسات التي تعتمد على أسلوب السيناريوهات المستقبلية.
- قلة الدراسات التي تقدم حلولاً استراتيجية قابلة للتطبيق فى السياق الليبي.

3.1.10 ما يميز الدراسة الحالية

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بعدة جوانب علمية:

1. استخدام المنهج الاستشرافي (المستقبلى).

2. استخدام أسلوب السيناريوهات لتقديم بدائل مستقبلية لصناع القرار.
3. التركيز على البيئة البحثية الليبية بشكل تطبيقي مع تقديم رؤيا مستقبلية قابلة للتنفيذ.

2. الإطار النظرى للبحث

1.2 مفهوم البحث

يعرف البحث بأنه " التفتيش عن الشيء أو مسألة ما حتى يتبين حقيقتها على أكمل وجه" (بن النية و بودوخة، 2023).

2.2 مفهوم البحث العلمى

هناك العديد من التعريفات للبحث العلمى نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلى:

يعرف البحث العلمي على "أنه مجموعة من الخطوات و الطرق المنظمة والعلمية التي تستخدم من أجل حل مشكلة ما، و يهدف للوصول إلى نتائج جديدة ، أو هو عملية تقصي الحقائق العلمية بإتباع مجموعة من الأساليب والمناهج العلمية بهدف التأكد من صحتها ، وإضافة الجديد إليها" (بن النية و بودوخة، 2023 ص 1069). فالبحث العلمي هو "البحث الذي يستند على أسس وحقائق علمية منظمة يقوم به شخصيسمى الباحث من أجل تقصي الحقائق، وتوضع هذه القواعد في أطر محددة، لها مجموعة من القوانين والنظريات العملية المفسرة للواقع. كما أن البحث العلمي هو الوسيلة التي تستخدم في الاستعلام والاستقصاء عن شيء محدد ومنظم، والهدف منه هو اكتشاف المعلومات والحقائق والعمل على تطويرها وتصحيحها من خلال اتباع بعض خطوات البحث العلمي الكمي والكيفي، كذلك يوصف البحث العلمي أنه الفن الهادف الذي يجمع ما بين النظريات والحقائق من أجل الوصول إلى بحث ذو معنى حقيقي، أو الوصول إلى نظريات تنبئية وتفسيرية قوية" (الريانى، 2025، ص 520-521).

كما عرف بهلول (2021) البحث العلمي بأنه "أسلوب منظم يحاول الباحث من خلال دراسة ظاهرة ما تسمى مشكلة البحث من أجل تقصي الحقائق المتعلقة بها باتباع طريقة علمية منظمة تسمى منهج البحث وذلك للوصول إلى الحلول ، لعلاج المشكلة أو إلى نتائج للتعميم على المشاكل المماثلة تسمى نتائج البحث". و هناك من يعرف البحث العلمي بأنه "محاولات علمية لاكتشاف المعارف والعلوم باستخدام أساليب وأدوات ومناهج جديدة من أجل دراسة الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة يطلق عليها موضوع البحث بغية التوصل إلى نتائج ملائمة للدراسة أو موضع البحث" (نعيرات وعليوي، 2021 ص 26).

مما سبق يمكن تعريف البحث العلمي على أنه خطة منظمة للكشف عن الحقائق الغامضة، باستخدام المنهج و الأسلوب و الأداة العلمية المناسبة، لتفسير الظاهرة أو حل المشكلة التى تثير فضول و تساؤلات الباحث، عن طريق جمع الإدلة و الشواهد و تحليلها و تقديم النتائج.

2.3 التنمية المستدامة

ظهر مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) لأول مرة بشكل رسمي عام 1987من خلال تقرير"مستقبلنا المشترك" الصادرعن اللجنة الدولية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة. و تعرف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمةعلى تلبية احتياجاتها"، حيث أن محور هذا التعريف هو التركيز على العدالة فيما بين الأجيال. و لهذا فقد جاء مفهوم التنمية المستدامة كبديل موسع لمفاهيم تنموية سابقة. وذلك بالعمل على حفظ قاعدة الموارد الطبيعية بل زيادتها، كما يدعو إلى ضرورة دمج البعد البيئي في السياسات التنموية الاقتصادية والاجتماعية (البكوش، 2022).

2.4 العلاقة بين البحث العلمي والتنمية المستدامة

تعتبر العلاقة بين البحث العلمي والتنمية المستدامة علاقة تكاملية؛ حيث يمثل البحث العلمي القوة الدافعة للابتكار وتوطين التكنولوجيا فى الجامعات، تبرز الحاجة الملحة لتفعيل الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والتطوير والابتكار(2024-2034) التي أحالتها الهيئة الليبية للبحث العلمي للاعتماد (الهيئة الليبية للبحث العلمي، 2023). فى ظل ما يشهده العالم من تحولات اقتصادية و اجتماعية و بيئية و متسارعة، أبرزها تزايد الدور العالمى للتعليم العالى فى تحقيق التنمية المستدامة، و تعتبر مؤسسات التعليم العالى فاعلاً و لاعباً أساسياً فى تنفيذ الخطة العالمية للتنمية المستدامة من خلال التعليم و البحث العلمى و خدمة المجتمع، و هذا ما أكدت عليه تقارير الأمم المتحدة و منظمة اليونسكو(United Nations,2015; UNESCO, 2022) وفى ظل الظروف الحالية التى تمر بها ليبيا، تواجه المؤسسات التعليمية فى الجامعات الليبية تحديات كبيرة فيما يتعلق بإعادة إعمار و بناء هذه المؤسسات و تعزيز دورها التنموى (عثمان، 2022). تعد العلاقة بين البحث العلمي والتنمية المستدامة علاقة عضوية وتكاملية، حيث يمثل البحث العلمي المحرك الأساسي لابتكار الحلول ومواجهة التحديات التي تعترض مسارات النمو في أبعادها الثلاثة: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية.

وفي سياق الدولة الليبية، تكتسب هذه العلاقة أهمية مضاعفة نظراً لطبيعة المرحلة الانتقالية والحاجة الملحة لتنويع مصادر الدخل القومي بعيداً عن الاقتصاد الريعي النفطي، وضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة في ظل تقلبات جيوسياسية ومناخية متسارعة. إن التنمية المستدامة، كنموذج يهدف إلى تحقيق العدالة والرفاهية الشاملة، لا يمكن أن تتحقق دون استراتيجية وطنية رصينة للبحث العلمي والابتكار، قادرة على توطين المعرفة وتحويلها إلى قيمة مضافة تخدم المجتمع الليبي وتلبي احتياجاته المتزايدة.

2.5 أبعاد التنمية المستدامة

تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التقدم الشامل والمستدام في جميع المجالات، و تشمل ثلاثة أبعاد رئيسية تعمل معا لتحقيق التنمية المستدامة بشكل متكامل، وفيما يلي بيان لأبعاد التنمية المستدامة:

1. **البعد الاقتصادي** : يتعلق هذا البعد بضمان النمو الاقتصادي المستدام والشامل، يشمل ذلك تعزيز الاستثمارات والابتكار وتطوير الصناعات المستدامة وتوفير فرص العمل اللائقة وتعزيز التجارة العادلة والاقتصاد الأخضر.
2. **البعد الاجتماعي** : يركز هذا البعد على تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة والعدالة الاجتماعية. يشمل ذلك توفير التعليم والرعاية الصحية والإسكان والماء النظيف والصرف الصحي للجميع، كما يهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وحقوق الأقليات.
3. **البعد البيئي** : يتعلق هذا البعد بالحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة البيئية ، يشمل ذلك حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التلوث والتكيف مع تغير المناخ وتعزيز الاستدامة البيئية (علي و مقداد 2013).

2.6 النظريات المفسرة للعلاقة بين التعليم العالى و التنمية المستدامة

- ✓ نظرية رأس المال البشرى: ترى أن الإستثمار فى التعليم يسهم فى رفع الإنتاجية و تحقيق النمو الإقتصادى المستدام (Barro & Lee, 2013).
- ✓ نظرية التعليم التحويلى: تؤكد أن التعليم العالى قادرعلى إحداث تغير فى وعى الأفراد وسلوكهم تجاه البيئة و المجتمع (Mezirow, 2000).

3. الإطار العملي للبحث

لتحقيق أهداف البحث، تم اعتماد منهجية وصفية تحليلية متكاملة، تعتمد على جمع وتحليل البيانات من مصادر متعددة. لم يتم إجراء دراسة ميدانية في هذه المرحلة؛ بل انصب التركيز على تحليل البيانات والمراجع المتاحة لبناء فهم شامل وعميق للموضوع. تنقسم المنهجية إلى ثلاث مراحل رئيسية:

3.1 مراجعة الأدبيات والبحث المكتبي

في هذه المرحلة، أُجريت مراجعة مكتبية شاملة لجمع المعلومات من المصادر التالية:

- الأدبيات الأكاديمية والعلمية: تم البحث في قواعد البيانات العلمية العالمية، مثل Google Scholar وResearchGate، باستخدام كلمات مفتاحية مثل "البحث العلمي" و"التنمية المستدامة" و"ليبيا" لتحديد الدراسات والأبحاث السابقة ذات الصلة.
- تقارير المنظمات الدولية: تم تحليل الوثائق و التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية المعتمدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة و منظمة اليونسكو(United Nations,2015; UNESCO, 2022) ، بالإضافة الى تقرير البنك الدولى (World Bank, 2020).
- تقارير محلية: تحليل الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والتطوير الابتكار(2024-2034) التي أعدتها الهيئة الليبية للبحث العلمي (2023)، حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى وضع بوصلة واضحة للبحث العلمي، لتعزيز التطور والابتكار، وربط البحوث بالإنتاج والتنمية المستدامة.

3.2 تحليل نتائج البحث وتفسيرها

بعد جمع البيانات من مصادر رسمية وتقارير دولية، بالإضافة إلى دراسات سابقة محكّمة، تم تصنيف المعلومات وتحليلها بشكل منهجي. استُخدم تحليل الوثائق لاستخلاص الأنماط والمواضيع الرئيسية من النصوص والوثائق. نُظِّمت المعلومات المجمَّعة حول عدة محاور رئيسية، تشمل:

- تشخيص الوضع الراهن و المستقبلى لدور البحث العلمى فى الجامعات الليبية.
- العمل بناء السيناريوهات المستقبلية المقترحة لدور البحث العلمى فى تحقيق التنمية المستدامة في الجامعات الليبية.

السؤال الأول: ما هو واقع البحث العلمى و دوره فى تحقيق التنمية المستدامة فى الجامعات الليبية؟

للإجابة على هذا السؤال، تم الاطلاع على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بالتنمية المستدامة فى الجامعات الليبية و فى الدول الاخرى، بالإضافة الى تقارير المنظمات الدولية و المحلية والتي أظهرت وجود قصور فى دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة فى الجامعات الليبية في عدة من الجوانب، سيتم التطرق لها، على النحو الآتي:

3.3 الدراسات المحلية التى تناولت موضوع البحث العلمى و التنمية المستدامة

دراسة الكافي (2020) تناولت هذه الدراسة دور التعليم العالي فى الجامعات الليبية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الجامعات الحكومية والخاصة في العاصمة طرابلس، خلصت الدراسة إلى أن الجامعات الليبية تواجه تحديات كبيرة في دمج مفاهيم الاستدامة في البرامج الأكاديمية، مما يعوق تحقيق الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة، كما أكدت الدراسة على ضرورة تطوير السياسات التعليمية بحيث تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة العالمية، أما دراسة (العبد الله، 2019) تناولت واقع

التعليم العالي في الجامعات الخاصة الليبية ومدى قدرتها على تحقيق التنمية المستدامة، وأظهرت نتائجها أن الجامعات الخاصة في الجامعات الليبية مازلت تفتقرإلى برامج أكاديمية تركز على مفاهيم الاستدامة، مع بعض المحاولات المبدئية التي لا تزال غير كافية لتأهيل الطلاب لتحديات التنمية المستدامة المستقبلية. و أشارت دراسة (زروقة و ثليج، 2025) أن التعليم العالي يمكن أن يكون عاملًا محوريًا في إحداث التغيير الاجتماعي والتنمية البيئية من خلال تعديل المناهج الأكاديمية والبحوث، إلا أن هناك تحديات كبيرة تتعلق بتطبيق هذه السياسات على مستوى الجامعات في الدول النامية مثل ليبيا. وأشارت دراسة الريانى (2025) و دراسة المهنكر (2024) الى أن عدم الإنفاق المالى والدعم الحكومي على البحث العلمى لتحقيق التنمية المستدامة فى الدول العربية لا سيما ليبيا، يعد أهم التحديات و الأسباب المؤدية إلى انخفاض ترتيب الدول العربية على المستوى العالمي، و كذلك غياب المؤسسات الاستشارية المختصة بتوظيف نتائج البحث العلمي وتمويله، من أجل تحويل تلك النتائج والاستفادة منها إلى مشروعات اقتصادية مربحة تعود بالنفع والفائدة. و أن الدول العربية ما زالت بعيدة عن الدخول فى المنافسات العالمية وتوظيف البحث العلمي في انتاج المعرفة وحل ما تواجهه من مشكلات، بالإضافة الى عدم الاهتمام الجاد من الدول العربية و الأفريقية من بينها ليبيا بالعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول العام 2030م.

باستثناء نتائج دراسة شعيتير (2025) التى أظهرت وجود تأثير للبحث العلمى فى تحقيق التنمية المستدامة، و كذلك دراسة علي (2024) التى توصلت نتائجها إلى وجود تأثير إيجابي للبحث العلمي على معدل النمو الاقتصادي، كما جاءت العلاقة طردية بين كل بين معدل الإنفاق علي البحث العلمي ومعدل الإنفاق علي التعليم ومعدل الإنفاق علي الصحة والمقالات العلمية والتقنية وبين المتغير التابع وهو معدل النمو الاقتصادي، كما جاءت معاملات الانحدار موجبة لتعبر عن وجود علاقة طردية بين البحث العلمي وبين معدل النمو الاقتصادي. و كذلك **دراسة** شليق و تليش (2023) و التى أسفرت نتائجها الى وجود علاقة طردية موجبة بين البحث العلمي والتنمية المستدامة. كما أكدت دراسة صالح و الجالى (2024) أن هناك أهمية كبيرة لدور البحث العلمي والدراسات العليا، لتلبية متطلبات التنمية، ووجب وضع خطة استراتيجية وطنية توجه البحث العلمي والدراسات العليا للاستفادة من النتائج في تحقيق التنمية المستدامة ، وكشفت الدراسة عن أثر الدلالة الإحصائية عند مستوى الدلالة (α= 0.05) بين دور البحث العلمي والتنمية المستدامة.

3.4 التقارير الدولية التى تناولت موضوع التنمية المستدمة

بناءً على تقريرمنظمة اليونسكو (UNESCO, 2022) الذى يركز على دور التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور عالمي، حيث أشارالتقرير إلى أن التعليم العالي يلعب دوراً أساسياً في إحداث التحولالاجتماعي من خلال دمج مفاهيم الاستدامة في المناهج الأكاديمية والبحو ث، وأكدت التقريرعلى أهمية

التوجهات العالمية التي تضع التعليم في قلب استراتيجية التنمية المستدامة للأمم المتحدة. كما تناول تقرير البنك الدولى World Bank, 2020) دور التعليم العالي في بناء مجتمعات مستدامة، وركزعلى استراتيجيات التعليم التي يجب أن تُعتمد لتحقيق التنمية المستدامة، كما أكد التقريرعلى ضرورة استجابة الجامعات لمتطلبات التنمية المستدامة من خلال تطوير برامج تعليمية تواكب التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ويعتبرقطاع التعليم العالي أحد أبرز القطاعات الهامة التي يمكن أن تساهم بشكل محورى في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة في عام 2015، حيث تمثل هذه الأهداف الخطة العالمية التي تهدف إلى القضاء على الفقر، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، وتشجيع النمو الاقتصادي الشامل (الأمم المتحدة، 2015).

3.5 تطوير الإطار النظري و بناء السيناريوهات المقترحة

استنادًا إلى نتائج التحليل، انتقلت الدراسة إلى مرحلة الاستدلال و بناء السيناريوهات المقترحة:

1.3.5 أسلوب السيناريوهات

أسلوب السيناريوهات يُعد توجها ضروريا للانتقال بالمؤسسات من الإطار التقليدي إلى إطار مستقبلي مُبتكر؛ بما يُمكن المؤسسات من إدارة المخاطر، وتعزيز الإبتكار، وتبني نهج استباقي يُحسن من الأداء ويُمكنها من التكيف مع تحديات المستقبل المتزايدة، لا سيما في بيئة سريعة التغير(الصبحي، 2025).

2.3.5 أهداف تطبيق أسلوب السيناريوهات

يسعى أسلوب السيناريوهات إلى تحقيق الأهداف الإستراتيجية التي تعزز قدرة المؤسسات على التعامل مع المستقبل بفاعلية (الفايز، 2023) وهذه الأهداف هي:

1. معرفة ما يمكن أن يحدث في المستقبل وكيفية حدوثه.
2. تحسين الأداء الوظيفي للمؤسسات ودعم متخذي القرار في اتخاذ القرارات المناسبة.
3. إدارة المخاطر وتخفيف آثارها على المؤسسة من خلال آليات تقييم مُحددة.
4. إدارة الأزمات داخل المؤسسات وتطوير الخطط لتعزيز القدرة على التكيف مع التغيرات
5. تحويل واقع المؤسسات من خلال دراسة الحتمالت المستقبلية ووضع الخطط لتحقيق الأهداف المرغوبة.
6. تمكين صانعي ا لستراتيجيات من اتخاذ قرار سليم بناءً على تنبؤات مستقبلية بديلة.

3.3.5 الخطوات الرئيسة لبناء السيناريوهات وفقاً (الفايز، 2023) تتمثل في:

1. **وصف الوضع الراهن**: بتحديد نقاط القوة والضعف، واتجاهات التغييرات المستقبلية، واستخلاص المشكلات والتوجهات العامة فيه.
2. **تحديد وفهم ديناميكية النسق**: تحديد الحدود والعلاقات بين أجزاء السيناريو والقوى والعوامل المؤثرة عليه.
3. **تحديد السيناريوهات المقترحة**: صياغة السيناريوهات والقرارات الاستراتيجية
4. **كتابة السيناريوهات البديلة**: حصر البدائل الممكنة للعوامل الداخلية والخارجية لتحديد خيارات مستقبلية واضحة المعالم ونتائجها المتوقعة.

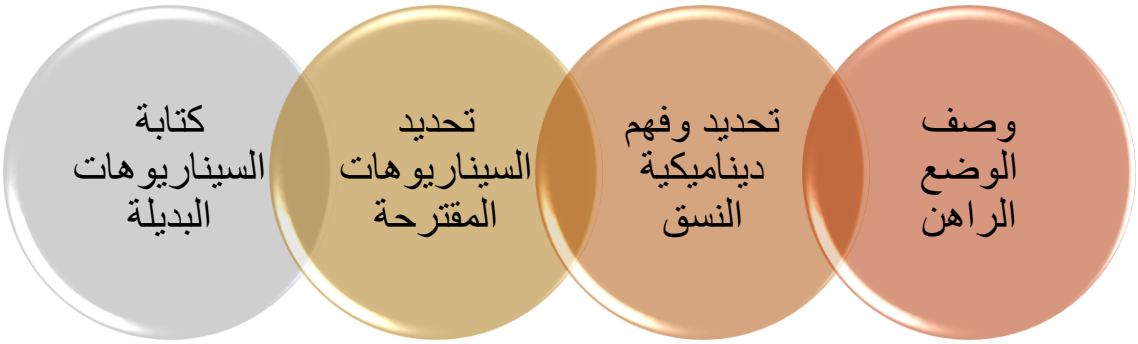

الشكل رقم (1)

وفي ضوء نتائج البحث الحالي تم بناء السيناريوهات التالية:

- **السيناريوهات الاستطلاعية** التي تنطلق من الوضع الراهن لتضع عدة احتمالات وبدائل للمستقبل من خلال بديلين هما (سيناريو مرجعي، وسيناريو إصلاحي).
- **السيناريوهات الاستهدافية** التي تنطلق من الأهداف المستقبلية وتُحدد المسارات والاحتمالات المحققة لها من خلال بديل هو (السيناريو الإبداعي).

وفيما يلي السيناريوهات التي يقدمها البحث الحالى و ذلك للإجابة على السؤال الثانى:

كيف يمكن بناء سيناريوهات مستقبلية مقترحة لدور البحث العلمى فى تحقيق التنمية المستدامة فى الجامعات الليبية؟

بناءً على مراجعة الأدبيات و الدراسات السابقة، دراسة (الصبحي، 2025)، و دراسة (الفايز، 202)، تقدم الدراسة الحالية ثلاثة سيناريوهات محتملة لمستقبل البحث العلمى فى تحقيق التنمية المستدامة فى الجامعات الليبية هي: سيناريو الجمود ، وسيناريو التحسن التدريجي، وسيناريو التحول الاستراتيجي.

أولا: سيناريو الجمود (المرجعى)

يمثل سيناريو الجمود الوضع الراهن، ويأتي نتيجة استقراء واقع البحث العلمى و دوره فى تحقيق التنمية المستدامة. و يقوم على فرضية الإستمرار فى حالة الركود و الجمود، و البقاء على الوضع الحالى كما هو دون تغير جوهرى يذكر، لهذا، فإن التغيرات المتوقعة فى دور البحث العلمى و تطويره و تأثيره على التنمية المستدامة تكون محدودة وسطحية و فى نطاق ضيق جداً. بناءٍ على هذا السيناريو، تظل ليبيا معتمدة كلياً على النفط مع استثمارات هامشية في مجال البحث العلمي، بالرغم من وجود رغبة في إيجاد حلول للأوضاع القائمة. وفي ضوء سيناريو الجمود (المرجعى)، فإن مستقبل البحث العلمى و دوره فى تحقيق التنمية المستدامة يتمثل في مجموعة من الإفتراضات.

❖ إفتراضات سيناريو الجمود (المرجعى):

- بقاء الجامعات الليبية و دورها فى البحث العلمي على نفس الوضع الحالي دون تبني واضح لتطوير الآليات واستراتيجيات بحثية حديثة تدعم البحث العلمي وتحقق التنمية المستدامة.
- الاستمرار فى اجراء البحوث العلمية فى الجامعات على الرغم من أن نتائجها لا تتوافق مع متطلبات سوق العمل و احتياجات المجتمع.
- عدم إجراء أية تغيرات جوهرية فى دور البحث العلمى و تطويره و تأثيره على التنمية المستدامة إلا فى نطاق ضيق و حسب الإمكانيات المتاحة.

❖ متطلبات بناء سيناريو الجمود (المرجعى):

- المحافظة على المستوى الحالي لأهداف وتوجهات البحث العلمي في الجامعات اللببية تجاه البحث العلمي.
- المحافظة على مستوى الحوافز المادية والمعنوية الحالية للباحثين بالرغم من محدوديتها.
- عدم توظيف نتائج البحث العلمي وربطه بالسياسات العامة للدولة.
- عدم اعتماد أصحاب السلطة والقرار في ليبيا على نتائج مخرجات الأبحاث العلمية.
- عدم تطوير واستحداث إجراءات نوعية لتصنيف الجامعات الليبية.

❖ النتائج المترتبة على سيناريو الجمود (المرجعى):

- ضعف الجامعات الليبية في تحقيق رؤية 2030م.
- تراجع مستوى أداء الباحثين الليبين مقارنة بنظرائهم على المستوى العربي والعالمي.
- تدنى فوائد البحث العلمي فى خدمة المجتمع الليبي.
- ضعف قدرة الجامعات الليبية على المنافسة عربيًا وعالميًا.
- قلة المخصصات المالية للبحث العلمي فى الجامعات الليبية.
- عدم قيام القطاع العام و الخاص بدعم الأبحاث العلمية.
- عزوف الباحثين عن القيام بأإنجاز أبحاث علمية بسبب قلة التمويل على نشر هذه الأبحاث و خاصةً فى المجلات العالمية المصنفة ضمن قواعد بيانات Scopus & Web of Science.

يتضح مما سبق أن السيناريو المرجعي (البقاء على الوضع الحالى دون تغيير) والمتمثل في استمرار الوضع الحالي يعتبر الاحتمال الأضعف تأثيرًا على مستقبل البحث العلمي في الجامعات الليبية، لأنه يؤدي إلى ضعف الاستفادة من القدرات البحثية التي يمتلكها الباحثين فى تحقيق أهداف البحث العلمي والاستفادة من مخرجاته وتحقيق أهداف رؤية 2030 وتطلعاتها المستقبلية. وفى ضوء ما سبق عرضه من وصف للسيناريو المرجعي يمكن القول بأن: تطبيق السيناريو المرجعي قد لا يسهم فى تطويرحقيقي لوضع الباحين فى الجامعات الليبية، وستبقى إشكاليات الاهتمام بالتنمية المستدامة بعيدة عن الاهتمام المؤثر والفعال القادر على إحداث التغيير المأمول لمخرجات البحث العلمى فى خدمة المجتمع.

ثانيا: سيناريو التحسن التدريجي (الإصلاحي)

يمثل سيناريو التحسن التدريجي (الإصلاحي) في التركيز على إجراء إصلاحات جزئية على الوضع الحالي، من خلال معالجة نقاط الضعف بشكل تدريجيً، بالإضافة الى التوجهات المستقبلية التى يشملها هذا السيناريو، و ذلك لتفعيل دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة وما يحيط به من قوى وعوامل مؤثرة؛ وبناء على هذه الفرضية فإن مستقبل البحث العلمي في مؤسسات التعليم الليبي يتمثل في تحسين وإصلاح واقع البحث العلمي من خلال تبني سياسات مستقبلية واضحة ومحددة نحو تحقيق التنمية المستدامة، والتركيز على العوامل المؤثرة فى محرجات البحث العلمى؛ وفي ضوء سيناريو التحسن التدريجي (الإصلاحي)، فإن مستقبل البحث العلمي بالجامعات الليبية يتمثل في في مجموعة من الإفتراضات .

❖ **إفتراضات سيناريو التحسن التدريجي (الإصلاحي):**

- قيام الجامعات الليبية باجراء بعض التغيرات فى سياسات و استراتيجيات البحث العلمي.
- الإعتماد على نتائج بعض الأبحاث العلمية في دعم الانتاج وتطوير الاقتصاد والحياة الاجتماعية فى ليبيا.
- تحقيق التحسين التدريجى فى دورالبحث العلمي في الجامعات الليبية عن طريق الدعم المالى المحدود من من قبل القطاع العام و الخاص و خصوصاً فى الجوانب التقنية و الإبداعية.
- العمل على إجراء تحسينات و إصلاحات جزئية فى الجامعات الليبية من خلال تفعيل البحث العلمى و دوره فى تحقيق التنمية المستدامة فى ليبيا.

❖ **متطلبات بناء سيناريو التحسن التدريجي (الإصلاحي):**

- تعزيز دورالجامعات الليبية في تحسين جودة نتائج البحوث العلمية ومعالجة جوانب الضعف فيها.
- دعم الباحثين و الفرق البحثية عن طريق توفيرالإمكانات المالية والمادية اللازمة.

- تخصيص حوافز ومكافآت مجزية للباحثين مقابل نشر أبحاثهم فى مجلات عالمية.
- دعم الشراكات البحثية بين الجامعات والمراكز البحثية المحلية و الدولية.
- زيادة المخصصات المالية للبحث العلمى بصورة جزئية وتنفيذها دون تأخير.
- الإعتماد على نتائج الأبحاث العلمية في مشاريعها التنموية.
- تمويل الأبحاث من قبل القطاعين العام والخاص.

❖ **النتائج المترتبة على سيناريو التحسن التدريجي (الإصلاحي):**

- حصول بعض الجامعات الليبية على تصنيفات عربية و أفريقية.
- تطبيق نتائج الأبحاث العلمية يحقق التنمية المستدامة و حل بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع.
- تطوير قدرات الباحثين ومهاراتهم فى الجامعات الليبية من خلال إقامة دورات تدريبية و منح حوافز لهم.
- الإستفادة من نتائج البحث العلمي فى تلبية احتياجات سوق العمل و خدمة المجتمع الليبى.
- تعزيز قدرة الجامعات الليبية على المنافسة على المستوي العربى و الأفريقى و العالمى.
- قيام القطاعين العام و الخاص بدعم الأبحاث العلمية للمساهمة فى تحقيق التنمية المستدامة.
- تمويل و دعم الباحثين على إنجاز أبحاث علمية و النشر فى المجلات العالمية المحكمة و الرصينة.

يتضح مما سبق، أن سيناريو سيناريو التحسن التدريجي (الإصلاحي) يسهم في تحقيق بعض الإصلاحات الجزئية عبر تطبيق نتائج الأبحاث العلمية و تحقيق التنمية المستدامة، و حل بعض المشكلات التي يعاني منها المجتمع. بالإضافة الى تعزيز قدرة الجامعات الليبية على المنافسة على المستوي العربى و الأفريقى و العالمى. كما يسهم هذا السيناريو في تطوير قدرات الباحثين ومهاراتهم فى الجامعات الليبية من خلال قيام القطاعين العام و الخاص بدعم وتمويل الباحثين على إنجاز أبحاث علمية و النشر فى المجلات العالمية المحكمة و الرصينة للانطلاق لمرحلة متقدمة تتمثل في الإبداع و الإبتكار في البحث العلمي. ويعتبرمرحلة انتقالية مهمة للتحول نحو السيناريو الابتكاري وتحقيق تطلعات رؤية 2030 وحصول بعض الجامعات الليبية على تصنيفات عربية و أفريقية.

ثالثاً سيناريو التحول الاستراتيجي (الإبتكارى)

يقوم سيناريو التحسن الاستراتيجي (الابتكاري) فرضية رئيسية و هى حدوث تحولات جوهرية فى مخرجات البحث العلمى و التوجه نحو التحول الاستراتيجي القائم على اقتصاد المعرفة، من خلال استثمار نقاط القوة واستغلال الفرص المتاحة. بالإضافة الى توظيف القدرات البحثية لمؤسسات التعليم العالى في توجيه مستقبل مخرجات البحث العلمي، من خلال أفكار و خلق ورؤيا ابتكارية تترجم الى أساليب و إستراتيجيات بحثية مبتكرة؛ وكذلك الإستثمار فى إمكانيات و قدرات المؤسسات التعليم العالى للتوجه بالبحث العلمي نحو السوق العالمي، وفي ضوء سيناريو التحول الاستراتيجي (الإبتكارى)، فإن مستقبل البحث العلمي فى تحقيق التنمية المستدامة بالجامعات فى الجامعات الليبية يتمثل في مجموعة من الافتراضات.

❖ **افتراضات سيناريو التحول الاستراتيجي (الابتكاري):**

- تحولات نوعية وجذرية في التوجهات المستقبلية لدور البحث العلمي في الجامعات الليبية.
- تحول أغلب الجامعات اليبية إلى جامعات بحثية واعتماد برامج علمية مخصصة لإعداد وتأهيل الباحثين نحو إقتصاد المعرفة.
- انتقال الجامعات الليبية الى وضع أفضل من خلال تبني استراتيجيات وطنية واضحة للبحث العلمي مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة.

- زيادة الاهتمام بالباحثين فى جميع التحصصات من خلال تحسين مستواهم المعشي و دعهم و حثهم على التواصل العلمي و الإنتاج المعرفى، والعمل على عودة العقول والكفاءات الى ليبيا.
- اجراء بحوث علمية فى الجامعات الليبية يعتمد على نتائجها و تتوافق مع متطلبات سوق العمل و احتياجات المجتمع الليبى.

❖ **متطلبات بناء سيناريو التحول الاستراتيجي (الإبتكارى):**

- تبني الجامعات الليبية لرؤية للتحول نحو جامعات بحثية تسخر من خلالها جميع قدراتها المؤسسية والبشرية لتحقيقها.
- تبني الجامعات لرؤية واستراتيجية تدعم تسويق البحث العلمي والوصول به نحو العالمية.
- استشراف جميع القوى والعوامل المؤثرة في تسويق البحث العلمي وتعزيزها ومعالجة التحديات التي تواجهها.
- تعديل اللوائح المنظمة لتمويل البحث العلمي ورفع مستوى المخصصات المالية والجوائز العينية للباحثين.
- بناء تحالفات و شراكات استراتيجية بين الجامعات الليبية ومراكز البحث المحلية والعالمية.
- بناء خارطة بحثية لأولويات البحث العلمي ترتبط ارتباطًا مباشرًا بالقطاع الصناعي ومتطلبات التنمية المستدامة وأولويات البحث لدى الجهات المستفيدة.
- دعم والباحثين والمبدعين، وتهيئة سبل العيش الكريم لهم وإقامة المدن العلمية أسوةً بالمدن المنتشرة حول العالم.

❖ **النتائج المترتبة على سيناريو التحول الاستراتيجي (الإبتكارى):**

- تقدم الجامعات الليبية في التصنيفات العربية و الأفريقية ومؤشر المعرفة العالمي وتقارير التنافسية.
- امتلاك الجامعات الليبية مؤشرات مرتفعة في قواعد المعلومات العالمية في النشر العلمي.
- ارتفاع مستوى السمعة العلمية للبحث العلمي في الجامعات الليبية وانعكاس ذلك على سمعة الجامعات ومراكز البحث العلمي.
- تحول الجامعات الليبية الى بيئة جاذبة للباحثين المحليين و الدوليين و العالميين للمشاركة فى نشر البحوث.
- تغيير جذرى في مستوى أداء الباحثين فى الجامعات الليبية على المستوى العربي و الأفريقى و العالمى.
- مواءمة مخرجات البحث العلمى مع متطلبات سوق العمل واحتياجات المجتمع وانخفاض مستوى البطالة.
- تعزيز التنافسية العربية و الأفريقية و العالمية للجامعات الليبية وتحقيق شراكات بحثية رائدة.

يتضح مما سبق أن سيناريو التحول الاستراتيجي (الإبتكارى) يمثل الصورة المستقبلية المثلى لدور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة فى الجامعات الليبية باعتباره نموذجاً للتحولات الجذرية في مخرجات البحث و التى تؤتي ثمارها من خلال نتائج إيجابية على واقع دور البحث العلمى فى تحقيق التنمية المستدامة فى مؤسسات التعليم العالى فى الجامعات الليبية، حيث ترفع من مستوى وسمعة العلمية والاكاديمية، و تزيد من قدراتها التنافسية. كما يحقق هذا السيناريو تطلعات التنمية الوطنية و تعزيز الاقتصاد الليبى المتضمنة في أجندة و رؤية 2030م والتي تستهدف تفوق مؤسسات التعليم العالى فى الجامعات الليبية مقارنة بنظيراتها على المستوى الدولى و الأفريقى و العالمى.

الجدول رقم (1) السيناريوهات المستقبلية المحتملة لدور البحث العلمي في الجامعات الليبية

السيناريوهات	سيناريو الجمود (البقاء على الوضع الحالي دون تغيير)	سيناريو التحسن التدريجي (معالجة نقاط الضعف تدريجيًا)	سيناريو التحول الاستراتيجي (استثمار نقاط القوة واستغلال الفرص)
الافتراضات	عدم إجراء تغيرات جوهرية في دور البحث العلمي.	إجراء تغيرات جزئية في دور البحث العلمي.	إجراء تغيرات جوهرية و جذرية في دور البحث العلمي
	الاستمرار في اجراء البحوث العلمية.	اجراء تطوير تدريجي في البحوث العلمية .	تغيير جذري في دور في البحوث العلمية في خدمة المجتمع.
	عدم تبني استراتيجيات حديثة في البحث العلمي.	تبني تدريجي في استراتيجيات البحث العلمي.	المواءمة بين البحوث العلمية ومتطلبات سوق العمل.
المتطلبات	المحافظة على المستوى الحالي لدور البحث العلمي.	إجراء تحسينات جزئية في دور البحث العلمي.	تحول جذري في دور االبحث العلمي كمحرك للتنمية مستدامة.
	البقاء على مستوى الحوافز المادية والمعنوية الحالية.	ارتفاع نسبي في مستوى الحوافز المادية والمعنوية للباحثين.	زيادة جذرية في مستوى الحوافز المادية والمعنوية للباحثين.
	عدم ربط نتائج البحث العلمي بالسياسات العامة للدولة.	ربط تدريجي لنتائج البحث العلمي بالسياسات العامة للدولة.	ربط البحث العلمي بالصناعة و الاقتصاد الأخضر و الذكاء الإصطناعي.
	عدم الاعتماد على نتائج البحث العلمي .	الاعتماد النسبي على نتائج بعض الأبحاث العلمية.	الإعتماد الكلي على نتائج الأبحاث العلمية في تحقيق التنمية المستدامة.
	عدم تطوير واستحداث إجراءات لتصنيف الجامعات الليبية.	تقدم تدريجي في تصنيف الجامعات الليبية عربياً و أفريقياً.	تحويل الجامعات إلى مراكزبحثية و ابتكار معرفي.
النتائج المتوقعة	تراجع مستوى أداء الباحثين الليبين على المستوى العربي الأفريقي.	تحسن نسبي في مستوى أداء الباحثين على المستوى العربي و الأفريقي.	تغيير جذرى في مستوى أداء الباحثين على المستوى العربي و الأفريقي و العالمى.
	تدني فوائد البحث العلمي في خدمة المجتمع الليبي.	الإستفادة الجزئية من نتائج البحث العلمي في خدمة المجتمع.	المواءمة مع سوق العمل و احتياجات المجتمع وانخفاض مستوى البطالة.
	ضعف قدرة الجامعات الليبية على المنافسة عربيًا و إفريقياً و عالميًا.	زيادة نسبية في قدرة الجامعات الليبية على المنافسة عربيًا و إفريقياً و	تعزيز التنافسية العربية و الأفريقية و العالمية وتحقيق شراكات بحثية رائدة.

		عالميًا.	
	عـــدم قيـــام القطـــاع العـــام و الخـــاص بدعم الأبحاث العلمية.	دعم نسبي من القطاع الخاص و العام للباحثين.	دعم شامل من القطاع الخاص و العام للباحثين في إجراء البحوث العلمية.
	عـــزوف البـــاحثين عـــن القيـــام بإنجـــاز و نشر أبحاث علمية.	إقبـــال تـــدريجي للبـــاحثين علـــى نشر البحوث العلمية.	تحـــول جـــذري للبـــاحثين نحـــو اجـــراء البحوث العلمية.

المصدر من إعداد الباحثين

يظهر الجدول رقم (1) أعلاه أن سيناريو الجمود يحمل مخاطر استمرار الفجوة بين مخرجات البحث العلمي و احتياجات التنمية الوطنية، في حين أن يقدم سيناريو التحسن التدريجي، الأصلاحات الجزئية من خلال معالجة نقاط الضعف تدريجيًا. أما سيناريو التحول الاستراتيجي يعمل على استثمار نقاط القوة واستغلال الفرص ويعزز التحول نحو قتصاد المعرفة. و هذا يتوافق مع رؤية الدولة الليبية لعام 2035م من خلال إعادة هيكلة شاملة للحوكمة والتمويل والبرامج الأكاديمية والبحث العلمي وربطها مباشرة باحتياجات سوق العمل والصناعة. لذا، يُعد هذا السيناريو الخيار ا لستراتيجي الأمثل لضمان تنافسية الجامعات الليبية محليًا ودوليًا.

❖ الخلاصة

نستنتج من النتائج التي توصل إليها البحث، أن تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا يقتضي إعادة تحسين و تجويد منظومة التعليم العالي بشكل عام، و البحث العلمي بشكل خاص، بما يتجاوز الطابع التقليدي للتعليم العالي، و التركيز على مخرجات البحث العلمي ليصبح محركًا للتغيير المجتمعي، ومصدراً للمعرفة التطبيقية، وفاعلًا في معالجة القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في ليبيا. و يعتبر سيناريو التحول الاستراتيجي القائم على اقتصاد المعرفة هو الصورة المستقبلية المثلى لتطوير البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في ليبيا، كما يحقق هذا السيناريو التطلعات و الرؤيا الوطنية المتضمنة في أجندة 2030م.

❖ التوصيات

1) تبني سيناريو التحول الإستراتيجي نحو اقتصاد المعرفة، حيث يصبح البحث العلمي أداة استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.
2) دمج مقررالبحث العلمي في التعليم الأساسي و الثانوي لتعزيز و نشر الثقافة البحثية في المؤسسات التعليمية في ليبيا.
3) دمج نتائج و توصيات البحث العلمي في السياسات العامة للدولة لتحقيق الحوكمة الرشيدة.
4) ضرورة ربط مخرجات البحث العلمي بمشاريع استراتيجية مثل الطاقة المتجددة، والتحول الرقمي، و الإستثمار في الذكاء الاصطناعي.
5) ضرورة ربط البحث العلمي باحتياجات المجتمع الفعلية و تنظيم فعاليات علمية متخصصة لاستقطاب المؤسسات ذات العلاقة، و ذلك بهدف ترسيخ ثقافة الإستدامة.

المراجع العربية

- البكوش،بدرخيرعلى (2022) تحليل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في ليبيا. *Bani Waleed University Journal of Humanities and Applied Sciences*, 7(1), 187-224.

- الفايز، هيلة بنت عبدالله سليمان (2023) سيناريوهات مستقبلية لتسويق البحث العلمي في الجامعات السعودية، مجلة كلية التربية– جامعة عين شمس، العدد السابع والاربعون (الجزء الأول).
- المهنكر، علي سعيد (2024) دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية والأفريقية بين الواقع والتطلعات (24)3.
- الصبحي، وفية عثمان (2025) استشراف تحديات مستقبل التعليم الجامعي السعودي وخيارات الاستجابة وفقاً لمدخل السيناريوهات. *مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية*, *3*(26), 1-21.
- الصيد، طه جلال الطاهر (2025) تحليل الفجوة ما بين التوثيق والتطبيق الفعلي ومتطلبات المواصفة الدولية ISO17025: 2017الخاصة بالمتطلبات العامة لكفاءة مختبرات الفحص والمعايرة في المراكز البحثية (المركز الليبي التقني العالي للتدريب والإنتاج نموذجا) *African Journal of Advanced Pure and Applied Sciences*, 480-487.
- الرياني، علي محمد (2025) الدراسات المستقبلية في البحث العلمي ودورها في تحقيق التنمية المستدامة: واقع وافاق. *مجلة آفاق المعرفة*, *2*(8).
- بن خويطر، سميرة سالمين (2024) دور البحث العلمي والدراسات العليا بجامعة المهرة في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة جامعة المهرة للعلوم الإنسانية، (عدد خاص 1)، تاريخ النشر يونيو- 2025 م.
- بن النية، شهيرة و بودوخة، ابراهيم (2023) دور البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة القانون والعلوم البينية. المجلد : 02 – العدد 02، ص 1066 – 1078.
- بهلول، هادية العود (2021) واقع البحث العلمي في البلدان العربية، المعوقات ومقترحات –التطوير(تونس جالة)، مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية والبيئية، العدد الخامس، ابريل، ص ص 21.
- حامدى، أحمد و حامدى، معمر (2024) دور البحث العلمي في التنمية المستدامة: االسهامات والمعوقات. مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية – بحوث ودراسات– المجلد: 12 العدد: 01، 2025 ص.ص: 94-106.
- شليق، كريمة أبوعجيلة محمد و تليش، خالد عبدالله (2023) البحث العلمي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة "من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة الزاوية". جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية، مجلة البحوث العلمية. ص 49 - 33 المجلد 8, العدد17.
- مسعود، محيي الدين الصغير (2025) رؤية لتطوير دور الجامعات في حركة البحث العلمي وفق أسلوب دلفي. مجلّة جامعة الزاويّة للعلومّ التربويّة والنفسيّة.المجلد الرابع عشر– العدد الثانى– ديسمبر 2025م.
- نعيرات، رائد. عليوي، معاذ (2021) البحث العلمي في فلسطين: الواقع .– التحديات–الإستراتيجيات، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد 2.
- زروقة،ابتسام بلقاسم محمد و ثليج،ابتسام ثليج فرج (2025) دور التعليم العالي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة: دراسة موازنة بين الأردن والمغرب إ ومكانات الاست فادة منها فى الجامعات الليبية، مجلة شروس، جامعة نالوت.
- هميلة، محمد إبراهيم خليفة (2025) دور الجامعات الليبية في تلبية متطلبات التنمية المستدامة .*مجلة الرفاق للمعرفة*، (11), 1-16.

- صالح ،ريما سالم و الجالي، أروي خيرالله (2024) دور البحث العلمي في التنمية المستدامة من وجه نظر أعضاء هيئة التدريس بجامعة طبرق .*مجلة الاصالة* .*1*(9). استرجع في من https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/article/view/449
- شبيب، ابتهال محمد عبد الله (2023) تطوير دور البحث العلمي في جامعة إب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: تصور مقترح. مجلة جامعة البيضاء، المجلد الخامس – العدد الرابع– نوفمبر 2023م.
- شعيتير، فتحية جبريل (2025) دورالبحث العلمي في دعم شركات القطاع الخاص لتحقيق التنمية المستدامة "دراسة ميدانية في شركات القطاع الخاص العاملة بمدينة بنغازي".
- على، أشرف يونس و مقداد، محمد إبراهيم حسين (2013) دور البحث العلمى والدراسات العليا فى الجامعات الفلسطينية فى تحقيق التنمية المستدامة : جامعات غزة نموذجاً.
- عسكر، رمضان يوسف أحمد و مرح، دلال علي عمر(2026) دور مناهج التعليم العالي في تعزيز التنمية المستدامة فى الجامعات الليبية: معايير الجودة والتحديات.(1)*8*, *Albaydha University Journal* .

المراجع الإنجليزية

- Barro, R. J., & Lee, J. W. (2013). A new data set of educational attainment in the world, 1950–2010. *Journal of Development Economics*, *104*, 184-198.
- Mezirow, J. (2000). Learning as Transformation: Critical Perspectives on a Theory in Progress. The Jossey-Bass Higher and Adult Education Series. Jossey-Bass Publishers, 350 Sansome Way, San Francisco, CA 94104.
- United Nations. (2015). Transforming our world: The 2030 Agenda for Sustainable Development https://sdgs.un.org/goals
- UNESCO. (2022). Education for sustainable development. United Nations Educational, Scientific
- and Cultural Organisation. https://www.unesco.org/en/sustainable development/ Education.
- UNESCO. (2022). Reimagining our futures together: A new social contract for education. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379707
- UNESCO. (2022). Reimagining our futures together: A new social contract for education. https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000379707
- World Bank. (2020). The role of higher education in building sustainable societies. https://www.worldbank.org/en/topic/tertiaryeducation

جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة وأثره على معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة في السودان.

د. كمال الأمين محمد فضل الله

جامعة الجزيرة – كلية القانون قسم القانون الخاص – استاذ مشارك – السودان

Kmalalalfadny45@gmail.com

00249912286981

الملخص :

تكمن أهمية الدراسة في أن تقييم منهج كلية القانون جامعة الجزيرة يساهم في تحسين جودة التعليم في جامعة الجزيرة من خلال المنافسة في سوق العمل من خلال تطوير مهاراتهم القانونية. هدفت الدراسة إلى عدة أهداف من بينها تحسين جودة التعليم القانوني يساهم في تعزيز قدرة الخريجين على المنافسة وتطوير مهاراتهم في سوق العمل، تقييم منهج كلية القانون بجامعة الجزيرة واثره على نجاح الطلاب في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة، تحليل العوامل المؤثرة على جودة المنهج الدراسي بكلية القانون في جامعة الجزيرة لتقييم منهجها، والمساهمة في تطوير التعليم القانوني في السودان، تمكين الطلاب من الفهم والتطبيق السليم للقانون وربطه بالمفاهيم والمهن. وفرضت الدراسة عدة فرضيات من بينها هنالك علاقة ذات احصائية بين جودة منهج كلية القانون ورفع معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة، وتأثير إيجابي لطرق التدريس الحديثة على اداء الطلاب، أن التدريس العملي بالمحاكم الصورية يساهم في تحسين مهارات الطلاب القانونية، انه لا توجد مؤسسة أو برنامج تعليمي اكاديمي خالٍ من العيوب، لكن يوجد دائما مجال لإحراز مزيد من التقدم. واتبعت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي، والمنهج الاستقرائي.

مشكلة الدراسة تبرز في ما هي التحديات في تحقيق معدلات النجاح العالية في كلية القانون لطلابها في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة وهل يؤثر ذلك سلبا في قدرة خريجها على الاندماج في سوق العمل، وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج منها أثر عامل التدريب العملي وطرق التدريس على معدلات النجاح في كلية القانون جامعة الجزيرة، وإعداد وتحديث منهج كلية القانون جامعة الجزيرة جاء متوافقا مع مواد مجلس تنظيم مهنة القانون المعادلة في سبعة مواد هي مادة الإجراءات المدنية والإجراءات الجنائية والقانون الجنائي والعقود والأحوال الشخصية وأصول الفقه. واوصت الدراسة بعدة توصيات منها لابد من فهم القوانين واللوائح المحلية والدولية لتطوير المهن القانونية، وتنمية المهارات العملية، والاستمرار للتدريب العملي بالمحاكم الصورية، تطوير وتحديث مناهج دراسية تفاعلية باستخدام التكتوجيا لتعزيز الفهم السليم. واحتوت الدراسة على مقدمة وثلاثة مباحث الأول منهج كلية القانون جامعة الجزيرة، والثاني امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة بوزارة العدل ، والثالث اثر جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة على معدلات الطلاب في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة.

كلمات مفتاحية : منهج – كلية القانون – جامعة الجزيرة – جودة – المعادلة.

The Quality of the Curriculum of the Faculty of Law, University of Gezira, and its Impact on

The Success Rates in the Law Profession Regulation Exam (Equivalent) in Sudan

Dr. Kamal Al-Amin Mohamed Fadlallah

University of Gezira - Faculty of Law, Department of Private Law - Associate Professor - Sudan

Abstract

The study aims to evaluate the curriculum of the Faculty of Law, University of Gezira, and its impact on the success rates in the Law Profession Regulation Exam (Equivalent) in Sudan.

The study aimed to improve the quality of legal education, evaluate the curriculum, and analyse the factors affecting its quality.

The study hypothesised a statistical relationship between the quality of the curriculum and the success rates in the Law Profession Regulation Exam (Equivalent.(

The study used a descriptive analytical approach and an inductive approach.

The problem of the study is: What are the challenges in achieving high success rates in the Faculty of Law for its students in the Law Profession Regulation Exam (Equivalent), and does this negatively affect the ability of its graduates to integrate into the labour market?

The study found that practical training and teaching methods affect success rates in the Faculty of Law, University of Gezira.

The study recommended understanding local and international laws and regulations, developing practical skills, continuing practical training in simulated courts, and developing interactive curricula using technology.

Keywords: Curriculum - Faculty of Law - University of Gezira - Quality - Equivalent

مقدمة:

يعد جودة منهج كلية القانون بجامعة الجزيرة من العوامل التى تؤثر على معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة في السودان، حيث قامت كلية القانون إلى تقديم تعلم قانونى شامل يركز على تطوير مهنيين قانونيين ذوى مهارات عالية، وذلك من خلال توفير بيئة أكاديمية متميزة وبرامج دراسية متطورة، وأن تستوعب الكلية الإرث القانوني السوداني والمتغيرات المعاصرة، إصلاحا وتجديداً وابتكاراً، وأنشئت كلية القانون في العام 2014م على نهج وفلسفة جامعة الجزيرة لتخريج جيل قانونى يتمتع المهارات القانونية العالية ويتمتع بالعقلية القانونية القادرة على التحليل القانوني السليم والنقد والتطوير، والقدرة على ممارسة المهن القانونية المختلفة بكفاءة وحيدة ونزاهة، داخل السودان وخارجها، اهتداءً بالقيم الأخلاقية، والمبادئ الشرعية، ومبادئ العدالة والإنصاف، ولتمكين من ربط المفاهيم القانونية بالواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي والديني في المجتمع، وتفعيل ذلك في تنمية وتطوير الإنسان والمجتمع والدولة.

وتعد جامعة الجزيرة من الجامعات الرائدة في السودان، وتتميز كلية القانون التى تقدم برامج دراسية قانونية عالية الجودة، ومع ذلك هنالك حاجة إلى دراسة أكثر تفصيلاً على معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة، وأن يكون خريج كلية القانون جامعة الجزيرة القدرة على إجراء البحوث العلمية، النظرية والتطبيقية، في مجال القانون والدراسات الشرعية، والمجالات المشتركة، والمقارنة. لامتلاك المهارات اللازمة لإدارة الأجهزة العدلية، والعمل الإداري فيها، لامتلاك المهارات اللازمة لإدارة الأجهزة العدلية، والعمل الإداري فيها، والقدرة على مراقبة أوضاع حقوق الإنسان، والعمل على تحسينها، داخلياً وعالمياً، وفقاً للمعايير الدولية، الاتفاقية. وهنالك صفات سلوكية لدى خريج جامعة الجزيرة استفاد من أهمها.

مجلس تنظيم مهنة القانون هو الجهة المسؤولة عن تنظيم مهنة القانون في السودان، وسلطات وواجبات المجلس التأكد من أن المشتغلين بمهنة القانون حاصلون على مستوى عال من القدرة المهنية، وتحديد الحد الأدنى للمستويات الأكاديمية والمهنية اللازمة للالتحاق بمهنة القانون في السودان وتشير النتائج إلى أن نسبة النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة تختلف من دورة إلى أخرى.

أهمية الدراسة:

1. أن تقييم منهج كلية القانون جامعة الجزيرة يساهم في تقييم وتحسين جودة التعليم في جامعة الجزيرة من خلال المنافسة في سوق العمل، ومن خلال تطوير مهاراتهم القانونية، لتحديد نقاط القوة والضعف.
2. تحسين معدلات النجاح ستساعد الدراسة في تحديد العوامل المؤثرة التى تؤثر على معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة مما يمكن من اتخاذ إجراءات وتحسين هذه المعدلات.
3. جودة التعليم القانوني في السودان الغرض منها تعزيز قدرات الخريجين من كلية القانون جامعة الجزيرة للمنافسة في سوق العمل، وكل ذلك يؤدى لتطوير العدالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهداف الدراسة:

1. التعرف على منهج كلية القانون جامعة الجزيرة، وقانون تنظيم مهنة القانون في السودان.
2. تحسين جودة التعليم القانوني يساهم في تعزيز قدرة الخريجين على المنافسة وتطوير مهاراتهم في سوق العمل.
3. تحليل العوامل المؤثرة على جودة المنهج الدراسي بكلية القانون في جامعة الجزيرة لتقييم منهجها.
4. المساهمة في تطوير التعليم القانوني في السودان والدول الاخرى
5. تمكين طلاب القانون من الفهم والتطبيق السليم للقانون وربطه بالمفاهيم والمهن القانونية.

6. أن تقييم منهج كلية القانون جامعة الجزيرة يساهم في تقييم وتحسين جودة التعليم في جامعة الجزيرة من خلال المنافسة في سوق العمل، ومن خلال تطوير مهاراتهم القانونية، لتحديد نقاط القوة والضعف.

7..تحسين معدلات النجاح ستساعد الدراسة في تحديد العوامل المؤثرة التى تؤثر على معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة مما يمكن من اتخاذ إجراءات وتحسين هذه المعدلات لجودة التعليم القانوني في السودان

8. تعزيز قدرات الخريجين من كلية القانون جامعة الجزيرة للمنافسة في سوق العمل، وكل ذلك يؤدى لتطوير العدالة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

9. القدرة على ممارسة المهن القانونية المختلفة بكفاءة وحيدة ونزاهة داخل البلاد وخارجها اهتداءً بالقيم الأخلاقية والمبادئ الشرعية ومبادئ العدالة والإنصاف.

فرضيات الدراسة:

1. هنالك علاقة ذات احصائية بين جودة منهج كلية القانون ورفع معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة.
2. هنالك تأثير إيجابي لطرق التدريس الحديثة على اداء الطلاب في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة، وأن التدريس العملي بالمحاكم الصورية. يساهم في تحسين مهارات الطلاب القانونية.
3. انه لا توجد مؤسسة أو برنامج تعليمي اكاديمي خالٍ من العيوب، لكن يوجد دائما مجال لإحراز مزيد من التقدم.
4. الرغبة في معرفة مواضع الخلل والأخطاء والعمل على إصلاحها يعتبر نقطة قوة لا نقطة ضعف.

منهج الدراسة:

– اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بوصف الإطار القانوني لمنهج جامعة الجزيرة وذلك بتحليل وتفسير البيانات والمعلومات المتعلقة بموضوع الدراسة وذلك بتحليل مقررات كلية القانون جامعة الجزيرة ومدى توافقها مع مقررات امتحان تنظيم مهنة القانون بالسودان، وكفاءة جودة التدريس في تطوير وترقية المهن القانونية لدعم اتخاذ القرارات القانونية لاجتياز امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة .

– تم اتباع المنهج الاستقرائي، وذلك لاستخلاص القواعد القانونية في تحليل قانون تنظيم مهنة القانون المعادلة السوداني 1969م.

– اجرى الباحث عدد من اللقاءات من استاذة جامعة الجزيرة من لهم خبرة في وضع المناهج ذات الجودة العالية، وعدد من المستشارين القانونين بمجلس تنظيم مهنة القانون بالسودان وعدد من الخريجين من كلية القانون جامعة الجزيرة من يعملون في المهن القانونية بالسودان التى تبرز في ما هي التحديات في تحقيق معدلات النجاح العالية في كلية القانون لطلابها في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة وهل يؤثر ذلك سلبا في قدرة خريجها على الاندماج في سوق العمل.

مشكلة الدراسة:

تبرز في ما هي التحديات في تحقيق معدلات النجاح العالية في كلية القانون لطلابها في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة وهل يؤثر ذلك سلبا في قدرة خريجها على الاندماج في سوق العمل انجوني، ويتفرع من ذلك عدة أسئلة فرعية يحاول الباحث الاجابة عليها من خلال البحث

1. ما هو منح كلبة القانون جامعة االجزيرة وما هي المرتكزات التى قام عليها؟.
2. ما هو القانون الذى يتظلم امتحانات تنظيم مهنة القانون في السودان؟.
3. ما هي المواد التى يجلس إليها الطالب في امتحان تنظيم مهنة القانون قلى السودان؟.
4. ما هي صلاحية ومهام مجلس امتحان تنظيم مهنة القانون؟.

5. كيف ساعد منهج كلية القانون جامعة الجزيرة في زيادة معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة.

الدراسات السابقة:

1. دراسة عن نظام الساعات المعتمدة في مجلة العلوم التربوية، العدد (11) 2023م جامعة السودان المفتوحة وتتحدث ن اهمية الساعات المعتمدة في تحسين حودة التعليم، بينما الدراسة الحالية تتحدث عن جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة في السودان.

2. هنالك كثير من الدراسات تتحدث عن الساعات المعتمدة والمقرارات منها على سبيل المثال وليس الحصر الدراسة للطالب عبد المحسن عبدالعزيز حما د بعنوان نظام المقررات 1991م (الساعات المعتمدة) بعد عشرة سنوات من تطبيقه في بعض مدرس التعليم الثانوي في دولة الكويت. بينما الدراسة الحالية تتحدث عن جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة في السودان.

هيكل الدراسة:

احتوت الدراسة على ثلاثة مباحث في المبحث الأول: جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة، وفى المبحث الثاني: مجلس امتحان تنظيم مهنة القانون (المعادلة). وفى المبحث الثالث المبحث الثالث اثر جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة على معدلات الطلاب في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة.

المبحث الأول

جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة

المطلب الأول: فكرة إنشاء كلية القانون جامعة الجزيرة

بدأت فكرة إنشاء كلية القانون بجامعة الجزيرة بموجب قانون جامعة الجزيرة، منذ تسعينات القرن الماضي، ولكن لم تنخذ خطوات عملية في إنشاء الكلية إلا في عام 2008م حيث أصدر السيد مدير جامعة الجزيرة آنذاك بروفيسور إسماعيل حسن حسين قراراً بتأريخ 1429/5/16هـ الموافق 22 مايو 2008م بتكوين لجنة من بروفسير أحمد محمد الحسن العوض شنان رئيساً ودكتورة نعيمة محمد عبد الله الترابي عضواً ومقرراً وعضوية ثمانية اخرين بغرض إجراء دراسة حول إنشاء كلية القانون **(جامعة الجزيرة، منهج بكالوريوس الشرف في القانون، سبتمبر 2013م)**.

أنشئت كلية القانون جامعة الجزيرة بالسودان في العام 2014م بمجمع أبوحراز بمدنية ومدنى أحد مجمعات جامعة الجزيرة بموجب القرار رقم (156) لسنة 2014م الصادر عن وزير التعليم العالي والبحث العلمي الأسبق بروفيسور سمية أبوكشوة، واستنادا بموجب المادة (27/ 1) بمن قانون جامعة الجزيرة لسنة 1995م السوداني الصادر عملاً بأحكام المرسوم الدستوري الموقت الخامس لسنة 1991م لجمهورية السودان، وقانون جامعة الجزيرة هو التشريع السوداني الذى ينظم الهيكل الإداري والأكاديمي للجامعة، ويحدد التكوين العام لجامعة الجزيرة، ومهام الجامعة، ومجلس الأساتذة والوظائف القيادية، ويخضع لقانون التعليم العالي والبحث العلمي، وللكلية نظام أساس المجاز في اجتماع مجلس أساتذة جامعة الجزيرة رقم (199) الصدار في 15/ 9 لسنة 2013م(**جامعة الجزيرة، أمانة الشؤون العلمية، اللوائح الأكاديمية للعام 2011م. مجلس أساتذة جامعة الجزيرة رقم "199" الصدار في 15/ 9 لسنة 2013م. قانون جامعة الجزيرة لسنة 1995م**).

هدفت كلية القانون جامعة الجزيرة إلى عدة أهداف من أهمها: تأهيل وإعداد الطلاب على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا، تمكين الطالب من الفهم والتطبيق السليم للقانون وربطه بالمفاهيم القانونية، وتنمية روح وملكة التأصيل لدى الطالب، وإجراء البحوث العلمية واثراء الفقه القانوني والبحث القانوني في مختلف التنظيم القانوني في مجالات القانون وتخصصاته، وتعزيز خدمة المجتمع من خلال برنامج نوعية وتفافيه في مجال القانون، وتعزيز الصلات العلمية في المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية. **(السودان، ولاية الجزيرة، مدنية ومدنى، صندوق بريد "20" 404665118 E.mail:low@uofq.edu,sd)**

استقبلت طلابها للدفعة (37) في نفس العام 2014م بعدد مخطط (150) طالب، وفى العام الثاني 2015م الدفعة (38) بنفس العدد المخطط ، وفى العام 2016م بنفس العدد المخطط، وفى العام 2017م بنفس العدد المخطط، وفى العام 2018م استقبلت الدفعة (41) بنفس العدد المخطط (200) طالب . ومازالت تواصل في رسالتها في تدريس الدفعات (42 (43) (44) (45) (46) التى تم استقبالها في العام 2025م، وتمنح كلية القانون بجامعة الجزيرة درجة بكالوريوس الشرف قانون، ودرجة الدبلوم فوق الجامعي والماجستير والدكتوراه في القانون.

ملاً بأحكام المادة 25 الفقرتين (1/أ) و(2) من قانون جامعة الجزيرة لسنة 1995م أجاز مجلس أساتذة الجامعة في اجتماعه (رقم "175" بتاريخ 4 رمضان 1428هـ الموافق 16 سبتمبر 2007م) اللائحة الأكاديمية للدراسات الجامعية لسنة 2007م والتي تنص على ما منح جامعة الجزيرة، ممثلة في مجلس أساتذتها درجة بكالوريوس، منحت درجة الشرف في القانون (LL.B) خلال ثمانية فصول دراسية بعد استيفاء الطالب لمطلوبات التخرج المنصوص عليها في اللائحة الأكاديمية. **(عملاً بأحكام المادة 25 الفقرتين (1/أ) و(2) من قانون جامعة الجزيرة لسنة 1995م أجاز مجلس أساتذة الجامعة في اجتماعه رقم (175) بتاريخ 4 رمضان 1428هـ الموافق 16 سبتمبر 2007م اللائحة الأكاديمية للدراسات الجامعية لسنة 2007م)**

المطلب الثاني: منهجية إعداد منهج كلية القانون جامعة الجزيرة:

بدأت كلية القانون جامعة الجزيرة من حيث انتهت كليات القانون التى سبقتها، بأن لا تكون الكلية تقليدية مثل كليات القانون الأخرى، وأن تكون اللغة العربية أساس التدريس للمنهج مع الاهتمام باللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية. وبموجب ذلك كون السيد مدير الجامعة الأسبق أنداك بروفيسور محمد وراق عمر في 13 يناير 2013م لجنة للاضطلاع بمهام إعداد منهج كلية القانون من دكتور الرشيد العوض محمد رئيس قسم القانون بأكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية ودكتور الرشيد حسن سيد عميد كلية القانون جامعة الخرطوم ودكتور الرشيد حسن سيد عميد كلية القانون جامعة الخرطوم ودكتور الواثق عطا المنان محمد أحمد أستاذ القانون بأكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية وأمين عام اتحاد أساتذة الجامعات والمعاهد العليا السودانية ودكتور أبو ذر الغفاري بشير نائب عميد كلية القانون جامعة الخرطوم، والأستاذ أحمد عبد القادر أحمد أستاذ القانون الجنائي بجامعة الخرطوم و جامعة أم درمان. كان لإعداد المنهج بقيام ورشة لمنهج كلية القانون وتم عرضه في ورشة عمل بقاعة الشهداء بجامعة الجزيرة في 20 مايو 2013م بحضور عدد مقدر من المختصين ورجال القانون بالإضافة لأعضاء اللجنة العلمية، وأعضاء هيئة التدريس بالجامعة، واللجنة المكلفة بإعداد منهج كلية القانون، مولانا عبيد حاج علي رئيس القضاء الأسبق، دكتور أمين مكى مدني المحامي، مولانا عبد المجيد إدريس، رئيس وقضاه المحكمة العليا بولاية الجزيرة، رئيس الجهاز القضائي مولانا العبيد محمد زين العابدين، رئيس الإدارة القانونية مولانا محمد أحمد الغالي، ممثل نقابة المحامين، عميد كلية الشريعة والقانون جامعة سنار(منهج بكالوريوس الشرف في القانون المجاز في اجتماع مجلس الأساتذة رقم "199" بتأريخ 15 سبتمبر 2013م. **(جامعة**

الجزيرة، أمانة الشؤون العلمية، – اللوائح الأكاديمية للعام 2011م. جلس أساتذة جامعة الجزيرة رقم (199) في 15/ 9 لسنة 2013م).

من أهم المؤشرات الذى في إنشاء منهجية كلية القانون جامعة الجزيرة، أن استصحبت فلسفة جامعة الجزيرة وأهدافها، وذلك بإعداد جيل متميز من القانونيين، قادر على المحافظة على تراث المجتمع وهويته، متمكناً في المجال النظري ومتدرباً في المجال العملي حتى يتمكن من اجتياز امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة، والقدرة على المنافسة في سوق العمل، فأصبحت الكلية بملامحها تلك، استكمالاً لمنظومة كليات جامعة الجزيرة، تجسيداً للتميز بعيداً عن النمطية والاستفادة من تجارب كليات القانون التى سبقتها كليات جامعة الخرطوم، وجامعة النيلين، وجامعة أمدرمان الإسلامية، وجامعة القرآن الكريم وغيرها من الكليات الاخرى بالسودان.

عقدت لجنة إعداد منهج كلية القانون عدة اجتماعات بعد ورشة العمل وأدرجت كل التعديلات التى أوصت بها ورشة العمل، ومن ثم رفعت تقريرها النهائي للسيد مدير الجامعة الذي قام بتحويله للجنة العلمية للدراسة والتوصية بشأنه، ناقشت اللجنة العلمية نظام اساس الكلية، ومنهج الكلية بحضور د. الرشيد العوض محمد واقترحت بعض التعديلات ومن ثم وأوصت بعرضهما على مجلس الأساتذة، ما يفسح المجال للعمل على المستوى العالمي، والإقليمي، وإدخال مقررات القانون الزراعي وتشريعات البيئة وذلك لربط الجامعة بالمجتمع وإنشاء مراكز متخصصة تراعي توطين الفقه القانوني التشريعي في البيئة السودانية وخدمة المجتمع مثل مركز حقوق الإنسان والاستشارات القانونية وحماية المستهلك وغيرها.

والنظر في إمكانية استيعاب خريجين بشهادة البكالوريوس بنسبة معينة من جملة الطلاب المرشحين للقبول للكلية.

انحازت كلية القانون جامعة الجزيرة للشريعة والتأصيل المعرفي بوصفهما أساساً لفهم القانون، واستوعبت الإرث القانوني السوداني والمتغيرات المعاصرة، إصلاحا وتجديداً وابتكاراً، حتى تصبح متميزة من حيث سياسة القبول ودراسة اللغات، مستوعبة للموضوعات الجديدة، مثل جرائم الإنترنت، والملكية الفكرية، والاتصالات وغسيل الأموال، ومن أهمها أن تكون مقررات امتحان مجلس تنظيم القانون المعادلة متوافقة مع مقررات كلية القانون جامعة الجزيرة.

فكان التركيز على تدريس اللغات، والحاسوب في الأربعة فصول الدراسية الأولى وتم تدريس مقررات باللغة الإنجليزية في الفصول النهائية، فكانت الدراسة في ثمانية فصول دراسية تم تدرس مقررات امتحان تنظيم مهنة القانون في اضافة للمقررات الأساسية في القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية ووقانون الإجراءات المدنية وقانون العقود والأحوال الشخصية وأصول الفقه واللغة وحتى يتم مواكبة التطورات الحديثة في كليات القانون لمواكبة التقدم المضطرد في الاتصالات والتقنيات الإلكترونية مثل قوانين الملكية الفكرية، التحكيم الدولي والوطني، القوانين الخاصة بغسيل الأموال وجرائم الحاسب الآلي، التجارة الإلكترونية، الاحتكار، حقوق الإنسان، العربية .

اجيز منهج كلية القانون في اجتماع مجلس أساتذة جامعة الجزيرة برسائه رئيس المجلس مدير جامعة الجزيرة الأسبق بروفيسور محمد وراق عمر جامعة الجزيرة في اجتماعه رقم (182) بتأريخ 21 يونيو 2009م وفق توصية اللجنة العلمية برسائه بروفيسور يوسف فضل الله بإنشاء كلية للقانون بجامعة الجزيرة(**اجتماع مجلس الأساتذة رقم "182" يونيو 2009م).**

استفاد منهج كلية القانون في الإعداد بدراسة العديد من التجارب المماثلة في بعض كليات القانون بالجامعات المرموقة عالمياً، وكذلك بعض الجامعات السودانية، واستفادت من نتائج الزيارات الميدانية التي قام بها بعض أعضائها مؤخراً لبعض كليات القانون ومراكز البحث العلمي القانوني خارج البلاد، وكذلك الزيارات الميدانية لمعظم كليات القانون داخل البلاد، والتزمت اللجنة بما هو مستقر في مناهج القانون في مختلف كلياته ومؤسساته داخل السودان وخارجه وقد اشتمل المنهج على المقررات القانونية الأساسية

بالإضافة الي بعض المقررات التكميلية والمساعدة الاخرى، وفي هذا الصدد راعت اللجنة خصوصية جامعة الجزيرة ورسالتها في إطار وضعيتها القومية والعالمية، لأجل ذلك تضمن المنهج ما يلى:

1. المقررات القانونية الأساسية، ولعل معظمها يشكل جزءاً من مقررات امتحان تنظيم مهنة القانون كما حددها مجلس تنظيم المهنة.
2. مطلوبات جامعة الجزيرة كما اجازها مجلس الأساتذة الموقر. ومقررات تكميلية ومساعدة.
3. التركيز على بعض المقررات القانونية ذات الخصوصية والصلة باهتمام ولاية الجزيرة وما جاورها، كالقانون الزراعي، وقوانين الأراضي، و البيئة، وقوانين الاستثمار، والتحكيم.

فأن المنهج قد أعد وفق منهج كامل بين الخصوصية والقومية والعالمية في تناغم لا نعرف له مثيلاً في مناهج القانون بالجامعات السودانية، واعتمد المهج على مرتكزات الأساسية قامت على خطة أكاديمية المرسومة بواسطة الشئون العلمية، لا سيما المنهجية المقارنة في التدريس والتدريب والبحث، وتعين أساتذة أكفاء لهم خبرات سابقة في المجال القانوني في إطار أهداف قومية للتعليم العالي والبحث العلمي بصفة عامة، وأهداف وأغراض جامعة الجزيرة بصفة خاصة، وسعت الكلية لتحقيق عدة أهداف للمنهج منها تأهيل وإعداد الطلاب على مستوى بكالوريوس الشرف، والدراسات العليا في مجالات تخصص الكلية، وتمكين الطالب من الفهم والتطبيق السليم للقانون وربطه بالمفاهيم القانونية، وتنمية روح وملكة التأصيل لدى الطالب، وإجراء البحوث العلمية وإثراء الفقه القانوني بالبحث العلمي في مختلف النظم القانونية ومجالات، وتعزيز خدمة المجتمع من خلال برامج توعوية وثقافية في مجالات القانون، تعزيز الصلات العلمية مع المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.

أهم المرتكزات التي بنيت عليها الخطة الأكاديمية لمنهج كلية القانون ما يلى:

1. اعتماد النظام الفصلي، ثمانية فصول دراسية
2. اعتماد نظام التقويم المستمر للطالب.
2. الاهتمام بالتأصيل.
4. مراعاة التكامل الرأسي والأفقي بين المقررات.
5. مراعاة المستوى الأكاديمي للفئات المستهدفة.
6. الاهتمام بالجانب العملي والتطبيقي، بقيام المحاكم الصورية
7. اعتماد المنهجية المقارنة .
8. الاهتمام باللغتين العربية والإنجليزية .
9. التعلم المرتكز على التعليم الذاتي.
10. الإرشاد الأكاديمي للطلاب.

المطلب الثالث: مقررات كلية القانون جامعة الجزيرة المرتبطة بامتحان تنظيم مهنة القانون (المعادلة).

أولاً: مقررات كلية القانون جامعة الجزيرة المرتبطة بامتحان تنظيم مهنة القانون (المعادلة).

تبدأ مقررات كلية القانون جامعة الجزيرة المرتبطة بامتحان تنظيم مهنة القانون (المعادلة). في الفصل الدراسي الثاني ويتم تدريس مقرارات بأهم المراجع:: (**ب. يس عمر يوسف، 1993م**) .(**التشريع الجنائي الإسلامي ، بدون تاريخ**) (**القانون الجنائي السوداني لسنة 1991م عدل 2015 قانون رقم "21" 2015م**) (**قانون العقوبات السوداني 1983م**) (**مجلة الأحكام القضائية بأعدادها المختلفة**). (**ب. محمد الفاتح أسماعيل، 2008م**). **أهمها:**

(1) القانون الجنائي:

وطرائق التدريس هي المحاضرات والسمنارات وتقديم البحوث الصفية و مناقشتها والتدريب العملي. وطرائق التقويم الامتحانات الفصلية، ولاختبارات و الأعمال الفصلية الأخرى–الأداء في الجوانب التطبيقية. وأهم محتويات المقرر:

(أ) القانون الجنائي العام (النظرية العامة للقانون الجنائي): في الفصل الدراسي التأني يتم التدريس بعدد اربعة ساعات معتمدة وثلاثة ساعات عملية. ومحتويات القانون الجنائي العام (النظرية العامة للقانون الجنائي).

- تعريف القانون الجنائي– بيان طبيعته– وأقسامه– والقوانين المكملة له– وبيان التطور التشريعي الجنائي في السودان.
- السمات العامة للقانون الجنائي السوداني .
- تعريف الجريمة– وأنواع الجرائم .
- أركان الجريمة.
- نطاق سريان القانون الجنائي السوداني– من حيث الزمان– ومن حيث المكان.
- المسؤولية الجنائية– تعريفها– أساسها.
- الدفوع والاستثناءات العامة والخاصة للمسؤولية الجنائية.
- الشروع والاشتراك الجنائي.

(ب) القانون الجنائي الخاص (النظرية الخاصة للقانون الجنائي): يتم التدريس في الفصل الدراسي الثالث، يتم تدريس مقررات القانون الجنائي الخاص (النظرية الخاصة للقانون الجنائي) تكلمة لمقرر القانون الجنائي بعدد اربعة ساعات معتمدة وجانب العملي ثلاثة ساعات معتمدة. ومقرر قانون العقود الجزء الأول بعدد اربعة ساعات وثلاثة ساعات عملية معتمدة، وقانون الاجراءات الجنائية بعدد خمسة ساعات معتمدة و ستة ساعات علمية معتمدة.

يدرس الطالب أهم الجرائم في الأبواب الآتية:

- الجرائم الواقعة على النفس والجسم.
- الجرائم الواقعة على المال.
- جرائم العرض والآداب العامة والسمعة.
- الجرائم المخلة بسير العدالة.
- الجرائم المتعلقة بالموظف العام والمستخدم.
- الجرائم الموجهة ضد الدولة.
- الجرائم المتعلقة بالقوات النظامية.
- الفتنة– الجرائم المتعلقة بالطمأنينة العامة.
- الجرائم المتعلقة بالسلامة والصحة العامة.
- جرائم الإزعاج العام والخمر والميسر.
- الجرائم المتعلقة بالأطعمة والأشربة والأدوية.
- القسوة على الحيوان .
- جرائم التزييف والتزوير.
- الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب و الإبادة الجماعية.

- الجرائم المتعلقة بالأديان.
- جرائم الاعتداء على الحرية الشخصية.-
- أهم الجرائم في بعض القوانين التكميلية.

(2) العقود:

طرائق التدريس هي المحاضرات والسمنارات وتقديم البحوث الصفية و مناقشتها والتدريب العملي. وطرائق التقويم الامتحانات الفصلية، ولاختبارات و الأعمال الفصلية الأخرى-الأداء في الجوانب التطبيقية. وأهم المراجع: **(السنهوري، بدون تاريخ) (ب. ر الغفاري ، 2006م) (د. محمد صالح علي، بدون تاريخ).(قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م) (المذكرة التفسيرية للقانون المدني لسنة 1971م).(المجلة القضائية السودانية، مرجع سابق).**

(أ) قانون العقود (المبادئ العامة):

يتم التدريس بعدد اربعة ساعات معتمدة وثلاثة ساعات عملية في الفصل الدراسي الثالث.

وأهم المحتويات للمقرر هي:

- تعريف العقد وأنواع العقود.
- أركان لعقد .الإيجاب.، .سقوط الإيجاب قبل اتصاله بالقبول- القبول. -الأهلية.، الغلط.، التدليس.، الإكراه.
- محل العقد.
-.سبب العقد.

11.البطلان.

(ب) قانون العقود (آثار العقد وانقضائه)

يتم التدريس بعدد اربعة ساعات معتمدة وثلاثة ساعات عملية في الفصل الدراسي الرابع: وأهم المحتويات للمقرر هي: وأهم المحتويات للمقرر هي:

- آثار العقد بالنسبة للطرفين.
- آثار العقد بالنسبة للخلفاء.
- قاعدة الظروف الطارئة.
- شروط العقد.
- تفسير العقد.
- أسباب انقضاء العقد.
- التعويض.
- التنفيذ العيني.
- الدفع بعدم التنفيذ.
- الإرادة المنفردة.

(3) قانون الإجراءات الجنائية

طرائق التدريس، والمحاضرات، و السمناراث، و تقديم البحوث الصفية و مناقشتها، و التدريب العملي، طرائق، التقويم، والحضور، والامتحانات الفصلية، والاختبارات، والأعمال الفصلية الأخرى-الأداء في الجوانب التطبيقية. يتم التدريس بعدد خمسة ساعات معتمدة وثلاثة ساعات عملية في الفصل الدراسي الثالث. وأهم المحتويات للمقرر هي: ويتم تدريس المقرر في الفصل الدراسي

الثالث، ويتم تدريس المقررات بأهم المراجع هي: (**د. يس عمر يوسف، مرجع سابق**)(**عبد القادر عودة، مرجع سابق، قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م.**

مجلة الأحكام القضائية مرجع سابق).

وأهم المحتويات للمقرر:

– التعريف بقانون الإجراءات الجنائية و أهميته ، و بيان التطور التشريعي للإجراءات الجنائية في السودان.

– الأجهزة الجنائية وسلطاتها (المحاكم الجنائية وسلطاتها .النيابة الجنائية وسلطاتها . شرطة الجنايات العامة ، والشرطة القضائية ، وشرطة السجون وسلطاتها .دائرة الاختصاص .

– الدعوى الجنائية والتحري فيها

– الدعوى الجنائية وإجراءاتها .

– التحري وإجراءاته ووظائف المتحرى وسلطاته ، وسلطات وكالة النيابة (سلطة النيابة الجنائية في وقف الدعوى الجنائية . الوعد يوقف تنفيذ العقوبة . سلطة القاضي في تلقي الإقرارات . الإحضار والضبط والضمان).

– التكليف بالحضور .

ضبط الأشخاص والأماكن(القبض . الرقابة والحظر . التفتيش).

ضبط الأموال والأشياء

– الحجز .

– التصرف في الأموال والأشياء.(الإفراج بالضمان – الإجراءات الوقائية

– منع وقوع الجريمة .

– منع الجرائم المتعلقة بالطمأنينة العامة .

– منع الإزعاج العام .

– المحاكمة (نظام المحاكمات الجنائية وقواعدها العامة . سير المحاكمة . إجراءات الاتهام . إجراءات أخذ البينات . الحكم . المحاكمة الإيجازية).

– الطعن والتأييد والتنفيذ (الاستئناف والتأييد . النقض والفحص .)

– التنفيذ .

– العفو وسقوط الإدانة والعقوبة .

وفى العام 2021م مجلس أساتذة الجامعة في اجتماعه رقم (228) بتاريخ 2021/9/19م تم تحديث منهج بكالوريوس الشرف في القانون سبتمبر 2013م ى جامعة الجزيرة في مقرر قانون الإجراءات الجنائية حيث تم تقسيم محتوى المقرر الى فصلين دراسين حيث اصبح المقرر في الفصل الدراسي الثالث بعدد ثلاثة ساعات معتمدة وساعتين عملية، وفى الفصل الدراسي الرابع بعدد ثلاثة ساعات معتمدة وساعتين عملية.

(4) قانون الإجراءات المدنية:

طرائق التدريس هي المحاضرات و السمنارات و تقديم البحوث الصفية و مناقشتها والتدريب العملي. وطرائق التقويم الحضور، الامتحانات الفصلية والاختبارات والأعمال الفصلية الأخرى والأداء في الجوانب التطبيقية. يتم تدريس المقرر في الفصل

الدراسي الرابع والخامس، ويتم تدريس المقررات بأهم المراجع هي: **(قانون الإجراءات المدنية، ب. محمد الشيخ عمر، تعديلات 2018م) (قانون الإجراءات المدنية بين التطبيق والتحليل، ب. حيدر أحمد دفع الله، رئيس القضاة في السودان، (السلطة القضائية 1977– 2018)) (قانون الإجراءات المدنية السودان، 1984م) جمهورية السودان، وزارة العدل، قوانين السودان، الجريدة الرسمية السودان، العدد (1882) يوم 9/9/ 2018م).**

(أ) قانون الاجراءات المدنية (الدعوى)

يتم التدريس يتم في الفصل الدراسي الرابع بعدد خمسة ساعات معتمدة وثلاثة ساعات عملية، وأهم المحتويات:

- التعريف بقانون الإجراءات المدنية ونطاق تطبيقه .
- الأحكام والقواعد العامة لتطبيق قانون الإجراءات المدنية .
- الاختصاص. الاختصاص الدولي. الاختصاص القيمي والنوعي. الاختصاص المحلي . الاحالة في حالة اختصاص أكثر من محكمة
- المسائل التي تخرج عن سلطات المحاكم .
- إجراءات رفع الدعوى .
- التكليف بالحضور .
- حضور الخصوم وغيابهم .
- نظام الجلسات .
- إجراءات نظر الدعوى .
- الشهود .
- الادخال والتدخل .
- دفع الدين أو التعويضات
- سقوط الدعوى أو تركها .
- الحكم .
- الدعاوى الخاصة .
- لإجراءات التحفظية .

(ب) قانون الاجراءات المدنية (الطعن والتنفيذ)

يتم التدريس يتم في الفصل الدراسي الخامس بعدد أربعة ساعات معتمدة وثلاثة ساعات عملية، وأهم المحتويات:

- الطعن في الأحكام .

الأحكام العامة للطعن .

بالاستئناف .

الطعن بالنقض .

- مراجعة الاحكام وتصحيحها .

– التنفيذ .

الأحكام والقواعد العامة للتنفيذ .

بالحجز .

تبيع المنقولات المحجوزة .

بيع العقار المحجوز .

– توزيع حصيلة التنفيذ .

– تنفيذ الأحكام الأجنبية .

وفى العام 2021م مجلس أساتذة الجامعة في اجتماعه رقم (228) بتاريخ 2021/9/19م تم تحديث منهج بكالوريوس الشرف في القانون سبتمبر 2013م ى جامعة الجزيرة في مقرر قانون الاجراءات (الدعوى) في الفصل الدراسي الثالث و (الطعن والتنفيذ) وفى الفصل الدراسي الرابع بنفس عدد الساعات المعتمدة.

(5) قانون الاثبات

طرائق التدريس، والمحاضرات، و السمنارات، و تقديم البحوث الصفية و مناقشتها، طرائق، التقويم، والحضور، والامتحانات الفصلية، والاختبارات، والأعمال الفصلية الأخرى،. يتم التدريس بعدد وثلاثة ساعات معتمدة في الفصل الدراسي الخامس.

وأهم المحتويات للمقرر هي: ، ويتم تدريس المقررات

أهم المراجع هي: **(بروفيسور البخاري، عبدالله الجعلى، بدون تأريج) (د. عبد الرحمن محمد عبد الرحمن شرفي. 1994م والمنشورات القضائية) مجلة الأحكام القضائية بأعدادها المختلفة).**

وأهم المحتويات للمقرر:

– المفاهيم والمبادئ الأساسية.(تعريف الإثبات . مذاهب الإثبات . التطور التشريعي لأحكام الإثبات في السودان .المبادئ الأساسية لتطبيق أحكام قانون الإثبات).

– البينة وشروطها

– العلم القضائي .

– عبء ومستوى الإثبات.

– الإقرار.

– الشهادة.

– البينة المستندي.

– القرائن.

– حجية الأحكام.

– اليمين.

وفى العام 2021م مجلس أساتذة الجامعة في اجتماعه رقم (228) بتاريخ 2021/9/19م تم تحديث منهج بكالوريوس الشرف في القانون سبتمبر 2013م ى جامعة الجزيرة في مقرر ى مقرر قانون الاثبات حيث أصبح في الفصل الدراسي الرابع بدلا الفصل الدراسي الخامس بنفس عدد الساعات المعتمدة.

(6) أصول الفقه الإسلامي

طرائق التدريس، والمحاضرات، والسمنارات، و تقديم البحوث الصفية و مناقشتها، طرائق، التقويم، والحضور، والامتحانات الفصلية، والاختبارات، والأعمال الفصلية الأخرى،. يتم التدريس بعدد وثلاثة ساعات معتمدة في الفصل الدراسي الخامس. ويتم تدريس المقررات بأهم المراجع هي: **(الإمام أبو زهرة، 1996م) (عبدالوهاب خلاف ي، 1996م)**

وأهم المحتويات للمقرر هي:

– مدخل لعلم أصول الفقه:((حقيقة علم الأصول.، موضوع علم الأصول. ونشأة علم الأصول. وطرق التأليف في علم الأصول.

– الادلة الشرعية (الكتاب . السنة . الاجماع . قول الصحابي، القياس. الاستحسان . المصلحة المرسلة . العرف .الشرائع السابقة الاستصحاب .)

– القواعد اللغوية الأصولية (تقسيم الألفاظ باعتبار وضعها لمعانيه .، تقسيم الألفاظ باعتبار الوضوح والخفاء . تقسيم الألفاظ باعتبار كيفية دلالتها على معانيها . القواعد الفقهية والقواعد الأصولية)

– الحكم الشرعي .

– الفرق بين الحكم التكليفي والحكم الوضعي .

– أقسام الحكم التكليفي .

– النسخ .

– التعارض والترجيح .

– الاجتهاد .

وفي العام 2021م مجلس أساتذة الجامعة في اجتماعه رقم (228) بتاريخ 2021/9/19م تم تحديث منهج بكالوريوس الشرف في القانون سبتمبر 2013م ى جامعة الجزيرة في مقرر أصول الفقه الإسلامي حيث تم تقسيم محتوى المقرر الى فصلين دراسين حيث اصبح المقرر في الفصل الدراسي السابع والثامن بنفس عدد الساعات المعتمدة .

(7) قانون الأحوال الشخصية للمسلمين:

طرائق التدريس هي المحاضرات و السمنارات و تقديم البحوث الصفية و مناقشتها:. وطرائق التقويم الحضور، الامتحانات الفصلية والاختبارات والأعمال الفصلية الأخرى. يتم تدريس المقرر في الفصل الدراسي الخامس والسا دس، ويتم تدريس المقرر في الفصل الدراسي الخامس، والسادس بعدد أربعة ساعات معتمدة، ويتم تدريس المقررات بأهم المراجع هي: **(أصول الفقه، وهبة الزحيلى، 1978م) (للشيخ محمد أبو زهرة. بدون تاريخ)) قانون الاحوال الشخصية للمسلمين، المنشورات – النشرات – التعليمات – المذكرات ، السارية في محاكم الأحوال الشخصية للمسلمين ، المكتب الفني للمحكمة العليا)**

(أ) قانون الأحوال الشخصية للمسلمين (الزواج والفرقة).

– الزواج (مفاهيم أساسية ، أمفهوم فقه الأسرة .، التطور التاريخي لتشريعات الأحوال الشخصية للمسلمين في السودان .السمات العامة لقانون الأحوال الشخصية السوداني ، والمبادئ الفقهية التي تستصحب لدى تطبيقه)

– الخطبة وأحكامها .

– عقد الزواج (مفهومه وحكمة مشروعيته – أركانه – شروط صحته – أنواعه) .

– المحرمات من النساء .

– الكفاءة في الزواج .

- أحكام الجهاز والأمتعة المنزلية .
- حقوق الزوجين .
- آثار عقد الزواج .
- نفقة الأقارب .
- أحكام الاهلية والولاية .
- الفرقـــة (مفهوم الفرقة بين الزوجين في الإسلام مقارنة ببعض الشرائع والنظم الأخرى .وجوه الفرقة بين الزوجين .الطلاق .

الخلع (الطلاق على مال حكم القضاء (التطليق أو الفسخ الوفاة ، آثار الفرقة بين الزوجين).

(ب) قانون الأحوال الشخصية للمسلمين (علم الفرائض – الوقـــف– الهبـــــة – **الوصـــية**).

- تعريف علم الفرائض ، وبيان أهميته ، ومكانته ، والمقارنة بين نظام المواريث في الإسلام وغيره من النظم والشرائع .
- الحقوق المتعلقة بالتركة وترتيبها.
- أركان الميراث.
- أسباب الإرث وشروطه– المستحقون للتركة.
- موانع الميراث.
- أصحاب الفروض.
- الحجب والحرمان – أصول المسائل.
- العصبة النسبية –كيفية توريث العصبة النسبية.
- العول وتطبيقاته.
- الرد على أصحاب الفروض النسبية.
- ذوي الأرحام.–
- الخنثى المشكل– الحمل– المفقود والغائب– المقر له بنسب– ولد الزنى وولد اللعان – الغرقى والهدى والحرق والصدى.
- تصحيح الانكسار في مسائل المواريث.
- الإدلاء بجهتين .
- التخارج .

الوصـــية

- تعريف الوصية .
- أركان الوصية .
- شروط الوصية .
- نفاذ الوصية .
- مبطلات الوصية .
- تزاحم الوصايا .–
- أحكام الوصية مع الميراث (الوصية بالتنزيل)

الوقـــف

- تعريف الوقف (ركنه – صيغته – أقسامه – شروط صحته ونفاذة) .

- حق الشروط العشرة .
- الاشهاد على الوقف .
- ناظر الوقف (تعيينه – عزله) .
- شروط الوقف .
- الوقف المضاف إلى ما بعد الموت
- الابدال والاستبدال .
- قسمة الوقف .
- الرجوع في الوقف .
- حل الوقف الاهلي

الهبـــــــة

- تعريف الهبة ، وأنواعها .
- انعقاد الهبة .
- شروط الواهب ، والموهوب له ، والموهوب .
- الرجوع في الهبة .
- مبطلات الهبة .

ثانيا: مقررات ساعدت الطلاب على معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة

اللغة العربية (المهارات اللغوية)

اللغة الانجليزية (Introductory Skills)

أساسيات الحاسوب

اللغة العربية (المعاجم والمصطلحات

اللغة الإنجليزية (Register in Focus)

اللغة العربية (نصوص تطبيقية)

اللغة الإنجليزية (Professional Skills)

مقاصد الشريعة الإسلامية

ثالثا: مقررات ساعدت الطلاب على معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة

1. القانون الدولي الإنساني International Humanitarian Law يتم تدريسه في الفصل الدراسي الخامس

2. القانون الدولي الإنساني International Humanitarian Law يتم تدريسه في الفصل الدراسي السادس.
3. القانون الدولي الخاص Private International Law يتم تدريسه في الفصل الدراسي الثامن.

هنالك توافق كبير في عدد المقررات في منهج كلية القانون جامعة الجزيرة ومقررات مجلس تنظيم مهنة القانون المعادلة، وهى مواد القانون الجنائي، قانون الإجراءات الجنائية، قانون الاثبات، قانون الأحوال الشخصية، قانون الإجراءات المدنية، أصول الفقه.

اشتركت هذه المواد في المحتوى والمفردة التى تدرس، وجات متطابقة تماماً، فستفاد خريج كلية القانون من محتوى ومفردات هذه المواد.

افتح أجال مقررات التحكيم والملكية الفكرية في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة.

رابعاً: الجوانب العملية التطبيقية (المحاكم الصورية) لمقرارات كلية القانون جامعة الجزيزة

تتضمن منهج كلية القانون برنامجاً تدريبياً للطلاب حيث يتم إلحاقهم خلال الدراسة بالمحاكم، وغيرها من الأجهزة العدلية ، هذا إلى جانب عقد المحاكمات الصورية داخل الكلية في إطار الخطة الدراسية، كما يتم تدريب الطلاب على الجوانب التطبيقية في مجالات القانون الدولي (محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية، والمحاكم الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان، والمحاكم الجنائية والمدنية ... الخ)، هذا إلى جانب التحكيم المحلي والدولي خاصة في مجالات التجارة والاستثمار والمال والأعمال.

والجوانب التطبيقية المذكورة تعتبر جزءاً من الخطة الأكاديمية للكلية، وبالتالي تدخل في تقويم الأداء الأكاديمي للطالب الذي يعتمد على الامتحانات التحريرية والأعمال الفصلية من بحوث صفية وسنمارات وواجبات وفق لائحة الامتحانات بجامعة الجزيزة، حيث يمثل الجانب التطبيقي العملي نسبة 20% إلى 30% من نسبة الامتحان الأمر الذى استفاد منه خريج جامعة الجزيزة كلية القانون في امتحانات تنظيم مهنة القانون في مقرارات القانون الجنائي والإجراءات الجنائية والإجراءات المدنية والعقود والاثبات وهى كلها مقرارات في امتحانات تنظيم مهنة القانون المعادلة.

عليه يمكن القول بأن كلية القانون جامعة الجزيزة تضم قسم القانون العام، تدرس فيها مقرارات امتحانات تنظيم القانون المعادلة القانون الجنائي والإجراءات الجنائية. وفى القسم الخاص، وفيه تدرس مقرارات امتحانات تنظيم القانون المعادلة العقود والاثبات والإجراءات المدنية، وقسم الفقه الإسلامي، وفى اخر التحديثات تم تغيره باسم قسم أصول الفقه وأصوله وفيه من مقرارات امتحانات تنظيم القانون المعادلة أصول الفقه والأحوال الشخصية، وهى المواد التى يجلس لها الطالب في امتحان تنظيم مهنة القانون بالسودان (المعادلة)

الاهداف العامة للمنهج:

إعداد وتأهيل الطلاب على مستوى البكالوريوس في مجالات القانون والعلوم الشرعية، وتنمية مهارات الطلاب وقدراتهم المهنية من خلال التدريب العملي تكاملاً مع التأهيل والإعداد العلمي بما يمكنهم من ممارسة مختلف المهن القانونية بالعلمية والمهنية المطلوبة.

وإعداد الطلاب علمياً وعملياً لممارسة المهن القانونية على المستوى العالمي من خلال العمل بالمنظمات الدولية والإقليمية، وبمختلف النظم القانونية، والأنظمة السياسية والحكومات، وإكساب الطلاب معارف ومهارات وفنون العمل في مجال التحكيم الدولي بمختلف أنواعه وتخصصاته، تأهيل الطلاب في بعض الجوانب القانونية ذات الصلة بولاية الجزيرة، وما جاورها لتمكينهم من المساهمة في تنمية الولاية ومجتمعها وحل مشكلاتها.

وصفات الخريج في كلية القانون جامعة الجزيزة كان له اثر ى رفع على معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة في السودان.

المطلب الرابع: جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيزة

أولاً: معنى الجودة في اللغة و الاصطلاح:

الجودة Quality عرفها (معجم الوسيط) لغة من كلمة أجاد أي أتى بالجيد من قول أو عمل وأجاد الشيء صيره جيدا، والجيد نقيض الرديء، وجاد الشيء جوده بمعنى صار جيدا. وعرفت بانها المطابقة لمتطلبات أو مواصفات معينة . وعرفها المعهد

الامريكي للمعايير American National Standards Institute بانها جملة السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادرا على الوفاء باحتياجات معينة .(**معجم الوسيط،، 1972م**)

الجودة الشاملة Total Quality : يقصد بها في التربية مجموعة من الخصائص أو السمات التي تعبر بدقة وشمولية عن جوهر التربية وحالتها بما في ذلك كل ابعادها، مدخلات وعمليات، ومخرجات، وتغذية راجعة والتفاعلات المتواصلة التي تؤدي الى تحقيق الاهداف المنشودة والمناسبة للجميع . كما تعرف بأنها مجموعة المبادئ والسياسات والهياكل التنظيمية المتميزة باستخدام كافة الموارد المادية والبشرية المتاحة بغرض تحسين الأداء والخدمات المقدمة والتحقق من مدى تطابق الأداء والخدمات المقدمة مع المعايير المستهدفة1. **مجلة العلوم التربوية، العدد (11) 2023م).**

أما مفهوم ادارة الجودة الشاملة Total Quality Management هي منحى تنظيمي للإدارة والمراقبة يقوم على قيادة الادارة العليا للمؤسسة للنشاطات المختلفة المتعلقة بالتحسين المستمر للجودة، كما يقوم على إشراك جميع العاملين في المؤسسة في تلك الانشطة .

ضبط الجودة Quality Control : يقصد به نظام يحقق مستويات مرغوبة في المنتج عن طريق فحص عينات من المنتج وتعرفه معاجم أخرى بأنه " الإشراف على العمليات الإنتاجية لتحقيق إنتاج سلعة بأقل تكلفة وبالجودة المطلوبة طبقا للمعايير الموضوعة لنوعية الإنتاج . وتعد خطوة أساسية تسبق ضمان الجودة

ضمان الجودة Quality Assurance: هي عملية إيجاد آليات وإجراءات تطبق في الوقت الصحيح والمناسب للتأكد من أن الجودة المرغوبة ستتحقق ، بغض النظر عن كيفية تحديد معايير هذه النوعية. كما وعرفت بأنها: وسيلة للتأكد من أن المعايير الأكاديمية المستمدة من رسالة الجهة المعنية قد تم تعريفها وتحقيقها بما يتوافق مع المعايير المناظرة لها سواء قوميا أو عالميا ، وأن مستوى جودة فرص التعلم والأبحاث والمشاركة المجتمعية ملائمة وتستوفي توقعات مختلف أنواع المستفيدين من هذه الجهات .

الاعتماد Accreditation: هي مجموعة الإجراءات والعمليات التي تقوم بها هيئة الاعتماد من أجل أن تتأكد من أن المؤسسة قد تحققت فيها شروط ومواصفات الجودة المعتمدة لدى مؤسسات التقويم، وأن برامجها تتوافق مع المعايير المعلنة والمعتمدة وأن لديها أنظمة قائمة لضمان الجودة والتحسين المستمر لأنشطتها الأكاديمية وفقا للضوابط المعلنة. وهو تأكيد وتمكين للجامعات لكي تحصل على صفة متميزة وهوية منفردة وإقرار بأن الخطوات المتخذة لتحسين الجودة خطوات ناجحة، ويعد الاعتماد خطوة أساسية للمؤسسة للسير نحو التميز في إطار توافقها وانسجامها مع أفضل المعايير العالمية المعروفة، وتيسير سبل الاعتراف بها من قبل الأوساط الأكاديمية والمهنية الدولية والقدرة على التنافس مع زميلاتها..

الاعتماد المؤسسي: Institutional Accreditation هو اعتماد المؤسسة ككل وفقا لمعايير محددة حول كفاية المرافق والمصادر ويشمل ذلك العاملين بالمؤسسة وتوفير الخدمات الأكاديمية والطلابية المساندة والمناهج ومستويات انجاز الطلبة وأعضاء هيئة التدريس وغيرها من مكونات المؤسسة التعليمية . وعادة ما تقوم به احدى هيئات الاعتماد استنادا الى معايير محددة ثم تقرر نتيجتها أن تلك المؤسسة قد استوفت الحد الادنى من المعايير فتصبح بالتالي معتمدة لفترة زمنية محددة . فالاعتماد إذاً

شهادة تثبت ضمان الجودة وهي مهمة ضرورية للمؤسسة في علاقاتها مع الطلبة والأهل والأساتذة والجهة المانحة وسوق العمل والمجتمع المحلي .

الاعتماد البرامجي (التخصصي): Programming Accreditation هو تقييم البرامج بمؤسسة ما والتأكد من جودة هذه البرامج ومدى تناسبها لمستوى الشهادة الممنوحة بما يتفق مع المعايير العالمية المحددة

ثانياً: إدارة الجودة والاعتماد بجامعة الجزيرة

تأسست إدارة الجودة والاعتماد بجامعة الجزيرة بموجب اجتماع (**مجلس أساتذة جامعة الجزيرة رقم "191" بتاريخ 18 ديسمبر 2011م**) وتغير اسمها لإدارة الجودة وضمان الاعتماد بقرار من مجلس أساتذة جامعة الجزيرة (**مجلس أساتذة جامعة الجزيرة رقم "234" لسنة 2024م**) لاسم عمادة ضمان الجودة والاعتماد لترسيخ معاني الجودة ومواكبة متطلبات العصر في تطبيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي والتحسين المستمر للخدمات والبرامج.(

هي إدارة مستقلة ترتبط بمدير الجامعة مباشرة .تعمل على ضمان الجودة في الكليات والمعاهد والمراكز والإدارات المساندة لتحقيق رسالة الجامعة وأهدافها، والمشاركة الفاعلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع السوداني على وجه العموم والمجتمع الريفي على وجه الخصوص لإعداد وتأهيل طلاب وخريجين متميزين أخـــلاقياً ومهـنياً في المجالات المتعددة في المجتمع. وزيادة أعداد ومجالات البحـــوث الأساسية والتطبيقية المبتكرة وتحسين نوعيتها في جميع المجـــالات التي ينصلح بها أمر المجتمع. وتقديم الخدمة المتميزة للمجتمع بجمـــيع أشكالها من مشاريع تطبيقية أو تدريب أو استشارات. والعمل على ضمان جودة البرامج الأكاديمية والتدريبية والبحثية والإدارية, وتفعيل دور الإدارات وتهيئتها للتقويم الذاتي, على المستوى المحلي والإقليمي يمكّن الجامعة من الحصول على الاعتماد الأكاديمي والمؤسسي الخارجي.

وترتكز الفلسفة التعليمية لجامعة الجزيرة على:" المنهج الشمولي التكاملي للعلوم" وذلك لتحقيق أهدافها التي تقوم علي دراسة البيئة السودانية, وبوجه خاص البيئة الريفية للتعرف علي قضاياها وإجراء البحوث حولها والمساهمة في حلها تمكين الكليات والمعاهد والمراكز والإدارات من استكمال عمليات التقويم الذاتي لأدائها وبرامجها ومساعدتها في اقتراح الخطط الاستراتيجية للتطوير ومواكبة ما يستجد محلياً وإقليمياً ودولياً في مجال الجودة والتميز والاعتماد المؤسسي والبرامجي, وتحسين مستوى المخرجات من خلال الأهداف التالية.

1. تعزيز ثقافة الجودة وتعزيز الجودة وآلياتها .
2. تحسين مخرجات التعلم لدى الطلاب .
3. تبادل الخبرات مع الهيئات والمنظمات المماثلة في الجامعات العربية والدولية للاستفادة منها في تطوير العملية التعليمية والتدريبية والبحثية.
4. إنشاء قاعدة معلومات لجميع البرامج التعليمية والمقررات الدراسية (الدبلوم، الماجستير، الدكتوراه) التي تقدمها الجامعة للتقويم الذاتي ثم الاعتماد المؤسسي والبرامجي وصولا للاعتماد الأكاديمي.

5. تصميم موقع على شبكة الإنترنت لإدارة الجودة والتقويم الذاتي.
6. اقتراح السياسة العامة لتقويم الأداء وضمان الجودة في الوحدات الأكاديمية والمراكز البحثية والإدارات بالجامعة.
7. إنشاء وحدات التقويم والجودة في الكليات والمراكز والمعاهد والإدارات من أجل تحسين الأداء وفق معايير الجودة والتقويم الذاتي.

المبحث الثاني

مجلس امتحان تنظيم مهنة القانون (المعادلة)

المطلب الأول: قانون تنظيم مهنة القانون "المعادلة" لسنة 1966م

صدر قانون تنظيم مهنة القانون بالسودان في 1966/9/15م، وجاء في (12) مادة، المادة الأولى لاسم القانون، والمادة الثالثة لتفسير ال ما لم يتقصى السياق معنى اخر قلى القانون والمادة الرابعة لإنشاء المجلس، والمادة الخامسة لتشكيل المجلس والمادة السادسة لسطات وواجبات المجلس لسلطاته، والمادة السابعة للمواد التي يجلس لها الطالب، والمادة التاسعة للوائح والإجراءات، والمادة العاشرة تقييد الاشتغال بالمحاماة أو العمل في الهيئة القضائية أو القضاء العسكري أ أو كمستشار قانوني، والمادية الحادية عشر للإعفاء من الامتحان، والمادة الثانية عشر حذفت في التعديل الاخير.(قانون تنظيم مهنة القانون السوداني، 1966م)

المجلس يقصد به مجلس تنظيم مهنة القانون المنشأ بموجب أحكاك هذا القانون، ومهنة القانون يقصد بها العمل في القضاء أو المحاماة أو وزارة العدل أو القضاء العسكري أو في أي مرفق اخر يستلزم تقديم الاستشارة القانونية، ويشكل مجلس تنظيم مهنة القانون التابع لوزارة العدل بالسودان من السيد وزير العدل بحكم منصبه رئيساً، وقاضى محكمة عليا يمثل الهيئة القضائية يرشحه رئيس القضاء، ونقيب المحامين أو من يمثله من أعضاء اتحاد المحامين، واربعة أشخاص من ذ1دوى الأهلية القانونية يعينهم وزيز العدل. وسلطات مجلس تنظيم القانون التأكد من أن المنشغلين بمهنة القانون حاصلون على مستوى عال من المقدرة المهنية ومن أجل ذلك تكون للمجلس سلطة تقدير الحد الأدنى للمستويات الأكاديمية والمهنية اللازمة للالتحاق بمهنة القانون عن طريق هذه الامتحانات المنصوص عليها بقانون تنظيم مهنة القانون لسنة 1966م (وزارة العدل، قوانين السودان، بدون تاريخ)

المطلب الثاني: امتحانات مجلس تنظيم القانون المعادلة

وهى تعقد في السنة مرتين، تنظمها وزارة العدل، وزارة العدل، وفى الفترات الاخيرة للظروف التى انعقدت مرة واحداة للأوضاع التى مر بها السودان. وتعقد بديوان النائب العام التابع لوزارة العدل بالسودان لكل من يريد الالتحاق بها بكالوريوس القانون، وهى شرط أساسي للالتحاق بمهنة القانون سواء في المحاماة أو القضاة أو النائب العام أو القضاء العسكري...الخ يجب عليه أن يجلس إلى امتحان مهنه تنظيم القانون بالسودان (المعادلة) لكل خريجي القانون أو الشريعة والقانون من الكليات بالسودان

والمواد التي يجلس لها الطالب في امتحان تنظيم مهنة القانون (المعادلة) سبعة مواد هي القانون الجنائي، الإجراءات الجنائية، العقود، الإجراءات المدينة، الأحوال الشخصية، أصول الفقه، الاتبات وبعد ذلك الطالب الناجح له يشتغل بالمحاماة أو القضاء أو القضاء العسكري، أو مستشار قانوني.

وبذلك أي قانوني يريد الالتحاق بعد نيله البكالوريوس الجلوس لامتحان تنظيم مهنة القانون بالسودان، وهى شرط أساسي للالتحاق بمهنة القانون سواء في المحاماة أو القضاة أو النائب العام أو القضاء العسكري...الخ يجب عليه أن يجلس إلى امتحان مهنه تنظيم القانون بالسودان (المعادلة) لكل خريجي القانون أو الشريعة والقانون من الكليات بالسودان

بالنسبة للعمل بمهنة القضاة بالسودان، يعين الخريج مباشرة في القضاء ثم يمارس عملياً على أعمال كتبة المحاكم والشرطة ويجلس مع القضاة عند سماع الإجراءات العملية وصدور الأحكام في القضايا المدنية والجنائية ثم يمنح سلطة قاضى من الدرجة الثالثة أو الثانية أو الأولى حسب الحاجة إليه "خبرات، وأصبح من واجب القاضي قضاء فترة في التدريب على القضاء. وقد بدأت فكرة معهد القضاء لتدريب القضاة، وأما الآن حاليا فإن القاضي يعين كمساعد قضائي، ينال قدراً من التدريب في معهد القضاة، وهو معهد داخلي يتبع لإدارة التدريب بالسلطة القضائية.

المبحث الثالث

اثر جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة على معدلات الطلاب في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة.

المطلب الأول: تفسير النتائج وكيفية ارتباطها بالأدبيات السابقة:

أقر مجلس مهنة تنظيم القانون بالسودان (المعادلة) بوزارة العدل السودانية في العام 2024م نتيجة امتحان تنظيم مهنة القانون دورة نوفمبر 2024م، كانت نسبة النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة كانت 68% ، فيما بلغت نسبة النجاح الملاحق ونسبة الملاحق 82.5%، حيث اشاد دكتور معاوية بالجهود التى بزلها مجلس تنظيم مهنة القانون في تنظيم الامتحانات، والجامعات التى استضافة الامتحانات رغم التحديات، وافاد سكرتير مجلس تنظيم مهنة القانون مولانا إيهاب بشرى أن عدد الطلاب الذين جلسوا لامتحانات الأساس في دورة نوفمبر 2024م بلغ (1920) من مختلف جامعات السودان المختلفة نجح منهم (1305) بنسبة نجاح 68%.(إعلام وزاراه العدل بالسودان، بتاريخ ديسمبر 2024م)

نسبة نجاح الطلاب الجالسين لامتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة من كلية القانون جامعة الجزيرة للدفعات (37) وهى الدفعة الأولى (2014- 2018) والدفعة (38) وهى الدفعة الثانية (2015 – 2019) والدفعة الثالثة (39) (2016- 2021) والدفعة (40) (2017- 2022) والدفعة (41) (2018 – 2024) م بمتوسط نجاح اكثر من 80% من عدد الجالسين لامتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة، وحسب اللقاءات مع الطلاب النجاحين والذين يعملون بالمهن القانونية بالسودان ولهم سجل في المهن القانونية من خريجي كلية القانون جامعة الجزيرة في الفترة ما بين (2014- 2024م) كانت بمتوسط نجاح اكثر من 80%، حيث استفاد الطلاب من منهج كلية القانون في رفع قدراتهم العملية ومهاراتهم القانونية.

هنالك علاقة قوية بين جودة منهج كلية القانون بجامعة الجزيرة ومعدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة، وتشير النتائج إلى أن جودة منهج كلية القانون بجامعة الجزيرة لها تأثير كبير على معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة. والنتائج تدعم الفرضية التى تشير أن هنالك علاقة قوية بين جودة المنهج الدراسي ومعدلات النجاح في الامتحان، وذلك للأسباب الآتية:

1. هنالك توافق كبير في عدد المقررات في منهج كلية القانون جامعة الجزيرة ومقررات مجلس تنظيم مهنة القانون المعادلة، وهى مواد القانون الجنائي، قانون الإجراءات الجنائية، قانون الاثبات، قانون الأحوال الشخصية، قانون الإجراءات المدنية، أصول الفقه.

اشتركت هذه المواد في المحتوى والمفردة التى تدرس، وجات متطابقة تماماً، فستفاد خريج كلية القانون من محتوى ومفردات هذه المواد. ودرست هذه المواد من الفصول الدراسية الأولى من الفصل الدراسي الثاني وحتى الفصل الدراسي السادس، ويرجع ذلك للآتي:

أ. توفير المعرفة القانونية، حيث وفر منهج كلية القانون جامعة الجزيرة المعرفة القانونية الأساسية والمتخصصة التى يحتاجونها لاجتياز امتحان مهنة تنظيم القانون المعادلة، فكان الاغلب منهم الجالسين لامتحان تنظيم القانون (المعادلة) في نجاحهم والالتحاق بالمهن السودانية بالسودان، وانتشروا في غالبية محاكم انحاء السودان.

ب. تطوير المهارات التحليلية القانونية، ساعدت الدراسين لمنهج كلية القانون جامعة الجزيرة على تطوير مهاراتهم التحليلية والقدرة على حل المشكلات القانونية، وفى تطوير كفاءاتهم العلمية القانونية.

2. ساعد برنامج العملي في منهج كلية القانون جامعة الجزيرة في تطبيق المفاهيم النظرية في بيئية عملية، وذلك بتعزيز زيادة وتطوير مهارات الطلاب في التحليل القانوني والمناقشة والحوار، وساعد الطلاب على فهم الإجراءات القانونية والتظيمات القضائية. العملية وكانت تقام المحاكم الصورية، وتمثيل الأدوار اثناء تدريس المقرر وتعتمد النتائج في نسبة العملي بنسبة تتراوح ما بين 20 إلى 30% من الساعات المعتمدة في منهج كلية القانون جامعة الجزيرة، وهذا ما تفردت به جامعة الجزيرة كلية القانون جامعة الجزيرة في منهجها من بين كليات القانون فى السودان (منهج بكالوريوس الشرف في القانون المجاز في اجتماع مجلس الأساتذة رقم (199) بتأريخ 15 سبتمبر 2013م).

4. كان للتدريب القانوني الطلاب لرفع مستوياتهم القانونية ورفع قدراتهم المهنية الطلابية في تطبيق المعرفة النظرية، وتطوير مهاراتهم في البحث القانوني، وصياغة الوثائق القانونية، حتى يتمكنوا من اجتياز امتحان تنظيم القانون المعادلة والمثول أمام منصة المحاكم. وساعد ذلك في بناء العلاقات واكتساب الخبرة في بيئية عمل حقيقة مما عزز التقه لديهم وحسن الفهم، كل ذلك جاء وفق منهج كلية القانون جامعة الجزيرة، فكانت للدورات القانونية التى كانت تقام بكلية القانون جامعة الجزيرة دور كبير في اجتياز امتحان تنظيم القانون المعادلة. وكان من أهمهما:

أ. محاضرات بروفيسور رحمة الله عليه يسن عمر يوسف استاذ القانون العام بجامعة النيلين والخبير القانون، واستاذ القانون العام بجامعة الجزيرة كلية القانون في الفترة من (2016- 2021) في قيام محاضرات القانون الجنائي والاجراءات الجنائية، وهى مواد من مواد امتحان تنظيم القانون المعادلة

المطلب الثالث: التأثيرات المحتملة والآثار العملية لمنهج كلية القانون

- تؤكد النتائج إلى أن الطلاب الذين شاركوا في العملي والمحاكم الصورية حققوا معدلات ونتائج أفضل في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة

– العملي والمحاكم الصورية تساعد الطلاب غلى تطوير مهاراتهم في التحليل القانونية والمناقشة والحوار وبذلك يساهم في تحسين معدلات النجاح

– زيادة ساعات العملي في منهج كلية القانون وتطويره عملياً يساهم مساهمة فاعلة في اجتياز امتحان تنظيم القانون المعادلة.

– الاهتمام بجودة المناهج له تأثير واضح في رفع معدلات النجاح في امتحانات تنظيم مهنة القانون المعادلة.

وبمقارنة النتائج بالدراسات السابقة:، هنالك عدة دراسات سابقة اجريت في جامعة الجزيرة والجامعات الاخرى أظهرت أن نسبة النجاح في أي امتحان مهني كانت عالية، وهنالك دراسات قدمت في مجلس تنظيم القانون اخرها أن نسبة النجاح أن نسبة النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة في دورة نوفمبر 2024م كانت بنسبة 68%، والنتائج الحالية أظهرت تحسناً في نسبة النجاح مقارنة بالدراسات السابقة. والتفسير أن التطور في منهج كلية القانون جامعة الجزيرة يساعد في رفع معدلات النجاح في امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة.

أهم المؤشرات التى ساعدت خريجي كلية القانون جامعة الجزيرة في رفع معدلاتهم في امتحان تنظيم مهنة القانون (المعادل)

1. المشاركات والفعاليات القانونية المجتمعية لخدمة المجتمع التى اقامتها كلية القانون جامعة الجزيرة

اثر منهج كلية القانون جامعة الجزيرة في تنظيم المشاركات القانونية والمجتمعية لكلية القانون جامعة الجزيرة، وتطبيقا للجانب العملي لمنهج الكلية ساعد كثير من الطلاب على تطبق المعرفة واكتساب مهارات عملية وكانت ثقتهم عالية، وتعلموا واقع المهنة، ومن أهم هذه المناشط التى قدمتها كلية القانون تمثلت في:

أ. الأسابيع القانونية التفافية 11 مايو – 17 مايو 2017م والذي اشتمل على المحاكم الصورية، مسرح الجريمة، عرض الكلب البوليسي، تمثيل الأدوار في المحاكم الصورية، زيارة المحاكم المدنية والجنائية بولاية الجزيرة، وزيارات للمجلس التشريعي، معارض قانونية، وانعكست التجربة في الأسبوع القانوني الثقافي الثاني في الفترة من 14 مارس – 71 مارس 2017م ساعدت الطلاب في تطوير مهاراتهم القانونية،

ب. ندوة الدستور ونظام الحكم التى اقيمت بتاريخ الاربعاء الموافق 20/ 3/ 2016م في أطار تنزيل برنامج مبادرة جامعة الجزيرة للحوار المجتمعي والوطني لمختلف فئات المجتمع، الذى نظمته كلية القانون بالتعاون مع كلية الاقتصاد جامعة الجزيرة المقامة بدار المحامين بولاية الجزيرة.

ت. مشاركة الطلاب في المحاضرة التثقيفية لحقوق الانسان المرجعية والمفاهيم بالتعاون مع الاتحاد العام لطلاب ولاية الجزيرة مارس 2017 كلية القانون مجمع أبوحراز. الخرطوم– دار المحامين

ث. الدورة التدريبية المتقدمة في التحكيم التي نظمتها كلية القانون بالتعاون مع نقابة المحامين السودانيين في الفترة من 20/5/2017 إلي 21/5/2017م، اشتملت علي كل موضوعات دورة التحكيم- ضوابط صياغة اتفاق التحكيم- التحكيم الدولي التى اقيمت دار المحامين- الخرطوم. بحضور عدد 140متدرب.

ج. الدورة التدريبية الاولى لامتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة لكل خريجة القانون من كليات الولايات الوسطى (ولاية الجزيرة، ولاية سنار، ولاية النيل الابيض، ولاية النيل الازرق.

ندوة الدستور ونظام الحكم في السودان

ح. ندوة الدستور ونظام الحكم في إطار تنزيل برنامج مبادرة جامعة الجزيرة للحوار المجتمعي والوطني لمختلف فئات المجتمع نظمت كلية القانون جامعة الجزيرة بالتعاون مع كلية الاقتصاد ندوة بعنوان الدستور ونظام الحكم فى السودان، اقيمت بدار اتحاد المحامين – ومدنى يوم الأربعاء الموافق :2016/3/30م

ى. المحاضرة التقفية في مجال ميدان حقوق الإنسان 11 جمادى الأولى 8 شهر 2 / 2017م قاعة المؤتمرات الدولية الكبرى مجمع الرزاى جامعة الجزيرة، الدورة التدريبة في التحكيم في الفترة من 20 مايو 2017 الى الفترة 21 مايو 2017 بدار المحامين

ى. محاضرة النيابة العامة واثرها على قانون الإجراءات الجنائية قدمها بروفيسور يسن عمر يوسف المستشار القانوني كيفية وضع الدستور رجب 1428هـ 5/ 2007/4م قاعة الشهداء

ح. الدورة التدريبية الاولى لامتحان تنظيم مهنة القانون(المعادلة) لطلاب الولاية اساتذة ادورة: بروفيسور: يس عمر يوسف(القانون اجنائي+ الاجراءات الجنائية) مولانا د. عاطف عبدو(الاثبات). د. الرشيد العوض(الاجراءات المدنية). د. يوسف زكريا عيسى(العقود). د. كمال الامين(اصول الفقه) وتعتبر مثل هذه الدورات من أهم الدورات التى ساعدت الطلاب على اجتياز امتحان تنظيم القانون المعادلة.

2. الشراكات الذكية مع الاجهزة العدلية بالسودان

كان للمشاركة الذكية بين كلية القانون والأجهزة العدلية بولاية الجزيرة والمركز، حيث كانوا أعضاء في مجلس كلية القانون وهم رئيس الجهاز القضائي بولاية الجزيرة بحكم منصبه، وكيل نقيب المحامين بولاية الجزيرة بحكم منصبه، رئيس الإدارة القانونية بولاية الجزيرة بحكم منصبه، فكان لهم دور واضح في ترقية وتطوير كلية القانون جامعة الجزيرة مما أنعكس على طلابها في تطوير وترقية مستواهم العلمي القانوني، فكانت لديهم ثقه في انفسهم، وتمتعوا بقدرات عالية، كانت من أسباب اجتيازهم والعبور في رفع معدلاتهم في امتحان تنظيم مهنة القانون (المعادلة).

3. حضور المؤتمرات القانونية الدولية والإقليمية والمحلية

أ. المؤتمر الثالث والعشرين لاتحاد المحامين العرب في القاهرة في العام 2014م، مؤتمر الشريعة والاجتهاد المقام بقاعة الصداقة السودان

لخرطوم في العام 2016م

نتائج:

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

1. أثر عامل التدريب العملي وطرق التدريس على معدلات النجاح في كلية القانون جامعة الجزيرة في امتحان تنظيم مهنو القانون المعادلة.

2. إعداد وتحديث منهج كلية القانون جامعة الجزيرة جاء متوافقا مع مواد مجلس تنظيم مهنة القانون المعادلة في سبعة مواد هي مادة الإجراءات المدنية والإجراءات الجنائية والقانون الجنائي والعقود والأحوال الشخصية وأصول الفقه.

3. إعداد والتحديث الدوري لمنهج كلية القانون جامعة الجزيرة جاء متوافقا مع مواد مجلس تنظيم مهنة القانون المعادلة في السودان في سبعة مواد هي مادة الإجراءات المدنية، والإجراءات الجنائية، القانون الجنائي، والقانون الجنائي، والعقود، والأحوال الشخصية، وأصول الفقه.

4. عامل التدريب بالساعات العملية المعتمدة، وطرق التدريس والمحاكم الصورية لها تأثير على معدلات النجاح في كلية القانون جامعة الجزيرة.

إدارة الجودة ة والاعتماد لها أثر أمباشر لضمان الجودة في كلية القانون لتحقيق رسالة ورؤية جامعة الجزيرة وأهدافها التى تقوم على فلسلفة معينة لإعداد وتأهيل طلاب وخريجين متميزين أخـــلاقياً ومهـنياً في المجالات المتعددة، والتدريب والاستشارات في المجتمع.

5. إدارة الجودة تحدد تقيمها لبرامج منهج كلية القانون جامعة الجزيرة للتأكد من جودة هذه البرامج ومدى تناسبها لمستوى الشهادة الممنوحة بما يتفق مع المعايير العالمية المحددة .

6. أثر عامل التدريب بالساعات العملية المعتمدة، وطرق التدريس والمحاكم الصورية على معدلات النجاح في كلية القانون جامعة الجزيرة.

7. إعداد والتحديث الدوري لمنهج كلية القانون جامعة الجزيرة جاء متوافقا مع مواد مجلس تنظيم مهنة القانون المعادلة في السودان في سبعة مواد هي مادة الإجراءات المدنية، والإجراءات الجنائية، القانون الجنائي، والقانون الجنائي، والعقود، والأحوال الشخصية، وأصول الفقه، .

9. لإدارة الجودة والاعتماد أثر مباشر لضمان الجودة في كلية القانون لتحقيق رسالة ورؤية جامعة الجزيرة وأهدافها التى تقوم على فلسلفة معينة لإعداد وتأهيل طلاب وخريجين متميزين أخـــلاقياً ومهـنياً في المجالات المتعددة، والتدريب والاستشارات في المجتمع.

10. إدارة الجودة تحدد تقيمها لبرامج منهج كلية القانون جامعة الجزيرة للتأكد من جودة هذه البرامج ومدى تناسبها لمستوى الشهادة الممنوحة بما يتفق مع المعايير العالمية المحددة .

توصيات:

أوصت الدراسة بعدة توصيات من أهمها:

1. على الخريجين من كليات القانون بالسودان فهم القوانين واللوائح المحلية والدولية لتطوير المهن القانونية2.

2. على إدارات كليات القانون بالسودان العمل على تنمية المهارات العملية، والاستمرار في التدريب العملي بالمحاكم الصورية ومشاركة الاجهزة العدلية ذات الصلة يساعد في تطوير المهن القانونية.

3. على الطلاب الخريجين تعزيز التعاون مع مكاتب المحاماة لضمان المنهج مع متطلبات سوق العمل.

4. على إدارة الجامعات تطوير وتحديث مناهج دراسية تفاعلية باستخدام التكتوجيا لتعزيز الفهم السليم.

5. على إدارة الجودة بالجامعات السودانية التقييم الدوري لمنهج كلية القانون جامعة الجزيرة، بالتطوير المستمر وتجويد الاداء لتطوير الطلاب للمهن القانونية.

6. أن عملية التوازن بين الكم والكيف ليست بالأمر الساهل والهين، وذلك أن عملية فتح الأبواب وتوفير الفرص القانونية لطلاب القانون الخريجين لمزواله المهن القانونية.

7. على إدارات كليات القانون الاستمرار في شرح فهم القوانين واللوائح المحلية والدولية لتطوير المهن القانونية وتنمية المهارات العملية والاستمرار للتدريب العملي بالمحاكم الصورية.

8. على الجهات الاكاديمية الاستمرار في تطوير وتحديث مناهج دراسية تفاعلية باستخدام التكنوجيا لتعزيز الفهم السليم..

9. على الجامعات اعتماد الساعات الاكاديمية العملية داخل المنهج بنسبة 30% من الساعات المعتمدة من للمقرارات العملية والإجرائية مثل الاجراءات المدنية والإجراءات المدنية.

10. على المشرع السوداني أدخال نصوص جديدة في قانون تنظيم مهنة القانون بإضافة مقرارات التحكيم والملكية الفكرية والقوانين التجارية.

11. إعداد والتحديث الدوري لمنهج كلية القانون جامعة الجزيرة جاء متوافقا مع مواد مجلس تنظيم مهنة القانون المعادلة في السودان في سبعة مواد هي مادة الإجراءات المدنية، والإجراءات الجنائية، القانون الجنائي، والقانون الجنائي، والعقود، والأحوال الشخصية، وأصول الفقه،

12. زيادة عدد الساعات المعتمدة للعملي والمحاكم الصورية في منهج كلية القانون بجامعة الجزيرة.

13. تدريب الاساتذة على كيفية إدارة العملي والمحاكم الصورية بشكل فعال.

مقترحات بحثية مستقبلية:

1. تقييم جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة فى ضوء معايير الاعتماد الأكاديمية المحلية والعالمية
2. تحديد العوامل المؤثرة فى جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة دراسة استفضائية للاستاتذة والطلاب لتحديد العوامل المؤثرة فى جودة المنهج.
3. تطوير منهج كلية القانون جامعة الجزيرة وتعزيز معدلات النجاح فى امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة دراسة مقترحة لتطوير المنهج.
4. اثر جودة منهج كلية القانون على مهارات الخريجين فى سوق العمل دراسة تتبعية لخريجى كلية القانون جامعة الجزيرة لتقييم اثر جودة المنهج على مهاراتهم فى سوق العمل.
5. مقارنة بين منهج كلية القانون جامعة الجزيرة ومناهج كليات القانون الاخرى فى السودان دراسة مقارنة للمناهج ومعدلات النجاح فى امتحان تنظيم مهنة القانون المعادلة.

مصادر ومراجع:

مصادر اللغة:

1. معجم الوسيط، اصدار مجمع اللغة العربية، القاهرة، الطبعة الثانية، 1972م

مصادر الفقه الاسلامي:

2. أصول الفقه عبدالوهاب خلاف، دار الفكر العربي 1996م.
3. التشريع الجنائي الإسلامي مقارنة بالقانون الوضعي، عبد القادر عودة، شرح القانون الجنائي الإسلامي، دار الفكر العربي، بيروت، سلسلة التفافة العامة، بدون تاريخ
4. مصادر الالتزام السنهوري، بدون تاريخ) (ب. أبو ذر الغفاري بشير، 2006م) (شرح قانون المعاملات المدنية –
5. عبد القادر عودة، مرجع سابق، قانون الإجراءات الجنائية لسنة 1991م.
6. للشيخ محمد أبو زهرة. الأحوال الشخصية، الأحوال الشخصية – بروفسير إبراهيم العاقب، قانون الاحوال الشخصية للمسلمين، المنشورات – النشرات – التعليمات – المذكرات ، السارية في محاكم الأحوال الشخصية للمسلمين ، المكتب الفني للمحكمة العليا)
7. محمد ابوزهرة(ت1394هـ): أصول الفقه، مقدمة الكتاب، الناشر/ محمد محمود الحضري، دار الفكر العربي،القاهرة، بدون تاريخ.
8. د. وهبه الزحيلي: الوسيط في أصول الفقه الاسلامى، مطبعة دار الكتاب، دمشق، ط3/ 1978م.

مصادر القانون

9. النظرية العامة في القانون الجنائي، بروفيسور يسن عمر يوسف
10. مصادر الالتزام السنهوري، أحياء الثرات العربي، بدون تاريخ.
11. شرح قانون الإجراءات المدنية، بروفيسور محمد الشيخ عمر. منشورات جامعة السودان المفتوحة
12. العقد والإرادة المنفردة، بروفيسور أبوزر الغفاري بشير، 2006م.
13. التعليمق على قانون الإجراءات المدنية الإسلامي السوداني – د. محمد شتا أبو سعد .
14. ب. يس عمر يوسف، دار ومكتبة الهلال . الطبعة الأولى 1993م.
15. (العقد والإرادة المنفردة في القانون السوداني، ب. أبو ذر الغفاري بشي، منشورات جامعة السودان المفتوحة، الطبعة الأولى، 2006م
16. ب. أبو ذر الغفاري بشير، 2006م) شرح قانون المعاملات المدنية – د. محمد صالح علي
17. قانون الإثبات السوداني، تشريعاً وفقهاً وقضاءاً، بروفيسور البخاري، عبدالله الجعلى، سلطة القاضي التقديرية في الفقه الإسلامي، دراسة مقارنة ، د. عبد الرحمن محمد عبد الرحمن شرفي. مجلات الأحكام القضائية السودانية. قانون الإثبات لسنة 1994م والمنشورات القضائية، مجلة الأحكام القضائية بأعدادها المختلفة).
18. ب. محمد الفاتح أسماعيل، جامعة السودان المفتوحة، القانون الجنائي الخاص (النظرية الخاصة للقانون الجنائي، 2008م

القوانين:

19. قانون الاثبات، بروفيسور البخاري الجعلى قانون الأحوال الشخصية 1991م

20.قانون الاجراءات الجنائية1991 م والقانون الجنائي 1991م.
21.قانون تنظيم مهنة القانون المعادلة 1966م، قوانين السودان، 189/5، ط5، بدون تاريخ
22.وزارة العدل، قوانين السودان، 189/5، ط5، بدون تاريخ.
23.قانون تنظيم مهنة القانون بالسودان في 1966/9/15م،
24.قانون المحاماة السوداني 1983م تعديل 2014م الصادر 1/ 2014/7م، الجريدة الرسمية رقم (1886)،
25.قانون الإجراءات المدنية بين التطبيق والتحليل، الجزء الأول – د. حيدر أحمد دفع الله
26.القانون الجنائي السوداني لسنة 1991م عدل 2015 قانون رقم "21" 2015م
27.قانون العقوبات السوادني 1983م
28.القانون الجنائي السوداني لسنة 1991م عذل 2015 قانون رقم "21" 2015م)
29.انون العقوبات السوادني 1983م)
30.مجلة الأحكام القضائية بأعدادها المختلفة).
31. (المذكرة التفسيرية للقانون المدني لسنة 1971م).(المجلة القضائية السودانية، مرجع سابق).
32.قانون جامعة الجزيرة لسنة 1995م
33. قانون المعاملات المدنية لسنة 1984م
34.المذكرة التفسيرية للقانون المدني لسنة 1971م.
35.المجلة القضائية السودانية،
36.قانون الإجراءات المدنية، ب. محمد الشيخ عمر، تعديلات 2018م
37.قانون الإجراءات المدنية بين التطبيق والتحليل، ب. حيدر أحمد دفع الله، رئيس القضاة في السودان
38.السلطة القضائية 1977- 2018)
39.قانون الإجراءات المدنية السودان، 1984م) جمهورية السودان، وزارة العدل، قوانين السودان، الجريدة الرسمية السودان، العدد (1882) يوم 9/9/ 2018م.
40.مجلة الأحكام القضائية السودان

مصا در جامعة الجزيزة

41. اجتماع مجلس الأساتذة رقم "182" يونيو 2009م.
42.منهج بكالوريوس الشرف في القانون المجاز في اجتماع مجلس الأساتذة رقم (199) بتأريخ 15 سبتمبر 2013م
43.محاضرات في جودة منتهج التعليم ، المعايير الوطنية والدولية، مركز تطوير التعليم الجامعي للتدريب، جامعة الجزيزة،
44.منهج بكالوريوس الشرف في القانون المجاز في اجتماع مجلس الأساتذة رقم (199) بتأريخ 15 سبتمبر 2013م
45. منهج بكالوريوس الشرف في القانون المجاز في اجتماع مجلس الأساتذة رقم (199) بتأريخ 15 سبتمبر 2013م
46. منهج بكالوريوس التحديث الشرف في القانون المجاز في اجتماع مجلس الأساتذة رقم (228) بتاريخ 2021/9/19م

47.قواعد التقاضي المدني في قانون الإجراءات المدنية، رمضان علي محمد.
48.جامعة الجزيرة، منهج بكالوريوس الشرف في القانون، سبتمبر 2013م
49. جامعة الجزيرة، أمانة الشؤون العلمية، اللوائح الأكاديمية للعام 2011م. مجلس أساتذة جامعة الجزيرة رقم "199" الصدار في 15/ 9 لسنة 2013م. قانون جامعة الجزيرة لسنة 1995م
50. موقع كلية القانون السودان، جامعة الجزيرة ولاية الجزيرة، مدنية ومدنى، صندوق بريد "20" 404665118 E.mail:low@uofq.edu,sd
51. عملاً بأحكام المادة 25 الفقرتين (1/أ) و(2) من قانون جامعة الجزيرة لسنة 1995م أجاز مجلس أساتذة الجامعة في اجتماعه رقم (175) بتاريخ 4 رمضان 1428هـ الموافق 16 سبتمبر 2007م اللائحة الأكاديمية للدراسات الجامعية لسنة 2007م)
52.جامعة الجزيرة، أمانة الشؤون العلمية، – اللوائح الأكاديمية للعام 2011م. جلس أساتذة جامعة الجزيرة رقم (199) في 15/ 9 لسنة 2013م
53.مجلس أساتذة جامعة الجزيرة رقم "191" بتاريخ 18 ديسمبر 2011م
54.مجلس أساتذة الجامعة في اجتماعه رقم (175) بتاريخ 4 رمضان 1428هـ الموافق 16 سبتمبر 2007م

مجلات

55.دراسة عن نظام الساعات المعتمدة في مجلة العلوم التربوية، العدد (11) 2023م جامعة السودان المفتوحة وتتحدث ن اهمية الساعات المعتمدة في تحسين حودة التعليم، بينما الدراسة الحالية تتحدث عن جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة في السودان.
56.الطالب عبد المحسن عبدالعزيز حما د بعنوان نظام المقررات 1991م (الساعات المعتمدة) بعد عشرة سنوات من تطبيقه في بعض مدرس التعليم الثانوي في دولة الكويت. بينما الدراسة الحالية تتحدث عن جودة منهج كلية القانون جامعة الجزيرة في السودان.

منظومة الذكاء الاقتصادي الترابي في تدبير المؤسسات العمومية
(حوكمة تدبير الموارد المائية)

د. مصطفى الحشلوفي
أستاذ التعليم العالي بكلية العلوم الاقتصادية والقانونية والاجتماعية عين السبع جامعة الحسن الثاني

أنس حافظ
طالب دكتوراه بكلية العلوم الاقتصادية والقانونية والاجتماعية عين السبع جامعة الحسن الثاني
anas.hafid@gmail.com
00212660693115

ملخص:

شهد الفكر الاقتصادي تطورا ملحوظا في مقارباته للنموذج الأمثل للتدبير العمومي، متأثرا بالتحولات التكنولوجية المتسارعة. وقد أضحى الارتكاز على المعلومة الاقتصادية، من خلال جمعها وتحليلها وتوظيفها، ركيزة أساسية في عملية صنع القرار الاستراتيجي. وفي هذا السياق، باتت المؤسسات العمومية مدعوة إلى تبني مقاربات تدبيرية حديثة لتجويد تدبير الشأن العام، عبر تحديث منظوماتها الإدارية وفق رؤية تشاركية تكفل إدماج كافة الفاعلين المعنيين في نسيج مؤسسي متكامل.

التدبير الحكيم للمواد المائية في ضل موجات الجفاف المتكررة في غضون العقود الماضية، وعلى اعتبار الدور المهم الذي تلعبه هاته الموارد داخل المنظومة الاقتصادية المغربية، أصبح من الأولويات التي يجب العناية بها عبر تطوير وإعادة هيكلة المؤسسات والأدوار المنوطة بها في سبيل تحقيق الأمن المائي للبلاد.

الكلمات المفتاحية: التدبير – الذكاء الاقتصادي – الموارد المائية – الحكامة – الذكاء الاصطناعي – البيانات الضخمة – اقتصاد المعرفة.

The territorial economic intelligence system in the management of public institutions
(Governance of water resource management)

Dr. Moustafa Elhachloufi
Professor of Higher Education, Faculty of Economic, Legal, and Social Sciences - Aïn Sebaâ, Hassan II University
Anasse Hafid
PhD Student, Faculty of Economic, Legal, and Social Sciences - Aïn Sebaâ, Hassan II University

Abstract:
Economic thought has witnessed a remarkable evolution in its approaches to the optimal model of public governance, influenced by accelerating technological transformations. Relying on economic information, through its collection, analysis, and utilisation, has become a fundamental pillar in the strategic decision-making process. In this context, public institutions are called upon to adopt modern managerial approaches to improve the governance of public affairs by updating their administrative systems according to a participatory vision that ensures the integration of all relevant stakeholders within an integrated institutional framework.
The wise management of water resources in light of the recurring drought waves over the past decades, and considering the important role these resources play within the Moroccan economic system, has become a priority that must be addressed through the development and restructuring of institutions and their roles in order to achieve the country's water security.

Keywords: Management – Economic Intelligence – Water Resources – Governance – Artificial Intelligence – Big Data – Knowledge Economy.

مقدمة

ساهم التقدم التكنولوجي في ظهور أنماط جديدة في آليات تدبير المؤسسات الاقتصادية ودفع النمو الديموغرافي المتسارع وكذلك تزايد وتشعُّب احتياجات المواطنين، بالفاعلين الاقتصاديين إلى استشراف أدوات وحلول إبداعية تمكن المؤسسات من تعزيز تنافسيتها من خلال الرفع من كفاءة وقدرة أنظمتها على تدبير الموارد. وبالتالي التحول من اقتصاد تقليدي مبني على ثنائية العمل ورأس المال إلى اقتصاد مبني على المعرفة حيث أصبحت البيانات من أكثر الأصول قيمة في العملية الإنتاجية، وقد طرحت مؤسسة Gartnerسنة 1980 لأول مرة مفهوم الذكاء الاقتصادي كنظام عملي متكامل يضع "المعلومة" في قلب العملية الاقتصادية باعتبارها ناقلا قويا للابتكار وتحقق التوازن السوسيواقتصادي، كما أن خلق "وظيفة المعلومات" داخل المؤسسات يعتبر آلية مهمة في مجابهة التغيرات الدولية (دو، جولييه، و كليرك، 2019).

تعتبر الموارد المائية أول ما تتجلى فيها مظاهر التغيرات المناخية التي نشهدها في السنوات الأخيرة، وتتضرر الدورة الطبيعية للمياه إثر تفاوت مقادير التساقطات بين مناطق العالم وكذلك التأثير المباشر على صبيب الأنهار ما ينعكس سلبا على عمليات التزويد بالمياه. كل ما سبق يجعل من التدبير المعقلن للموارد المائية مدخلا رئيسيا لتحقيق التكيف مع الأوضاع المناخية الحالية المتسمة بالاضطراب (بنية و هوار، 2022)، واعتبار الوصول إلى الامن المائي في ظل الوضع الحالي للمناخ رهانا آنيا لعملية التكيف.

إن نجاح الإجراءات الرامية إلى تحقيق تدبير معقلن للموارد المائية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بقدرتها على تعزيز المقاومة ورفع فعالية التكيف مع المتغيرات المناخية. ولكي تتحقق هذه الغاية، لابد أن تستند هذه الإجراءات إلى معطيات دقيقة، وأسس علمية راسخة، وممارسات مثلى. وما يميز الوضع الراهن للموارد المائية هو ازدواجيته: فهو يحمل في طياته تحديات كبيرة من جهة، وفرصاً واعدة لمن يستطيع الابتكار وتجديد أساليب التفكير من جهة أخرى. ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري توفير أفضل المعلومات الممكنة للمختصين والباحثين في هذا المجال، بما في ذلك التعريف بالحلول التي ابتكرتها مجتمعات مختلفة حول العالم، وذلك لتمكينهم من انتقاء البدائل الأنسب وتجنب الانغلاق في مسارات غير قابلة للحل. وعليه، فإن الاستثمار المعزز في جمع المعلومات وتبادلها لم يعد ترفاً، بل ضرورة حتمية لدعم اتخاذ قرارات أكثر حكمة من طرف المهنيين وجميع الفاعلين والمتدخلين في قطاع تسيير المياه (سادوف و مولر، 2010).

أهمية البحث

أصبح ترسيخ مبادئ الحكامة في تدبير الموارد المائية عبر تنزيل منظومة تدبيرية تضمن الاستمرارية في الامدادات المائية وتفادي الوقوع المتكرر تحت عتبة الندرة الذي عرفه المغرب خلال السنوات الماضية مما يجبر القائمين على القطاع على اتخاذ تدابير أكثر صرامة تدخل في إطار تدبير الأزمات، وهو ما يضفي طابع الأهمية على الأبحاث التي تهم التسيير المبني على المعرفة وتطوير الفكر الاستراتيجي التي يدخل هذا البحث ضمن نطاقها.

الإشكالية المركزية

يُطرح الذكاء الاقتصادي، وبالأخص الذكاء الترابي، كنموذج تدبيري يرتكز على خاصيتي الشمولية والتكامل. فهو يجمع بين مختلف التخصصات المعرفية من جهة، ويوظف المنهج العلمي في بناء المعرفة الاقتصادية وتحويلها إلى قوة اقتراحية من جهة أخرى. ومن ثم، فإن الإشكالية المحورية تتمثل في كيفية تنزيل هذا النموذج وتطبيقه على تدبير الشأن العام، وخاصة في قطاع حيوي مثل تدبير الموارد المائية. فهل يمكن لهذا التنزيل أن يسهم في الرفع من مستوى الذكاء الاستراتيجي للمؤسسات العمومية المغربية؟

فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن تبني مقاربة الذكاء الاقتصادي الترابي في تدبير الموارد المائية من شأنه تعزيز القدرات الاستراتيجية للمؤسسات العمومية بالمغرب، من خلال إعادة هيكلة بنيتين أساسيتين: البنية الوظيفية (المرتبطة بالعمليات والتدفقات المعلوماتية) والبنية المؤسساتية (المرتبطة بالأدوار والمسؤوليات وآليات التنسيق).

منهجية البحث

المنهجية المتبعة في هذا البحث تجمع بين التشخيص الموضوعي عبر تحديد الإشكالات الهيكلية التي يعرفها تدبير الموارد المائية، وتحليل النظام القائم للوقوف على معيقات تحقيق الحكامة التدبيرية، وصولاً إلى مرحلة التصميم الهيكلي والتنظيمي عبر إعادة هندسة العمليات وآليات التنسيق واختيار النموذج المناسب.

هيكلة البحث

لاختبار هذه الفرضية، سيتناول البحث بالتحليل كيفية تنزيل نموذج الذكاء الاقتصادي الترابي عبر هاتين البنيتين، مع ربط ذلك بخصوصيات وتحديات تدبير الموارد المائية في المغرب. وذلك وفق التقسيم التالي:

المبحث الأول: يتم من خلاله وضع الإطار النظري والمفاهيمي للذكاء الاقتصادي الترابي.

المبحث الثاني: رصد الإشكالات المتعلقة بتدبير الموار المائية بالمغرب .

المبحث الثالث: يعالج الجانب الوظيفي للذكاء الاقتصادي وربطه بتدبير الموارد المائية، مع توضيح أدوار المؤسسات المكونة للمنظومة التدبيرية والعلاقات التكاملية فيما بينها .

المبحث الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للذكاء الاقتصادي الترابي:

أولا: الإطار النظري:

عرف الفكر التدبيري تحولات جوهرية عدة همت الشكل والمضمون، انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية التي ركزت على الإنتاجية والكفاءة عبر إدارة هرمية أسس لها عدة مفكرين أمثال تايلور (الإدارة العلمية) وفايول (المقاربة الإدارية)، بعدها اتت المدرسة النيو كلاسيكية (السلوكية) مركزة على العنصر البشري عبر تجارب هورتون (مايو)، حل النزاعات (فويت) ونظرية قبول السلطة لبرنارد، اما المرحلة المعاصرة فركزت على مجموعة من النقاط التي أغفلتها المقاربات السابق و أسست لنظريات جديدة كالنظم لسونج ونظرية الظرفية التي طورها مجموعة من المسيرين والباحثين.(Agogbua, Anekwe, & Abugbum, 2017)

التطور الرقمي الذي شهده العالم في السنوات الأخيرة أدى بدوره إلى بروز اتجاهات حديثة في فكر الإدارة تعتمد على البيانات الضخمة، المنظمة المتعلمة وبروز نظريات جديدة كنظرية الشبكات والاتجاه نحو أسلوب الالهام بدل أساليب التحكم والانتقال من الادارة العمودية (من أعلى إلى أسفل) إلى إدارة تشمل البعد الافقي وفق مقاربة التشارك في القرار .

أدى هذا التطور إلى تزايد المعلومات بمعدلات كبيرة كنتيجة حتمية للتطورات الحديثة، ظهور التخصصات الجديدة، تلاقح المعارف الانسانية ونمو القوى المنتجة والمستهلكة للمعلومات، كما أن تواجدها أصبح مهما بشكل كبير مثل تواجد رأس المال والعمالة، حيث لا يوجد أي نشاط للإنسان دون مدخل معلومات وأصبحت جزءا أساسيا في كل الانشطة والصناعات كما انها تمثل المادة الخام للعديد من القطاعات مشكلة ما يمكن ان نطلق عليه "صناعة المعرفة" (الهادي، 1989).

لقد تسبب التحول الذي أحدثه مجتمع المعلومات والمعرفة في ديناميكية النظم التنظيمية في تضخيم الإمكانات الاستراتيجية للموردين الأساسيين. وبناءً على ذلك، بات من الضروري فرض تدبير هجومي من أجل تحقيق الوضع المهيمن للمنظمة أو الحفاظ عليه. وقد شكل هذا التغير في النظرة تجاه طرائق تدبير المعلومات، إلى جانب تطور ممارسات إدارة المعرفة، عاملاً تمهيدياً مهماً آخر في ظهور الذكاء الاقتصادي.(URSĂCESCU & CIOC, 2012) .

ثانيا: مفهوم الذكاء الاقتصادي الترابي:

ظهر أول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي، من طرف مجموعة العمل المحدثة من طرف المندوبية السامية للتخطيط الفرنسية في تقرير تم نشره سنة 1994 بعنوان " الذكاء الاقتصادي واستراتيجية المقاولة" في إطار تقييم التجربة الفرنسية مقارنة بنظيرتها في بعض الدول كاليابان وألمانيا حيث ثم تعريفه على انه " يمكن تعريف الاستخبارات الاقتصادية على أنها مجموعة من الإجراءات المنسقة للبحث والمعالجة والتوزيع بهدف استغلال المعلومات المفيدة للفاعلين الاقتصاديين. تُنفذ هذه الإجراءات المتنوعة بشكل قانوني مع جميع ضمانات الحماية اللازمة للحفاظ على تراث الشركة، في أفضل ظروف الجودة والمواعيد والتكلفة" (مارتر، 1994). يعرف كذلك على انه "مجموعة النشاطات المتناسقة للبحث، التحليل، التوزيع والاستغلال المعلومة النافعة للمتعاملين الاقتصاديين." (بودامة، 2012). في حين تعرفه الجمعية الفرنسية للفاعلين في مجال المعلومات والتوثيق L'ADBS على أنه "مجموعة من المنهجيات والتطبيقات التي تمكن من ربط مختلف المعارف والمعلومات بشكل متقن بما يحقق الدينامية الاقتصادية" وذلك من خلال تأهيل وتطوير العنصر البشري، تحليل المعطيات والمعارف الموجهة لتحقيق أهداف وظيفية وضمان التدفق الفعال للمعلومات داخل المنظمات المعنية.

هارولد ولتسكي: عرفه في كتابه الذكاء التنظيمي "إن الذكاء الاقتصادي هو نشاط إنتاجي للمعرفة التي تخدم الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية للمنظمة، بحيث يكون قد تم تجميعيا في إطار قانوني ومن مصادر معروفة." (حمداني، 2012)

نستنتج من خلال هاته المفاهيم ان الذكاء الاقتصادي مبني على الحصول على المعلومة المناسبة بالوقت المناسب وتحليلها والقدرة على استغلال الجيد لمخرجات هذا التحليل في وضع استراتيجيات اقتصادية فعالة وحلول ذكية في تطوير النشاط الاقتصادي وتقديم خطط طريق للفاعلين في المجال وصناع القرار من اجل مساعدتهم في تطوير مؤسساتهم. يمكن كذلك اعتبار الذكاء الاقتصادي وسيلة تمكننا من الانتقال من المعلومات أو البيانات المجردة نحو المعرفة الدقيقة بحيثيات موضوع معين من أجل أخذ القرارات الصائب، ولقد تم اختيار مصطلح الذكاء، لأنه يحمل معاني أكثر من مصطلح اليقظة.

على اعتبار تعريف التراب كمفهوم شائع في الجغرافيا والعلوم الاجتماعية الأخرى، وهو مفهوم مكاني يشير إلى جزء من سطح الأرض محدد المساحة ومقسم إلى تقسيمات إدارية، خاضع لسيادة سلطة مفوضة محددة، تحت حمايتها، تصدر التوجيهات وتديرها وتهيئها وتؤثر فيها وفقا لخيارات التي تراها مناسبة .(LEVY J & LUSSAULT M, 2003) وان الترابية هي مجموع العلاقات الفردية والجماعية التي تربط افراد مجتمع ما او تقسيم ترابي وكذلك علاقتهم مع المؤسسات التي تسير شؤونها، فإن هاته الادارة وفق دينامية مستدامة تتبنى فكر استراتيجي مبني على التخطيط القبلي الاستشرافي مدعوم بتكامل الرؤى وأدوات التدخل والفعل كل حسب اختصاصاته عبر مختلف المراحل وفق مبدأ تشاركي يضمن لجميع المتداخلين المشاركة في القرار وفي التنفيذ ما هو الا تنزيل لمنظومة الذكاء الاقتصادي على مستوى التدبير الترابي .

المبحث الثاني: الإشكالات الهيكلية لتدبير الموارد المائية:

يعيش المغرب أزمة مائية غير مسبوقة تتفاقم سنة بعد أخرى، حيث تشير المؤشرات إلى تراجع حاد في الموارد المائية، فقد انخفضت كمية المياه المتاحة من 17.6 مليار متر مكعب خلال الفترة 1991-1995 إلى حوالي 14.5 مليار متر مكعب، كما تراجع نصيب الفرد من المياه المتجددة من 2560 متر مكعب إلى حوالي 650 متر مكعب سنوياً، مما يضعنا تحت عتبة الإجهاد المائي الهيكلي (الدكالي و بنطلحة، 2024). هذا التراجع، وبالإضافة إلى التقلبات المناخية الحادة، مع تزايد موجات الجفاف وانخفاض التساقطات المطرية، يعزى كذلك لعدة عوامل بنيوية وهيكلية في تدبير هاته الموارد.

تعد السياسات الطموحة التي تم اتهاجها في السنوات الأخيرة في مجال الزراعة (المخطط الأخضر- الجيل الأخضر) من أكبر المساهمين في تفاقم الوضع الهش للموارد المائية (YOUSRY و HAMDI ، 2024)، اذ يعد القطاع الزراعي بالمغرب

كأكبر مستهلك بنسبة مئوية تقارب 85 في المئة (BKHAITA وFARAJ ، 2024)، كما ساهم الضغط الديموغرافي المتزايد في ظهور أنماط استهلاكية غير عقلانية واستغلال مفرط للفرشات المائية مما ساهم في غياب العدالة المجالية في التزويد بالماء خصوصا في سنوات الجفاف (العمراني، الحافظ، و رحموني، 2018).

المياه الجوفية كذلك تعرف استنزافا مستمرا أدى إلى تفاقم وضعية جودتها بسبب ظاهرة التملح وتسربات الملوثة وتراجعها كميا قدر بحولي 1.1 مليار متر مكعب سنويا أعزاه تقرير قدمه مجموع من الخبراء المغاربة، خريجي معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة تحت عنوان "الكتاب الأبيض حول الموارد المائية بالمغرب من أجل تدبير مستدام يضمن الأمن المائي للبلاد"، إلى مجموعة من العوامل منها غياب إعادة تغذية هاته الفرشات وضعف التطبيق القانوني خاصة مبدأي "المستعمل يدفع" و "الملوث يدفع."

من الإشكالات الهيكلية التي تعيق تحقيق الحكامة الجيدة في تدبير الموارد المائية تعدد الوزارات والهيئات العمومية المعنية بتدبير القطاع مما يؤدي إلى تداخل الأدوار والكفاءات، والحد من الاستقلالية الفعلية لوكالات الاحواض المائية، كما ينتج عن هذا التفتت المؤسسي ضعف في التنسيق بين الجهات الفاعلة في القطاع وضعف المشاركة الفعلية للمستخدمين والفاعلين المحلين (BAYED، BENREZZOUQ، وGHANMATE ، 2025 .)كما ان عدم فعالية النظام الوطني للمعلومات عن المياه واشتماله على بيانات مجزأة وغير مكتملة، غير موثوقة وصعبة الوصول في اغلب الأحيان، وعدم ملائمة برامج التكوين الجامعي والبحث العلمي وتحديات القطاع يساهم بشكل كبير في العجز عن إجراء تشخيص علمي للوضعية المائية بالبلاد ويضعف القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة.

المبحث الثالث: البنية الوظيفية والمؤسساتية لمنظومة الذكاء الاقتصادي الترابي في تدبير الموارد المائية:

ان اول ما يتبادر إلى دهن الانسان عند تشخيص إشكالية الماء، مجموعة من العوامل مثل التقلبات المناخية، توالي سنوات الجفاف وقلة التساقطات، حقا ان هاته العوامل تعد سببا رئيسيا في ندرة الموارد المائية الا انها تبقى خارج نطاق تحكم الانسان، فيما يتم تجاهل او نادرا ما يسلط الضوء على إدارة هاته الموارد باعتبارها نطاق تداخل العنصر البشري والماء، وعلى اعتبار ان مشكلة ندرة المياه هي بالأساس مشكلة حكامة في التدبير وفق ما تم تبنيه خلال المنتدى العالمي الثاني المنعقد بمدينة لاهاي بهولندا عام 2000. وهذا قد يبدو طبيعيا على أساس ان بعض المبادئ كالمساواة، الشفافية، النزاهة والمسائلة لا يمكن ان تطبق على الظواهر الطبيعية انما يمكن تجسيدها وتطبيقها على التدخل البشري المتمثل في إدارة الموارد المائية.

الاعتماد على منظومة الذكاء الاقتصادي في تدبير الموارد المائية من الحلول التي من شأنها توفير مقاربة شمولية في اتخاذ القرارات بسبب ارتكازها على مبدأ المشاركة والادماج لمجموع المتدخلين في القطاع في مختلف مراحل صنع القرار، كما ان ما توفره من الاليات والوظائف المترابطة فيما بينها والمتكاملة التي من شأنها هيكلة التدبير وبلوغ اساسيات التدبير الحكيم لمورد جد مهم للحياة البشرية الا وهو الماء.

أولا: البنية الوظيفية للذكاء الاقتصادي الترابي لتدبير الموارد المائية:

- جمع وتحليل المعلومات :

نص القانون 36-15 المعروف بقانون الماء على احداث نظام معلوماتي خاص بالماء بهدف ضمان إطار موحد يضم جميع البيانات المتعلقة بالموارد المائية يسهل الولوجية بالنسبة لجميع الأطراف المعنية، كما حدد مهام الوكالات الخاصة بالأحواض المائية وكذلك الإدارة المركزية، وألزم الإدارات والمسيرين لشأن العام وكذلك الأشخاص الذاتيين والمعنويين سواء خواص او في القطاع العام بتمكين المسؤولين على هذا النظام المعلوماتي من جميع البيانات المتعلقة بالموارد المائية.

بالنسبة لعملية جمع المعلومات يمكن تنزيل هذا النظام وفق تقسيم مبني على قاعدتين للبيانات :

- الأولى داخلية يتم الاعتماد فيها على قاعدة البيانات للموارد المائية المتعلقة بالقرن الواحد والعشرون المتواجدة حاليا والمعروفة اختصارا ب «بدر BADRE 21) Base de Données des Ressources en Eau » (21، والتي توجد حاليا في مرحلة تحديد، هاته القاعدة تخصص للمعلومات المجمعة من طرف وكلات الاحواض المائية بالإضافة إلى الإدارة العامة للمياه التابعة لوزارة التجهيز والماء وكذلك القياسات التي تقوم بها محطات القياس الالي للمياه.
- الثانية قاعدة خارجية يتم فيها تجميع البيانات الواردة من باقي الأطراف المتدخلة في القطاع كالمكتب الوطني للماء والكهرباء، وكالة الأرصاد الجوية، المديرية العامة للجماعات الترابية التابعة لوزارة الداخلية، وكذلك الجماعات المحلية وهيئات المجتمع المدني، وذلك بهدف الإحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بالعملية التدبيرية للقطاع. كما يمكن دمج ضمن هاته المعطيات تلك المتعلقة بنظام المعلومات الجغرافية (SIG) قصد الاخذ بعين الاعتبار المعطيات المكانية، وباعتباره نظام معلوماتي ذو طابع تدبيري يشكل حلقة وصل بين الأنظمة الاستراتيجية والإجرائية. بالإضافة لهاته الموارد يمكن تضمين قاعدة البيانات نتائج البحوث والدراسات المتعلقة بالموارد المائية.

اما بالنسبة لاستغلال المعلومات فأول عملية يجب القيام بها هي معالجة البيانات وتوسيمها وفقا لمعايير الاختصاص والموضوعية، وهي مهمة يجب ان تبقى من اختصاص الخبراء الداخليين للإدارة المائية ووكالات الاحواض المائية ما يمكنهم من تحديد مستويات الولوجية لباقي الأطراف المتدخلة حسب الأهداف المتوخاة من الدراسات التي ستحتاجها من أجل تطوير منظومتها التدبيرية لقطاع الماء. ثم تأتي بعد دالك عملية تحليل البيانات عبر نماذج إحصائية ورياضية سواء التقليدية او تلك المتعلقة بالتعلم الالي واستخدام الذكاء الاصطناعي باعتبارها احدى الاليات التي تساعد في المرور من البيانات والمعلومات المجردة والوصول إلى المعرفة التي ستبنى عليها القرارات والخيارات سواء الاستراتيجية أو الإجرائية، ومن اهم المؤسسات التي من شأنها اغناء هذا الجانب بالإضافة إلى مكاتب الدراسات المتخصصة يمكن الاستعانة بالمؤسسات الجامعية عبر مختبرات البحث العلمي بما تتوفر عليه من رأسمال بشري بحثي سواء الأساتذة الباحثون، طلبة الدكتوراه أو باقي الاطقم الداعمة لأنشطة البحث العلمي من مهندسين وتقنيين. وذلك عبر اتفاقيات شراكة تقدم من خلالها إدارة المياه الدعم المادي في مقابل استفادتها من توجيه البحوث العلمية نحو إيجاد حلول وتطبيقات تهدف إلى تطوير اليات تدبير الموارد المائية.

- استراتيجيات التواصل والترويج:

تعتبر هاته الاستراتيجيات من أهم ما يجب تطويره عبر البحث العلمي من اجل ملائمة الخطط التواصلية على حسب الفئات المجتمعية المستهدفة والاستخدام المخطط والمنسق للرسائل المراد إيصالها بهدف تحقيق سلاسة وانسيابية في تدفق المعلومة وانتقالها إلى مختلف الطراف المعنية مما يسلهم في احداث تغيير في الادراك والسلوك، كما يمكن الاستعانة بأدوات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة في عمليات الفرز والاستهداف بغية تحقيق مستويات متقدمة من الفعالية ف أداء المكونات التواصلية.

- المستوى الداخلي: يعتبر التواصل داخل أي المنظومة شريان الحياة وخصوصا عندما يتعلق الأمر بتدبير الشأن العام والمشاريع ذات المنفعة العامة التي تعتمد على تظافر الجهود للفرق الداخلية، مما يساهم في خلق رؤية موحدة، تقليل الصراعات التنظيمية و الرفع من الإنتاجية عبر توضيح المهام من خلال عقد اجتماعات دورية يتم فيها شرح الرؤية الاستراتيجية والتشجيع على تنمية المهارات الفردية في التعامل مع المعلومة و القدرة الاقتراحية ما يخلق نوعا من الذكاء المعلوماتي لذى الأفراد يساعدهم على تطوير مهاراتهم الجماعية و تنمية الذكاء التشغيلي لفريق العمل الشيء الذي يمكن من بناء المعرفة ورفع مستوى الذكاء العملي الذي يؤدي إلى تطوير أداء المؤسسة بأكملها و تحقيق التكامل الوظيفي لنصل إلى مستوى الذكاء الاستراتيجي. للرفع من مستوى الذكاء داخل المنظومة يجب الالتزام ببعض النقط منها

الشفافية والمصداقية في معايير اتخاذ القرارات، تقدير الإنجازات الفردية والجماعية، الحرص على ثنائية الاتجاه في التواصل والتدريب والتكوين المستمر للموارد البشرية .

- ❖ تطوير آليات التواصل يمكن ان يتحقق عبر الاستعانة بالوسائل والوسائط التي توفرها شركات التكنولوجيا العالمية في مرحلة أولية على ان يتم الاستعانة بالبحث العلمي التطبيقي لإنشاء وتطوير منصات وتطبيقات خاصة بالمنظومة تضمن بها استقلاليتها التكنولوجية وأمنها السيبراني، وكذا الاعتماد على الابتكار البيداغوجي في بلورة تكوينات ملائمة تستهدف المسؤولين عن تدبير الموارد المائية.
- ❖ التواصل الخارجي: يمكن تقسيمه إلى قسمين مهمين الأول اخباري يهدف إلى إيصال المعلومة وخلق التأثير في سلوكيات الافراد والجماعات في تعاملها مع الموارد المائية عبر حملات تحسيسية، اما الشق الثاني الذي يمكن تسميته بالترويج فيهدف إلى تسويق المشاريع المتعلقة بتدبير هاته الموارد والرفع من جاذبيتها بغية حشد التمويلات، وذلك يتأتى عبر فتح قنوات تواصل مباشرة مع المستثمرين المحتملين عن طريق عروض تقديمية، إقامة فعاليات وبناء مجتمع حول المشروع قبل اطلاقه ما يساعد في بناء هوية للمشروع.

- الشركات المحلية والإقليمية :

الترويج للمشاريع المتعلقة بتدبير الموارد المائية يجب ان يكون هدفه الأساسي التمكن من عقد شراكات سواء على المستوى الوطني مع باقي القطاعات الحكومية المعنية وغير المعنية بالإكراهات المائية للبلاد وكذلك الشركات الوطنية التابعة للقطاع العام أمثال المكتب الشريف للفوسفاط في إطار شراكات عام-عام، وشراكات مع المؤسسات والشركات الخاصة (شراكات عام-خاص) بهدف تحقيق نوع من الاستدامة في تمويل احتياجات برامج المخطط المغربي للماء وإيجاد حلول لمحدودية الموارد الحكومية.

الاستراتيجيات التسويقية يجب ان تنفتح على الخارج عبر المشاركة في المؤتمرات والمنتديات الدولية، عقد لقاءات ثنائية مع كبار المستثمرين واشراك السفارات والملحقات التجارية للترويج للمشاريع العامة، من أجل البحث عن مصادر تمويل غير تقليدية تساهم في تسريع وتيرة الإنجاز، تبادل الخبرات الفنية والتقنية وتقاسم التجارب والممارسات الناجحة التي يمكن ان يستفيد منها المسير المحلي. كما نحث على تثمين وتجويد الاتفاقيات الحالية سواء مع الدول كصين واسبانيا، أو المؤسسات كالبنك الأوروبي لإعادة التنمية.

- أنظمة المراقبة:

الحكامة في تدبير الموارد المائية وفق منظومة الذكاء الاقتصادي لا يمكن ان تستقيم الا تحت مراقبة دائمة لجميع مكونات النموذج التدبيري وتحليل وتقييم أداء العناصر المتدخلة فيه سواء الافراد، المجموعات او المؤسسات، وكذلك تحليل وتقييم الخطط والاستراتيجيات وكذا الإجراءات المتخذة ضمنها عبر وضع بنية تقييمية شاملة ومتعددة المعايير:

- ❖ مفاتيح تقييم الأداء :(KPIs) تقييم الحكامة المائية يتم عبر وضع لوحات الإدارة تشمل مؤشرات أداء رئيسية لمختلف المستويات، المؤسسات، القوانين والتنظيمات، التخطيط والتسيير، الاجراءات التقنية، التمويل، تسعير الخدمات، ومستويات الحماية من المخاطر.
- ❖ المقارنة المعيارية :(Benchmarking) القيام بمقارنة المنظومة التدبيرية للماء مع منظومات أخرى إقليمية ودولية وفق معايير محدد للوقوف على مكامن الخلل وتحديد أفضل السبل لتحقيق الجودة في الأداء.
- ❖ تحليل البيئة الداخلية والخارجية :(SWOT) القيام بتحليل معمق للمنظومة التدبيرية وكذلك العوامل الخارجية التي تؤثر بشكل مباشر على الموارد المائية للاستخراج واستنباط مكامن القوة، الضعف، التهديدات والفرص، ما يمكننا من بلورة استراتيجيات وخطط عمل لتطوير المنظومة.

ثانيا: البنية التنظيمية لتدبير الموارد المائية:

تُشكل الموارد المائية ركيزة أساسية للأمن الوطني والتنمية المستدامة، خاصة في مناطق العالم التي تعرف شحًا مائيًا متزايدًا وتأثيرات متسارعة للتغيرات المناخية. وفي هذا السياق، يبرز التنظيم المؤسسي كعامل حاسم في تحديد مدى كفاءة واستدامة تدبير هذا المورد الحيوي. لا يقتصر مفهوم التنظيم المؤسسي على هيكلة الإدارات والهيئات فحسب، بل يتعداه إلى توزيع الأدوار والمسؤوليات، وضمان التنسيق بين الفاعلين، وإرساء آليات القرار والرقابة والمساءلة على مختلف المستويات (فرج، موجود، و عكاري، 2024). فالماء، بحكم تداخله مع قطاعات متعددة كالزراعة والطاقة والبيئة والمجالات الترابية، يحتاج إلى نموذج حوكمة قادر على تحقيق التوازن بين الندرة والطلب، وبين الحاجيات الحالية وحقوق الأجيال القادمة (لوئي الدين و بوزيت، 2026).

غير أن الواقع العملي يكشف عن جملة من التحديات التي تعترض التنظيم المؤسسي في العديد من الدول، من بينها تعدد المتدخلين مع غياب آليات التنسيق الفعالة، وضعف اللامركزية الفعلية، ومحدودية الموارد المالية والبشرية للمؤسسات المكلفة بالتدبير، مما يستدعي مراجعة مستمرة للنماذج المؤسسية بما يواكب التحديات المتجددة (اليوسفي، حماني، كوبر، و العمراني، 2024).

في هذا السياق نقدم خطاطة توضيحية لتنظيم متكامل يضم مختلف المتداخلين في تدبير الماء، مع توضيح الأدوار المنوطة بكل مكون من مكوناتها وسيتم فيه الاعتماد على المؤسسات المتواجدة :

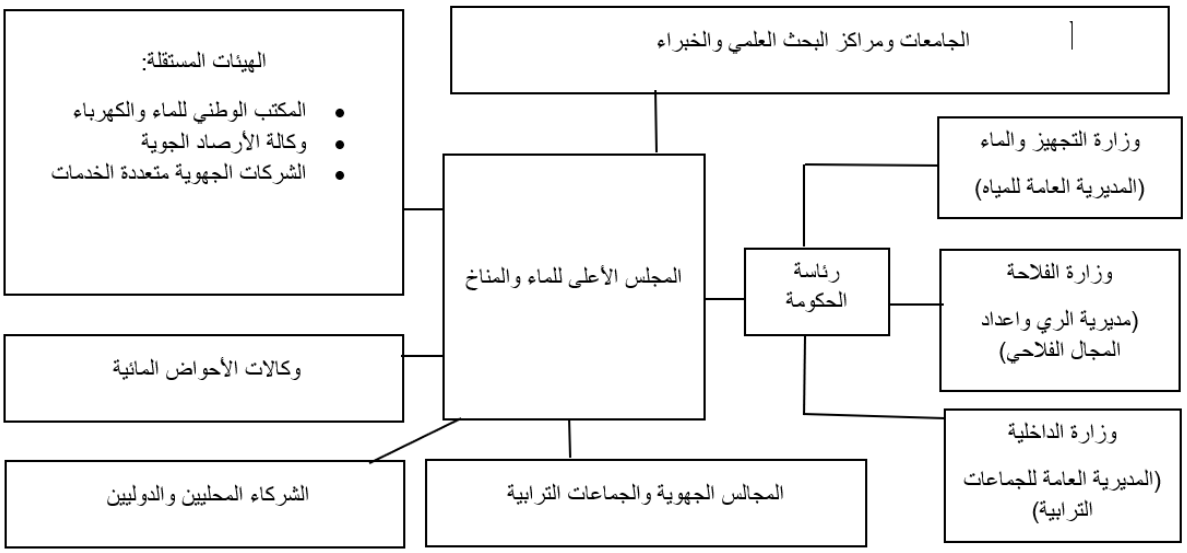

رسم توضيحي 1 نموذج للذكاء الاقتصادي لتدبير الموارد المائية

- **المجلس الأعلى للماء والمناخ**: يشكل المجلس بحكم تركيبته الحالية التي تضم ممثلين عن مختلف الهيئات التي تعنى بتدبير الماء حلقة الوصل التي ستسهر على تقسيم الأدوار، خلق الترابط بين كافة المكونات والتحكيم فيما بينها.
- **رئاسة الحكومة**: دورها يتمثل في السهر على تنسيق جهود المكونات الحكومية، من سن القوانين التنظيمية للقطاع والمراسيم المنزلة لهاته القوانين، تمثيل المنظومة في ابرام البرتوكولات والشراكات الإقليمية والدولية، دعم الجامعات ومراكز البحث العلمي في مجال الماء والمناخ وتطوير أساليب الري الزراعي، وكذلك تطوير أنظمة التدبير الحكيم.
- **وزارة التجهيز والماء (المديرية العامة للمياه)**: دراسة المنشآت المائية، إنجازها وصيانتها، دراسة وتنفيذ المنشآت الهيدروليكية الصغيرة، لا سيما لمكافحة آثار الجفاف والحماية من الفيضانات.

- ❖ **وزارة الفلاحة (مديرية الري وإعداد المجال الفلاحي)**: انجاز الدراسات الميدانية في مجال تخصصها، مع مواكبة التحول في آليات وطرق الري بالإضافة إلى رصد احتياجات القطاع للموارد المائية وادماجها في النظام المعلوماتي.
- ❖ **وزارة الداخلية (المديرية العامة للجماعات الترابية)**: السهر على الحكامة المحلية، تنفيذ المخططات الاستعجالية، وذلك لما تتوفر عليه من إمكانيات لوجستيكية وبشرية مهمة وذات انتشار قوي في جميع ربوع المملكة.
- ❖ **وكالات الاحواض المائية**: اعداد المخططات التوجيهية فيم يخص حماية وتدبير الموارد المائية وفق مقاربة التدبير المندمج، السهر على تطبيق الإجراءات المتضمنة في المخطط الوطني للماء، والمراقبة الفعلية والدائمة للموارد المائية باعتبارها تمثل وظيفة شرطة الماء.
- ❖ **الهيئات المستقلة**: تمثل الدراع العملياتي والمنفذ للرؤى والإجراءات المتضمنة في المخططات التوجيهية التي تضعها وكالات الاحواض لتدبير الموارد المائية.
- ❖ **المجالس الجهوية والجماعات الترابية**: باعتبارها جزءا من المجلس الأعلى للماء والممثل الفعلي للمواطنين داخل هاته المنظومة التدبيرية فهي تشارك في وضع المخططات بما يحفظ مصلحتهم وحقهم في هاته الموارد، والسهر على تنزيل هاته المخططات بحكم علاقتها المباشرة مع المستخدمين الفعليين، بالإضافة إلى تدبير الخدمات الأساسية، حماية ومراقبة الموارد المحلية .

- **الجامعات والمراكز البحث** :

- ❖ التكوين: تسخير الابتكار البيداغوجي لتطوير مستويات الذكاء التدبيري لدى الافراد، الجماعات والمؤسسات عبر تكوينات تهدف إلى الرفع من الذكاء المعلوماتي، التشغيلي والاستراتيجي.
- ❖ البحث العلمي: تخصيص نصيب من الأبحاث العلمية للإشكاليات المتعلقة بالماء وتطوير الأداء الاقتصادي لهاته الموارد، وكذلك تطوير البنية التنظيمية والقانونية.

خاتمة

يعاني المغرب من شح هيكلي في الموارد المائية بسبب تعاقب موجات الجفاف في العقود الماضية، التي تتخللها بعض السنوات المطرية كالموسم الحالي الذي عرف تساقطات مهمة ساهمت في تعزيز المخزون المائي ، ما يحيلنا إلى ضرورة تبني سياسات تدبيرية أكثر شمولية للوفرة بغية تجنب الوقوع المتكرر في الندرة، الرسول عليه الصلاة والسلام في معرض نصحه لسعد بن أبي وقاص وهو يتوضأ استعمل عبارة "وإن كنت على نهر جار" وهذا إن دل على شيء إنما يدل على ان التدبير المعقلن للموارد المائية يجب ان يؤسس له وفق هيكلة تنظيمية محكمة مبنية على أسس علمية في ضل تحسن نسب الملء تجنبنا إشكالية الإجهاد مستقبلا و تضمن تحقيق الأمن المائي للبلاد، هذا التوجه لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق تغليب المقاربة التشاركية في اتخاد القرارات وإعادة توزيع الأدوار بين المؤسسات المتداخلة في القطاع بهدف الانتقال من التداخل إلى تحقيق التكامل، وتنزيل مقتضيات الإصلاح الرقمي للإدارة العمومية لتحقيق تواصل سلس سواء مع المواطنين أو الشركاء الحاليين والمستقبليين. ومن جهة أخرى يجب العمل على تعزيز آليات تقليص الفوارق المجالية المتعلقة بالتزويد بالماء تحقيقا للعدالة الاجتماعية كأحد أعمدة التنمية المستدامة.

الثورة التي شهدها عالم التكنولوجيا في السنوات الأخيرة إلى حين ظهور والانتشار الواسع لأدوات الذكاء الاصطناعي في مختلف المجالات يمكن أن يساهم بشك فعال في عملية أتمتة تدبير الشأن العام والخدمات التي تقدمها المؤسسات العمومية، إلا أن اللجوء إلى هاته الأدوات التي توفرها الشركات الأجنبية يضعنا أمام قضية محورية وهي ضمان أمننا السيبراني وحماية أنظمتنا المعلوماتية من

الاختراق، ما يدفع بحتمية تطوير الأبحاث العلمية المتعلقة بالتقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي، التعلم الالي وأنترنيت الأشياء بهدف التحول من مستعملين إلى منتجين ما يضمن السيادة الرقمية للبلاد .

المراجع باللغة العربية:

- إحسان المكنسي اليوسفي، علي حماني، مارسيل كوبر، و محمد العمراني. (ابريل, 2024). الإفراط في استغلال المياه الجوفية: سهل برشيد يبحث عن تغيير في الحوكمة. بدائل قروية.
- صبرينة بنية، و مراد هوار. (2022). تحديات إدارة الموارد المائية في التكيف مع التغيرات المناخية. مجلة الاقتصاد والتنمية الريفية، الصفحات 33-64.
- عادل فرج، ياسين موجود، و حمزة عكاري. (نونبر, 2024). الحوكمة وإشكالية الأمن المائي في المغرب: محاولة للتفكير في الإطار القانوني والمؤسسي. مجلة الجغرافيا السياسية والاستخبارات الجيوستراتيجية، الصفحات 14-29.
- عبدالواحد العمراني، إدريس الحافظ، و فريد رحموني. (2018). الماء بالأرياف المغربية بين تعدد اكراهات التدبير وتنوع مرتكزات التوظيف التنموي المستدام. تأليف الماء والمجتمع بالأرياف المغربية (دراسة حالات) (الصفحات 3-12). وجدة: مطبعة قرطبة.
- كلوديا سادوف، و مايك مولر. (2010). إدارة المياه، الأمن المائي والتكيف مع تغير المناخ: التأثيرات الأولى والتدابير الأساسية. الشراكة العالمية للمياه.
- محسن طلحي الدكالي، و محمد بنطلحة. (نونبر, 2024). الأزمة المائية بالمغرب: الوضعية الحالية وسبل الاستدامة . Geopolitic and Geostrategic Intelligence، 4، الصفحات 95-106.
- محمد الهادي. (1989). تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها. القاهرة: دار الشروق.
- محمد حمداني. (2012). أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجدب الاستثمارات الأجنبية. ، مجلة الأداء المؤسسات الجزائرية، صفحة 12.
- مريم لوئي الدين، و أحمد بوزيت. (يناير, 2026). التنمية المستدامة في المغرب: الصحة، المياه، الطاقة، والبيئة. مجلة المحاسبة والتمويل والتدقيق والإدارة والاقتصاد.
- مصطفى بودامة. (2012). دور الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. المؤتمر العلمي الحادي عشر ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة (صفحة 583). ،الأردن: رة والمتوسطة الجزائريةكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية جامعة زيتونة الأردنية.
- هنري دو، ألان جولييه، و فيليب كليرك. (2019). الاستخبارات الاستراتيجية للمستقبل 2: نهج جديد لوظيفة المعلومات. لندن.ISTE Ltd / John Wiley & Sons :
- هنري، فيليب كليرك،كريستيان هاربولو مارتر. (1994). الذكاء الاقتصادي و استراتيجية المقاولة. المندوبية الفرنسية السامية للتخطيط.

المراجع باللغة الأجنبية:

- LEVY J & LUSSAULT M. (2003). dictionnaire de la géographie et de l'espace des sociétés. paris: BELIN.

- Manal BKHAITA، و Adil FARAJ. (2024). La sécurité hydrique : un nouveau paradigme pour la gestion de l'eau au Maroc. Geopolitics and Geostrategic Intelligence64-42 الصفحات ،.
- Minodora URSĂCESCU، و Mihai CIOC. (Mai, 2012). The Economic Intelligence Practices and Their Impact on the Organisation's Strategic Behaviour. Review of International Comparative Management الصفحات ، 223-211.
- Mohammed EL YOUSRY، و Fekkak HAMDI. (2024). LA PENURIE D'EAU AU MAROC : ENTRE GESTION ET REPARTITION. International Journal of Economics and Management Sciences الصفحات ،1، 25-01.
- Nadia BAYED ،Noura BENREZZOUQ، و Hamid GHANMATE. (2025). Repenser le mode de gouvernance de la pénurie hydrique : nécessité ou option au Maroc . Revue Internationale de la Recherche Scientifique2324-2316 الصفحات ،.
- Stanley N. Agogbua ،Ebele Anthonia Anekwe، و Hauwa Abugbum. (2017). Evolution of Management Thought: A Continuous or Discontinuous Process. European Journal of Business and Management72-67 الصفحات ،.

النظام الدستوري في موريتانيا: دراسة مقارنة مع الأنظمة الدستورية المغاربية.

د.عيشة منيه

موريتانيا

aichatoumnn@gmail.com

0022220000603

ملخص

تناول هذا البحث دراسة النظام الدستوري في موريتانيا في إطار مقارن مع الأنظمة الدستورية المغاربية، بهدف التعرف على خصائصه، وتحليل تنظيم السلطات فيه، وتحديد أوجه التشابه والاختلاف مع كل من المغرب والجزائر وتونس.

اعتمدت الدراسة المنهج المقارن والمنهج التحليلي للنصوص الدستورية، مع التركيز على دراسة السلطة التنفيذية، التشريعية، والقضائية، ودور الرقابة الدستورية في حماية الحقوق والحريات. وأظهرت النتائج أن النظام الدستوري الموريتاني يتميز بطابع رئاسي قوي، مع تمركز السلطة التنفيذية في يد الرئيس، مما يشبه النظام الجزائري، ويختلف عن النظام شبه الرئاسي في تونس والنظام الملكي الدستوري في المغرب.

كما كشفت الدراسة وجود فجوة بين النصوص الدستورية والتطبيق العملي، خصوصًا فيما يتعلق بالفصل بين السلطات وفعالية الرقابة التشريعية والقضائية. وأبرزت المقارنة أهمية الاستفادة من التجارب المغاربية الأخرى لتعزيز التوازن بين السلطات، وضمان حماية الحقوق والحريات، وتحقيق حكامة رشيدة.

في ضوء النتائج، قدم البحث مجموعة من التوصيات العملية، منها: تعزيز الرقابة التشريعية والقضائية، ضمان التطبيق العملي للنصوص الدستورية، الاستفادة من التجارب المقارنة، نشر الثقافة الدستورية لدى المواطنين، وإرساء آليات مرنة لإصلاح النظام الدستوري بما يتماشى مع التحولات السياسية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية :النظام الدستوري، موريتانيا، الفضاء المغاربي، الفصل بين السلطات، الرقابة الدستورية، الحقوق والحريات.

"The Constitutional System in Mauritania: A Comparative Study with Maghreb Constitutional Systems."

Dr. Aisha Minya
Mauritania

Abstract

This study examines the constitutional system in Mauritania within a comparative framework with Maghreb constitutional systems, aiming to identify its characteristics, analyze the organization of powers, and determine the similarities and differences with Morocco, Algeria, and Tunisia.

The study relied on the comparative method and the analytical approach to constitutional texts, focusing on the executive, legislative, and judicial authorities, as well as the role of constitutional oversight in protecting rights and freedoms. The results indicate that the Mauritanian constitutional system is characterized by a strong presidential nature, with the executive power concentrated in the hands of the president, resembling the Algerian system, while differing from Tunisia's semi-presidential system and Morocco's constitutional monarchy.

The study also revealed a gap between constitutional texts and practical application, particularly regarding the separation of powers and the effectiveness of legislative and judicial oversight. The comparison highlighted the importance of learning from other Maghreb experiences to enhance the balance between powers, ensure the protection of rights and freedoms, and achieve good governance.

In light of the findings, the study offers several practical recommendations, including: strengthening legislative and judicial oversight, ensuring the practical implementation of constitutional provisions, drawing on comparative experiences, promoting constitutional culture among citizens, and establishing flexible mechanisms to reform the constitutional system in line with political and social transformations.

Keywords: Constitutional system, Mauritania, Maghreb region, separation of powers, constitutional oversight, rights and freedoms.

مقدمة

يُعدّ النظام الدستوري الإطار الأعلى الذي تنظم من خلاله الدولة سلطاتها، وتحدد بمقتضاه طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم، كما يرسم حدود الاختصاصات بين مختلف المؤسسات الدستورية، ويكرّس المبادئ الأساسية المرتبطة بسيادة القانون، وحماية الحقوق والحريات. وفي هذا السياق، يكتسي النظام الدستوري في موريتانيا أهمية خاصة بالنظر إلى خصوصيته التاريخية والسياسية، وما عرفه من تحولات دستورية متعاقبة منذ الاستقلال، كان أبرزها اعتماد دستور 1991 الذي أرسى معالم نظام سياسي يقوم على التعددية الحزبية والفصل بين السلطات، مع غلبة الطابع الرئاسي.

غير أن دراسة النظام الدستوري الموريتاني لا تكتمل دون وضعه في إطار مقارن مع نظائره في الفضاء المغاربي، خاصة في كل من المغرب والجزائر وتونس، باعتبارها دولًا تشترك في خلفيات تاريخية وسياسية متقاربة، كما تواجه تحديات متشابهة تتعلق بإرساء الديمقراطية، وتعزيز دولة القانون، وتحقيق التوازن بين السلطات. وقد شهدت هذه الدول بدورها إصلاحات دستورية مهمة، خاصة في أعقاب التحولات السياسية التي عرفتها المنطقة، مما أفرز نماذج دستورية متباينة تجمع بين النظام الرئاسي وشبه الرئاسي والملكي الدستوري.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من سعيها إلى تحليل الخصائص المميزة للنظام الدستوري في موريتانيا، من خلال مقارنته بالأنظمة الدستورية المغاربية، بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف، وتقييم مدى فعالية هذه النماذج في تحقيق الاستقرار السياسي وضمان الحقوق والحريات. كما تهدف إلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه التطبيق العملي للنصوص الدستورية، ومدى انعكاسها على واقع الممارسة السياسية والمؤسسية.

وعليه، تطرح هذه الدراسة إشكالية محورية مفادها: إلى أي مدى يتقاطع النظام الدستوري في موريتانيا مع نظائره في الدول المغاربية، وما هي أبرز الخصوصيات التي تميّزه عنها؟ وما مدى تأثير هذه الخصوصيات على فعالية الأداء الدستوري وتحقيق مبادئ الحكامة الرشيدة؟

وللإجابة عن هذه الإشكالية، سيتم اعتماد المنهج المقارن، إلى جانب المنهج التحليلي للنصوص الدستورية، وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين: يتناول الأول الإطار النظري والخصائص العامة للأنظمة الدستورية المغاربية، بينما يركز الثاني على تحليل النظام الدستوري الموريتاني في ضوء المقارنة مع هذه الأنظمة.

أولا: الفرضيات

انطلاقًا من إشكالية الدراسة المتعلقة بمدى تقاطع النظام الدستوري في موريتانيا مع نظائره في الدول المغاربية، يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات العلمية التي تسعى هذه الدراسة إلى اختبارها وتحليلها، وذلك على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية:

- يقوم النظام الدستوري في موريتانيا على نموذج ذي طابع رئاسي مهيمن، يتقاطع جزئيًا مع بعض الأنظمة الدستورية المغاربية، لكنه يحتفظ بخصوصيات مرتبطة بالسياق السياسي والمؤسسي الوطني .

الفرضيات الفرعية:

1. **تشابه البنية الدستورية :**
   - تفترض الدراسة وجود تقارب نسبي بين النظام الدستوري في موريتانيا وكل من الجزائر وتونس، من حيث تبني عناصر النظام شبه الرئاسي، مع اختلاف في درجة توازن السلطات .
2. **اختلاف طبيعة النظام السياسي :**
   - يُفترض أن النظام الدستوري في المغرب يتميز بطابع ملكي دستوري، مما يجعله مختلفًا جوهريًا عن النموذج الموريتاني، خاصة من حيث موقع رئيس الدولة ومصدر الشرعية السياسية .
3. **هيمنة السلطة التنفيذية :**
   - تفترض الدراسة أن السلطة التنفيذية في موريتانيا تتمتع بسلطات واسعة مقارنة بالسلطة التشريعية، وهو ما يشكل سمة مشتركة – بدرجات متفاوتة – مع بعض الأنظمة المغاربية .
4. **الفجوة بين النص والممارسة :**
   - تنطلق الدراسة من فرضية وجود تفاوت بين ما تنص عليه الدساتير في الدول المغاربية وما يتم تطبيقه فعليًا، خاصة فيما يتعلق بمبدأ الفصل بين السلطات وضمان الحقوق والحريات .
5. **تأثير السياق السياسي :**
   - تفترض الدراسة أن طبيعة النظام الدستوري في موريتانيا، كما في باقي الدول المغاربية، تتأثر بشكل كبير بالسياق السياسي والتاريخي، بما في ذلك التحولات السياسية والإصلاحات الدستورية التي عرفتها المنطقة .
6. **تفاوت فعالية الرقابة الدستورية :**
   - يُفترض وجود اختلاف في فعالية هيئات الرقابة الدستورية بين موريتانيا وباقي الدول المغاربية، من حيث الاستقلالية والدور في حماية مبدأ سمو الدستور .

تشكّل هذه الفرضيات إطارًا تحليليًا موجّهًا للدراسة، حيث سيتم اختبارها من خلال المقارنة بين النصوص الدستورية والممارسة العملية، بهدف الوصول إلى نتائج علمية دقيقة حول طبيعة النظام الدستوري في موريتانيا وموقعه ضمن الأنظمة الدستورية المغاربية.

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة الموسومة بـ *"النظام الدستوري في موريتانيا: دراسة مقارنة مع الأنظمة الدستورية المغاربية"* إلى تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية، من أبرزها:

1. **تحليل الإطار الدستوري الموريتاني** من حيث تنظيم السلطات العامة، وتحديد طبيعة النظام السياسي ومدى تكريسه لمبدأ الفصل بين السلطات .
2. **إجراء دراسة مقارنة** بين النظام الدستوري في موريتانيا ونظائره في كل من المغرب والجزائر وتونس، بهدف إبراز أوجه التشابه والاختلاف .
3. **تقييم مدى فعالية النصوص الدستورية** في تحقيق التوازن بين السلطات وضمان الحقوق والحريات العامة .

4. **رصد الفجوة بين النص الدستوري والتطبيق العملي** في الأنظمة المغاربية، مع التركيز على الحالة الموريتانية .
5. **تحليل أثر السياق السياسي والتاريخي** على تطور الأنظمة الدستورية في المنطقة المغاربية .
6. **استخلاص نماذج وتجارب مقارنة** يمكن الاستفادة منها في تطوير النظام الدستوري الموريتاني وتعزيز مبادئ الحكامة الرشيدة .

ثالثا: أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة على المستويين العلمي والعملي، ويمكن إبرازها فيما يلي:

1- **الأهمية العلمية:**

- تساهم الدراسة في **إغناء الأدبيات القانونية الدستورية**، خاصة في مجال الدراسات المقارنة في الفضاء المغاربي .
- تقدم **تحليلاً معمقًا للنظام الدستوري الموريتاني** في سياق إقليمي مشترك، وهو مجال لا يزال يحتاج إلى مزيد من البحث .
- تساعد في **تطوير الفهم النظري** لمفاهيم النظام الرئاسي وشبه الرئاسي والملكي الدستوري في البيئة المغاربية .

2- **الأهمية العملية:**

- تبرز الدراسة **مكامن القوة والقصور** في النظام الدستوري في موريتانيا، مما يسهم في دعم جهود الإصلاح الدستوري .
- تقدم **مقترحات وتوصيات عملية** لصنّاع القرار من أجل تحسين أداء المؤسسات الدستورية وتعزيز التوازن بينها .
- تساعد على **تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة** من خلال تقييم فعالية الرقابة الدستورية والمؤسساتية .

3- **الأهمية المقارنة:**

- تتيح الدراسة **فهمًا أعمق للتجارب الدستورية المغاربية** في كل من المغرب والجزائر وتونس، وإمكانية الاستفادة من أفضل الممارسات .
- تسلط الضوء على **الخصوصية الدستورية لكل دولة** رغم الانتماء إلى نفس الفضاء الجغرافي والسياسي .

وعليه، فإن هذه الدراسة لا تقتصر على الجانب النظري فحسب، بل تمتد لتشمل أبعادًا تطبيقية تسهم في تطوير الأنظمة الدستورية وتعزيز فعالية مؤسسات الدولة في المنطقة المغاربية.

المبحث الأول: الإطار النظري والخصائص العامة للأنظمة الدستورية المغاربية

يهدف هذا المبحث إلى تقديم الإطار النظري للأنظمة الدستورية في الفضاء المغاربي، مع التركيز على تطورها، ومفاهيمها الأساسية، وتصنيفها، وذلك لتوفير قاعدة مقارنة عند دراسة النظام الدستوري في موريتانيا.

المطلب الأول: مفهوم النظام الدستوري وتطوره في الفضاء المغاربي

يُعرف النظام الدستوري بأنه مجموعة القواعد الدستورية المكتوبة وغير المكتوبة التي تنظم علاقة الدولة بمواطنيها، وتحدد اختصاصات السلطات العامة، وتكرس مبدأ الفصل بينها، وتضمن الحقوق والحريات الأساسية (عبدالوهاب م ،2018، ص 23)، كما يُعتبر

الدستور الوثيقة العليا التي تنظم السلطات وتوجه ممارستها (الشريف،2020، ص 47)، وهو المرجعية الأساسية لتقييم شرعية أي قرار أو قانون (أبو ذكري، 2017، ص 66).

شهدت الأنظمة الدستورية في الدول المغاربية تحولات كبيرة منذ الاستقلال (جاب الله، 2019، ص 15)، حيث انتقلت من أنظمة مركزية ذات طابع أحادي إلى أنظمة أكثر تعددية وسيادة للقانون (Dunolp,2016,p 8)، هذه التحولات شملت:

1. **المغرب** :اعتماد الملكية الدستورية التي تضمن وجود برلمان منتخب وحكومة مسؤولة، مع حفاظ الملك على صلاحيات تنفيذية وتشريعية مهمة (ج ر، المغرب، 2011، ص 5).
2. **تونس** :التحول نحو النظام شبه الرئاسي الذي يجمع بين سلطة الرئيس والسلطة الحكومية، مع وجود برلمان له دور رقابي وتشريعي فعال (ج ر، تونس،2014، ص 33).
3. **الجزائر** :اعتماد نظام رئاسي قوي مع تمركز السلطة التنفيذية في يد الرئيس، ما يعزز سرعة اتخاذ القرار لكنه يقلل من قدرة البرلمان والقضاء على الرقابة الفعلية (ج ر، الجزائر، 2020، ص 54).
4. **موريتانيا** :نظام رئاسي يمنح الرئيس صلاحيات واسعة، مع وجود مؤسسات تشريعية وقضائية، إلا أن درجة توازن السلطات غالبًا ما تتأثر بالسياق السياسي (ج ر، موريتانيا، 2017، ص 44).

أبرز المبادئ التي تحكم هذه الأنظمة هي:

- **الفصل بين السلطات** :لضمان استقلال كل سلطة ومنع تركيز القوة في جهة واحدة (بو شريط، 2021، ص 63).
- **الرقابة على السلطة** :من خلال مؤسسات تشريعية وقضائية لمراجعة أعمال السلطة التنفيذية .
- **حماية الحقوق والحريات** :عبر النصوص الدستورية التي تكفل حرية التعبير، وحق التملك، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية .

كما تأثرت تطورات هذه الأنظمة بسياقها التاريخي والسياسي، بما في ذلك الاستعمار، النضال من أجل الاستقلال، والتحولات الديمقراطية التي شهدتها المنطقة منذ الثمانينيات والتسعينيات، ما يجعل دراسة كل نظام ضمن السياق المغاربي أمرًا ضروريًا لفهم طبيعة وفعالية ممارسته الدستورية.

المطلب الثاني: تصنيف الأنظمة الدستورية المغاربية وأوجه الاختلاف

يمكن تصنيف الأنظمة الدستورية في المغرب العربي إلى ثلاثة نماذج رئيسية:

1. **النظام الملكي الدستوري :المغرب**

- يعتمد على الملك كرمز للوحدة الوطنية ورئيس الدولة، مع صلاحيات تنفيذية وتشريعية مهمة .
- وجود برلمان منتخب وحكومة مسؤولة يتيح توازنًا نسبيًا بين السلطات، إلا أن الملك يظل الفاعل المركزي في صناعة القرار .

2. **النظام شبه الرئاسي :تونس**

- يجمع بين سلطة الرئيس والحكومة المنتخبة، مع وجود برلمان له دور رقابي وتشريعي .
- يتيح مشاركة السلطة بين الرئيس والحكومة، لكنه قد يخلق صراعات سياسية في غياب آليات واضحة للفصل بين الصلاحيات .

3. **النظام الرئاسي أو شبه الرئاسي :الجزائر وموريتانيا**

- تتمركز السلطة التنفيذية في يد الرئيس، الذي يملك صلاحيات واسعة على الحكومة والبرلمان .
- فعال في اتخاذ القرارات بسرعة، لكنه يحد أحيانًا من قدرة البرلمان والقضاء على ممارسة الرقابة الفعلية، ما يستدعي وجود ضوابط دستورية قوية .

أوجه التشابه والاختلاف:

- جميع الأنظمة تحرص على حماية الحقوق والحريات الأساسية، وتكريس التعددية السياسية .
- الاختلاف الرئيس يكمن في درجة تمركز السلطة التنفيذية: المغرب نموذج ملكي، تونس نموذج شبه رئاسي، الجزائر وموريتانيا نموذج رئاسي قوي .
- فعالية الرقابة التشريعية والقضائية تختلف بحسب استقلالية المؤسسات وقدرتها على مواجهة السلطة التنفيذية .

بهذا المبحث، تم وضع الإطار النظري للأنظمة الدستورية المغاربية كأساس لمقارنة النظام الدستوري الموريتاني، مما يمهد للمبحث الثاني الذي سيحلل النظام الموريتاني بشكل مفصل مقارنة بهذه النماذج.

المبحث الثاني: النظام الدستوري في موريتانيا في ضوء المقارنة

يهدف هذا المبحث إلى دراسة النظام الدستوري الموريتاني بشكل معمق، مع تحليل تنظيم السلطات وخصائص النظام، ومقارنتها بالأنظمة الدستورية المغاربية الأخرى لتحديد أوجه التشابه والاختلاف، وفهم فعالية النصوص الدستورية على أرض الواقع.

المطلب الأول: تنظيم السلطات في النظام الدستوري الموريتاني

يشكل الدستور الموريتاني الإطار القانوني الأعلى لتنظيم الدولة، ويحدد علاقة السلطات العامة بعضها ببعض، إضافة إلى حماية الحقوق والحريات. ويمكن تحليل تنظيم السلطات في موريتانيا كالآتي:

1. السلطة التنفيذية

- يتمركز النظام السياسي الموريتاني حول رئيس الجمهورية، الذي يُعتبر رئيس الدولة ورئيس الحكومة، ويتمتع بصلاحيات واسعة تشمل إصدار المراسيم، وتعيين الوزراء، والمصادقة على القوانين، ورئاسة مجلس الوزراء (محمد أ، 2023، ص 123).
- الحكومة مسؤولة أمام الرئيس، ولها دور تنفيذي لكنه محدود مقارنة بصلاحيات الرئيس .
- هذا التنظيم يعكس الطبيعة الرئاسية للنظام الموريتاني، التي تمنح الرئيس سلطة مركزية قوية، ما يشبه إلى حد ما النظام الجزائري لكنه يختلف عن النظام التونسي شبه الرئاسي والمغرب الملكي (الزيدي، 2022، ص 103).

2. السلطة التشريعية

- يتألف البرلمان الموريتاني من مجلس واحد أو اثنين (حسب الإصلاحات الدستورية الأخيرة)، وله دور في سن القوانين ومراقبة الحكومة .
- على الرغم من وجود صلاحيات تشريعية، فإن تأثير البرلمان غالبًا ما يتأثر بتمركز السلطة التنفيذية في يد الرئيس، مما يحد من قدرته على الرقابة الفعلية .

3. السلطة القضائية

- تتمتع السلطة القضائية بالاستقلالية المنصوص عليها دستورياً، وتختص بالفصل في النزاعات وحماية الحقوق الدستورية (القاسمي، 2022، ص 99).
- يوجد أيضًا مجلس دستوري أو هيئة رقابية دستورية تعنى بمراجعة دستورية القوانين ومراقبة التوازن بين السلطات، إلا أن استقلاليتها وفاعليتها تتأثر بالواقع السياسي والمؤسسي .

المطلب الثاني: الخصائص المقارنة للنظام الدستوري الموريتاني

1. طبيعة النظام السياسي

- النظام الموريتاني رئاسي قوي، مما يميز الدولة عن تونس (نظام شبه رئاسي) والمغرب (نظام ملكي دستوري)، ويضعها في مستوى قريب من الجزائر .
- تمركز السلطة التنفيذية في يد الرئيس يعزز سرعة اتخاذ القرار لكنه يضعف الرقابة التشريعية والقضائية إذا لم تكن هناك ضوابط فعالة .

2. الفصل بين السلطات

- رغم النصوص الدستورية التي تؤكد الفصل بين السلطات، إلا أن التطبيق العملي يظهر تأثير السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية .
- يشبه هذا إلى حد ما الوضع في الجزائر، بينما يتمتع البرلمان في تونس والمغرب بقدرة أكبر على ممارسة الرقابة .

3. الرقابة الدستورية وحماية الحقوق

- توجد مؤسسات دستورية لمراجعة دستورية القوانين وحماية الحقوق والحريات، لكنها تواجه تحديات مرتبطة بالاستقلالية والموارد والقدرة على فرض القرارات .
- مقارنة بالدول المغاربية، يبدو أن فعالية الرقابة في موريتانيا أقل من المغرب وتونس، لكنه يشبه الجزائر في التحديات المتعلقة بالاستقلالية .

4. الفجوة بين النص والممارسة

- تظهر الدراسة أن هناك تباينًا بين ما ينص عليه الدستور وما يتم تطبيقه على أرض الواقع، خصوصًا فيما يتعلق بفصل السلطات وضمان حقوق المواطنين .
- هذه الفجوة تعكس التأثير الكبير للسياق السياسي، والتحولات الدستورية المتتالية، ما يفرض الحاجة إلى إصلاحات عملية لضمان فعالية النصوص الدستورية .

5. التحديات وآفاق الإصلاح

- تشمل التحديات: تمركز السلطة التنفيذية، ضعف الرقابة البرلمانية والقضائية، والفجوة بين النص الدستوري والتطبيق .
- يمكن الاستفادة من التجارب المغاربية الأخرى، خاصة النماذج شبه الرئاسية والملكية الدستورية، لتعزيز التوازن بين السلطات وضمان حماية الحقوق .

خلاصة المبحث الثاني

يظهر التحليل أن النظام الدستوري الموريتاني:

- يتميز بطابع رئاسي قوي مشابه للنظام الجزائري، ويختلف عن تونس والمغرب .
- يحقق بعض مبادئ الفصل بين السلطات وحماية الحقوق، لكنه يواجه تحديات تطبيقية تؤثر على فعالية النصوص الدستورية .
- المقارنة مع الأنظمة المغاربية تبرز أوجه القوة والقصور، وتوفر قاعدة لإعادة النظر في بعض الإصلاحات الدستورية لتعزيز الحكامة الرشيدة والتوازن بين السلطات .

الخاتمة

استعرضت الدراسة النظام الدستوري في موريتانيا في سياق مقارن مع الأنظمة الدستورية المغاربية، وخلصت إلى مجموعة من النتائج المهمة:

1. **طبيعة النظام الدستوري الموريتاني :**

- يتسم بطابع رئاسي قوي، مع تمركز السلطة التنفيذية في يد الرئيس، وهو ما يمنحه القدرة على اتخاذ القرارات بسرعة، لكنه يقلل أحيانًا من فعالية الرقابة التشريعية والقضائية .
- على الرغم من النصوص الدستورية التي تكفل الفصل بين السلطات، توجد فجوة واضحة بين النص والتطبيق العملي .

2. **المقارنة مع الأنظمة المغاربية :**

- يشبه النظام الموريتاني النظام الجزائري من حيث تمركز السلطة التنفيذية، ويختلف عن تونس (نظام شبه رئاسي) والمغرب (نظام ملكي دستوري) .
- جميع الأنظمة المغاربية تحرص على حماية الحقوق والحريات، لكن فعالية الرقابة الدستورية والمؤسساتية تتفاوت بحسب استقلالية المؤسسات وقوة ممارسة الرقابة .

3. **التحديات :**

- تتعلق بتقوية الرقابة البرلمانية والقضائية، وتقليص الفجوة بين النص الدستوري وتطبيقه، وتعزيز استقلالية المؤسسات الدستورية .
- تعكس هذه التحديات التأثير الكبير للسياق السياسي والتاريخي على تطبيق الدستور، وهو ما يتطلب مقاربات إصلاحية مستمرة .

4. **الأهمية المقارنة :**

- أظهرت المقارنة أن التجارب المغاربية الأخرى يمكن الاستفادة منها في تعزيز التوازن بين السلطات وضمان حماية الحقوق والحريات، خاصة عبر تبني آليات رقابية قوية وفعالة .

التوصيات

استنادًا إلى ما توصلت إليه الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية لتعزيز النظام الدستوري في موريتانيا:

1. **تعزيز الرقابة التشريعية والقضائية :**

- تطوير دور البرلمان في مراقبة أداء الحكومة والسلطة التنفيذية، بما يحقق توازنًا حقيقيًا بين السلطات .

- تعزيز استقلالية القضاء والمجلس الدستوري وتمكينهما من ممارسة الرقابة الدستورية بشكل فعال دون تأثير سياسي .

2. **ضمان التطبيق العملي للنصوص الدستورية :**

- وضع آليات متابعة وتقييم تنفيذ النصوص الدستورية على أرض الواقع، وتقليل الفجوة بين القانون والممارسة .
- تنظيم برامج تدريبية للمسؤولين العموميين لضمان الالتزام بمبادئ الدستور .

3. **الاستفادة من التجارب المقارنة :**

- دراسة النماذج المغاربية الناجحة، مثل الرقابة الفعالة في المغرب والنظام شبه الرئاسي في تونس، لتطوير آليات الرقابة والتوازن في موريتانيا .
- تعزيز التشريعات الفرعية المكملة للدستور بما يدعم استقلالية المؤسسات ويضمن حماية الحقوق .

4. **تعزيز الثقافة الدستورية لدى المواطنين :**

- نشر الوعي حول الحقوق والواجبات الدستورية، وتمكين المواطنين من المطالبة بحقوقهم، مما يرسخ الحكم الرشيد ويقلل من التوترات السياسية .

5. **المرونة في الإصلاحات الدستورية :**

- مراجعة النصوص الدستورية بشكل دوري لضمان تكييفها مع التحولات السياسية والاجتماعية، مع الحفاظ على مبادئ الفصل بين السلطات وحماية الحقوق والحريات .

المراجع

1- عبد الوهاب محمد، قانون دستوري مقارن: النظم الدستورية في العالم العربي .القاهرة: دار النهضة العربية، انظر الفصل الأول حول مبادئ الدستور ومقارنة المؤسسات الدستورية، 2018، ص 23-68.

2- الشريف، أحمد، النظم الدستورية الحديثة: دراسة مقارنة .عمان: دار الفكر المعاصر، 2020، ص 47.

3- أبو ذكري، الفصل بين السلطات في القانون الدستوري .بيروت: دار الفكر الجامعي، 2017، ص 66.

4- جاب الله سعد، الرقابة الدستورية: الأسس والمعايير والممارسات، الكويت: مجلات كلية القانون، 2019، ص 10-55.

5- Dunlop, M., et al. (2016). The Architecture of Constitutional Democracy. New York: Cambridge University Press.

6- المملكة المغربية، دستور 2011 المملكة المغربية، الجريدة الرسمية، الفصول المتعلقة بمبدأ الفصل بينهما، الفصل 5، ص 48.

7- الجمهورية التونسية، دستور 2014 تونس، الجريدة الرسمية أحكام تنظيم السلطات والرقابة، الفصول 1-49.

8- الجمهورية الجزائرية، دستور 2020 الجزائر مع التعديلات، الجريدة الرسمية حول النظام السياسي والرقابي، الفصول 7-60.

9- دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية (1991)مع التعديلات اللاحقة، الأمانة العامة للحكومة، موريتانيا، أهم الأحكام حول الدولة والسلطات، الفصول 1–78؛ التعديلات الدستورية 2012و2017.

10- بو شريط، س، النظام الدستوري في المغرب بين التقاليد والحداثة، مجلة الدراسات المغاربية، العدد 22، ص 47-71.

11- محمد أحمد، الحكامة الدستورية في موريتانيا: رهانات وإكراهات، دورية القانون والسياسة الأفريقية، 2023، ص 127.

12- الزيدي الأمين، الفصل بين السلطات في الجزائر: النص والتطبيق .مجلة القانون والمجتمع، المجلد 15، 2022، ص 103.

13- القاسمي، النظم الدستورية المغاربية: ثنائية السلطة التنفيذية ومكامن الضعف، مجلة الدراسات القانونية العربية، العدد 34، 2022، 97-124.

دور إدارة الموارد البشرية في تعزيز الرضا الوظيفي وتحقيق الاستدامة المؤسسية

د. مجدي محمد علي كلاب – فلسطين

الأكاديمية البريطانية غزة

kullab@hotmail.com

00972598855910

الملخص

هدفت الدراسة لمعرفة تأثير ممارسات إدارة الموارد البشرية (التوظيف، التدريب، التحفيز، التقييم) على الرضا الوظيفي والكشف عن دور الرضا الوظيفي في تحقيق الاستدامة المؤسسية, التعرف على أبرز التحديات التي تواجه إدارة الموارد البشرية في تحقيق رضا الموظفين وتحديد الممارسات المثلى التي يمكن لإدارة الموارد البشرية تبنيها لتعزيز الرضا الوظيفي والاستدامة المؤسسية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة في هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي تحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل بياناتها وبيان العلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها، وخلصت الدراسة لعدد من النتائج كان أهمها أظهرت الدراسة أن التوظيف والتعيين المناسب يلعبان دوراً محورياً في رفع مستوى الرضا الوظيفي بين الموظفين، حيث يشعر الموظف بالملاءمة بين مهاراته ومتطلبات الوظيفة وبينت الدراسة أن برامج التدريب والتطوير المستمر تسهم في تعزيز الثقة والكفاءة لدى الموظفين، مما ينعكس إيجاباً على رضاهم الوظيفي، وفي ضوء نتائج الدراسة أوصت الدراسة بعدد من التوصيات كان أهمها تعزيز ممارسات إدارة الموارد البشرية وتطوير سياسات توظيف شفافة وعادلة تركز على مطابقة المهارات مع متطلبات الوظيفة تنفيذ برامج تدريب وتطوير مستمرة لتطوير مهارات الموظفين بما يتوافق مع احتياجات المؤسسة وتحفيز الموظفين ورفع رضاهم الوظيفي باعتماد نظام مكافآت وتقدير يرتبط بالأداء الفعلي ويعكس مساهمة الموظف في تحقيق أهداف المؤسسة.

The Role of Human Resource Management in Enhancing Job Satisfaction and Achieving Institutional Sustainability

Dr. Magdi Mohammed Ali Kullab

Abstract

This study aimed to determine the impact of Human Resource Management (HRM) practices (recruitment, training, motivation, and evaluation) on job satisfaction. It also sought to reveal the role of job satisfaction in achieving institutional sustainability, identify the most prominent challenges facing HRM in achieving employee satisfaction, and determine the optimal practices that HRM can adopt to enhance both job satisfaction and institutional sustainability. To achieve the objectives of the study, the researcher employed the descriptive-analytical method to describe the phenomenon under study, analyze its data, demonstrate the relationships between its components, explore the opinions regarding it, the processes involved, and the effects it generates.

The study concluded with several findings, most notably that appropriate recruitment and selection play a pivotal role in raising the level of job satisfaction among employees, as the employee feels a fit between their skills and job requirements. The study also indicated that continuous training and development programs contribute to enhancing employees' confidence and competence, which positively reflects on their job satisfaction. In light of these findings, the study recommended several actions, most notably: enhancing HRM practices and developing transparent and fair recruitment policies that focus on matching skills with job requirements; implementing continuous training and development programs to align employee skills with organizational needs; and motivating employees and raising their job satisfaction by adopting a reward and recognition system linked to actual performance that reflects the employee’s contribution to achieving the organization's goals.

الفصل الأول: خطة البحث

المقدمة:

تُعد إدارة الموارد البشرية في وقتنا الحاضر من أبرز الإدارات الاستراتيجية في المؤسسات التي تتبع الطابع الحديث، حيث لم تعد تقتصر وظيفتها على التوظيف وإدارة شؤون الموظفين فحسب، بل أصبحت شريكًا استراتيجيًا يسهم في تحقيق الأهداف طويلة الأجل للمؤسسة. ويُعد الرضا الوظيفي أحد العوامل الأساسية التي تسهم في رفع مستوى الإنتاجية وتقليل معدلات دوران العمل، كما أنه يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتحقيق الاستدامة المؤسسية من خلال بناء بيئة عمل مستقرة وجاذبة للكفاءات (الطائي، 2022: 13).

وتتجلى أهمية الأدوار التي تلعبها إدارة الموارد البشرية في المنظمات والمؤسسات، من خلال ما تمارسه من برامج ووظائف لإدارة الموارد البشرية في المؤسسة، وهذا يؤثر بفاعلية على تقدم وتطور المؤسسة في الوقت المعاصر، ويبرز هذا من خلال مراعاة النظام الذي تقوم عليه إدارة الموارد البشرية لمراعاة مصالح الأفراد والمؤسسات على حد سواء (كلاب، 2025: 237).

وقد اكتسبت الموارد البشرية هذا الدور من كونها إدارة لأهم وأغلى أصول المنظمة حيث أنها عبارة عن تخطيط وتنظيم ورقابة وتوجيه الموارد البشرية وصولا بها إلى تحقيق أهداف المنظمة (العزاوي، 2020: 19).

مما تقدم يمكن القول في البحث الحالي يهدف إلى دراسة مدى تأثير ممارسات إدارة الموارد البشرية على تعزيز الرضا الوظيفي، ودورها في دعم استمرارية المؤسسة وقدرتها التنافسية في ظل بيئة عمل ديناميكية تتسم بالتغير المتسارع والتطور التكنولوجي المتقدم.

مشكلة البحث:

على الرغم من إدراك المؤسسات لأهمية الموارد البشرية كعنصر أساسي في تحقيق أهدافها الاستراتيجية، إلا أن العديد منها ما زال يواجه تحديات في كيفية توظيف ممارسات إدارة الموارد البشرية لتعزيز رضا الموظفين وضمان استدامة المؤسسة، وتتلخص مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

- **ما دور إدارة الموارد البشرية في تعزيز الرضا الوظيفي وتحقيق الاستدامة المؤسسية؟**

أسئلة البحث:

1- ما مدى تأثير ممارسات إدارة الموارد البشرية (التوظيف، التدريب، التحفيز، التقييم) على الرضا الوظيفي؟
2- كيف يسهم الرضا الوظيفي في تحقيق الاستدامة المؤسسية؟
3- ما الممارسات المثلى التي يمكن لإدارة الموارد البشرية تبنيها لتعزيز الرضا الوظيفي والاستدامة المؤسسية؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1- معرفة تأثير ممارسات إدارة الموارد البشرية (التوظيف، التدريب، التحفيز، التقييم) على الرضا الوظيفي.

2- الكشف عن دور الرضا الوظيفي في تحقيق الاستدامة المؤسسية.

3- تحديد الممارسات المثلى التي يمكن لإدارة الموارد البشرية تبنيها لتعزيز الرضا الوظيفي والاستدامة المؤسسية.

أهمية البحث:

- **الأهمية النظرية:**

1- إثراء الأدبيات العلمية في مجال إدارة الموارد البشرية من خلال توضيح العلاقة بين ممارسات إدارة الموارد البشرية والرضا الوظيفي والاستدامة المؤسسية.

2- دعم النظريات الإدارية الحديثة التي تربط بين الرضا الوظيفي والأداء المؤسسي المستدام، مما يسهم في بناء إطار نظري يربط بين هذه المتغيرات.

3- تقديم أساس علمي يمكن الاعتماد عليه في الدراسات المستقبلية لتطوير سياسات الموارد البشرية بما يتماشى مع مفهوم الإدارة المستدامة.

- **الأهمية العملية:**

1- مساعدة المؤسسات في تعزيز رضا الموظفين من خلال تبني ممارسات فعّالة في التوظيف، التدريب، التحفيز، وتقييم الأداء.

2- دعم متخذي القرار في المنظمات في وضع استراتيجيات استدامة مؤسسية قائمة على الاهتمام بالموارد البشرية كأصل استراتيجي.

3- تقليل معدلات دوران الموظفين ورفع مستوى الولاء المؤسسي، مما يسهم في تحقيق ميزة تنافسية طويلة الأجل.

4- تقديم توصيات عملية يمكن تطبيقها لتحسين بيئة العمل وتعزيز إنتاجية الموظفين.

فرضيات البحث:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الموارد البشرية وتعزيز الرضا الوظيفي.

2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الموارد البشرية وتحقيق الاستدامة المؤسسية.

3- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ممارسات إدارة الموارد في تعزيز الرضا الوظيفي وتحقيق الاستدامة المؤسسية تعزى لمتغيرات الدراسة (الجنس، المستوى التعليمي، طبيعة العمل، سنوات الخبرة).

متغيرات البحث:

1- **المتغير المستقل**: إدارة الموارد البشرية.

2- **المتغير التابع**: تعزيز الرضا الوظيفي وتحقيق الاستدامة المؤسسية.

أنموذج متغيرات البحث:

فيما يلي شكل يوضح أنموذج الدراسة والعلاقة بين المتغير المستقل (إدارة الموارد البشرية) والمتغيرات التابعة للدراسة (تعزيز الرضا الوظيفي وتحقيق الاستدامة المؤسسية).

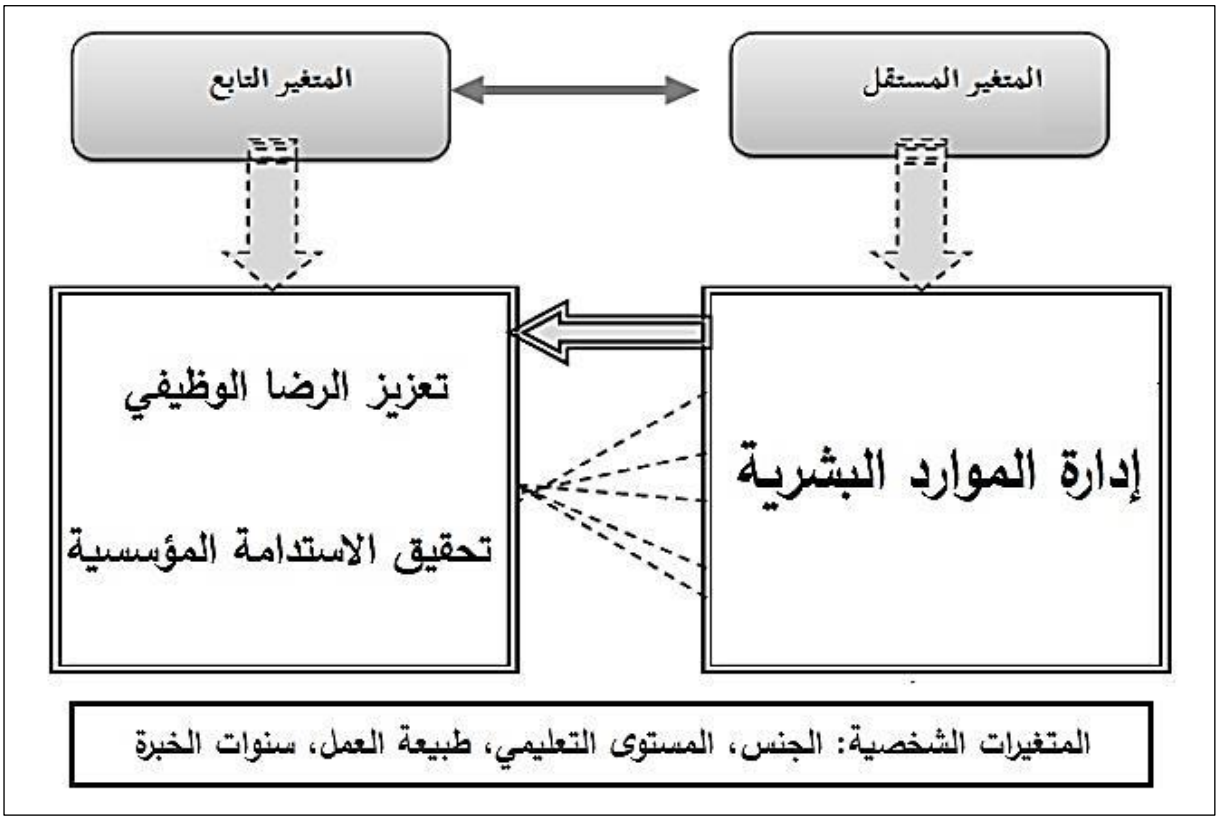

حدود البحث:

1- **الحد الموضوعي**: دور إدارة الموارد البشرية في تعزيز الرضا الوظيفي وتحقيق الاستدامة المؤسسية.

2- **الحد الزماني**: يتم إجراء هذه الدراسة في عام 2026م.

3- **الحد المكاني**: يتم تطبيق الدراسة بمحافظة غزة.

4- **الحد البشري**: عينة من العاملين في المؤسسات بمحافظة غزة.

مصطلحات البحث:

1- إدارة الموارد البشرية:

هي عملية استراتيجية تهدف إلى جذب، وتطوير، وتحفيز، والاحتفاظ بالموظفين، من خلال تطبيق سياسات وممارسات تهدف إلى تحقيق الأهداف التنظيمية، وتحسين أداء الأفراد والمؤسسة ككل وتشمل إدارة الموارد البشرية مجموعة من الوظائف الأساسية مثل: الاستقطاب، والاختيار، والتدريب، وتقييم الأداء، وإدارة التعويضات، وتخطيط القوى العاملة، والعلاقات الوظيفية (الدغمي، 2020: 41).

2- الرضا الوظيفي:

الرِّضا الوظيفي هو شعور إيجابي ناتج عن تقييم الفرد لعمله أو لتجربته المهنية، ويتضمن مدى تقبله لبيئة العمل، وظروفه، وعلاقاته داخل المنظمة، ومدى تلبية الوظيفة لتوقعاته وحاجاته الشخصية (الزبيدي، 2021: 37).

3- تحقيق الاستدامة المؤسسية:

تحقيق الاستدامة المؤسسية يعني قدرة المنظمة على الاستمرار في أداء أنشطتها وتقديم خدماتها وتحقيق أهدافها على المدى الطويل، مع الحفاظ على توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وضمان التكيف مع التغيرات الداخلية والخارجية من خلال استخدام فعال للموارد وتحسين وتطوير الأداء التنظيمي (الخليلي، 2020: 29).

الدراسات السابقة:

1- **دراسة كلاب (2025) بعنوان:** دور تطبيق إدارة المعرفة في ممارسات الموارد البشرية في شركة أوريدو للاتصالات.

2- **دراسة المري (2024) بعنوان:** أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية على الرضا الوظيفي للموظفين: حالة مؤسسة عامة في قطر

3- **دراسة الطلاع وآخرون (2023) بعنوان:** دور إدارة الموارد البشرية في الرعاية الصحية الوطنية من خلال الجودة الشاملة كمتغير وسيط (دراسة تطبيقية على وزارة الصحة الفلسطينية في المحافظات الجنوبية).

4- **دراسة عبد الله وعدلان (2021) بعنوان:** دور إدارة الموارد البشرية في تحقيق التميز المؤسسي (بالتطبيق على مجموعة جياد الصناعية 2019م).

5- **دراسة الصرايرة وموسى (2021) بعنوان:** استراتيجية إدارة الموارد البشرية وأثرها في رفع مستوى الإنتاجية في المنظمات الصناعية: دراسة حالة شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية (LG).

6- **دراسة سلمان (2021) بعنوان:** دور ممارسات إدارة الموارد البشرية في تحقيق الإبداع التنظيمي لدى مستشفى المقاصد من وجهة نظر الموظفين.

الفصل الثاني: الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول/ إدارة الموارد البشرية:

مفهوم إدارة الموارد البشرية:

اختلف الباحثون والكتاب في تحديد مفهوم دقيق للموارد البشرية، ويرجع ذلك إلى تعدد الخلفيات الثقافية والفكرية والحضارية لهم حيث ينظر كل باحث من الزاوية التي يمتلكها، وعليه سيتم سرد بعض التعريفات والمفاهيم الخاصة بالموارد البشرية، وهي كما يلي:

فقد مر مصطلح إدارة الموارد البشرية بجملة من التغيرات وذلك من حيث التسمية والمضمون أو التطبيق المرافق للتسمية، حيث بدأت إدارة الموارد البشرية تحت مسمى إدارة القوى العاملة أو إدارة الأفراد التي تتضمن إدارة الأفراد العاملين في المنظمة من خلال ممارسة عدة مهام منها اختيارهم وتعيينهم وتطويرهم وتحفيزهم وانتهاء بتقاعدهم وإنهاء خدماتهم وتعد إدارة الموارد البشرية عبارة عن الأنشطة التي يقوم بها الأفراد العاملين لكي تحصل المنظمة منهم على منفعة فعلية في العمل، لتحقيق أهداف المنظمة التي تسعى المنظمة لتحقيقها (زويلف، 2013: 21).

وفي ظل التطور في توجهات المنظمات والمؤسسات الاستراتيجية وظهور مضمار الإدارة الاستراتيجية لم تعد إدارة الموارد البشرية هي تلك الإدارة المتخصصة الاستشارية بل إنها أصبحت جزء من الاستراتيجية التنظيمية المؤسسية، وهي جزء لا يتجزأ من نشاطات ووظائف مديري الإدارات التنفيذية، ووفق هذا الاتجاه فان تعريف إدارة الموارد البشرية يأخذ بعدا استراتيجيا فهي الإدارة الاستراتيجية التي تعنى بصناعة استراتيجيات وسياسات الموارد البشرية بالتوافق مع الفرص البيئية واستراتيجيات الأعمال والهيكل التنظيمي بهدف تحقيق المزايا التنافسية من خلال العنصر البشري (السالم، 2020: 26).

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح أن وجهات نظر الباحثين في مفهوم إدارة الدوارد البشرية قد اتفقت على أن وظيفة الموارد البشرية هدفها تحقيق أهداف المنظمة العامة وأهداف الأفراد الخاصة وذلك بعمل توازن بين مصالح الأفراد ومصالح المؤسسة. كما أن الموارد البشرية كإدارة تمثل جزء من العملية التي تعمل على تحقيق أهداف المنظمة، وأنه ومن غير الممكن أن يتم تحقيق هذه الأهداف دون توفير الموارد البشرية المطلوبة كماً ونوعاً, فالموارد البشرية تتزايد قيمتها وإنتاجيتها بالخبرات المتراكمة وبالتالي فهي تمثل أصلا تتزايد قيمته وأهمية الإستفادة منه مع مرور الوقت.

أهداف إدارة الموارد البشرية:

إن الهدف الأساس لإدارة الموارد البشرية هو إستمرار توفير الموارد البشرية للمنظمة بالكفاءة اللازمة، لتمكين المنظمة من تحقيق أهدافها وأهداف العاملين والمجتمع بكفاءة وفعالية على المستويين الشخصي والمؤسسي وما يعود من فوائد على المجتمع ككل (Sardi, 2020).

عوامل ظهور إدارة الموارد البشرية:

الحاجة إلى الموارد البشرية القادرة على ربط المؤسسات بمحيطاتها، بهدف الاستفادة من طاقاتها المختلفة والتقليل من المخاطر والمشاكل التي يمكن أن تفرضها المحيطات وخاصة الخارجية منها على المؤسسات، ومواكبة ومواجهة التطورات التشريعية، الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والمعلوماتية. وكذلك الحاجة إلى ربط أهداف الأفراد بأهداف المؤسسات وذلك من خلال فهم واستيعاب المؤسسات لحاجات الأفراد الذاتية والوظيفية ودراسة سلوكهم وتصرفاتهم وتوجيه السلوك وتصويب التصرفات لما يخدم مصالح المؤسسات وأهداف الأفراد، وأيضا ضمان استمرارية المؤسسات وتطورها في شتى المجالات والميادين من خلال وجود الموارد البشرية الحريصة الالتزام بأهداف المؤسسات والعامة على تحقيقها (بلوط، 2012: 35).

أبعاد إدارة الموارد البشرية:

1- البعد الأول/ الاختيار والتعيين:

العملية التي يتم من خلالها مقارنة المرشحين للوظائف بناءً على المؤهلات، والخبرات، والمهارات، والسمات الشخصية، لاختيار الأنسب الذي يلبي متطلبات الوظيفة والثقافة التنظيمية، ويتم فيما بعد اتخاذ القرار الرسمي بتوظيف الشخص المختار وتوقيع عقد العمل معه، ومن ثم مباشرته مهامه الوظيفية في المؤسسة (الصلاحات، 2022: 52).

2- البعد الثاني/ التدريب والتطوير:

عملية منظمة تهدف إلى تزويد الموظفين بالمعارف والمهارات والقدرات اللازمة لأداء وظائفهم الحالية بكفاءة، وذلك من خلال برامج وأنشطة تدريبية مخططة ومحددة الأهداف وتهدف إلى تحسين القدرات المستقبلية للموظف من خلال إعداد مهني طويل المدى، بما يسهم في تحقيق أهدافه الوظيفية وتطوير مساره المهني داخل المنظمة (الشقيرات، 2022: 28).

3- البعد الثالث/ نظام الحوافز:

نظام الحوافز هو مجموعة من السياسات والبرامج التي تعتمدها المنظمة لتقديم مكافآت مادية أو معنوية للعاملين، بهدف تحفيزهم على تحقيق الأداء المطلوب، وزيادة الإنتاجية، ورفع الرضا الوظيفي (الطراونة، 2021: 103).

4- البعد الرابع/ تقييم الكفاءة والأداء:

عملية منهجية تهدف إلى قياس مدى امتلاك الموظف للمعارف، والمهارات، والقدرات، والسلوكيات المطلوبة لإنجاز مهامه بكفاءة وفعالية، مقارنة بمعايير وظيفية محددة مسبقاً وأيضا عملية إدارية منتظمة يتم من خلالها تقدير أداء الموظف الفعلي خلال فترة زمنية معينة، من خلال مقارنة النتائج المتحققة بالأهداف والمعايير الموضوعة مسبقاً (النجار، 2020: 48).

المبحث الثاني/ تعزيز الرضا الوظيفي:

مفهوم الرضا الوظيفي:

حظي موضوع الرضا الوظيفي للعاملين في المؤسسات والمنظمات بالاهتمام من قبل الباحثين في مجال علم النفس, والسلوك التنظيمي في الولايات المتحدة وأوربا الغربية منذ الثلاثينات من القرن الماضي وما يزال ذلك عندما نادت حركة العلاقات الإنسانية بأهمية الروح المعنوية, وتحسين ظروف العمل للعاملين في زيادة الإنتاج على أثر تجارب مصنع الهارثورن الشهيرة التي أجراها التون مايو في عالم الصناعة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1926-1932) لاختبار

مصداقية مبادئ الإدارة العلمية التي قادها فريدريك تايلور المرتكزة على أهمية الحوافز المادية بالنسبة للعاملين لزيادة الإنتاج إلى جانب الحوافز المعنوية (العتيبي, 1999: 31).

وهناك تعريفات كثيرة للرضا الوظيفي يمكن ذكر بعضها على النحو التالي:

عرف (العديلي, 2018: 28) الرضا الوظيفي بأنه: شعور نفسي بالقناعة والارتياح أو السعادة لإشباع الحاجات والرغبات والتوقعات مع العمل نفسه وبيئة العمل , والمؤثرات الاخرى ذات العلاقة على حد سواء.

وعرف (ناصيف, 2022: 28) الرضا الوظيفي بأنه: مفهوم متعدد الأبعاد يتمثل في الرضا الكلي الذي يستمده العامل من مهنته, وجماعة العمل التي يعمل معها ورؤساؤه الذين يخضعون لإشرافهم, وكذلك المؤسسة التي يعمل فيها.

العوامل المرتبطة بالرضا الوظيفي:

1- الأجور:

هو العائد المادي الذي يحصل عليه الفرد نتيجة ما يقدمه من أعمال ويرتبط بالأجور كل العوائد المادية المرتبطة بالمكافآت والعلاوات والبدلات, ومن الطبيعي ان يعمل الفرد كي يحصل علي المال اللازم لتغطية تكاليف الحياة, وبالتالي فان الراتب المرتفع يجعل الشخص راضيا عن عمله, وعكس ذلك صحيح (سحويل، 2020: 54).

2- الترقية:

هو حصول الموظف على منصب وظيفي اعلى ويعتمد علي مدة خدمة الموظف وحصوله علي مؤهلات وخبرات في مجال العمل, ويعتمد كذلك على نظام المؤسسة في الترقيات (العنزي، 2020: 23).

3- ساعات العمل وظروفه:

انه كلما كانت ساعات العمل التي يقتضيها الموظف في وظيفته اقل كلما زاد رضاه والعكس صحيح كلما زاد ساعات العمل كلما قل رضاه الوظيفي, ولكن ذلك مرتبط أيضا بالبدلات التي يحصل عليها الموظف أو أجور الساعات الإضافية, كما ترتبط بالمكان الذي يعمل به الموظف, فإذا توفرت فيه وسائل الراحة من إضاءة وتكييف وأثاث فان الموظف يشعر بالرضا (سحويل، 2020: 56).

4- الضمان الوظيفي:

بعض المؤسسات واغلبها من القطاع العام توفر لعاملها راتبا تقاعديا وضمانا اجتماعيا في حال العجز أو الوفاة أو المرض, مما يطمئن العامل إلى مستقبله ومستقبل عائلته فيوثر ذلك لديه ايجابيا فيصبح راضيا عن وظيفته, أما بعض المؤسسات أو المنظمات غير الحكومية, فأنها لأتوف الضمان الاجتماعي للعامل, مما يشعره بالقلق وعدم الاستقرار والتفكير في عمل أخر انسب له يضمن مستقبله (الحربي، 2018: 36).

5- نمط الإشراف:

إن المشرف الواعي هو الذي يقدر عمل الأفراد, ويهتم بمشاعر وعواطفهم,والذي يؤدي بالطبع إلي رفع مستوي الرضا الوظيفي (فضية، 2018: 72).

6- الإحساس بالتقدير والاحترام:

كلما شعر الفرد بالاحترام والتقدير من قبل المسئولين والقائمين عليه في العمل كلما شعر بأهميته وقيمته وأحس بالرضا الوظيفي (كحيلي، 2015: 41).

7- علاقات العمل:

تلعب العلاقات بين الزملاء في العمل دورا أساسيا في جذب الموظف لوظيفته أو تنفيره منها,حيث يكون الموظف دائما بحاجة إلي جو من الآلفة والمحبة بينه وبين زملائه حتى يتمكن من القيام بعمله علي خير وجه (فضية، 2018: 74).

المبحث الثالث/ الاستدامة المؤسسية:

مفهوم الأداء المستدام وأهميته:

على الرغم من وجود العديد من الدراسات والبحوث في مجال الأداء المستدام، إلا أنه لا يوجد تعريف تم الاتفاق عليه، فمن خلال الاطلاع على الأدبيات السابقة بخصوص هذا المفهوم، تم عرض الأداء المستدام من خلال آراء بعض الكتاب والباحثين على النحو التالي:

الأداء المستدام يعد قدرة المنظمة على استدامة أدائها المتميز خلال فترة من الزمن وألا تقل عن ثلاث سنوات. وهي عملية تحقيق ذروة الأداء في الأمد القصير الذي من خلاله يتم ضمان نجاح المنظمة في المستقبل (كلاب، 2025: 28).

الأداء المستدام يلبي احتياجات الحاضر والمستقبل، حيث تتمثل هذه الاحتياجات بالاهتمام بالجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية (بريس، 2014: 55).

الأداء المستدام هو عبارة عن قدرة المنظمة على استخدام قد ا رتها ومها ا رتها المتاحة لديها على مستوى الفرد والمجموعة والمنظمة من أجل تلبية حاجات ورغبات أصحاب المصلحة حالياً ومستقبلا، مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية (القريشي, 2017: 39).

خلال ما تقدم يمكن تعريف الأداء المستدام للمنظمات والمؤسسات بأنه عبارة عن السبل والطرق المتبعة في الأعمال التجارية للمنظمة من أجل خلق قيمة على المدى القصير والطويل، مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية.

أهمية استدامة أداء المنظمات:

إن أهمية الأداء المستدام للمنظمات مبنية على المسؤولية الكبرى التي تقع على عاتق المنظمات لأنها تشكل الجزء الأكبر في الاقتصاد العالمي، لذلك أصبح استدامة الأداء أمرا لابد منه، كونه يحقق حالة التكامل بين الحصيلة الثلاثية والقرارات المتخذة يومياً من قبل المنظمات من أجل تيسير الأعمال من جهة، ومن جهة أخرى يدخل المنظمات في مرحلة جديدة تتمثل بالكيفية التي تتحول من خلالها إلى كيانات تصب في المصلحة البيئية والاجتماعية والاقتصادية مع الحفاظ على أصحاب المصلحة في آن واحد (القريشي, 2017: 41).

وللأداء المستدام في المنظمات فوائد كثيرة منها، أنه يساعد المنظمة على التنبؤ بمخرجات الأعمال التجارية المحتملة، وتمكنها من التعامل مع العوائق التي تحول دون تحقيق أهداف المنظمة، ومتابعة مدى تحقيق تلك الأهداف، أيضاً يضع الأداء المستدام المعايير اللازمة في التعامل مع الأزمات، بالإضافة إلى أنه يولد رؤية واضحة وشاملة لدى المنظمة عن طبيعة الأعمال والمنتجات والخدمات، ومدى تأثيرها في الوقت الحالي والمستقبلي (Miller et al, 2021: 33).

ويرى الباحث من خلال عرض ما تقدم أن للأداء المستدام أهمية كبيرة في كونه اللبنة الأساسية التي تقوم على المسؤوليات الملقاة على عاتق الوحدات الاقتصادية للمنظمات، كونها لا تقتصر على تحقيق مصالح المنظمة فقط، إنما تمتد إلى المجتمع ككل.

مراحل قياس الأداء المستدام للمنظمات:

من أجل قياس الأداء المستدام للمنظمات، لابد من مرور عملية قياس الأداء المستدام بثلاث مراحل وهي على النحو التالي كما أوردها (القريشي, 2017: 44):

1- **المرحلة الأولى:** هي مرحلة يتم فيها تقديم إطار م وضح فيه الاهتمامات الرئيسية للمنظمة، وأهدافها، ثم يتم اختبار المقاييس التي تدفعها للالتزام بهذه الأهداف.
2- **المرحلة الثانية:** هي مرحلة البدء بالتنفيذ، ويتم في هذه المرحلة تكامل المقاييس مع إجراءات الأعمال واستخلاص النتائج التي توضح تفوق الأداء.
3- **المرحلة الثالثة:** يتم فيها مراجعة ومراقبة الأداء عن طريق جمع المعلومات الناتجة من التغذية الراجعة.

خلاصة الإطار النظري:

يرتكز هذا البحث على دراسة العلاقة التكاملية بين ممارسات إدارة الموارد البشرية، ومستوى الرضا الوظيفي للعاملين، وأثر ذلك في تحقيق الاستدامة المؤسسية. فقد أوضحت الأدبيات أن إدارة الموارد البشرية تمثل المحرك الرئيس لرفع كفاءة الأداء وتحقيق أهداف المنظمات، من خلال تبني ممارسات استراتيجية تشمل الاختيار والتعيين الفعّال، التدريب والتطوير المستمر، نظام الحوافز العادل، وتقييم الأداء الموضوعي, ويعد الرضا الوظيفي أحد أهم المؤشرات التي تعكس مدى اندماج الموظفين واستقرارهم النفسي والمهني، وهو يتأثر بعوامل متعددة، مثل بيئة العمل، العدالة التنظيمية، الفرص الوظيفية، والاعتراف بالإنجازات. وارتفاع مستوى الرضا الوظيفي يسهم في زيادة الولاء المؤسسي وخفض معدلات دوران العمل، مما ينعكس إيجابًا على استدامة المنظمة.

أما الاستدامة المؤسسية فتشير إلى قدرة المنظمة على الاستمرار في تحقيق أهدافها بكفاءة في ظل التغيرات البيئية والمنافسة، من خلال إدارة الموارد البشرية بفعالية، والحفاظ على رأس المال البشري كمورد استراتيجي، وتبني سياسات مرنة قادرة على التكيف, وتؤكد النماذج النظرية أن المنظمات التي تستثمر في تنمية موظفيها وتحافظ على رضاهم، تحقق ميزة تنافسية مستدامة، حيث يصبح العامل البشري قوة دافعة نحو الابتكار، وتحسين الأداء، وضمان الاستمرارية. وعليه، فإن إدارة الموارد البشرية ليست وظيفة تشغيلية فقط، بل شريك استراتيجي في صياغة المستقبل المؤسسي.

الفصل الثالث: النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج/

1- أظهرت الدراسة أن التوظيف والتعيين المناسب يلعبان دوراً محورياً في رفع مستوى الرضا الوظيفي بين الموظفين، حيث يشعر الموظف بالملاءمة بين مهاراته ومتطلبات الوظيفة.

2- بينت الدراسة أن برامج التدريب والتطوير المستمر تسهم في تعزيز الثقة والكفاءة لدى الموظفين، مما ينعكس إيجاباً على رضاهم الوظيفي.

3- بينت الدراسة أن التقدير والمكافآت العادلة ترتبط ارتباطاً مباشراً بمستوى الرضا، حيث أظهر البحث أن الموظفين الذين يشعرون بالتقدير يميلون إلى البقاء في المؤسسة لفترات أطول.

4- أثر إدارة الموارد البشرية على الاستدامة المؤسسية وجود سياسات واضحة لإدارة الموارد البشرية يساهم في استقرار المؤسسة وتقليل معدل دوران الموظفين.

5- الاستثمار في تطوير الكفاءات ينعكس إيجاباً على قدرة المؤسسة على التكيف مع التغيرات وتحقيق أهدافها الاستراتيجية.

6- ثقافة تنظيمية داعمة تشجع على التعاون والابتكار، مما يعزز استدامة الأداء المؤسسي على المدى الطويل.

7- أظهرت نتائج التحليل أن ارتفاع مستوى الرضا الوظيفي يؤدي إلى زيادة الالتزام المؤسسي، وتقليل حالات التغيب والانسحاب المبكر من العمل.

8- المؤسسات التي تطبق ممارسات شاملة لإدارة الموارد البشرية تحقق استدامة مالية وتنظيمية أفضل، حيث يرتبط الرضا الوظيفي بالتحفيز والإنتاجية العالية.

ثانياً: التوصيات/

1- تعزيز ممارسات إدارة الموارد البشرية وتطوير سياسات توظيف شفافة وعادلة تركز على مطابقة المهارات مع متطلبات الوظيفة.

2- تنفيذ برامج تدريب وتطوير مستمرة لتطوير مهارات الموظفين بما يتوافق مع احتياجات المؤسسة.

3- تحفيز الموظفين ورفع رضاهم الوظيفي باعتماد نظام مكافآت وتقدير يرتبط بالأداء الفعلي ويعكس مساهمة الموظف في تحقيق أهداف المؤسسة.

4- توفير بيئة عمل داعمة تشجع على الابتكار والتعاون بين الموظفين.

5- التركيز على استراتيجيات الاحتفاظ بالمواهب وتطوير الكفاءات لضمان استمرارية المؤسسة.

6- تعزيز ثقافة تنظيمية قوية تقوم على القيم المشتركة والالتزام المؤسسي لتحقيق أهداف طويلة الأجل.

7- ضرورة إجراء استبيانات دورية لقياس مستوى الرضا الوظيفي وتحديد نقاط التحسين.

8- تقييم أثر سياسات إدارة الموارد البشرية على الأداء المؤسسي لضمان توافقها مع أهداف الاستدامة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع العربية/

1- السالمي، يوسف. (2021). الاستدامة المؤسسية في منظمات الأعمال. دار المسيرة، عمّان.

2- سحويل، محمد مصطفى. (2020). أثر ممارسات إدارة الموارد البشرية على كفاءة إدارة المنح والهبات دراسة حالة اللجنة القطرية في قطاع غزة، (رسالة ماجستير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

3- شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (2024). جمعية حيدر عبد الشافي بغزة، غزة، فلسطين.

4- الشقيرات، محمد (2022). أثر التدريب والتطوير على أداء العاملين: دراسة تطبيقية في المؤسسات الحكومية الأردنية، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، عمان، الأردن.

5- الشمري، فهد (2021). أثر التوافق بين الفرد والوظيفة على الرضا الوظيفي: دراسة تطبيقية في القطاع المصرفي السعودي، مجلة العلوم الإدارية، الرياض، السعودية.

6- الشناوي، عبد الحميد (2017). إدارة الموارد البشرية، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر.

7- الصلاحات، بلال (2022). *إدارة الموارد البشرية: مدخل استراتيجي*، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

8- الطائي، خالد عواد، (2019)، إدارة الموارد البشرية: منظور معاصر، دار المسيرة، عمان.

9- الطائي، فوزي (2022). سلسلة محاضرات في ادارة الموارد البشرية، كلية الادارة الاقتصاد، قسم ادارة الاعمال، الجامعة الأردنية, عمان، الأردن.

10- عبدالباري الدغمي، (2020)، إدارة الموارد البشرية: مدخل وظيفي واستراتيجي، دار الحامد للنشر، عمان.

11- العزاوي، نجم عبدالله (2020). الوظائف الاستراتيجية في إدارة الموارد البشرية, الطبعة العربية, عمان, الأردن.

12- العنزي، أحمد (2020). التدريب الأخضر ودوره في تعزيز الثقافة البيئية في المؤسسات مجلة الموارد البشرية 15(1) 5668

13- فضية، فني. (2018). أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تحسين الاداء المؤسسي من منظور باقة الأداء المتوازن: دراسة تطبيقية المجموعة بنوك عمومية جزائرية مجلة البحوث الاقتصادية والمالية المجلد (5) العدد (2): 286 – 304.

14- القريشي، ياسر شاكر ياسر (2017). تأثير الرشاقة الاستراتيجية في الأداء المؤسسي المستدام، بحث مقدم لنيل درجة الدبلوم العالي في التخطيط الاستراتيجي، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.

15- كحيلي، الجبارية. (2015). دور استراتيجية التصدير في تحسين الأداء المؤسسي : دراسة حالة مؤسسة حدود سليم لتوضيب وتصدير التمور – طولقة بسكرة رسالة ماجستير غير منشورة جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.

16- كلاب، مجدي محمد علي (2025). دور التخطيط الاستراتيجي في استدامة أداء المنظمات العاملة في بيئة غير مستقرة – دراسة تطبيقية على قطاع غزة، المجلة المغربية لنشر الأبحاث العلمية، مجلة علمية محكمة، المجلد (3)، العدد (8), المغرب.

17- كلاب، مجدي محمد علي (2025). دور تطبيق إدارة المعرفة في ممارسات الموارد البشرية في شركة أوريدو للاتصالات، المجلة المغربية لنشر الأبحاث العلمية، مجلة علمية محكمة، المجلد (3)، العدد (7), المغرب.

18- النجار، رامي (2020). أثر تقييم الأداء على الرضا الوظيفي: دراسة تطبيقية، مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، غزة، فلسطين.

19- النجار، سهير (2020). دور رأس المال الفكري في تعزيز الميزة التنافسية"، مجلة العلوم الاقتصادية، مصر.

20- نجم، عبدالكريم. (2022). الإدارة الحديثة والاستدامة المؤسسية. دار صفاء للنشر، عمّان.

21- هنداوي، مصطفى. (2019). إدارة الاستدامة وتطبيقاتها في المؤسسات. دار الكتب العلمية، القاهرة.

22- الهيتي، ثامر كريم. (2020). إدارة الموارد البشرية: منظور استراتيجي، دار وائل للنشر، عمّان.

ثانيا: المراجع الأجنبية/

1- Elkington, J. (1997). Cannibals with Forks: The Triple Bottom Line of 21st Century Business.

2- Locke, E. A. (1976). The nature and causes of job satisfaction. In M. D. Dunnette (Ed.), Handbook of Industrial and Organizational Psychology.

3- Marrewijk, M., & Werre, M. (2003). Multiple levels of corporate sustainability. Journal of Business Ethics, 44(2), 107–119.

4- Miller, T. R., Minteer, B. A., and Malan, L. C. (2021). The new conservation debate: the view from practical ethics. Biological Conservation, 144(3).

5- Reference: Armstrong, M. (2014). Armstrong's Handbook of Human Resource Management Practice (13th ed.). Kogan Page.

6- Reference: Dessler, G. (2020). Human Resource Management (16th ed.). Pearson.

7- Robbins, S. P., & Judge, T. A. (2022). Organizational Behavior (19th ed.). Pearson.

8- Sardi, A, et al (2020). The role of HRM in the innovation of performance measurement and management systems: a multiple case study in SMEs. Employee Relations, Vol. ahead-of-print No. ahead-of-print. https://doi.org/10.1108/ER-03-2020-0101.

تحولات الوظيفة الاجتماعية للمدرسة المغربية في العصر الرقمي

خولة الطهراوي

دكتورة في التربية الإعلامية

جامعة محمد الخامس–كلية علوم التربية – الرباط – المملكة المغربية

khaoulatahraoui08@gmail.com

(+212) 0682912064

الملخص:

يتناول هذا المقال تحولات المدرسة المغربية من خلال تحليل إعادة تشكيل وظيفتها الاجتماعية عبر سياقات تاريخية متعاقبة. وينطلق من فرضية مفادها أن التحولات التي عرفتها المؤسسة المدرسية لا تمثل قطيعة متتابعة، بل تعكس إعادة تموضع مستمرة لوظيفتها تبعا لتحولات السلطة وأنماط الشرعية داخل المجتمع.

من خلال تتبع المسار التاريخي للمدرسة المغربية ابتداء من النموذج التقليدي المرتبط بالمرجعية الدينية، ومرورا بالمرحلة الاستعمارية التي أعادت توظيفها ضمن منطق هندسة اجتماعية تقسيمية، ثم مرحلة الدولة الوطنية الساعية إلى استعادة الشرعية الرمزية، وصولا إلى التحول الرقمي. يفحص المقال انتقال المدرسة من احتكار إنتاج المعرفة إلى التموقع داخل بيئة شبكية تعيد توزيع مراكز التأثير وإعادة تعريف شروط إنتاج المعنى.

يخلص التحليل إلى أن التحول الرقمي لا يلغي وظيفة المدرسة بل يعيد تعريفها؛ إذ تنتقل من منطق احتكار المعلومة إلى منطق تنظيم الفهم وبناء الكفاية النقدية. وفي هذا السياق تبرز التربية الإعلامية بوصفها رافعة أساسية لإعادة تأهيل الوساطة التربوية داخل بيئة معرفية لا مركزية تتعدد فيها مصادر المعنى وتتسارع فيها التحولات القيمية.

الكلمات المفتاحية :المدرسة المغربية، التحول الرقمي، الشرعية المعرفية، المجتمع الشبكي، التربية الإعلامية.

Transformations of the Social Function of the Moroccan School in the Digital Age

Khaoula Tahraoui

Ph.D. in Media Education

Mohammed V University - Faculty of Educational Sciences

Rabat – Kingdom of Morocco

Abstract

This article analyses the historical transformations of the Moroccan school system by examining the reconfiguration of its social function across successive political and epistemic contexts. It argues that these transformations do not constitute abrupt ruptures; rather, they reflect a continuous repositioning of the school's role in response to shifting configurations of power and legitimacy within Moroccan society.

The study traces the evolution of the school system through four major phases: its foundation in religious authority, its instrumentalisation during the colonial period as a mechanism of social differentiation, its post-independence role in reconstructing national symbolic legitimacy, and its contemporary redefinition under digital transformation. Throughout this trajectory, the school shifts from monopolising knowledge production to operating within a networked epistemic environment characterised by dispersed authority and multiple centres of meaning-making.

The analysis concludes that digital transformation does not signify the decline of the school's function, but rather its structural rearticulation. The institution moves from a logic of information control to one centred on organising understanding and cultivating critical competence. Within this framework,

media literacy emerges as a central lever for renewing educational mediation in a decentralised knowledge society marked by plural epistemic sources and accelerated value transformations.

Keywords: Moroccan school, digital transformation, epistemic legitimacy, network society, media literacy

مقدمة:

تعد المدرسة إلى جانب الأسرة إحدى الركائز الجوهرية في تنشئة الأفراد وبناء أنماط سلوكهم، إذ تشكل فضاء مؤسسيا تنتقل داخله المعارف، وتُرسخ العادات الفكرية والعاطفية والاجتماعية التي تؤطر اندماج الفرد داخل البنية المجتمعية. ولم تكن المدرسة والحال، في أي سياق تاريخي مجرد نسق أكاديمي لتلقين المعارف، بل اضطلعت بوظيفة اجتماعية تتمثل في تكريس منظومات القيم، ونقل التجربة الإنسانية عبر الأجيال، وصياغة تمثلات المجتمع عن ذاته ومستقبله. ومن ثم فإن تحولات المدرسة تظل وثيقة الارتباط بالتحولات السياسية والثقافية والعلمية التي يعرفها المجتمع.

في السياق المغربي ارتبطت البدايات الأولى للمؤسسة التعليمية بالمجال الديني من خلال المسجد و"المسيد"، حيث أدّت دورا في حفظ المرجعية العقائدية واللغوية، قبل أن تعرف تحولا عميقا مع دخول الحماية الفرنسية. فقد أعادت السياسة التعليمية الاستعمارية تشكيل المدرسة ضمن منظور وظيفي يخدم هندسة اجتماعية قائمة على إدارة الاختلاف والتقسيم الثقافي والطائفي، مما حولها إلى أداة لإعادة ترتيب البنية المجتمعية وفق منطق الضبط الإداري. ومع الاستقلال دخلت المدرسة المغربية مرحلة إعادة بناء في أفق استرجاع السيادة الرمزية والثقافية، غير أن هذا المسار ظل محكوما بتوترات الإرث الاستعماري ومتطلبات الدولة الوطنية الناشئة. وفي العقود الأخيرة، ومع تسارع التحولات الرقمية، برزت رهانات جديدة أعادت طرح سؤال المدرسة من زاوية مغايرة، حيث لم يعد المدرس يحتكر شرعية إنتاج المعرفة في ظل انفتاح غير مسبوق على مصادر معلوماتية عابرة للحدود.

يسعى هذا المقال إلى بناء إطار نظري يرصد تطور الوظيفة الاجتماعية للمدرسة المغربية وفق مقاربة سوسيولوجية تاريخية، تستقصي تحولات الوظيفة الاجتماعية للمدرسة المغربية في علاقتها ببنيات السلطة والشرعية.

إشكالية:

تفترض هذه الدراسة أن التحولات التي عرفتها المدرسة المغربية لا تمثل قطيعة متعاقبة بقدر ما تعكس إعادة توضع مستمرة لوظيفتها الاجتماعية تبعًا لتحولات السلطة والشرعية داخل المجتمع. وانطلاقًا من هذا المنظور نطرح الإشكالية التالية:

إلى أي حد يمكن اعتبار هذه التحولات انتقالًا في طبيعة وظيفة المدرسة من آلية لضبط النظام القيمي إلى فاعل يتقاسم إنتاج المعنى داخل بيئة رقمية تعيد توزيع مواقع التأثير التربوي؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية:

- هل يشكل التحول الرقمي قطيعة مع الأدوار التقليدية للمدرسة أم إعادة صياغة لها؟
- كيف أعادت الرقمنة تعريف موقع المدرس داخل النسق المعرفي؟
- هل لا تزال المدرسة قادرة على أداء وظيفة التنشئة القيمية في ظل تعدد مصادر المعرفة خارج حدودها المؤسسية؟

المحور الأول: المدرسة التقليدية وإعادة إنتاج المرجعية الدينية

يعود تاريخ المدرسة في المغرب إلى دور القرآن، حيث ارتبط ظهورها بداية بالممارسة العقائدية، قبل ظهور المدرسة الحديثة بمعناها المؤسسي. وقد اختصت والحال بتدريس اللغة العربية والقرآن الكريم، وبتلقين العلوم النقلية، على غرار العلوم الشرعية واللغوية والمعارف الأدبية وما إلى ذلك؛ "فمهارات القراءة والكتابة بالمعنى الوظيفي لم تكن تُدرس إلا في مراحل لاحقة، وغالبا ما اقتصرت على الطلبة الذين بلغوا مستويات متقدمة من حفظ القرآن وتلاوته (Eickelman, 1999, p. 58) ". فقد تأسس التعليم التقليدي على مركزية القرآن الكريم بوصفه مرجعًا معرفيا وأخلاقيا في الآن ذاته، وهو ما جعل العملية التعليمية جزءا من سيرورة التنشئة الاجتماعية، بدل اعتبارها آلية لاكتساب مهارات معرفية. وبهذا المعنى اضطلعت المدرسة التقليدية بوظيفة اجتماعية تتجاوز التلقين، حيث ساهمت في ترسيخ منظومة قيمية متكاملة تقوم على المرجعية الدينية واللغة العربية باعتبارها وعاءً لهذه المرجعية. فقد تمحور التعليم في هذا السياق حول حفظ النص القرآني وتعلم العلوم النقلية من فقه وحديث وعلوم لغوية وأدبية، وهو ما كرس نمطا معرفيا يرتبط بشرعية النص ومركزيته. وتفيد الدراسات التي تناولت أنماط المعرفة في المغرب التقليدي بأن العلاقة بين التعليم والسلطة لم تكن منفصلة، بل كانت المعرفة الدينية مصدرا للرأسمال الرمزي والاجتماعي داخل البنية الأسرية والمجتمعية ككل، فالعالم أو الفقيه لم يكن مجرد ناقل للمعرفة، بل فاعلًا اجتماعيًا يتمتع بشرعية مستمدة من احتكاره لأدوات التأويل وضبط المعنى (Eickelman, 1999, PP64-65). وفي هذا الإطار يمكن فهم المدرسة التقليدية بوصفها جهازا لإعادة إنتاج القيم وتنظيم السلطة المعرفية داخل المجتمع. فهي لم تكن فضاء محايدا بل مؤسسة تُعيد إنتاج مرجعية عقائدية موحدة وتضمن استمرارية نسق اجتماعي قائم على مركزية الدين في تنظيم العلاقات الاجتماعية.

وإذا كانت بعض الدراسات تشير إلى وجود مؤسسات تعليمية خلال الحقبة الرومانية هدفت إلى نشر اللغة اللاتينية ضمن مشروع "رومنة" المجال (بوقفة، 2016، ص142-143)، فإن المدرسة المغربية بالمعنى المؤسسي المرتبط بالمرجعية الإسلامية تبلورت لاحقا في سياق تشكل الدولة الإسلامية بالمغرب. وبغض النظر عن الجدل القائم حول تاريخ تأسيس أولى هذه المدارس، فإن المؤكد أن وظيفتها لم تكن معرفية بالمعنى التقني فحسب، بل كانت وظيفة اجتماعية-رمزية تسهم في تثبيت تمثلات جماعية مشتركة عبر توحيد المرجعية اللغوية والدينية. بهذا المعنى تمثل المدرسة التقليدية جهازا يعيد تعريف الشرعية المعرفية[1] داخل المجتمع استنادا إلى النص الديني والمرجعية الفقهية.

لقد شكلت المدرسة والحال، آلية لضبط الانتماء الثقافي وترسيخ نمط معين من التفكير والمعيارية، وهو ما منحها دورا محوريا في الحفاظ على استمرارية البنية الاجتماعية. هكذا شكل النموذج التعليمي التقليدي إطارا لإنتاج وحدة رمزية قائمة على تطابق المعرفة والمرجعية الدينية، وعلى تمركز السلطة المعرفية داخل فضاء المسجد والمسيد. غير أن هذا النسق القائم على إعادة إنتاج مرجعية موحدة، سيتعرض لاحقًا لتحول عميق مع دخول الحماية الفرنسية، حيث ستُعاد صياغة وظيفة المدرسة في سياق مشروع سياسي مختلف، وهو ما سيشكل لحظة فاصلة في مسار تحولها الاجتماعي.

المحور الثاني: المدرسة الاستعمارية وإعادة هندسة البنية القيمية

مع دخول الحماية الفرنسية، لم تعرف المدرسة المغربية مجرد إصلاح إداري أو تعديل في المناهج، بل شهدت تحولًا عميقًا في طبيعة وظيفتها الاجتماعية. فإذا كانت المدرسة التقليدية تؤدي دورًا في تكريس شرعية رمزية قائمة على وحدة المرجعية الدينية، فإن المشروع الاستعماري أعاد تشكيلها ضمن رؤية سياسية تقوم على إدارة الاختلاف وضبطه. وقد عبّر مدير التعليم العمومي بالمغرب خلال الفترة الاستعمارية، **ج. هاردي**[2]، عن هذا المنظور حين اعتبر أن تنوع النسيج المجتمعي المغربي يستلزم نظامًا تربويًا يطابق هذا التنوع، "مقترحًا تقسيم السكان إلى ثلاث فئات: المسلمون واليهود والأوروبيين، ولكل طائفة ثقافتها الخاصة وتعليمها الخاص، والتجديد أو التطوير الذي سيكون على الحماية الفرنسية إدخاله على التعليم يجب أن يراعي في نظره، هذا التقسيم الطائفي أولا، كما يجب أن يراعي الوضعية الخاصة لكل طائفة، فحسب هاردي: لا يحتاج المرء إلى الإقامة طويلا في المغرب كي يفهم أنه من المستحيل – مؤقتا على الأقل – تطبيق تعامل واحد مع تجمعات عرقية بهذا الاختلاف. من الواضح أن النظام

[1] يقصد بالشرعية المعرفية في هذا السياق: الاعتراف الاجتماعي بأنماط معينة من المعرفة ومصادرها بوصفها معرفة معتبرة داخل المجتمع.

[2] جورج هاردي مدير التعليم العمومي بالمغرب في الفترة الاستعمارية 1920-1926

والأمن في المغرب يتوقفان قبل كل شيء على مهارتنا في استعمال كل عرق من هذه الأعراق في اتجاه ومقدار أذواقه وموارده (الجابري، 1989، ص 20)".

لم يكن هذا التقسيم محايثا، بل تجسيدًا لرؤية تعتبر التعليم أداة لضبط التوازنات الاجتماعية وضمان "النظام والأمن"، كما يظهر في خطاب **هاردي** الذي ربط الاستقرار بمهارة الإدارة الاستعمارية في توجيه كل "عرق" وفق أذواقه وموارده. وهنا تتحول المدرسة من فضاء لإنتاج وحدة رمزية، إلى جهاز لتكريس الاختلاف المدار سياسيًا.

وتتضح الأبعاد الاجتماعية لهذه السياسة في خطاب **مارتي**[3]، الذي أكد ضرورة توجيه "تطور كل طبقة داخل إطارها الخاص"، بما يعني أن التعليم لم يكن موجهاً لإعادة تشكيل المجتمع على أساس المساواة المعرفية، بل لتنظيمه وفق تراتبية محددة سلفًا؛ "إذ تأسس النظام التعليمي الاستعماري على ازدواجية واضحة: تعليم عصري موجّه للنخبة والأعيان وبعض الفئات المحظوظة، وتعليم محدود أو مهني موجّه لعامة الشعب، يهدف أساسًا إلى تحقيق مردودية اقتصادية وضمان استقرار اجتماعي (الجابري، 1989، ص22)".

بهذا المعنى لم تكن المدرسة الاستعمارية فضاءً لتحرير الفكر أو لتوسيع البناء العقلي للمعرفة إلا ضمن حدود ضيقة، بل أدت وظيفة إعادة إنتاج بنية اجتماعية هرمية تخدم المشروع الاستعماري. فالمعرفة لم تُوزَّع بوصفها حقًا عامًا، بل باعتبارها رأسمالًا انتقائيًا يُمنح لفئة محدودة، في حين وُجّهت الأغلبية نحو تكوين مهني يخدم متطلبات الإدارة والإنتاج؛ ففي سنة 1945 أي بعد اثنين وثلاثين سنة من الحماية لم تكن نسبة الأطفال المغاربة المسلمين الملتحقين بالمدارس " تتجاوز 2.7% عام 1945، و11% سنة 1954 (الجابري، 1989، ص 24\25)"، بالنسبة لمجموع الأطفال البالغين سن الدراسة، ومن هنا نستخلص أن أغلب أطفال الأسر المغربية قد بقيت طوال فترة الحماية دون تعليم.

ويتجلى الطابع السياسي العميق لهذه الهندسة التعليمية فيما أفضى إليه من إجراءات، من بينها الظهير البربري الصادر في 16 مايو 1930، وما صاحبه من توجه نحو إنشاء ما سُمي بـ"المدارس الفرنسية البربرية"، التي سعت إلى فصل الناطقين بالأمازيغية عن المرجعية العربية الإسلامية. وهنا يتجسد التحول البنيوي في وظيفة المدرسة بأوضح صوره: إذ لم تعد أداة لإعادة إنتاج وحدة قيمية، بل أصبحت وسيلة لإعادة تشكيل الانتماء الثقافي واللغوي وفق منطق التقسيم.

[3] كان يشغل منصب رئيس قسم الدولة بمديرية شئون الشريفين1925

غير أن هذه السياسة لم تمر دون مقاومة، حيث قوبلت الجهود التعليمية الفرنسية بالرفض والمقاطعة، وهو ما يعكس إدراكًا مبكرًا لرهانات المدرسة بوصفها مجالًا للصراع الرمزي حول الهوية والانتماء. كما أن محدودية نسب التمدرس خلال فترة الحماية تشير إلى أن المشروع التعليمي الاستعماري لم يكن موجهاً لتعميم المعرفة، بقدر ما كان موجها لتأطير فئات محددة ضمن رؤية تخدم استمرارية السيطرة.

عقب الاستقلال وجدت الدولة الوطنية نفسها أمام إرث تعليمي مزدوج: بنية مدرسية حديثة شكلاً لكنها مشروطة بمنطق تقسيمي. ومن هنا جاء تأسيس اللجنة الملكية لإصلاح التعليم سنة 1957، التي أقرت مبادئ التعميم والتوحيد والتعريب والمغربة (الجابري، 1989، ص28)"، في محاولة لاسترجاع السيادة الرمزية وإعادة توحيد الوظيفة الاجتماعية للمدرسة ضمن إطار وطني جامع.

المحور الثالث: المدرسة بعد الاستقلال وإعادة بناء الشرعية الرمزية

مع حصول المغرب على الاستقلال، لم يكن الرهان التعليمي تقنيًا بقدر ما كان رهانًا رمزيا–سياسيا. فقد وجدت الدولة الوطنية نفسها أمام منظومة مدرسية حديثة في بنيتها التنظيمية، لكنها مشروطة بمنطق تقسيمي كرّسته المرحلة الاستعمارية. ومن هنا برزت الحاجة إلى إعادة تعريف وظيفة المدرسة داخل أفق وطني جامع، يعيد توحيد المرجعية القيمية ويسترجع السيادة الرمزية.

في هذا السياق شكلت مبادئ التعميم والتوحيد والتعريب والمغربة التي أقرتها اللجنة الملكية لإصلاح التعليم سنة 1957 محاولة صريحة لإعادة توجيه الوظيفة الاجتماعية للمدرسة. فالتوحيد كان يهدف إلى إنهاء ازدواجية الأنظمة التعليمية، والتعميم إلى توسيع الولوج باعتباره شرطًا للاندماج الوطني، أما التعريب والمغربة فمثّلا مسعى لاستعادة الشرعية اللغوية والثقافية التي تزعزعت خلال فترة الحماية.

يمكن فهم هذه المرحلة في ضوء ما يسميه بورديو بإعادة بناء الرأسمال الرمزي للدولة؛ إذ تسعى الدولة الحديثة إلى احتكار تعريف المعرفة المشروعة داخل المجال الوطني، فتعريب التعليم لم يكن مجرد خيار لغوي، بل محاولة لإعادة تمركز المرجعية المعرفية والثقافية داخل فضاء وطني مستقل؛" فكثيرا ما يصف المسؤولون والإيديولوجيون التعريب بأنه الوجه الثقافي للاستقلال والعنصر المكمل للتحرر السياسي والاقتصادي، لأن بقاء اللغة الفرنسية في القطاعات المهمة ينظر إليه من مخلفات الماضي الاستعماري، ومن ثم ضرورة استبدالها باللغة العربية بوصفها لغة وطنية رسمية (غرانغيوم، 2011، ص20) ". غير أن هذا المشروع ظل محكوما

بتوترات سياسية واقتصادية، حيث اصطدمت إرادة إعادة التوحيد بإكراهات الموارد البشرية، وباستمرار حضور اللغة الفرنسية في المجالات العلمية والإدارية (الجابري، 1989، ص 31-33 بتصرف)".

تظهر التحولات المتتالية في قرارات التعريب وتراجعاته، كما تكشفها مختلف لجان الإصلاح والمناظرات الوطنية، أن المدرسة أصبحت مجالاً لصراع رمزي بين أنماط فكرية متعددة، وهو ما يتقاطع مع تحليل عبد الله العروي لمسألة الحداثة في السياق العربي، حيث تتعايش المرجعية التراثية والمرجعية الحداثية داخل بنية واحدة دون حسم نهائي.

أدى هذا التعدد غير المحسوم إلى إضعاف قدرة المدرسة على إنتاج نموذج قيمي ومعرفي متماسك، حيث لم تعد تضطلع بوظيفتها التقليدية كآلية لإعادة إنتاج الانسجام الاجتماعي، بقدر ما أصبحت مجالا لتقاطع مرجعيات متعددة ومتعارضة أحيانا. وانعكس هذا الوضع على طبيعة التنشئة التي تقدمها، إذ أضحت تتسم بنوع من التذبذب بين مرجعيات مختلفة، وهو ما مهّد بشكل ضمني لتحول لاحق في موقع المدرسة داخل البنية المجتمعية. ويتجلى ذلك في الصراع بين توجهات التعريب واستمرار حضور اللغة الفرنسية، وكذا في التردد بين نماذج تعليمية مختلفة تتراوح بين "التعليم الأصيل بوصفه حاملاً للمرجعية الثقافية، والتعليم العصري الحكومي، وهو تعليم فرنسي محض مرتبط بالثقافة الأوروبية، ونموذج تعليمي ثالث يمزج بين التعليم العربي الأصيل والتعليم العصري معا، يشكل همزة وصل بين الصنفين السابقين المتقابلين (الجابري، 1989، ص 35-36 بتصرف)". ولا يمكن اختزال هذه التوترات في بعدها اللغوي أو البيداغوجي، بل تعكس في عمقها صراعًا حول نماذج متباينة لتعريف "المواطن" المراد تكوينه: بين مواطن مندمج في منظومة حداثية ذات امتداد فرنكفوني، وآخر يستند إلى مرجعية لغوية وثقافية وطنية.

يظهر الميثاق الوطني للتربية والتكوين (1999)، محاولة لإعادة صياغة رؤية شمولية، تربط بين الجودة والإنصاف وتحديث البنية البيداغوجية. غير أن محدودية تنزيله، وما تلاه من برنامج استعجالي، تكشف استمرار الإشكال البنيوي في تحديد موقع المدرسة داخل مشروع مجتمعي واضح المعالم. وعليه يمكن اعتبار مرحلة ما بعد الاستقلال لحظة سعي لإعادة توحيد الوظيفة الاجتماعية للمدرسة، لكنها ظلت محكومة بتوتر مزدوج: بين استرجاع السيادة الرمزية من جهة، وإكراهات الاقتصاد السياسي من جهة أخرى. وهو توتر سيزداد تعقيدًا مع التحول الرقمي، حيث ستخضع شرعية المدرسة المعرفية لإعادة توزيع أعمق.

المحور الرابع: التحول الرقمي وإعادة توزيع السلطة المعرفية

عرف مفهوم المدرسة تحولا كبيرا موازاة مع تطور مفهوم الدولة الذي يستجيب باستمرار للتطور العلمي التكنولوجي الذي قلب مجموعة من القيم الاجتماعية والتربوية لأنها لم تعد تحظى بوضع اعتباري كما هو الحال قديما، فعلى سبيل المثال لم يعد مفهوم التدريس مرتبطا بمدار جغرافي معين هو "المدرسة"، وهو ما شكل عائقا كبيرا استمر لعقود، وارتبط بمدى قدرة فرد على ولوج المدرسة للتعلم، حيث لم يتمكن عدد كبير من الأطفال من ولوج هذه المؤسسة خصوصا من ينتمي منهم إلى القرى والمناطق النائية، حيث يمنعهم الوضع المادي والجغرافي وما إلى ذلك من التمدرس. ولا يقتصر الحال على هذه الفئة فحسب، بل أيضا يشمل أطفال المدن.

اختلف هذا الوضع تماما مع الثورة الرقمية التي عرفها العالم، حيث أصبحت المدرسة مفهوما ممتادا خارج أسوارها، ولا يرتبط فقط بالتكوين الأكاديمي الذي تقدمه، حيث أصبح بإمكان الجميع التمدرس فقط من خلال الحاسوب على سبيل المثال ومختلف الأجهزة التقنية التي تشمل شبكة بيانات غير محدودة توفر للفرد كل ما يحتاجه من معلومات بمجرد ولوج الشاشة، "فلا أحد يجادل بكون المجتمع المغربي عرف دينامية كبيرة في العديد من المجالات منذ مطلع القرن العشرين، خاصة هذه التحولات انعكست بشكل كبير على مستوى منظومة القيم المجتمعية عامة أمام الثورة العلمية والتكنولوجية (العمري، 2022،، ص37) ".

في السياق المغربي لم يظهر هذا التحول بوصفه معطى تقنيًا معزولًا، بل تجسد في سياسات عمومية سعت إلى إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة التربوية. وفي هذا الإطار، أطلقت وزارة التربية الوطنية سنة 2005 برنامج GENIE[4] باعتباره آلية لتنزيل إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم، قبل أن يخضع لاحقًا لإعادة تكييف ضمن توجهات إصلاحية أوسع مرتبطة بالجودة والتعميم. وتكمن أهمية هذه المبادرات ليس فقط في مستوى التجهيز، بل في كونها تعكس تحولًا تدريجيًا في تصور الوساطة المعرفية داخل المدرسة.

غير أن هذا المسار التدريجي نحو إدماج الرقمنة عرف تسريعًا لافتًا مع جائحة كوفيد-19، التي شكلت لحظة انتقال قسري نحو نقل الوساطة التربوية إلى الفضاء الرقمي، وكشفت حدود الارتكاز الحصري على الفضاء المادي في تنظيم العملية التعليمية. وبذلك

[4] GENIE: Généralisation des technologies d'Information et de communication dans L'Enseignement au Maroc.

تسارعت عملية إعادة تموضع المدرسة داخل بيئة تعليمية هجينة تجمع بين الحضور المادي والامتداد الرقمي. ومكن تأطير هذا التحول في ضوء تحليل مانويل كاستلز للمجتمع الشبكي، حيث تُعاد صياغة علاقات السلطة والمعرفة داخل منطق تدفقي قوامه الشبكات المترابطة، بحيث تتقدم "قوة التدفقات" على الأشكال الهرمية التقليدية لتنظيم التأثير داخل الفضاء الاجتماعي (Castells, 2010, pp. 407–413).

والحال يتعرض الدور التقليدي للمدرس لإعادة تحديد، فبعد أن كان يُنظر إليه باعتباره المصدر الأساسي للمعرفة داخل حجرة الدرس، أصبح مطالبًا بتأطير التفاعل مع مصادر متعددة ومتدفقة للمعلومة. وهنا لا يكفي إدخال الوسائط الرقمية إلى الفضاء المدرسي، بل يصبح التحدي متعلقًا بإعادة بناء الوساطة التربوية نفسها.

في هذا الإطار تبرز التربية الإعلامية بوصفها إحدى الآليات المفاهيمية والبيداغوجية التي تمكّن المدرسة من إعادة بناء مشروعيتها داخل البيئة الرقمية. فإذا كانت الشرعية المعرفية لم تعد قائمة على احتكار المعلومة، فإن دور المؤسسة التعليمية يرتبط بتنمية القدرة النقدية على تحليل الخطابات الرقمية، وفهم آليات اشتغال المنصات، والتمييز بين مصادر المعرفة في فضاء يتداخل فيه المعلوماتي والرمزي. وبذلك تنتقل المدرسة من وظيفة النقل إلى وظيفة التنظيم النقدي للمعنى، وتغدو التربية الإعلامية إطارًا لإعادة تأهيل الوساطة التربوية بدل أن تكون مجرد مكوّن إضافي في المنهاج. لا يكتسب إدماج الرقمنة داخل المدرسة دلالته الكاملة إلا حين اقترانه بتأطير معرفي يهدف إلى تمكين المتعلم من فهم شروط إنتاج المعرفة الرقمية، لا مجرد الاكتفاء باستهلاكها.

لا يلغي التحول الرقمي بهذا المعنى وظيفة المدرسة، إنما يعيد صياغتها داخل بنية شبكية تعيد توزيع شروط إنتاج المعنى. فبدل أن تقوم شرعيتها على احتكار المعلومة، تصبح مرتبطة بقدرتها على تنظيم التفاعل المعرفي وتأطيره نقديًا. وبالتالي فإن ما تعرفه المدرسة المغربية في العصر الرقمي لا يمثل قطيعة تامة مع أدوارها السابقة، بقدر ما يشكل إعادة تموضع داخل بنية معرفية متحولة تعيد توزيع الشرعية دون أن تُلغي الحاجة إلى الوساطة المؤسسية.

خاتمة:

يكشف تحليل المسار التاريخي للمدرسة المغربية أن تحولات وظيفتها الاجتماعية ارتبطت دومًا بتحولات بنية السلطة والشرعية داخل المجتمع. ففي السياق التقليدي، أدت المدرسة وظيفة إعادة إنتاج مرجعية دينية موحدة وتنظيم السلطة المعرفية داخل فضاء محدد. وفي المرحلة الاستعمارية، تحولت إلى أداة لإعادة هندسة التفاوت الاجتماعي وضبط الاختلاف ضمن مشروع سياسي

واضح. أما بعد الاستقلال، فقد سعت الدولة الوطنية إلى إعادة بناء شرعية رمزية جامعة، وإن ظل ذلك محكوماً بتوترات بنيوية بين الرهانات الثقافية وإكراهات الاقتصاد السياسي.

غير أن التحول الرقمي يمثل منعطفًا من طبيعة مختلفة؛ إذ لم يعد السؤال متعلقًا بمن يملك المدرسة، بل بكيفية إعادة تعريف الوساطة المعرفية نفسها. فمع تعدد مصادر المعرفة وتوسع الفضاء الشبكي، لم تعد شرعية المؤسسة التربوية قائمة على احتكار المعلومة، بل على قدرتها على تنظيم الفهم وتأطير التفاعل النقدي داخل بيئة لا مركزية.

في هذا الإطار، تبرز التربية الإعلامية ليس بوصفها مكوّنًا إضافيًا في المنهاج، بل كإطار تنظيمي يعيد للمدرسة دورها في بناء الكفاية النقدية وضبط العلاقة بين المعرفة والسلطة في المجتمع الشبكي. وبذلك، لا يُقرأ التحول الذي تعرفه المدرسة المغربية بوصفه مسار تراجع، بل بوصفه إعادة تموضع داخل بنية معرفية متحولة تفرض إعادة بناء مشروعيتها على أسس جديدة.

بيبليوغرافيا:

- بوقفة، ن. س. (2016). سياسة روما الثقافية في بلاد المغرب القديم وموقف السكان منها (رسالة ماجستير، تخصص التاريخ الثقافي والاجتماعي المغاربي عبر العصور، تحت إشراف الطاهر ذراع). الجامعة الإفريقية أحمد دراية، أدرار.
- الجابري، م. ع. (1989). التعليم في المغرب العربي: دراسة تحليلية نقدية لسياسة التعليم في المغرب وتونس والجزائر. دار النشر المغربية.
- العمري، ص. ص. (2022). التنشئة الاجتماعية وتحدي التغيرات القيمية بالمغرب. مجلة سوسيولوجيون، المجلد الأول، العدد الأول 2022.
- غرانغيوم، ج. (2011). اللغة والسلطة والمجتمع في المغرب العربي (ترجمة محمد أسليم). أفريقيا الشرق.
- المملكة المغربية. (1999). الميثاق الوطني للتربية والتكوين.
- Conseil supérieur de l’éducation, de la formation et de la recherche scientifique. (2014). Rapport analytique : La mise en œuvre de la charte nationale d’éducation et de formation 2000–2013 : Acquis, déficits et défis .

- Dale F. Eickelman, D. F. (1999). Knowledge and power in Morocco: The education of a twentieth-century notable (2nd ed.). Princeton University Press .
- Manuel Castells, M. (2010). The rise of the network society (2nd ed.). Wiley-Blackwell .

أصول التفسير نشأته وتطوره في القرن الحادي عشر إلى عصرنا

الباحث: مهربان حمه سعيد مصطفى

تركيا جامعة وان – يوزنجوييل– معهد العلوم الاجتماعية

قسم العلوم الإسلامية الأساسية– شعبة التفسير

Mihrabansaeed582@gmail.com

00905074029243

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة علم **أصول التفسير**، وهو من العلوم الشرعية التي تُعنى ببيان القواعد والضوابط التي يعتمدها المفسر في فهم كلام الله تعالى واستنباط معانيه وأحكامه. ويهدف البحث إلى إبراز نشأة هذا العلم وتطوره التاريخي، مع التركيز على ما جرى في القرن الحادي عشر الهجري وما بعده حتى العصر الحديث، لما شهده من نضج في التأليف وتنوع في المناهج.

بدأ البحث بمقدمة تناولت أهمية العناية بالقرآن الكريم وعلومه، وبيّنت أن من أبرز العلوم المتعلقة به علم التفسير وأصوله، إذ يعدّ الأساس الذي يُبنى عليه فهم الكتاب العزيز وتدبر معانيه. ثم أشرت إلى أن التأليف في أصول التفسير تأخر نسبيًا مقارنة بغيره من العلوم الإسلامية، كأصول الفقه والحديث واللغة، رغم أن جذوره تمتد إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم وصحابته الكرام الذين تلقّوا القرآن بفهم عميق وإدراك مقاصدي لمعانيه.

في المبحث الأول، عُرضت التعريفات اللغوية والاصطلاحية لكلٍّ من "الأصل" و"التفسير"، مع توضيح العلاقة بينهما، وبيان أن الأصول تمثل الأساس المنهجي الذي يقوم عليه علم التفسير، وأنها تُسهم في ضبط عملية الفهم وتوجيه المفسرين إلى المنهج الصحيح في التعامل مع النص القرآني.

أما المبحث الثاني، فقد تناول تطور علم أصول التفسير وأهميته، فاستعرض أبرز المصادر والمراجع التي تناولت هذا العلم، وبيّن دور العلماء في تقعيد قواعده وتأصيل مناهجه، لا سيما في القرن الحادي عشر الهجري حين ظهرت مؤلفات مستقلة تناولته بصورة منهجية بعد أن كان يُبحث ضمن مقدمات كتب التفسير. كما أشار البحث إلى أهمية العناية بأصول التفسير في العصر الحديث لمواجهة التفسيرات الخاطئة والاتجاهات المنحرفة، ولتجديد الفهم المعاصر للقرآن بما يتناسب مع ثوابته ومقاصده.

واختُتم البحث بعرض أهم النتائج، من أبرزها أن أصول التفسير علم ضروري لكل مفسر، وأن الاهتمام به يضمن سلامة الفهم القرآني ويمنع الانحراف في التفسير. كما نوّه الباحث إلى فضل العلماء الذين أسهموا في وضع لبناته الأولى وتطويره على مر العصور، داعيًا إلى مزيد من البحث والدراسة في هذا الميدان الحيوي من ميادين المعرفة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية: أصول التفسير علوم القرآن، مقاصد القرآن التأصيل العلمي للتفسير مناهج المفسرين، مقاصد القرآن.

Fundamentals of Tafsir: Its Origin and Development from the Eleventh Century to the Present Day

Researcher: Mehrban Hama Saeed Mustafa

Department of Basic Islamic Sciences, Division of Tafsir, Institute of Social Sciences, Van Yüzüncü Yıl University, Turkey

Abstract

This study examines the discipline of *Usūl al-Tafsīr* (Principles of Qur'anic Exegesis), one of the Islamic sciences concerned with establishing the rules and methodological frameworks that guide exegetes in understanding the Word of Allah and deriving its meanings and rulings. The research aims to highlight the emergence and historical development of this discipline, with particular focus on the eleventh century AH and the subsequent periods up to the modern era, during which the field witnessed significant maturation in scholarly writing and diversity in methodological approaches.

The study begins with an introduction emphasizing the importance of caring for the Qur'an and its sciences, noting that among the most prominent of these is the science of tafsīr and its principles, as it constitutes the foundation upon which the understanding and contemplation of the Qur'an are built. It also points out that authorship in Usūl al-Tafsīr developed relatively later compared to other Islamic sciences—such as principles of jurisprudence, hadith, and linguistics—despite its roots extending back to the time of the Prophet Muhammad (peace be upon him) and his Companions, who received the Qur'an with profound understanding and awareness of its objectives.

The first section presents the linguistic and technical definitions of both "uṣūl" (principles) and "tafsīr" (exegesis), clarifying the relationship between them. It explains that the principles serve as the methodological foundation of tafsīr, contributing to the regulation of the interpretive process and guiding exegetes toward a sound approach in dealing with the Qur'anic text.

The second section addresses the development and significance of Usūl al-Tafsīr, reviewing the most important sources and references in this field and highlighting the contributions of scholars in systematizing its rules and

establishing its methodologies. Particular attention is given to the eleventh century AH, when independent works on the subject began to appear in a systematic manner, after previously being treated mainly within the introductions of tafsīr books. The study also underscores the importance of engaging with Usūl al-Tafsīr in the modern era to confront erroneous interpretations and deviant trends, and to renew contemporary understanding of the Qur'an in a manner consistent with its constants and objectives.

The research concludes by presenting its main findings, most notably that Usūl al-Tafsīr is an essential discipline for every exegete, and that proper attention to it ensures sound understanding of the Qur'an and prevents deviation in interpretation. The study also acknowledges the contributions of scholars who laid its foundations and developed it across the ages, and calls for further research and study in this vital field of Islamic knowledge.

Keywords: Usūl al-Tafsīr, Qur'anic Sciences, Objectives of the Qur'an, Theoretical Foundations of Exegesis, Methodologies of Exegetes, Qur'anic Objectives.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الغر الميامين، الذي بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، وجاهد في الله حق جهاده حتى أتاه اليقين من ربه.. أما بعد:

فإن من أشرف المقاصد في ميادين البحث العلمي، تتبع المسائل المتعلقة بكتاب الله عز وجل؛ تلاوةً وفهماً وتدبراً. وإذا ما أمعنا النظر في تراثنا الإسلامي الزاخر، نجد أن العلوم الشرعية قد واكبت مسيرة الأمة منذ عصر النبوة، إلا أن (علم أصول التفسير) امتاز بخصوصية في تاريخ تدوينه؛ إذ تأخر استقلاله بالتصنيف مقارنةً بغيره من العلوم، فكان مبثوثاً تارةً في تضاعيف مقدمات كتب التفسير، وتارةً أخرى يظهر نبتُه في بطون كتب علوم القرآن.

ولم يبدأ هذا العلم في التبلور كفنٍّ مستقل بكيانه إلا في مراحل لاحقة، ولا سيما في القرن الحادي عشر الهجري وما تلاه؛ استجابةً لضرورة وضع القواعد المنهجية التي تضبط فهم النص القرآني، وتصون المفسر من الزلل، فكان أصول التفسير هو الركيزة الأساس لبيان مراد الله تعالى.

وقد جاء هذا البحث ليعرض جملة من مباحث هذا العلم عبر محورين رئيسين:

المبحث الأول :عُنيتُ فيه بتأصيل المصطلحات، فتناولتُ تعريف (الأصل) و(التفسير) من الجهتين اللغوية والاصطلاحية.

المبحث الثاني :وهو جوهر البحث وقوامه، وفيه استعرضتُ أهمية أصول التفسير، وسردتُ أبرز المصادر التي صنفت فيه، مع تسليط الضوء على ضرورة العناية بهذا العلم في عصرنا الحديث. كما لم يخلُ المبحث من إيراد أقوال العلماء في مقاصد القرآن، وتفصيل المصادر النوعية التي تخدم هذا الفن.

وختمتُ هذا الجهد بذكر أهم النتائج المستخلصة وقائمة المصادر والمراجع التي كانت مَعيناً لي في رحلتي البحثية. فاسأل الله العلي القدير أن يتقبل هذا العمل بقبول حسن، وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

أهمية البحث

- حماية النص القرآني من الانحرافات
- تطور أصول التفسير يساعد على ضبط عملية الفهم والتأويل، ويمنع التفسيرات الباطلة أو المتأثرة بالأهواء الشخصية.
- تأصيل المنهج العلمي للتفسير
- أصول التفسير تضع قواعد واضحة للمفسرين، مثل الاعتماد على اللغة العربية، أسباب النزول، والسياق التاريخي، مما يجعل التفسير منهجيًا ودقيقًا.

- مواكبة تطور العلوم والمعارف

مع تطور العلوم الإنسانية والاجتماعية، أصبح من الضروري أن تتطور أصول التفسير لتستوعب هذه المعارف وتوظفها في خدمة فهم النص القرآني.

- توحيد المصطلحات والمفاهيم

كثير من الدراسات أشارت إلى وجود تضارب في الاصطلاحات والمناهج القديمة، لذا فإن تطور أصول التفسير يساهم في توحيد المفاهيم وتوضيحها للباحثين.

أهداف البحث

- إبراز دورها في ضبط فهم النص القرآني ومنع الانحرافات في التفسير.

- تتبع التطور التاريخي للأصول

بيان كيف نشأت قواعد التفسير منذ عهد الصحابة والتابعين، وكيف تطورت عبر العصور حتى العصر الحديث.

- تحليل المناهج المختلفة

دراسة المدارس التفسيرية (النقلية، العقلية، اللغوية، المقاصدية) ومقارنة مناهجها في التعامل مع النص.

- توحيد المصطلحات والمفاهيم

معالجة الإشكالات المتعلقة بتعدد الاصطلاحات وتوضيح المفاهيم الأساسية في علم أصول التفسير.

- إبراز العلاقة بين أصول التفسير والعلوم الأخرى مثل علم اللغة، أصول الفقه، علوم الحديث، والعلوم الإنسانية

مشكلة البحث: قلة المصادر المباشرة، كثير من كتب أصول التفسير لم تصنف بشكل مستقل، بل جاءت ضمن كتب علوم القرآن أو مقدمات التفاسير سابقاً، إلا أن هناك مصادر حديثة في وقتنا الحالي هذا مما يجعل البحث عنه واضحاً نوعا ما، وفي نفس الوقت يحتاج إلى ضبط دقيق في المصطلحات، سواء من الناحية الزمنية أو الموضوعي.

حدود البحث

الحدود الموضوعية

- يقتصر البحث على دراسة أصول التفسير دون الدخول في تفاصيل التفسير نفسه أو عرض جميع أقوال المفسرين.
- التركيز على القواعد والمناهج التي تضبط عملية التفسير، مثل: اللغة، أسباب النزول، السياق، والمقاصد.
- عدم التوسع في علوم أخرى إلا بقدر ما تخدم موضوع البحث (مثل أصول الفقه أو علوم الحديث).

الحدود الزمانية

- تحديد الفترة الزمنية التي يغطيها البحث، مثل:
- من عهد الصحابة والتابعين إلى العصر الحديث.

- أو الاقتصار على فترة معينة (مثلاً: القرن الرابع الهجري حتى القرن العاشر).

الدراسات السابقة

حسب اطلاع الباحث توجد دراسات سابقة تناولت الحديث على هذا الموضوع تطور أصول التفسير إلا أنها تختلف من حيث الموضوعية والعنوان، ومن تلك الدراسات:

- نحو دراسة علمية لتأريخ التفسير وتطوره، د.فريدة زمرد، نشر في مركز تفسير للدراسات القرآنية، 2013/4/28.
- تأسيس أصول التفسير وصلته بمنظور البحث الأصولي، للباحث عبدالرحمن الحاج، نشر في مجلة إسلامية المعرفة، العدد 37-38، 2003/3/29.
- رسالة دكتوراه تحت عنوان " جهود العلماء المتقدمين والمتأخرين في بناء أصول التفسير" دراسة مقارنة، للباحث عبدالله بابكر، جامعة أم درمان الإسلامية، 2018.

أدوات البحث

الأدوات المكتبية (المصادر والمراجع)

القرآن الكريم: المصدر الأول والأساس.

كتب التفسير القديمة والحديثة: مثل تفسير الطبري، ابن كثير، القرطبي، والرازي، إضافة إلى التفاسير المعاصرة.

كتب علوم القرآن: مثل البرهان للزركشي، والإتقان للسيوطي.

المعاجم اللغوية: مثل لسان العرب، والقاموس المحيط، لتوضيح دلالات الألفاظ القرآنية.

الأدوات المنهجية

المنهج التاريخي لتتبع تطور أصول التفسير عبر العصور.

المنهج المقارنة: لمقارنة جهود العلماء والمدارس المختلفة في وضع قواعد التفسير.

منهج البحث

المنهج التاريخي: يستخدم لتتبع نشأة أصول التفسير وتطورها عبر العصور، يوضح جهود الصحابة والتابعين، ثم العلماء المتقدمين والمتأخرين، وصولًا إلى الدراسات المعاصرة.

المنهج الوصفي التحليلي: يقوم على وصف القواعد والمناهج التي اعتمدها المفسرون وتحليل هذه القواعد وبيان مدى انسجامها مع النص القرآني.

متن البحث

تتكون متن البحث من المواضيع التالية: الملخص، المقدمة، أهمية البحث، أهداف البحث، مشكلة البحث، حدود البحث، فروض البحث،الدراسات السابقة، أدوات البحث، منهج البحث، خاتمة البحث، النتائج والتوصيات، المراجع.

خاتمة البحث: وتشتمل النتائج والمقترحات والتوصيات.

المبحث الأول: تعريف الأصل والتفسير

أولا: تعريف الأصل

تضرب مادة(أصل)بجذورها في لسان العرب لتشير إلى أسفل الشيء وقاعدته الرصينة، ولا تخرج جموعها في كلامهم عن (أصول) دلالةً على الثبات والمنعة؛ فيقال (أصلٌ مؤصل) و(أصُل الشيء) إذا ما رسخت قواعده واستحكم بنيانه. (ابن منظور، 16/11 ، الزبيدي 477/27) وفي جوهر المعنى، يمثل الأصل الركيزة التي يرتفع عليها غيره ويستند إليها، فهو الركن الذي تفتقر إليه الفروع وتستمد منه قيامها، في حين يستغني هو بكيانه عن غيره، ليكون بذلك المنبع الأول والأساس الذي لا غنى عنه. (الجرجاني،28)

أما الأصل في الاصطلاح يطلق على معان، من أهمها:

بمعنى الدليل: ويأتي هنا ليعبر عن المستند الشرعي الذي تُستقى منه الأحكام ويُبنى عليه الفهم.

بمعنى القاعدة المستمرة: ويُراد به الضوابط الكلية المطردة التي لا يخرج عنها إلا لضرورة، كتقعيدهم بأن الأصل في النصوص هو تقديم النص الصريح على الظاهر، أو بقاء العام على عمومه ما لم يطرأ عليه تخصيص.

بمعنى الراجح: ويُستخدم للموازنة بين الاحتمالات، فقولهم "الأصل في الكلام الحقيقة" يعني أن كفة الحقيقة أرجح في ذهن السامع من المجاز ما لم تَقُم قرينة تصرفه عنه.

بمعنى المستصحب: ويقصد به استدامة الحكم السابق والبقاء عليه حتى يثبت العكس، ومنه تقرير العلماء بأن الإباحة هي الأصل الثابت في الأشياء والذمة، استصحاباً للفطرة حتى يَرِد دليل التحريم. (المهذَب، 14/1)

ثانيا: تعريف التفسير

التفسير لغة: تنتظم مادة (ف س ر) في اللسان العربي حول محور الكشف والإبانة؛ فهي كلمةٌ تدل في أصلها على جلاء الغموض وإظهار المستور. ومن أبرز تجلياتها في اللغة:

الكشف عن المكنون: يُقال: (فسرتُ الشيء) إذا أزلتُ عنه الخفاء وجعلته جلياً للعيان، فالتفسير هو الإيضاح الذي يعقب الإبهام.

التشخيص والاستدلال: ومن لطيف استعمالات العرب قديماً إطلاقهم لفظ "الفسر" أو "التفسرة" على ما يستدل به الطبيب من هيئة الماء (القارورة) لتشخيص الداء؛ فكأن المفسر يغوص في أعماق النص ليستخرج منه مكنونه ويشخص معانيه. (الرازي4/504، أبو منصور2/،406).

البيان والتفصيل: كما يُشتق من قولهم "فسرتُ الحديث" أي شرحتُ مقاصده وفصلتُ مجمله، ليكون المعنى اللغوي في جملته يدور حول تبيين المعاني وإخراجها من حيز الخفاء إلى حيز الجلاء. (الأزدي، 718/2).

تباينت رؤى العلماء وتعددت عباراتهم في رسم حدود "التفسير"، فمنهم من أوجز في عبارته ومنهم من أسهب في تفصيل غاياته وأدواته، ويمكن استجلاء ذلك من خلال الاتجاهات التالية:

لتفسير كبيانٍ وإيضاح: ذهب ابن جزي إلى أن جوهر التفسير يكمن في "شرح كتاب الله، وتجليّة مقاصده، والكشف عما تحتويه آياته من دلالات صريحة أو إشارات خفية"، فهو إبانة للمراد بكل مقتضيات النص. (ابن جزي، 6/1).

التفسير كمنظومة علمية متكاملة: قدم الإمام الزركشي تعريفاً جامعاً، حيث اعتبره (العلم الذي يُتوسل به إلى فهم كتاب الله، والكشف عن معانيه، واستنباط ما احتواه من أحكام وحِكم). وقد اشترط لهذا العلم الارتكاز على روافد شتى؛ كعلوم اللسان (لغةً ونحواً وتصريفاً وبياناً)، وأصول الفقه، والقراءات، مع ضرورة الإحاطة بالسياقات التاريخية كأسباب النزول والناسخ والمنسوخ. (الزركشي،2/149) وهو المنزع ذاته الذي نحا إليه الدكتور نور الدين عتر في تأكيده على أن التفسير هو الأداة العلمية لاستخراج كنوز القرآن وحِكمه. (نوردين عتر، 72)

التفسير ككشف للمراد والسياق: يرى الكافيجي أن التفسير في العرف العلمي هو "إماطة اللثام عن معاني القرآن وتوضيح مراد الله تعالى منه"، وهذا يشمل المعاني اللغوية والشرعية على حد سواء، وسواء استُمد المعنى من وضع اللفظ أصالةً أو من خلال القرائن الحالية وسياق الكلام الذي سيقت فيه الآيات. (الذهبي، 125،124).

التفسير كبحث في الدلالة: لخص العلامة ابن عاشور هذا الفن بوصفه (العلم الباحث في تبيين معاني الألفاظ القرآنية وما ترمي إليه من فوائد)، سواء جاء هذا البيان في صورة موجزة مقتضبة أو في تفصيل مسهب. (ابن عاشور، 1/11).

المبحث الثاني: أهمية أصول التفسير وأبرز المصادر في هذا العلم

لطالما كان هذا الفن محط أنظار العلماء وعنايتهم عبر العصور؛ إذ عكفوا على صياغة القواعد والضوابط التي تُنير لطلاب العلم سُبل الفهم السليم. ومع اتساع رقعة العلوم وتنوع المعارف، برزت الحاجة ملحةً لبلورة (أصول التفسير) كأدواتٍ معيارية لا يستغني عنها المفسر في تعامله مع النص القرآني.

الريادة التاريخية والمسميات: تشير المصادر التاريخية إلى أن الإمام بدر الدين الزركشي كان في طليعة من أرسى دعائم هذا العلم في سفره الخالد (البرهان في علوم القرآن). وقد تداول العلماء هذا العلم تحت مسميات شتى تعكس عمقه، فمنهم من أسماه: (قواعد التفسير)، أو (قانون التأويل)، أو (القواعد الكلية)، وصولاً إلى تسميته بـ (علم التفسير) في بعض السياقات.

كنه العلم وغايته: يُمكن تعريف أصول التفسير بأنه العلم الذي يستقصي الأسس والركائز العلمية المهدة لعملية التفسير؛ فهو المرشد لكيفية فهم الآيات، والمنهج الذي يضبط أوجه الاختلاف بين المفسرين وكيفية ترجيح بعضها على بعض.

وقد لخص شيخ الإسلام ابن تيمية هذه الأهمية بوصفها:

(قواعد شاملة تيسر سبل الوصول إلى معاني التنزيل، وتمنح الباحث ميزانًا دقيقًا يفرق به بين الحق والباطل فيما يُنقل أو يُعقل من أقوال، كما تنصب الدلائل القاطعة للفصل بين الآراء المتنازعة). (ابن تيمية،7)

وفي منحىً آخر، يُنظر إليه كمعرفة بالقوانين التي يُتوسل بها لاستنباط مراد الله من الأدلة الشرعية، وفهم ما يترتب عليها من أحكام. الصنهاجي، 9)

نطاق البحث الزماني: ينصبُّ تركيز هذا البحث على تتبع نشأة وتطور أصول التفسير بدءاً من القرن الحادي عشر الهجري وصولاً إلى عصرنا الراهن، مستندين في ذلك إلى أمهات المصادر والمراجع التي أرخت لهذا الفن ورصدت تحولاته المنهجية.

* أُصولُ التَّفسيرِ

ذكر الشيخ سعود بن إبراهيم في منظومة الحبير في علوم القرآن وأصول التفسير أبياتاً حول أصول التفسير:

مَن يطلُبُ التَّعريفَ ليسَ يتعَبُ ... لأَنَّه الْمَعنَى الَّذي يُرَكَّبُ

فالأَصلُ : ما يُبنَى عليهِ الغَيرُ ... فاحفَظهُ يا نَجيبُ فَهْوَ خَيرُ

وَعَرَّفُوا الْمُرادَ بالتَّفسيرِ : ... بالكَشفِ والتَّبيينِ والتَّنويرِ

وقيلَ بالتَّأويلِ في التَّرادُفِ ... وهْوَ الذي له اختياراً قد قُفِي

وجُملَةُ التَّعريفِ بالتَّركيبِ ... مَعلومَةٌ للنَّاظِرِ اللَّبيبِ

وَهْوَ : القَواعِدُ التي تكونُ ... مُعَوَّلَ التَّفسيرِ لا ظُنونُ

لأَجلِ أَن يُصَحِّحَ التَّفسيرُ ... ويَبعُدَ التَّحريفُ والتَّقصيرُ

شهدت بلاد الهند محطةً فارقة في استقلال مصطلح (أصول التفسير) وتبلوره كعنوان صريح لمؤلفات علمية؛ حيث برز هذا العلم في القرن الثامن عشر الميلادي من خلال الأثر الخالد للإمام أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي (ت 1179هـ) والموسوم بـ (الفوز الكبير في أصول التفسير). وقد ضمّن الدهلوي في مقدمة كتابه قواعد نفيسة وجواهر معرفية، جعلها مفاتيح تعين القارئ على ولوج أبواب التدبر واستنباط مقاصد التنزيل.

وعلى ذات النهج، اقتفى أثره العلامة محمد صديق خان القنوجي (ت 1307هـ)، الذي أفرد لهذا العلم مؤلفاً مستقلاً أسماه (الإكسير في أصول التفسير)، ليكون لبنةً أخرى في بناء هذا الفن وتأكيد استقلاليته المنهجية. (عبدالرحمن حللي، 10)

وباستقراء كتب التراجم وفهارس المصنفات، يتضح لنا أن الاهتمام بهذا الفن لم يكن محصوراً في مسمى واحد؛ إذ تداوله العلماء تحت عناوين متباينة مثل: (قواعد التفسير) أو (مقدمات علوم التفسير).وهذا التنوع في التسميات مع وحدة الموضوع، إنما يعكس استمرارية الحراك العلمي وتضافر الجهود عبر العصور لتشييد صرح منهجي متين، يضمن الفهم الدقيق لكلام الله عز وجل ويصون التفسير من شطحات التأويل.

*** تبرز أهمية العناية بأصول التفسير في العصر الحديث من الناحيتين:**

أولاً: تعذر الإحاطة المعرفية الشاملة: وتتمثل في المشقة البالغة التي يواجهها المفسر عند محاولته استيعاب كافة الفنون والعلوم التي اشترطها العلماء لخوض غمار التفسير؛ إذ إن اتساع هذه العلوم وتشعبها يجعل من الإلمام التام بها غايةً بعيدة المنال.

ثانياً: غلبة التخصص وطغيان النزعة العلمية: وتتجلى في الجانب النفسي والمنهجي للباحث؛ فغالباً ما تميل كفة التفسير نحو العلم الذي تضلع فيه المفسر وبرع فيه، مما يؤدي إلى طغيان تفرده العلمي (سواء كان لغوياً، فقهياً، أو عقائدياً) على سائر الجوانب الأخرى، ويصبغ تفسيره بصبغة ذلك التخصص الواحد. (عبدالرحمن الحللي، 11)

*** المفسرين المعاصرين الذين اهتموا بهذا الجانب من قواعد وأصول التفسير:**

حينما ننظر إلى تفاسير العلماء نجد أنهم ذكروا في بداية تفاسيرهم عدة قواعد أصولية، وسموه بأصول التفسير أو قواعد التفسير من هؤلاء:

* جمال الدين القاسمي الدمشقي (ت 1332هـ / 1914م) صاحب تفسير محاسن التأويل.

* محمد طاهر بن عاشور التنوسي (1393ت/ 1973م) صاحب تفسير التحرير والتنوير.

وباستقراء المدونات المعاصرة في علوم التنزيل، نلحظ تبايناً في المسالك المنهجية؛ فبينما آثر فريق من العلماء إدراج مباحث هذا الفن ضمن الأبواب العامة لعلوم القرآن تحت مسميات كـ "أصول التفسير" أو "قواعده"، اتجهت ثلة أخرى نحو إفراد هذه القواعد بالتصنيف، سعياً لتمييزها كعلم مستقل بذاته وأدواته. ومن أبرز تلك المؤلفات التي جسدت هذا الاتجاه:

- كتاب (القواعد الحسان لتفسير القرآن): للعلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي، وهو أثرٌ نفيس استهله مؤلفه بالإشادة بمكانة هذه الأصول، واصفاً إياها بأنها قواعد جليلة القدر، تمنح قارئها بصيرةً في إدراك مقاصد الوحي والاهتداء بهديه. وقد أكد السعدي أن مخبر هذه القواعد أعظم من أي وصف، فهي تشرع للباحث مناهج في الفهم عن الله تغنيه عن استقصاء الكثير من التفاسير التي تفتقر إلى مثل هذه الضوابط المنهجية النافعة. (السعدي، 9)

- أصول التفسير وقواعده: لمؤلفه خالد عبد الرحمن العك (ت 1420هـ)، والذي سعى من خلاله إلى تأصيل هذا الفن وجمع شتات مسائله في قالب تعليمي ميسر.
- قواعد الترجيح عند المفسرين: للدكتور حسين بن علي الحربي، ويمثل هذا الكتاب أنموذجاً للتخصص الدقيق في كيفية المحاكمة بين الأقوال التفسيرية واصطفاء الراجح منها وفق معايير علمية صارمة.
- موسوعة (قواعد التفسير): للشيخ خالد بن عثمان السبت، وهي دراسة استقصائية شاملة، جمعت القواعد وضبطت تفاريعها، لتكون مرجعاً رصيناً لكل مشتغل بعلوم البيان القرآني. (عبدالرحمن الحللي،12)

*** مراجع في أصول التفسير:**

هناك مصادر عدة في هذا العلم تعتبر مراجع مهمة في أصول التفسير، سواء من المصادر القديمة والحديثة نذكر منها:

أ. "مقدمة في أصول التفسير" لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت:728هـ).

ب . "الفوز الكبير في أصول التفسير" للدهلوي (ت:1176هـ).

ج "أصول في التفسير" للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين.

د . "أصول التفسير وقواعده" لخالد العك.

هـ "بحوث في أصول التفسير" لمحمد لطفي الصباغ.

و. "دراسات في أصول التفسير" للدكتور محسن عبد الحميد.

ز . "أصول التفسير ومناهجه" للدكتور فهد الرومي.(مساعد بن طيار،24)

*** موضوعات هذا العلم:**

يفتقر علم (أصول التفسير) إلى حصرٍ موضوعيٍّ جامد؛ نظراً لاختلاف الرؤى المنهجية لدى المصنفين وتفاوت مشاربهم العلمية، إلا أن جُلَّ مؤلفات هذا الفن تتقاطع عند قضايا جوهرية ترسم ملامح هذا العلم، ومن أهمها:

- الأطر التشريعية والمنهجية: وتتمثل في تبيان الحكم الشرعي للتصدي لبيان مراد الله، وتصنيف مراتب التفسير وأنواعه المختلفة.
- مسالك الكشف والبيان: وتُعنى بدراسة الطرق العلمية المعتبرة للوصول إلى المعنى، والموازنة بين مدرسة النقل (المأثور) ومدرسة العقل المنضبط (الرأي).
- المرجعيات التأصيلية: وهي الركائز الكلية التي يستند إليها المفسر، مع تتبع السنن المنهجية التي سلكها السلف الصالح في فهم التنزيل.

- فقه الخلاف والترجيح: ويعد هذا المبحث من أدق القضايا، حيث يستقصي بواعث الاختلاف بين المفسرين، ويُفكك أنواعه، ويضع القواعد الحاكمة للإجماع وكيفية توجيه تباين أقوال المتقدمين بما ينسجم مع مقاصد النص. .(مساعد بن طيار،25)

* نماذج حول أصول التفسير

تتعدد الأدوات التي يستعين بها المفسر لاستجلاء مراد الله تعالى، ومن أسمى هذه المسالك وأوثقها عروة:

أولاً: تفسير الوحي بالوحي (تفسير القرآن بالقرآن): إن القرآن الكريم وحدة موضوعية متكاملة، يفسر بعضه بعضاً، ويعضد بعضه بعضاً؛ فما جاء موجزاً في سياق، قد يجد الباحث تفصيله في سياق آخر، وما ورد عاماً أو مطلقاً في موضع، قد يلحقه التخصيص أو التقييد في موضع مغاير. لذا وجب على المفسر جمع الآيات التي تتحد في لفظها أو تلتقي في معناها ليرسم صورة بيانية متكاملة. (محمد علي، 228)

- مثاله :قوله سبحانه في فاتحة الكتاب: {مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ} (الفاتحة،4). فقد جاء بيان كنه هذا اليوم وجلاله في سورة الانفطار بقوله تعالى: {يَوْمَ لا تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئاً وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ} (الإنفطار،15-19)، فبيّنت الآية الأخيرة أن ملكوت ذلك اليوم متفرد لله وحده، حيث تنقطع الأسباب وتغيب الأملاك إلا ملكه سبحانه.

ثانياً: إلحاق المطلق بالمقيد: ومن القواعد الأصولية في التفير أن المطلق من الألفاظ يُحمل على المقيد إذا اتحد الموجب؛ ففي أحكام الشهادة أطلق القرآن الأمر بالإشهاد في قوله تعالى: {وَأَشْهِدُوا إِذا تَبايَعْتُمْ} (البقرة، 282) غير أن هذا الإطلاق قد قُيد في موضع آخر بضرورة اتصاف الشهود بالنزاهة والاستقامة في قوله عز وجل} :وَأَشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ مِنْكُمْ{ (الطلاق، 2). فأوجبت هذه الآية صفة "العدالة" في كل إشهاد مطلق ورد في النصوص الأخرى.

ثالثاً: فقه وجوه القراءات (علل القراءات): ويُعنى هذا العلم ببيان الحِكم اللغوية والبيانية الكامنة وراء تنوع القراءات، والكشف عن أسرارها في لسان العرب. والقراءات في حقيقتها حججٌ ساطعة لا تحتاج إلى برهان يعضدها، بل هي الحاكمة على قواعد اللغة، كما أشار ابن جني بقوله إن القرآن هو الأصل الذي يُقاس عليه ولا يُقاس على غيره.

- مثاله: التغاير في قوله تعالى: {وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ}(التكوير،24) فبين قراءة (الضاد) وقراءة (الظاء) تتسع المعاني لتشمل نفي البخل عن رسول الله (ﷺ) في تبليغ الوحي (من الضّنّ)، ونفي التهمة والشك عنه في صدق الرسالة (من الظنّة)، مما يمنح النص شمولاً وإعجازاً لا يتحقق إلا بتعدد هذه الوجوه. (مساعد بن طيار،167) .

أشهر الكتب في علم أصول التفسير مع صورة الكتاب:

نستعرض فيما يلي كوكبة من المصادر والمراجع التي شكلت حجر الزاوية في هذا الفن، سواء كانت متقدمة أو معاصرة، ليتسنى للباحث استقاء القواعد من مظانّها الأصلية:

المصنفات التأسيسية والمؤصلة:

- مقدمة في أصول التفسير :لشيخ الإسلام ابن تيمية؛ وهي العمدة في هذا الباب، وعليها مدار أكثر الشروح المعاصرة.
- الفوز الكبير في أصول التفسير :للإمام ولي الله الدهلوي، ويعد من أهم ما صُنف في استقلال هذا المصطلح.
- التيسير في قواعد علم التفسير :للإمام محمد بن سليمان الكافيجي، وهو من أوائل من أفرد القواعد بالتصنيف.
- أصول التفسير :للإمام جلال الدين السيوطي، صاحب الباع الطويل في علوم التنزيل.

الدراسات المنهجية والمعاصرة:

- قواعد التفسير (جمعاً ودراسة): للشيخ د. خالد بن عثمان السبت؛ وهي موسوعة جامعة في بابها.
- التحرير في أصول التفسير: وفصول في أصول التفسير، كلاهما للأستاذ الدكتور مساعد بن سليمان الطيار.
- الوجيز في أصول التفسير: للشيخ مناع القطان.
- أصول التفسير ومناهجه: للأستاذ الدكتور فهد بن عبد الرحمن الرومي.
- أصول التفسير وقواعده: للشيخ خالد عبد الرحمن العك.
- مفاتيح التفسير: (معجم شامل) للأستاذ الدكتور أحمد سعد الخطيب.
- بحوث في أصول التفسير :للدكتور محمد بن لطفي الصباغ.

المنظومات العلمية وشروحها:

- إتحاف البصير بنظم أصول التفسير :لعبد الرحيم بن سعيد الإسحاقي.
- تحفة المفسر (نظم مقدمة ابن تيمية) :لعبد الحكيم بن حبيب أبو صندل.
- النظم الحبير في علوم القرآن وأصول التفسير :للشيخ د. سعود بن إبراهيم الشريم.
- شرح أصول في التفسير :للعلامة محمد بن صالح العثيمين.
- شرح مقدمة التفسير :للشيخ عبد الرحمن بن محمد بن قاسم.

الدراسات الوصفية والتحليلية:

- أصول التفسير في مقدمات كتب التفسير :للدكتورة سلمى داود إبراهيم.

- المدخل إلى أصول التفسير :للشيخ أسامة السيد محمود الأزهري.
- أصول التفسير في المؤلفات :(دراسة وصفية موازنة) من إعداد وحدة أصول التفسير.
- ورقات في أصول التفسير :للدكتور عبد الرحمن بن يتيم الفضلي. (موقع الألوكة، 2016/8/3)

تنبيه: لإتمام الفائدة وتيسير الوقوف على هذه المراجع، أرفقتُ في نهاية هذا البحث ملحقاً خاصاً يضم صوراً لأغلفة هذه المصنفات، لتكون مرجعاً بصرياً يُعين الباحث على تمييز الطبعات والمصادر.

*** مقاصد القرآن وأصول التفسير عند الأئمة:**

العلاقة التي تجمع بين مقاصد القرآن وأصول التفسير، وتتحد هذه العلاقة بناء على تحديد مفهوم أصول التفسير، ومقاصد القرآن تُعد ركنًا أساسيا من أركان أصول التفسير، ومن ضمن خدمة هذا العلم كتب كثير من العلماء حول مقاصد القرآن الكريم، وقد ذكر مولاي بن حماد في كتابه أصول التفسير ومقاصد القرآن ومن هذا المضمون نذكر بعضاً منهم على سبيل التوضيح:

*** مقاصد القرآن عند الإمام الغزالي:**

1- تعريف المدعو إليه.
2- تعريف الصراط المستقيم الذي تجب ملازمته في السلوك إليه.
3- تعريف الحال عند الوصول إليه.
4- تعريف أحوال المجيبين للدعوة ولطائف صنع الله وسره، ومقصوده التشويق والترغيب.
5- حكاية أحوال الجاحدين.
6- تعريف عمارة منازل الطريق، وكيفية أخذ الزاد والأهبة والاستعداد.

*** مقاصد القرآن عند الإمام الرازي:**

1- التوحيد.
2- الأحكام الشرعية.
3- أحوال المعاد.

*** مقاصد القرآن عند رشيد رضا:**

1- أركان الدين الثلاثة: الإيمان بالله تعالى، وعقيدة البعث والجزاء، والعمل الصالح.
2- النبوة والرسالة.
3- إكمال نفس الإنسان من الأفراد، والجماعات، والأقوام.
4- الإصلاح الإنساني: الاجتماعي، السياسي، الوطني.
5- مزايا الإسلام العامة، أو خصائص الشريعة.

6- حكم الإسلام السياسي، أو النظام السياسي.
7- حكم المال، أو النظام الاقتصادي.
8- نظم الحرب وفلسفتها، أو السياسة الدولية.
9- قضايا المرأة.
10- تحرير الرقيق.

*** وقد اختصر عبد الكريم حامدي هذه المقاصد وجعلها في سبعة:**

1- الإصلاح العقدي.
2- الإصلاح الفكري.
3- الإصلاح الاجتماعي.
4- الإصلاح التشريعي.
5- الإصلاح المالي.
6- الإصلاح السياسي.
7- الإصلاح الحربي.

*** مقاصد القرآن عند الطاهر بن عاشور:**

ومن بين المعاصرين الذين اجتهدوا في استقراء مقاصد القرآن العلامة الطاهر بن عاشور، وأوصلها إلى ثمانية:

1- إصلاح الاعتقاد، وتعليم العقد الصحيح.
2- تهذيب الأخلاق.
3- التشريع؛ وهو الأحكام خاصّة وعامّة.
4- سياسة الأمة.
5- القصص وأخبار الأمم السالفة؛ للتأسّي بصالح أحوالهم.
6- التعليم بما يناسب حالة عصر المخاطبين.
7- المواعظ والإنذار والتحذير والتبشير.
8- الإعجاز بالقرآن؛ ليكون آية دالة على صدق الرسول

*** مقاصد القرآن عند الشيخ يوسف القرضاوي:**

1- تصحيح العقائد والتصوّرات.
2- تقرير كرامة الإنسان وحقوقه.
3- عبادة الله وتقواه.
4- تزكية النفس البشرية.
5- تكوين الأسرة، وإنصاف المرأة.
6- بناء الأمة الشهيدة على البشرية.

7- الدعوة إلى عالم إنساني متعاون. (مولاي بن حماد،65)

بعدما ذكرنا هذه المصادر تبين لنا اهتمام العلماء بهذا الجانب من علم أصول التفسير، وهذا يدل على عظمة هذا العلم وشرفه، وكما ذكر د.مساعد بن طيار في كتابه التحرير في أصول التفسير أهمية هذا العلم بقوله: وأصول التفسير هي المعيار الذي تقاس به الأقوال، ويعرف الصحيح مما دونه، ولولاها ماكان عندنا ما نضبط به الأقاويل، ونعرف الفرق بينهما. (مساعد بن طيار، 18)

الخاتمة وأهم النتائج:

بعد هذه الجولة العلمية في رحاب أصول التفسير وتتبع مسارات تطوره، نحمد الله عز وجل على توفيقه لإتمام هذا الجهد، وقد تبلورت من خلاله جملة من النتائج الجوهرية، نوردها فيما يلي:

1. العناية التاريخية المستمرة: تبيّن أن أصول التفسير كانت وما تزال في صدارة اهتمامات العلماء عبر العصور، حيث عكفوا على تشييد قواعده وضبط أصوله لتكون مناراً لطلاب العلم في فهم التنزيل.
2. جوهر العلم ووظيفته :خلص البحث إلى أن "أصول التفسير" هو العلم المعنيّ بوضع المرتكزات العلمية والمقدمات المنهجية التي تضبط عملية الفهم، وتوجه أوجه الاختلاف بين المفسرين وفق موازين دقيقة.
3. الريادة والتبلور الاصطلاحي: كشف البحث أن المصطلح شهد نضجاً استقلالياً بارزاً في الهند، لاسيما بصدور كتاب (الفوز الكبير) للدهلوي، مما مثّل محطة فارقة في تاريخ تدوين هذا العلم.
4. التداخل والتكامل المنهجي :اتضح أن مباحث هذا الفن لم تكن معزولة، بل تغلغلت في مقدمات كتب التفسير وموسوعات علوم القرآن تحت مسميات متنوعة، مما يعكس مرونة المصطلح وسعة انتشاره.
5. الثراء الموضوعي والمرونة: تبين أن موضوعات هذا العلم تتسم بالاتساع وعدم الجمود؛ حيث تتفاوت مضامينه بين مؤلف وآخر بناءً على الزاوية المنهجية التي ينطلق منها كل باحث.
6. التلازم بين المقاصد والأصول: استنتج البحث أن مقاصد القرآن تشكل الركن الركين في بناء أصول التفسير، فلا يمكن استنباط المعاني بعيداً عن الغايات الكبرى التي نزل الوحي لتحقيقها.
7. الزخم المرجعي وأهميته: أظهر البحث وفرة المصادر القديمة والحديثة في هذا الفن، وهو ما يعد دليلاً قاطعاً على حيويته وأهميته القصوى في صيانة الفكر التفسيري من الزلل.

المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم

- محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقى (المتوفى: 711هـ) لسان العرب ن: دار صادر – بيروت،ط: الثالثة - 1414 هـ.

- مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادى (المتوفى: 817هـ) القاموس المحيط ت: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة إ: محمد نعيم العرقسُوسي الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان ط: الثامنة، 1426 هـ - 2005 م.

- محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: 1205هـ) تاج العروس من جواهر القاموس ت: مجموعة من المحققين ن: دار الهداية.

- علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: 816هـ)كتاب التعريفات ت: ضبطه وصححه جماعة من العلماء ن: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ط: الأولى 1403هـ -1983م.

- عبد الكريم بن علي بن محمد النملة الْمُهَذَّبُ فِي عِلْمِ أُصُولِ الفِقْهِ الْمُقَارَنِ (تحريرٌ لمسائِلِه ودراستها دراسةً نظريَّةً تطبيقيَّةً) مكتبة الرشد – الرياض : 1420 هـ - 1999 م.

- نور الدين محمد عتر الحلبي علوم القرآن الكريم ن: مطبعة الصباح – دمشق ط: الأولى، 1414 هـ - 1993 م.

- بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (المتوفى: 321هـ) جمهرة اللغة، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين – بيروت، ط: الأولى، 1987م.

- أبي القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (المتوفى: 741هـ) التسهيل لعلوم التَّنْزيل تحقيق: الدكتور عبد الله الخالدي، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت، ط: الأولى - 1416 هـ.

- أبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفى: 794هـ)، البرهان في علوم القرآن تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط: الأولى، 1376 هـ - 1957 م.

- محي الدين أبو عبدالله الكافيجي، التيسير في قواعد التفسير تحقيق: د. مصطفى محمد حسين الذهبي، مكتبة القدسي، ط: الأولى سنة 1419 هـ - 1998 م.

- محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي (المتوفى: 1393هـ)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر تونس1984 م.

- تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم بن محمد ابن تيمية الحراني الحنبلي الدمشقي (المتوفى: 728هـ) مقدمة في أصول التفسير ن: دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان ط: 1490هـ/ 1980م.

- عبد الحميد محمد بن باديس الصنهاجي (المتوفى: 1359هـ)، مبادئ الأصول تحقيق: الدكتور عمار الطالبي ن: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ط: 1980.

- الشيخ سعود بن إبراهيم الشريم النظم الحبير في علوم القرآن وأصول التفسير ط: دار الوَطَن للنَّشرِ - 1422 هـ / 2001 م .

- عبد الرحمن حللي " قواعد التفسير النشأة والتطور والصلة بالعلوم الأخرى، مع تصرف يسير، ن: موقع الجمل https://www.aljaml.com، تأريخ النشر: 15/8/ 2009.

– د مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار فصول في أصول التفسير تقديم: د. محمد بن صالح الفوزان ن: دار ابن الجوزي ط: الثانية، 1423هـ.

– د. مساعد بن سليمان الطيار، التحرير في أصول التفسير، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، ط: الخامسة 2019.

– أبو عبد الله، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله بن ناصر بن حمد آل سعدي (المتوفى: 1376هـ) القواعد الحسان لتفسير القرآن ن: مكتبة الرشد، الرياض ط: الأولى، 1420 هـ - 1999 م.

– د. محمد علي الحسن، كلية الدراسات الإسلامية بجامعة الإمارات العربية المتحدة قدم له: الدكتور محمد عجاج الخطيب (رئيس قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الإمارات العربية المتحدة) المنار في علوم القرآن مع مدخل في أصول التفسير ومصادره ن: موسسة الرسالة – بيروت ط: الأولى، 1421 هـ - 2000 م.

– موقع الآلوكة الشرعية https://www.alukah.net/sharia الذي أظافة مقالة تحت عنوان مصادر أصول التفسير نشر بتأريخ 3/ 8/ 2016.

–د. مولاي عمر بن حماد أصول التفسير ومقاصد القرآن، دار السلام للطباعة والنشر، ط: الأولى،2010م.

ملحق صور كتب مصادر أصول التفسير:

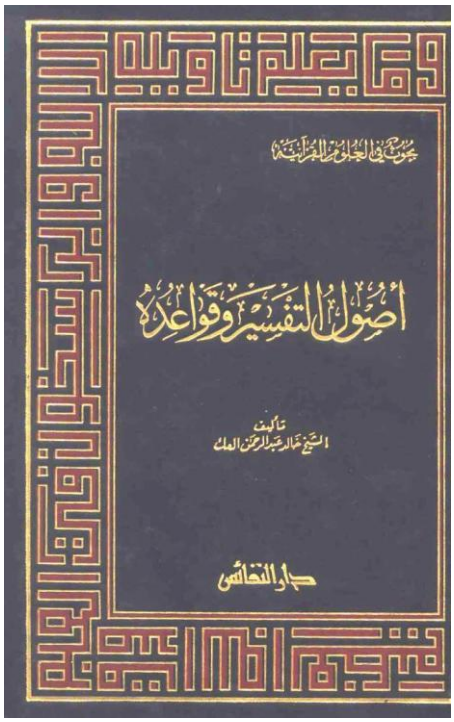

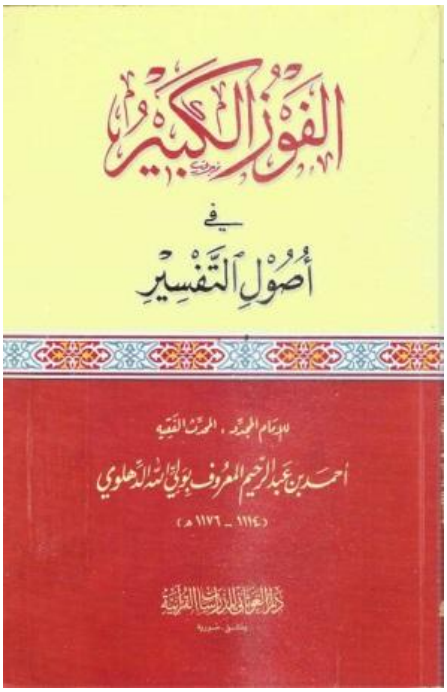

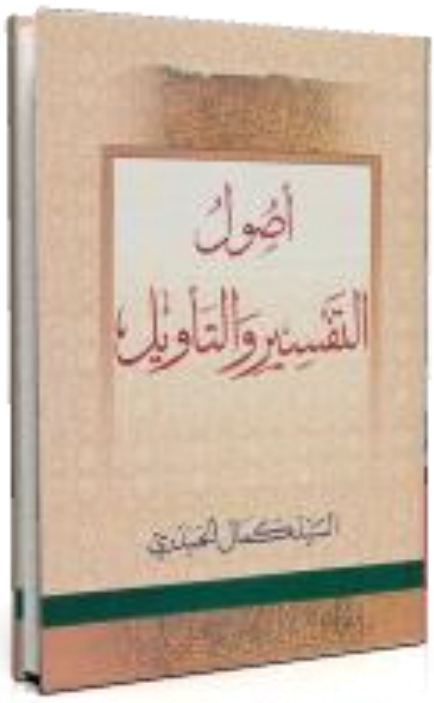

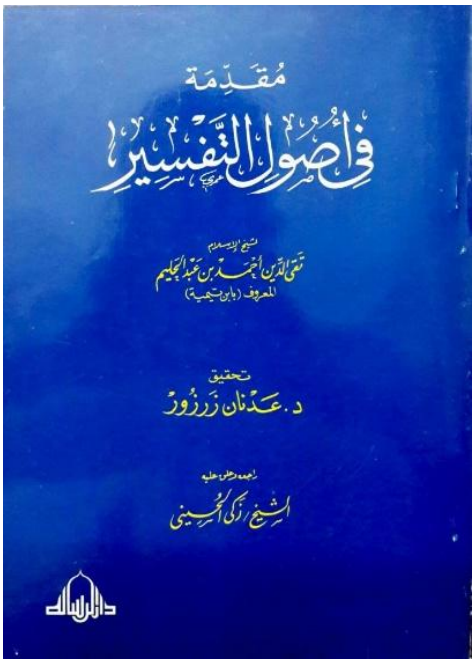

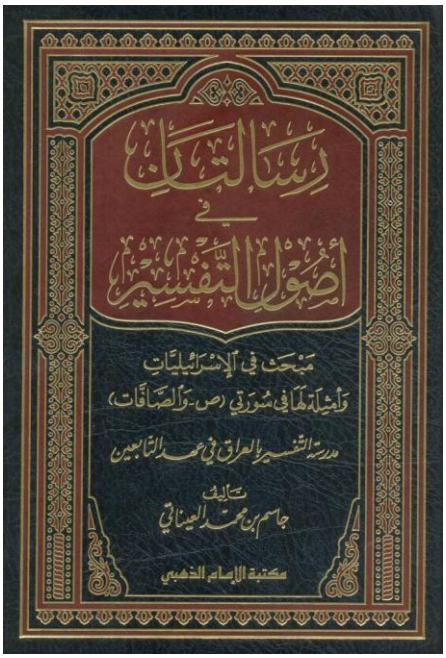

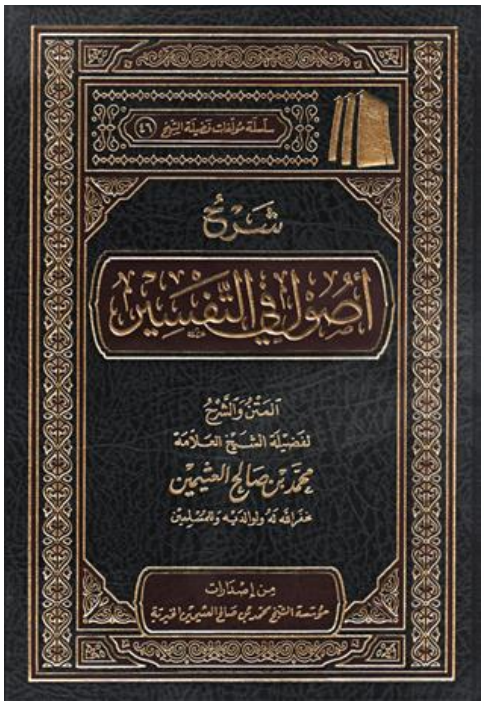
شرح
أصول في التفسير
المتن والشرح
لفضيلة الشيخ العلامة
محمد بن صالح العثيمين

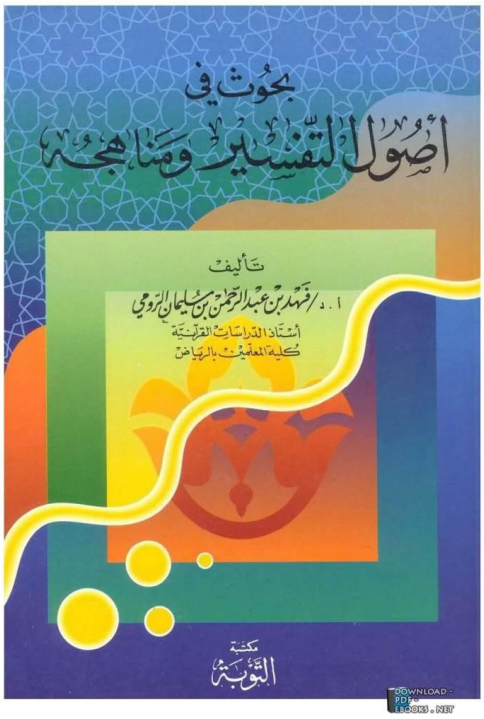
بحوث في
أصول التفسير ومناهجه
تأليف
أ.د. فهد بن عبد الرحمن بن سليمان الرومي
مكتبة التوبة

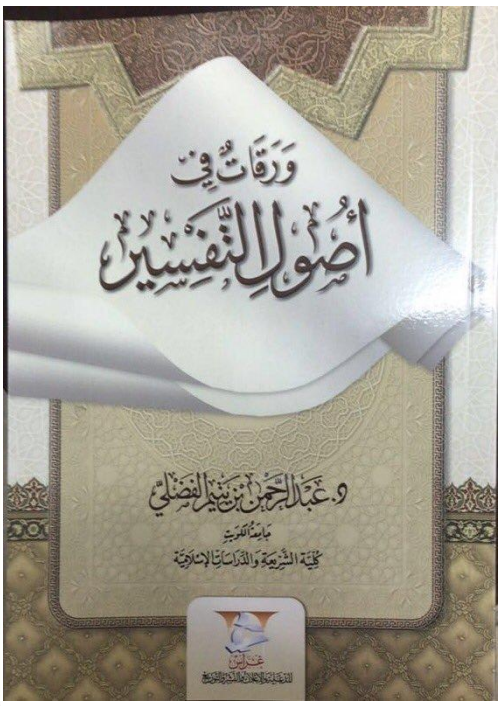
ورقات في
أصول التفسير
د. عبد الرحمن بن سليم الفضلي

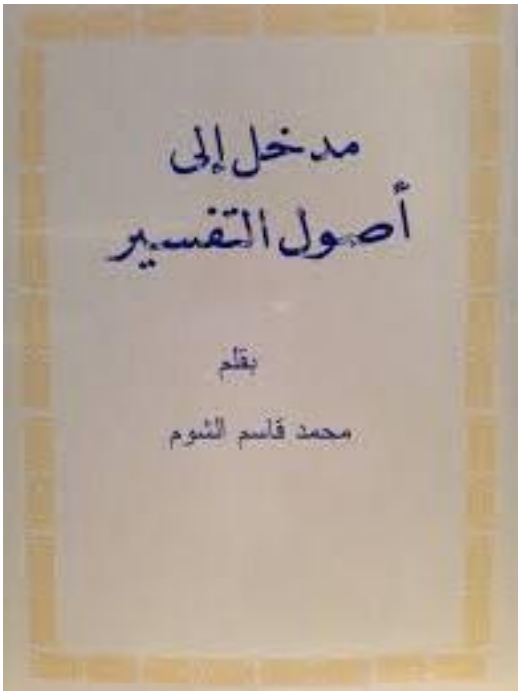
مدخل إلى
أصول التفسير
بقلم
محمد قاسم الشوم

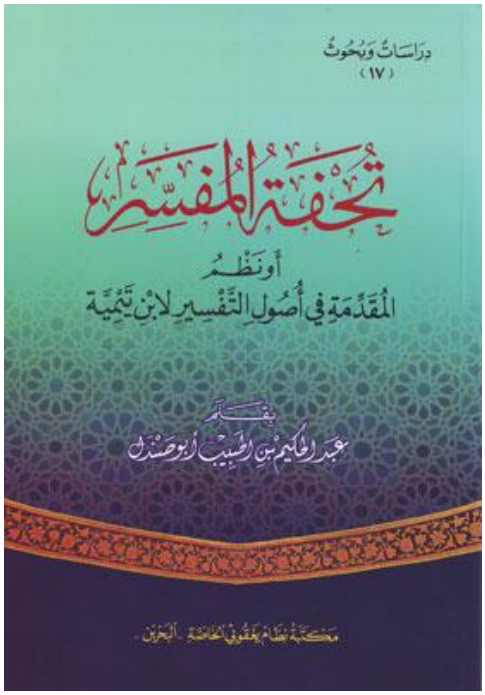
دراسات وبحوث
(١٧)
تحفة المفسر
أو نظم
المقدمة في أصول التفسير لابن تيمية
بقلم
عبد الحكيم بن أديب أبو صندل

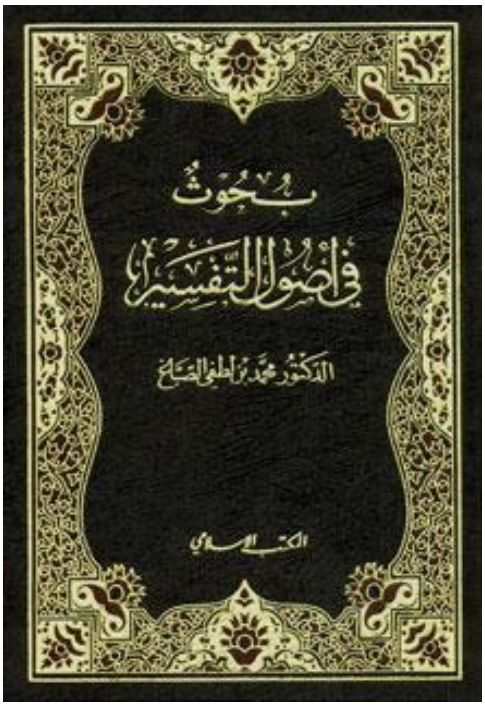
بحوث
في أصول التفسير
الدكتور محمد بن لطفي الصباغ
المكتب الإسلامي

أصول التفسير
في مقدمات كتب التفسير
إعداد
د. سلمى داود إبراهيم بن داود
أستاذ مساعد بكلية الدعوة وأصول الدين
جامعة أم القرى

إتحاف البصير
بنظم
أصول التفسير
لأبي عبد الله عبد الرحيم
بن سعيد الإسحاقي

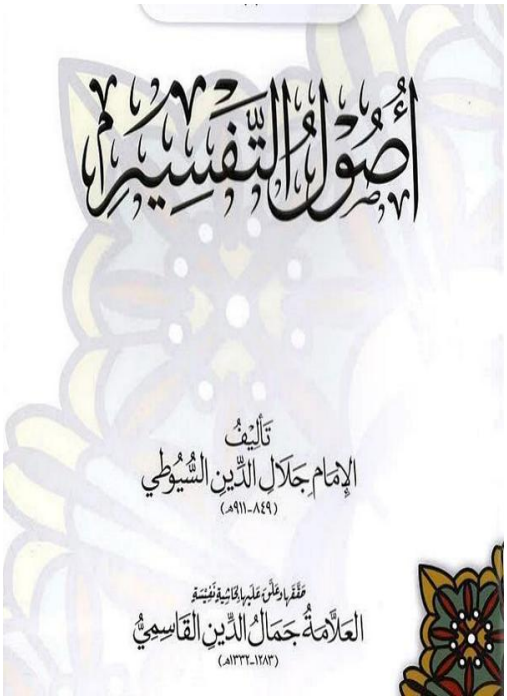
أصول التفسير
تأليف
الإمام جلال الدين السيوطي
(٨٤٩-٩١١هـ)
العلامة جمال الدين القاسمي
(١٢٨٣-١٣٣٢هـ)

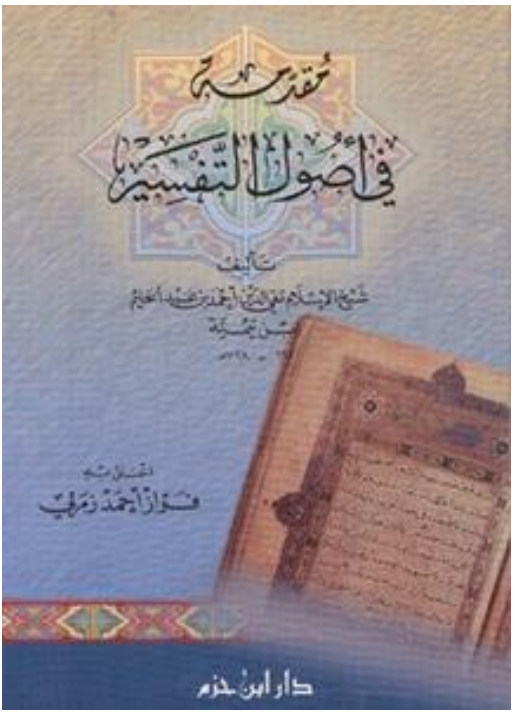
مقدمة
في أصول التفسير
دار ابن حزم

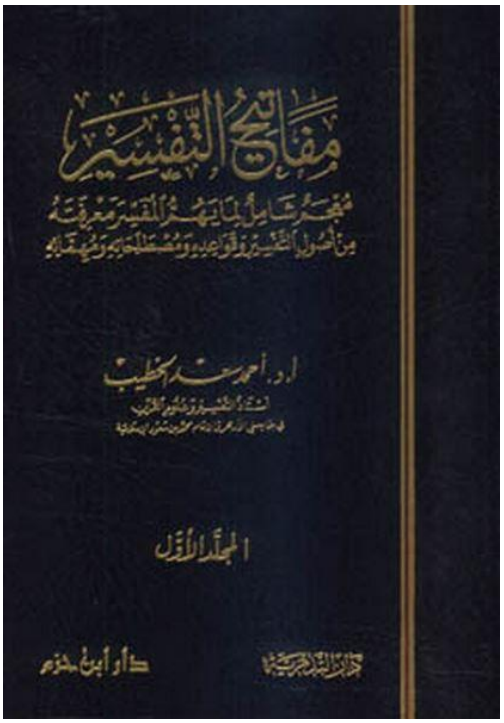
مفاتيح التفسير
أ.د. أحمد سعد الخطيب
المجلد الأول
دار ابن حزم

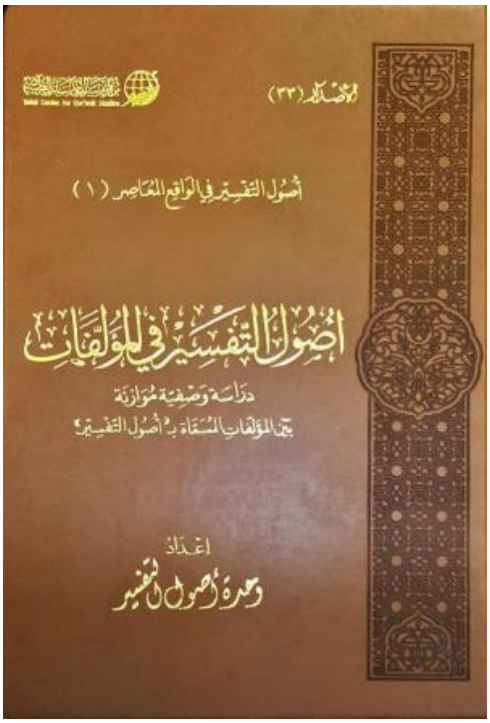
أصول التفسير في الواقع المعاصر (١)
أصول التفسير وقواعده (٣٣)
أصول التفسير في المؤلفات
دراسة وصفية موازنة
بين المؤلفات المسماة بـ "أصول التفسير"
إعداد
دورة أصول التفسير

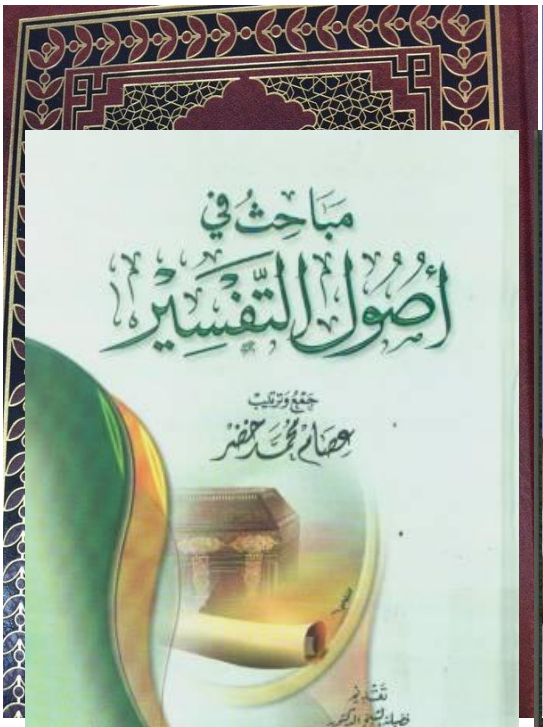
مباحث في
أصول التفسير
جمع وترتيب
عصام محمد حضر

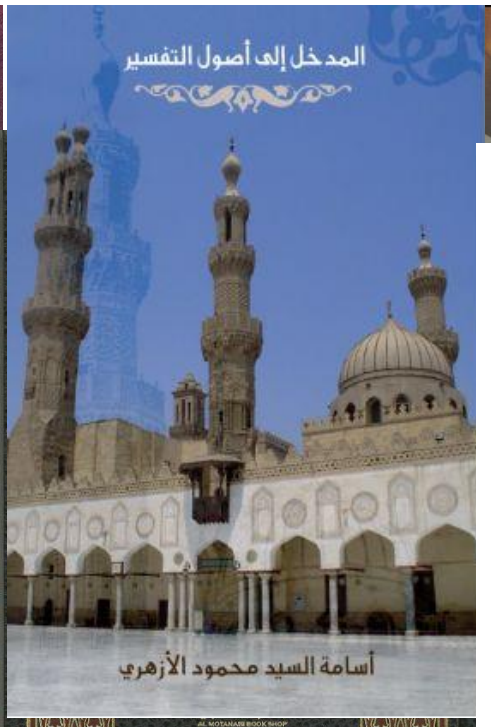
المدخل إلى أصول التفسير
أسامة السيد محمود الأزهري

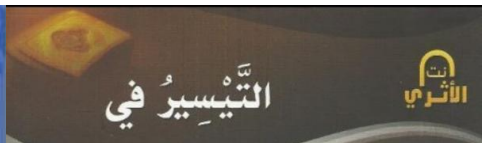
التيسير في
الأثري

فصول في
أصول التفسير
مساعد بن سليمان الطيار
د. محمد بن صالح الفوزان

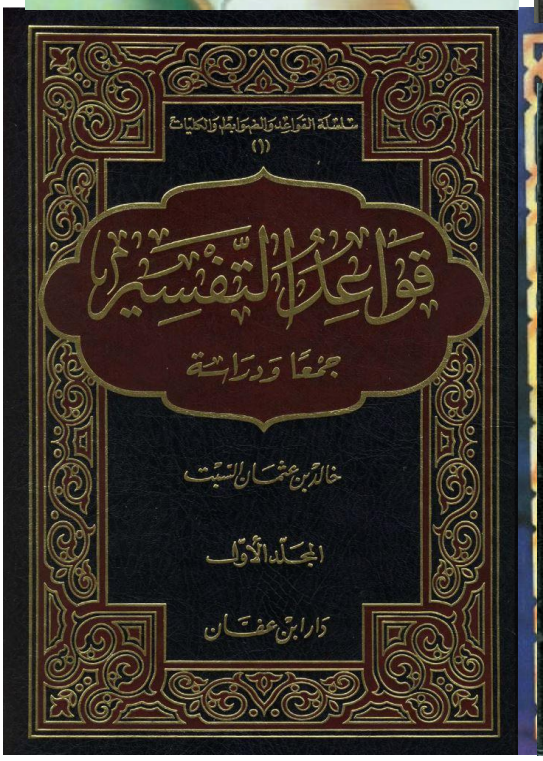
سلسلة القواعد والضوابط والكليات
(١)
قواعد التفسير
جمعًا ودراسة
خالد بن عثمان السبت
المجلد الأول
دار ابن عفان

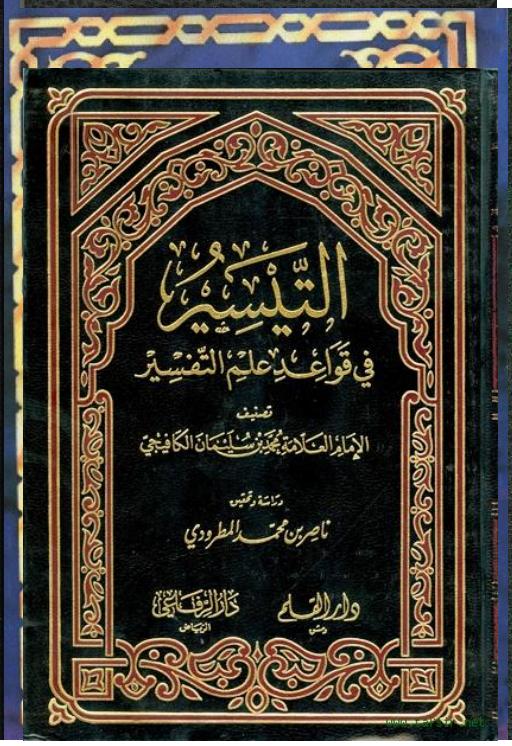
التيسير
في قواعد علم التفسير
تصنيف
الإمام العلامة محمد بن سليمان الكافيجي
دراسة وتحقيق
ناصر بن محمد المطرودي
دار الراية
دار الوفاء

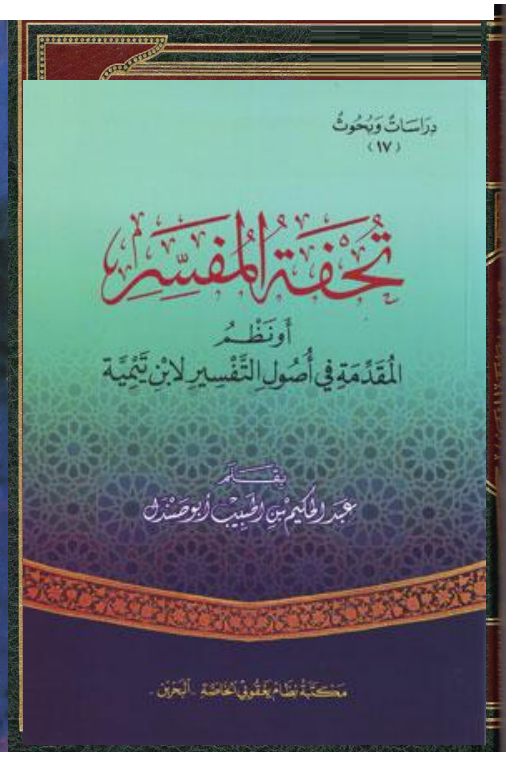
دراسات وبحوث
(١٧)
تحفة المفسر
أو نظم
المقدمة في أصول التفسير لابن تيمية
بقلم
عبد الرحيم بن الصيب أبو صندل

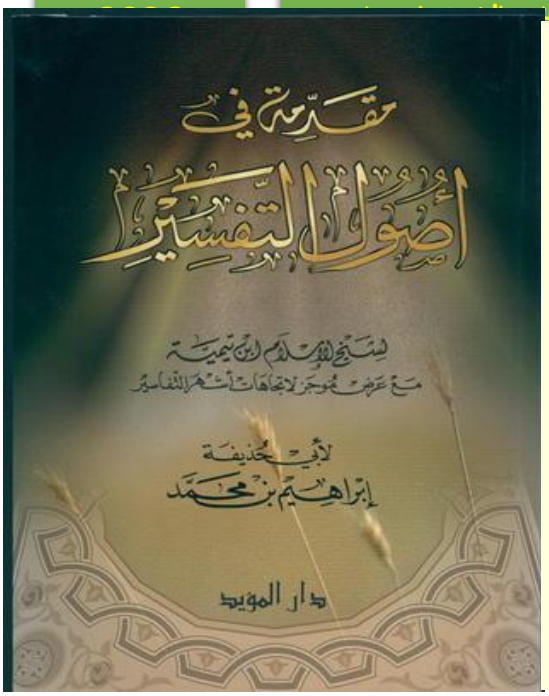
مقدمة في
أصول التفسير
لشيخ الإسلام ابن تيمية
مع عرض موجز لاتجاهات أئمة التفاسير
لأبي حذيفة
إبراهيم بن محمد
دار الموحد

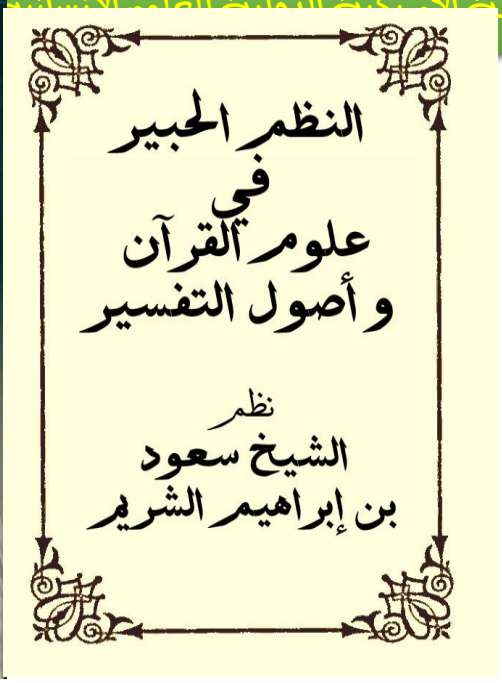
النظم الحبير
في
علوم القرآن
و أصول التفسير
نظم
الشيخ سعود
بن إبراهيم الشريم

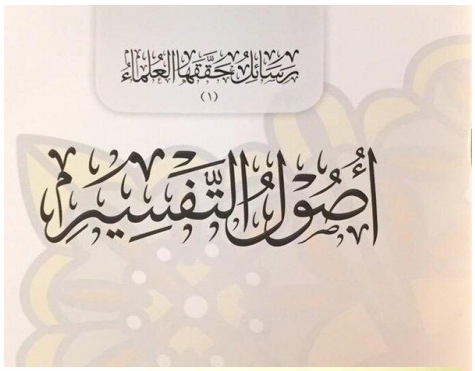
رسائل تحقيقها العلماء
(١)
أصول التفسير

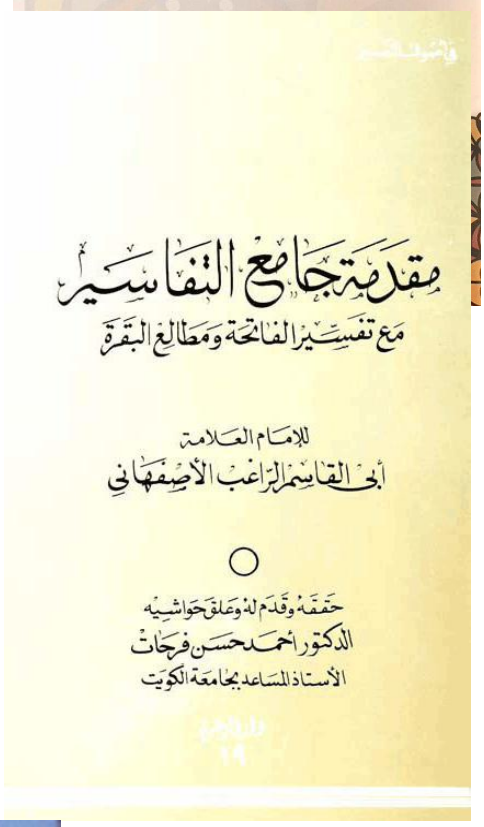
مقدمة جامع التفاسير
مع تفسير الفاتحة ومطالع البقرة
للإمام العلامة
أبي القاسم الراغب الأصفهاني
حققه وقدم له وعلق حواشيه
الدكتور أحمد حسن فرحات
الأستاذ المساعد بجامعة الكويت

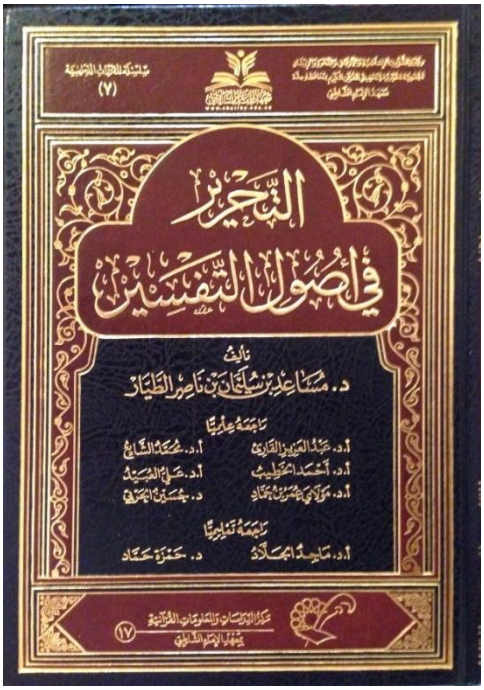
(٧)
التحرير
في أصول التفسير
تأليف
د. مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار
رابعة عالميًا
رابعة تدريبيًا
د. حمزة حداد

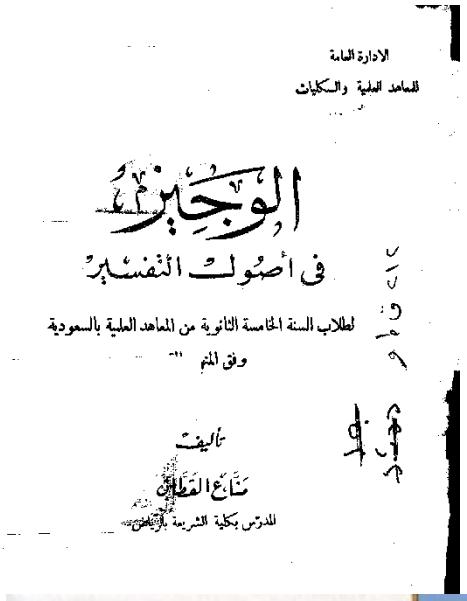
الإدارة العامة
للمعاهد العلمية والكليات
الوجيز
في أصول التفسير
لطلاب السنة الخامسة الثانوية من المعاهد العلمية بالسعودية
وفق المنهج الجديد
تأليف
مناع القطان
المدرس بكلية الشريعة بالرياض

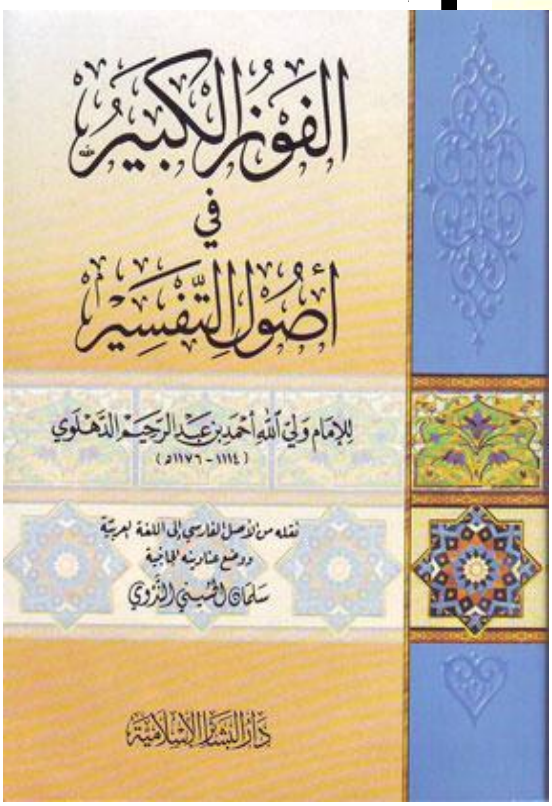
الفوز الكبير
في
أصول التفسير
للإمام ولي الله أحمد بن عبد الرحيم الدهلوي
(١١١٤ - ١١٧٦ هـ)
نقله من الأصل الفارسي إلى اللغة العربية
ووضع عناوينه الجانبية
سلمان الحسيني الندوي
دار البشائر الإسلامية

Ethical, Trust, And Governance Issues in AI Systems

Hanan Salim Alsaadi,

Ministry of Education (Sultanate of Oman).

Hanan.alsaadi@moe.om,

00968 98262190

Abstract:

Researchers, international organizations and even the public have concerns about unfairness and bias in Artificial Intelligence. This paper aims to reveal the ethical, Trust and governance issues of artificial intelligence by following the surge of scholarly research papers.to achieve ethical artificial intelligence, it is essential to establish strict ethical policies and principles and to ensure their enforcement through AI governance to build Trust among users .this paper conduct (SLR) Systematic literature review and Meta-Analyses (PRISMA), to summarize studies in the field of Trust, ethical and governance issues related to AI by addressing current states and suggesting recommendations for future work. Scopus was selected for its broad coverage and reputation as a scientific article analysis resource, as well as Google Scholar. A complete keyword search yielded 35,873 publications in the Scopus database. Applying inclusion and exclusion criteria narrowed the findings to 7449 relevant articles and 2,890 in Google Scholar search. Besides, semi-structured qualitative interviews were conducted with various stakeholders (managers, project managers, and project teams) from different institutions. Through the literature reviews, there has been a strong global trend in recent years toward implementing ethical and trustworthy artificial intelligence through AI governance, to ensure the

application of ethical principles and legal regulations within AI systems. However, the challenges in implementing these principles continue to raise concerns among international organizations and national governments. Formulating and implementing political and ethical standards for artificial intelligence by integrating legal, social and ethical aspects that ensure the development of ethical and trustworthy AI. Protecting data from bias and discrimination is one of the most essential principles that must be included in these policies and carefully applied in practice within AI systems, alongside many other ethical principles that have been outlined. This paper has theoretically relied on the most crucial ethical principles of artificial intelligence and AI governance. Future research direction should consider how to practically implement these principles to overcome the issues related to Trust and ethics in AI. Also, awareness of AI tools and applications at all levels in society should be considered. Besides, what are the key ethical concerns and risks associated with AI systems?

Keywords:

AI ethics, trustworthy AI, governance, transparency, and artificial intelligence.

القضايا الأخلاقية والثقة والحوكمة في أنظمة الذكاء الاصطناعي

حنان سالم السعدي

وزارة التربية والتعليم (سلطنة عُمان)

الملخص:

يبدي الباحثون والمنظمات الدولية وحتى عامة الناس قلقًا بشأن عدم العدالة والتحيز في الذكاء الاصطناعي. تهدف هذه الورقة إلى الكشف عن القضايا الأخلاقية وقضايا الثقة والحوكمة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي من خلال تتبع الزيادة المتسارعة في الأبحاث العلمية المنشورة. ولتحقيق ذكاء اصطناعي أخلاقي، من الضروري وضع سياسات ومبادئ أخلاقية صارمة وضمان تنفيذها من خلال حوكمة الذكاء الاصطناعي لبناء الثقة بين المستخدمين.

تعتمد هذه الورقة على إجراء **مراجعة منهجية للأدبيات (SLR)** وتحليلات وصفية وفق منهجية **PRISMA**، بهدف تلخيص الدراسات في مجال الثقة والقضايا الأخلاقية وقضايا الحوكمة المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، من خلال استعراض الوضع الحالي وتقديم توصيات للأبحاث المستقبلية. وقد تم اختيار قاعدة بيانات **Scopus** نظرًا لشموليتها الواسعة وسمعتها كمصدر لتحليل المقالات العلمية، بالإضافة إلى استخدام **Google Scholar**.

أسفر البحث الشامل باستخدام الكلمات المفتاحية عن **35,873منشورًا** في قاعدة بيانات Scopus. وبعد تطبيق معايير الإدراج والاستبعاد، تم تضييق النتائج إلى **7,449مقالة ذات صلة**، إضافة إلى **2,890مقالة** من نتائج البحث في Google Scholar.

كما تم إجراء مقابلات نوعية شبه منظمة مع عدد من أصحاب المصلحة المختلفين (المديرين، ومديري المشاريع، وفرق المشاريع) من مؤسسات مختلفة.

ومن خلال مراجعة الأدبيات، لوحظ وجود توجه عالمي قوي في السنوات الأخيرة نحو تطبيق الذكاء الاصطناعي الأخلاقي والموثوق من خلال **حوكمة الذكاء الاصطناعي**، وذلك لضمان تطبيق المبادئ الأخلاقية واللوائح القانونية داخل أنظمة الذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، فإن التحديات المتعلقة بتنفيذ هذه المبادئ ما تزال تثير القلق لدى المنظمات الدولية والحكومات الوطنية.

إن صياغة وتنفيذ معايير سياسية وأخلاقية للذكاء الاصطناعي تتطلب دمج الجوانب القانونية والاجتماعية والأخلاقية بما يضمن تطوير ذكاء اصطناعي أخلاقي وموثوق. ويعد **حماية البيانات من التحيز والتمييز** أحد أهم المبادئ التي يجب تضمينها في هذه السياسات وتطبيقها بعناية في الممارسة العملية داخل أنظمة الذكاء الاصطناعي، إلى جانب العديد من المبادئ الأخلاقية الأخرى التي تم توضيحها.

وقد اعتمدت هذه الورقة نظريًا على أهم المبادئ الأخلاقية للذكاء الاصطناعي وحوكمة الذكاء الاصطناعي. وينبغي أن تتجه الأبحاث المستقبلية نحو دراسة كيفية **تطبيق هذه المبادئ عمليًا** للتغلب على المشكلات المتعلقة بالثقة والأخلاقيات في الذكاء الاصطناعي. كما ينبغي الاهتمام بنشر الوعي حول أدوات وتطبيقات الذكاء الاصطناعي على جميع مستويات المجتمع.

بالإضافة إلى ذلك، تطرح هذه الدراسة سؤالًا مهمًا :**ما هي أبرز المخاوف والمخاطر الأخلاقية المرتبطة بأنظمة الذكاء الاصطناعي؟**

الكلمات المفتاحية :أخلاقيات الذكاء الاصطناعي، الذكاء الاصطناعي الجدير بالثقة، الحوكمة، الشفافية، والذكاء الاصطناعي.

1.0Introduction

The digital revolution has profoundly reshaped the world, and there is a growing global focus on artificial intelligence (AI) and its evolving impact across multiple sectors. It stands as one of the most widely debated technological trends in both academic and practical spheres today (Sunyaev, 2020) The influence and capabilities of AI are still being actively explored and investigated, raising important questions about its ethical implications, trustworthiness, and governance. This research focuses on ethical, Trust, and governance issues in AI systems, an area of growing importance as organizations integrate AI technologies into their operations. Artificial Intelligence (AI) is more than just an emerging technology in need of oversight and regulations. It is a transformative force influencing everyday routines, social and work-related interactions, and various settings. To ensure human wellbeing, it is essential that this power is directed toward positive outcomes. Ethics is central to this effort, helping to guide AI regulations in a way that maximizes its benefits while minimizing potential harm (By Mariarosaria Taddeo, 2018).

The increasing integration and adoption of Artificial Intelligence (AI) into different sectors is reshaping the way projects are designed, executed, and overseen. While AI brings notable advantages, such as automation, enhanced decision-making, and predictive capabilities, it also raises significant concerns related to ethics, Trust, and governance. Key issues include data bias, opacity in algorithmic processes, accountability gaps, and potential erosion of stakeholder confidence. In the context of limited regulatory oversight and varying levels of organizational preparedness, there is a pressing need to examine how ethical and governance principles can be effectively embedded in AI-enabled project environments. This study seeks to systematically investigate these challenges and propose best practices for the responsible implementation of AI systems.

Big Data and Artificial Intelligence are set to significantly reshape and transform governments globally (Pencheva). Transparency has become a core principle in data processing under the General Data Protection Regulation (GDPR). Although the definition of AI remains complex, the main issues associated with it relate to automated decision-making systems (Heike Felzmann1, 2019). Trust in AI depends on how transparency is presented and whether users can understand and contextualise the explanations given**.**

Several factors have contributed to the recent surge in interest in AI. Over the past few decades, significant advancements in foundational AI techniques, such as modern and traditional neural networks, have accelerated progress, and many of these innovations have been made open source, increasing accessibility. AI relies on extensive computational power, and the declining costs of computer hardware and specialized AI chip designs have made its adoption more feasible and appealing to organizations. Additionally, the expansion of cloud-based AI services has lowered entry barriers, making AI more accessible to businesses that might have been hesitant otherwise. Moreover, while AI research remains in its early phases, initial studies indicate that the COVID-19 pandemic has accelerated interest in AI, as societies adapt to minimized human involvement and an increased dependence on automation.

1.2. Research Motivation.

Despite the clear advantages AI offers, such as efficiency, scalability, and data-driven insights, there remain substantial challenges and uncertainties regarding its responsible implementation. Organizations face critical decisions about when and how to adopt AI, especially given the risks that may arise alongside its benefits. Can we truly trust AI systems? To what extent should we rely on them to perform tasks traditionally carried out by humans? Moreover, can AI tools effectively mitigate risks, or might they introduce new layers of complexity and ethical concern?

These questions are particularly relevant as AI technologies become more embedded in strategic decision-making and operational workflows. The automation of processes traditionally dependent on human expertise raises significant ethical dilemmas, including accountability, transparency, and bias in algorithmic decisions. Furthermore, the lack of clear governance frameworks in many organizations contributes to uncertainty about best practices and responsible AI integration. By exploring these issues, this research seeks to contribute to a deeper understanding of how Trust, ethics, and governance intersect in AI-enabled project environments, ultimately informing safer and more effective adoption strategies.

AI is a fast-growing domain with the ability to transform how we live and perform our work. Finally, protecting personal data is a significant issue, as AI systems often need access to confidential information, leading to concerns about privacy and data security (Abdulaziz Aldoseri, 2023).

Big Data and Artificial Intelligence are set to significantly reshape and transform governments globally (Pencheva). Transparency has become a core principle in data processing under the General Data Protection Regulation (GDPR). Although the definition of AI remains complex, the main issues associated with it relate to automated decision-making systems (Heike Felzmann1, 2019). Trust in AI depends on how transparency is presented and whether users can understand and contextualize the explanations given.

Several factors have contributed to the recent surge in interest in AI. Over the past few decades, significant advancements in foundational AI techniques, such as modern and traditional neural networks, have accelerated progress, and many of these innovations have been made open source, increasing accessibility. AI relies on extensive computational power, and the declining costs of computer hardware and specialized AI chip designs have made its adoption more feasible and appealing to organizations. Additionally, the expansion of cloud-based AI

services has lowered entry barriers, making AI more accessible to businesses that might have been hesitant otherwise. Moreover, while AI research remains in its early phases, initial studies indicate that the COVID-19 pandemic has accelerated interest in AI, as societies adapt to minimized human involvement and an increased dependence on automation.

1.3 Research Question, Aim and Objectives.

This systematic review aims to explore the ethical, Trust, and governance issues associated with the integration of artificial intelligence (AI), with a particular focus on identifying key trends, recurring patterns, and critical gaps in the existing body of research. As AI becomes increasingly embedded in decision-making processes, understanding its implications on accountability, transparency, and stakeholder trust is essential. The rapid pace of AI adoption has outpaced the development of clear regulatory frameworks and ethical standards, creating a pressing need for deeper analysis

2.0 Literature review.

2.0 Ethical AI.

Ethical AI, sometimes referred to as responsible AI, involves applying artificial intelligence with positive intent to support employees and businesses while ensuring fair outcomes for customers and society. Responsible AI helps organizations build Trust and confidently expand their use of AI technologies (Eitel-Porter, 2020) As interest in the ethical aspects of AI and machine learning increases, there is a growing emphasis on methods to guarantee the reliability of present and future practices. Preserving Trust in AI is likely essential for securing acceptance and the effective adoption of AI-powered services and products (Ehsan Toreini 1, 2019).

AI product and service developers are seen as responsible for navigating the complex trade-offs and ethical standards that guide AI deployment. Meanwhile, AI development professionals act as intermediaries by integrating ethical considerations into AI solutions, within the boundaries established by laws, organizational policies, and client requirements. Moreover, the skills of such practitioners (e.g. information risk management) can contribute significantly to the development of AI- and ML-based technologies (Teemu Birkstedt, 2023).

2.1 UNESCO principles of Ethical AI.

In November 2021, UNESCO put forward a Recommendation on the Ethics of AI in Paris, acknowledging AI's potential to greatly benefit humanity and that every country stands to gain from it. Consequently, UNESCO outlined the following fundamental ethical guidelines for artificial intelligence:

- **Proportionality and avoiding harm:** AI techniques must respect the core values outlined in these recommendations, be grounded in solid scientific principles, and ultimately, decisions should remain under human control.
- **Safety and security:** Potential dangers, including safety hazards and susceptibility to attacks (security risks), must be prevented and managed throughout the entire lifespan of AI systems.
- **Fairness and non-discrimination:** Those involved in AI should support social justice and protect fairness. Member States must address digital inequalities to guarantee inclusive access, equity, and involvement in AI development.
- **Sustainability:** Ongoing evaluation of AI's impact on human, social, cultural, economic, and environmental aspects should be conducted with a clear understanding of AI's implications for sustainability, recognizing it as a set of continuously evolving objectives.
- **Right to Privacy and Data Protection**: Privacy should be upheld, safeguarded, and encouraged at every stage of the AI lifecycle.

- **Human oversight and accountability:** Member States must guarantee that ethical and legal responsibility for every phase of the AI system lifecycle, as well as for any related remedies, can always be assigned to individuals or established legal entities.
- **Transparency and explainability:**

  Transparency is essential for the proper functioning of liability frameworks. Those involved in AI development should ensure that algorithms are understandable, particularly when their effects on users are significant, lasting, or not easily reversible.
- **Responsibility and accountability:** Ethical responsibility and liability for decisions and actions involving AI systems should always be ultimately assigned to the AI stakeholders.
- **Awareness and literacy:** Public knowledge and comprehension of AI technologies and the importance of data should be encouraged through accessible education, community involvement, digital skills development, and training in AI ethics. Everyone in society should be empowered to make informed choices about using AI systems and safeguarded against undue influence.
- **Multi-stakeholder and flexible governance and cooperation:** Involving diverse stakeholders at every stage of the AI system lifecycle is essential for inclusive AI governance, ensuring that benefits are shared broadly and support sustainable development.

The principles outlined above are intended to be upheld by all parties involved in the AI system lifecycle to protect human rights. These rules and guidelines can be modified through updates to existing or new laws and business policies, as they need to align with international law, the United Nations Charter, and the requirements of Member States (Natalia Díaz-Rodrígueza, 2023).

Trust is crucial for AI to maintain its social acceptance, and if AI systems fail to earn this Trust, their broad adoption and acceptance will be limited, preventing society and the economy from fully benefiting. Although Trust is important for adopting various technologies, AI presents unique and more complex trust issues compared to traditional information technologies. To address this, the European Commission's AI High-Level Expert Group (AI HLEG) developed guidelines for creating, deploying, and using trustworthy AI (Steven Lockey, 2021). Trust plays a key role in determining the willingness to adopt various AI systems. The five main challenges to building Trust in AI are transparency and explainability, accuracy and reliability, automation, anthropomorphism or personification, and large-scale data collection (Steven Lockey, 2021) The aim of explainability is to ensure that specific elements of a system are clear and comprehensible to humans, including developers, designers, regulators, and users from general society (Javier Del Ser9, 2024) especially when the user has little or no prior experience with the system. Achieving complete transparency can be challenging in practice (Steven Lockey, 2021). Researchers have shown that cooperation between stakeholders and AI agents can help enhance Trust in AI systems, with transparency being a key element in building that trust. In terms of accuracy and reliability, a major concern is that even when an AI agent delivers accurate results, users may still be hesitant to trust it (Steven Lockey, 2021), It is essential to recognise accuracy as a major trust-related challenge, as incorrect results can cause bias, unfairness, and potential harm. Reliable Artificial Intelligence must be legal, ethical, and resilient (Natalia Díaz-Rodrígueza, 2023) Trustworthy AI is grounded in fundamental rights and reflected by the European Commission's Ethical Principles:

1. **Respect for human autonomy**: Safeguarding the freedom and independence of individuals engaging with AI systems means that people should retain full control over their decisions and maintain the ability to

participate in democratic processes. AI systems must not unjustifiably dominate, pressure, mislead, manipulate, or condition individuals. Instead, they should enhance, support, and strengthen human cognitive, social, and cultural abilities, preserve space for human decision-making, and ensure human oversight in AI-driven work processes, for example, by assisting people in their workplaces and contributing to the development of meaningful roles within IT projects.

2. **Prevention of harm:** AI systems must avoid causing harm or intensifying negative effects on individuals. They should safeguard human dignity, as well as mental and physical wellbeing, be technically sound, and be designed to prevent malicious misuse. For example, they should be monitored to ensure they do not worsen negative outcomes resulting from information imbalances or unequal power dynamics.
3. **Fairness** is closely tied to the principles of non-discrimination, solidarity, and justice. While fairness can be understood in various ways, the European Commission supports a dual approach:
   (a) A substantive aspect that aims to ensure an equal and just distribution of both the benefits and burdens of AI, eliminates unfair bias, discrimination, and stigmatisation, upholds the principle of proportionality between actions and outcomes, and carefully balances competing interests and goals.
   (b) A procedural aspect that allows individuals to challenge and seek remedies for decisions made by AI systems or their operators. To enable this, the party responsible for the decision must be identifiable, and the decision-making process should be transparent and understandable.
4. **Explainability:** Essential for fostering and sustaining user trust in AI systems, explainability involves making processes transparent, clearly communicating the purpose and capabilities of AI, and ensuring decisions are, as much as possible, understandable to those directly or indirectly

impacted. In cases where a decision cannot be fully contested—such as when it's difficult to explain a model's outcome or the input factors involved—alternative explainability measures may be necessary, including traceability, auditability, and clear communication about what the AI system can do. The choice of measures should be based on the specific context and the potential severity of consequences if an error occurs.

These four ethical principles are fundamental and must be considered within the context of AI systems (Natalia Díaz-Rodrígueza, 2023) .

To build trust and address trust-related concerns, two key approaches can be taken. First, implement a system to validate the model's outcomes—where an independent agent operates alongside the model, and the results are only released when both meet a set, predefined standard. Second, modify the model or select algorithms that are naturally more reliable and trustworthy. These trust issues reflect broader societal concerns about the influence of AI. Principled AI frameworks—policy structures aimed at promoting and regulating fairness, accountability, and transparency in AI-based products and services—are especially important for strengthening Trust in AI (Ehsan Toreini 1, 2019). Trust plays a crucial role in how people interact with AI, as having an inappropriate level of Trust can lead to misuse, overreliance, or complete avoidance of the technology. As complex and often poorly understood machine learning models become more common in AI, Trust is frequently highlighted as a vital and desirable element in user-AI interactions (Alon Jacovi, 2021). A model is more trustworthy when the observable decision process of the model matches the user's priors on what this process should be. The concept of "Intrinsic Trust" refers to the Trust that arises when an AI system clearly explains its decision-making process to the user, enabling them to understand how and why a decision was made (Alon Jacovi, 2021). However, merely providing an

explanation does not automatically lead to intrinsic Trust. This type of Trust is only established when the user fully grasps the model's reasoning and finds that it aligns with their own expectations of logical and acceptable decision-making. If the user lacks a clear idea of what trustworthy behavior should look like for a specific task, intrinsic Trust will not develop—even if the AI system is easy to interpret.

On the other hand, "Externa Trust" can be built not through explanation but through observable behavior. In this case, Trust stems from external validation, such as the model's performance, the evaluation methods used, or the quality of the data, rather than from insight into how the model makes its decisions. Trust is derived from observing indicators of a reliable model rather than understanding its internal mechanisms. Extrinsic Trust is established through two separate conditions: (1) the model itself is dependable, and (2) the evaluation process used to assess the model is credible (Alon Jacovi, 2021). Increasing concern that excessive reliance on AI may undermine human autonomy, a worry intensified by the opaque, black-box nature of machine learning algorithms that produce human-like responses without clearly explaining the processes behind them (Hyesun Choung1* Prabu David2, 2022). The widespread use and influence of AI have raised concerns regarding its ethics and governance principles. AI's ability to operate autonomously introduces risks and uncertainties for users. Its black-box nature adds unpredictability, emphasizing the need for Trust as users navigate the complexities and potential dangers of AI-driven decisions. What sets AI apart is its combination of functional capabilities with human-like traits. According to the OECD (Organization for Economic Cooperation and Development), AI is defined as a machine-based system that, given a set of human-defined objectives, can make predictions, provide recommendations, or make decisions that affect real or virtual environments, operating with varying degrees of autonomy (Hyesun

Choung1* Prabu David2, 2022). Recent studies have shown that AI-based systems can be unreliable and untrustworthy, with biases in these systems undermining Trust among individuals and organizations. Such biases may lead to discriminatory outcomes, economic disruptions, and misuse by malicious actors. This issue largely stems from biases present in the training data used to develop AI systems—if the training data is biased, the AI will inherit those biases, resulting in unfair decisions affecting people based on race, gender, or socioeconomic status. Additionally, AI technology can produce highly realistic fake images and videos, which may be used to spread false information or manipulate public opinion. AI can also enable sophisticated phishing attacks that trick people into sharing sensitive data or clicking harmful links. To build Trust, it is essential to automate trust management within AI risk and trust frameworks, ensuring governance that emphasizes transparency, accountability, and fairness. This requires designing AI systems that reduce bias and discrimination while following ethical standards. Furthermore, AI systems must be dependable, resilient, and secure. Effective trust management involves meeting these criteria to foster confidence in AI technology and prevent bias and discrimination through automated trust controls in AI TRiSM (Trust, Risk and Security Management). It is crucial to train AI systems using datasets that are diverse and representative. This involves including data from multiple sources and different populations to avoid biases caused by underrepresented or unbalanced data. Moreover, engaging a variety of stakeholders—such as domain experts and ethicists—during the design and development phases can assist in detecting and mitigating potential biases and safeguard against discrimination (Adib Habbala, 2024).

The discipline of AI ethics has primarily developed in reaction to the various individual and societal harms that can arise from misuse, abuse, flawed design, or unintended negative consequences of AI systems. To build a robust culture of

AI ethics, the author (Leslie, 2019) presented some of the most consequential forms of potential harm:

- **Bias and Discrimination**: Data-driven technologies have the potential to reflect and amplify existing social inequalities, as they often derive insights from societal frameworks that are already biased. Moreover, the models powering these technologies are influenced by the decisions and assumptions of their designers, which may introduce personal biases. When the training data does not adequately represent the wider population, the likelihood of producing unfair or discriminatory results grows significantly.
- **Denial of Individual Autonomy, Recourse, and Rights:** When AI systems make decisions that affect people, it can be challenging for those impacted to determine who is accountable. Because AI takes over tasks that were previously performed by identifiable individuals, assigning responsibility becomes more complicated due to the intricate and distributed processes involved in developing and deploying these systems. This ambiguity in accountability can weaken individual rights and autonomy, particularly when the system causes harm.

- **Non-transparent, Unexplainable, or Unjustifiable Outcomes**: Machine learning models frequently depend on complex patterns that are not easily comprehensible to humans, which makes their results hard to explain. Although this opacity may be acceptable in some scenarios, it becomes a significant issue when the data used may include bias or discrimination. In these instances, the lack of interpretability can result in outcomes that are unfair or unjust.

- **Invasions of Privacy**: AI systems can pose risks to privacy both in their creation and during their use. Because these technologies depend

extensively on data, they often involve collecting personal information—sometimes without sufficient consent or protection, thereby endangering individuals' privacy. Once implemented, AI may profile or influence people without their awareness, limiting their ability to manage how technology impacts them. These intrusions can ultimately compromise a person's fundamental right to make independent decisions about their own life.

- **Disconnection and Breakdown of Social Bonds:** While AI's ability to customize services can greatly enhance user experience and efficiency, it also brings potential risks. Over-automation might reduce meaningful human interactions, and excessive personalization can lead to echo chambers that restrict exposure to diverse perspectives, fostering social fragmentation. Since Trust, empathy, and mutual understanding are essential for a unified society, preserving these values is crucial as AI technology advances.

- **Unreliable, Unsafe, or Poor-Quality Outcomes:** Inadequate data management, faulty design, and negligent implementation of AI systems can lead to unreliable or harmful results. Such failures can adversely affect individuals and society, erode public confidence in valuable AI technologies, and squander resources on ineffective or harmful solutions.

-

The proposed design lays out practice for setting up AI governance, structure, including: pragmatic treatment of data management,
affective computing, economics, legal affairs, and other areas. One key priority is to increase human wellbeing as a metric for AI progress. Besides, the IEEE principle requires everyone involved in the design and development of AI to be educated to prioritise ethical considerations.

- **The Public Voice (2018):**
  The proposed guidelines aim to improve the design and use of AI, maximize the benefits of AI, protect human rights, and minimize risks and threats associated with AI. They claim that the guidelines should be incorporated into ethical standards, adopted in national law and international agreements, and built into the design of systems.
- **European Commission's High Level Expert Group on AI (EC,2019):**
  The guidelines are designed to guide the AI community in the development and use of "Trustworthy AI" (i.e., AI that is lawful, ethical, and robust).The guidelines emphasize Four principles: respect for human autonomy, prevention of harm, fairness, and explicability.
- **United Nations Educational, Scientific, and Cultural Organization (UNESCO,2017):** The proposed ethical principle aims to provide decision makers with criteria that extend beyond purely economic considerations.
- **Australia's Ethics Framework:**

This ethics framework highlights the ethical issues that are emerging or likely to emerge in
Australia from AI technologies and outlines the initial steps toward mitigating them. The goal of this document is to provide a pragmatic assessment of key issues to help foster ethical AI development in Australia. These institutions focus on tackling the ethical challenges in AI that may impact human autonomy, economic structures, and society at large. Their goal is to create regulations, guidelines, and frameworks that promote the development and use of AI in a trustworthy and ethically responsible manner. Nevertheless, despite these initiatives, numerous organizations continue to experience fear, reluctance, and considerable difficulties in implementing AI technologies.

2.2 AI Ethics and Low:

AI will not be able to serve the public interest without the establishment of robust legal frameworks. Given AI's vast potential and powerful capabilities, it is crucial not to repeat the regulatory failures that allowed the early Internet to develop with minimal oversight—mistakes that led to significant societal consequences. Because AI has the capacity to cause profound and potentially irreversible harm, it demands stricter safeguards.

In a strategic move, corporations with vested interests in AI have begun funding numerous initiatives centered around AI ethics. While these actions demonstrate a commitment to responsible development, they may also serve to delay necessary regulatory discussions and legislative action on AI. Ethics, especially internal corporate ethics that exceed legal requirements, is certainly valuable. However, substituting ethics for enforceable law risks bypassing democratic processes and accountability.

The fundamental conflicts of interest between corporate goals and the public good cannot be adequately addressed by voluntary ethical codes or self-regulation. This does not mean that corporations and their representatives should be excluded from conversations about AI ethics and law—many bring good intentions and valuable perspectives. Still, due to the considerable financial influence of large tech companies, full transparency is essential. Participants in these discussions must disclose any employment ties, funding, or expected benefits from involved parties. Adhering to this principle of transparency allows the public to better assess the validity of the arguments presented. The design of autonomous AI systems and their widespread integration across society could result in far greater damage than that caused by the largely unregulated development of the Internet. Given the lessons learned and the far-reaching power of AI, there is a compelling case for adopting a precautionary legal approach—one that establishes core rules to protect the public interest in the

development and deployment of AI (Yanamala, 2013; Anil Kumar Yadav Yanamala, 2023).

This highlights a fundamental challenge in AI governance: the limitations and ineffectiveness of voluntary ethical guidelines and self-regulation in managing the underlying conflicts of interest between corporate agendas and the public interest. Although numerous companies advocate for ethical AI principles, these commitments are typically non-binding and lack enforceable mechanisms, rendering them inadequate for curbing harmful or exploitative behaviors. Genuine accountability demands the implementation of strong legal frameworks, independent regulatory bodies, and active public participation to ensure that AI development reflects societal values and safeguards the rights and wellbeing of all stakeholders, not solely those of influential corporations. Ethics is a wide-ranging field with diverse interpretations and understandings. While there is a growing body of literature and increasing advocacy for integrating non-Western ethical viewpoints into AI ethics—for instance, the IEEE's *Ethically Aligned Design* (2017) emphasizes the Inclusion of ethical traditions from regions such as Japan and Africa—the dominant narrative in AI ethics continues to be shaped primarily by Western European and North American perspectives (Emre Kazim1, 2021). The dominance of Western ethical frameworks in AI discourse reflects a significant limitation in the global development of ethical AI. Although initiatives such as the IEEE's Ethically Aligned Design have taken meaningful steps toward recognizing and promoting non-Western perspectives, the dominant discourse continues to be shaped primarily by viewpoints from Western Europe and North America. This imbalance risks overlooking or sidelining diverse cultural values, belief systems, and moral philosophies that are vital to developing inclusive and globally applicable AI. Achieving truly representative and equitable AI ethics requires a deliberate effort to incorporate and honour a wider array of cultural and philosophical backgrounds. AI ethics has primarily followed two major

approaches: the principles-based approach, which broadly aims to guide and structure the use of technology to reduce the risk of misuse, and the ethical-by-design approach, which focuses on minimizing harm resulting from design flaws. As these approaches evolve, questions around governance have become increasingly important. In the broader context of emerging digital technologies, governance can generally be categorized into technical and non-technical streams.

Technical governance involves mechanisms and processes that ensure the technology itself is transparent and accountable. This includes justifying design decisions and ensuring systems remain accessible and understandable.

Non-technical governance, on the other hand, pertains to establishing clear decision-making structures, offering appropriate education and training (which must be continuously updated due to the evolving nature of digital technologies like AI), and maintaining human oversight in automated decision-making. This is often linked to the concept of human-centric AI. Alongside these efforts, broader data ethics frameworks and procedural models have emerged, and there is a growing push for the creation and implementation of AI-specific impact assessments.

2.3 Principles and frameworks of ethical AI.

Around the world, a growing number of organizations are working on ethical AI principles and frameworks. These include academia-led programs, such as The Institute for Ethical AI and Machine Learning, trade union-led schemes, such as UNI Global Union, and business-led initiatives, Initiatives like Microsoft's responsible AI guidelines highlight a rising recognition that AI applications can cause unintended harmful effects if not carefully managed. More broadly, ethical AI is integrated into a larger responsible business framework, where

organizations are placing greater emphasis on strong governance and addressing the social and environmental concerns of their customers. The discussion around AI ethics and governance is particularly relevant and timely (Eitel-Porter, 2020). As the capabilities of social chatbots rapidly advance, regulators play an increasingly crucial role in their governance. Governments and regulatory bodies act as essential checks, ensuring accountability and oversight amid the growing ethical concerns and risks associated with these technologies. Their main instruments for shaping emerging technologies like social chatbots are guidelines and policy-driven interventions. With the rise of AI technologies fueled by sophisticated machine learning, governments, organizations, and regulators have increasingly focused on ethical guidelines aimed at directing the responsible development and deployment of AI (Joni-Roy, 17 Apr 2025). Ethical AI frameworks and guidelines serve as tools to incorporate ethical considerations throughout the design and deployment phases of AI systems (KOLLURI V. , 2015) An ethical AI framework typically encompasses data preprocessing, algorithm auditing, principles of accountability, and fairness-aware machine learning models designed to identify biases. These frameworks usually establish guidelines that ensure accountability and responsibility are maintained, while also providing mechanisms to address errors or issues caused by AI. Transparency is emphasized within ethical AI frameworks as a demonstration of commitment to trust, accountability, and informed decision-making for users and stakeholders. Additionally, such frameworks often include rules for safeguarding data privacy through techniques like differential privacy, federated learning, and encrypted computation (KOLLURI V. , 2015).

Researchers highlight the critical need to embed ethical considerations throughout AI development cycles to effectively reduce associated risks. Ethical AI frameworks promote transparency in algorithmic decision-making, allowing stakeholders to comprehend how AI systems arrive at conclusions and

facilitating oversight to ensure fairness and accountability. Regulatory responses to AI-related data challenges are evolving in a complex dynamic between technological progress and legal demands. In addition to laws like the GDPR and CCPA, governments around the world are exploring new strategies to manage AI's impact on privacy. For example, the European Union's proposed AI Act aims to regulate high-risk AI applications by requiring developers to ensure that AI systems respect fundamental rights and meet safety standards (European Commission, 2021) (Anil Kumar Yadav Yanamala, 2023).

10. China and its role in using AI:

By 2020, China aims to stay competitive with other leading nations and improve its AI development environment. Financially, the country plans to build an AI industry valued at over 150 billion yuan (approximately 21 billion dollars). Additionally, China seeks to establish foundational ethical norms, policies, and regulations for key AI sectors. The plan also includes achieving a 'major breakthrough' in fundamental AI theory and becoming a global leader in certain technologies and applications. Furthermore, China targets increasing the core AI industry's value to more than 400 billion yuan (around 58 billion dollars) and intends to expand and legally formalize ethical standards for AI. By 2030, China aspires to become the world's innovation hub for AI, with its core AI industry expected to more than double again in value to 1 trillion yuan (147 billion dollars). At that point, further enhancements to laws and standards will be introduced to address new challenges. This plan is guided by the AI Strategy Advisory Committee, established in November 2017, and coordinated by the Ministry of Science and Technology. The Chinese government frequently provides support and subsidies for AI technology development (Huw Roberts1 · Josh Cowls1, 2020).

China's ambitious national AI strategy embodies a state-driven approach that closely links technological progress with economic development and

geopolitical influence. By establishing clear targets for industry valuation, regulatory frameworks, and global leadership in AI innovation, China is not only making significant investments in infrastructure and talent but also demonstrating its intention to shape the worldwide AI landscape. The incorporation of ethical guidelines and legislative objectives indicates an awareness of the social and moral challenges posed by AI, although the centralized, top-down nature of this strategy raises critical concerns about transparency, human rights, and public accountability. As China positions itself as a global AI frontrunner, its approach may impact other countries—especially those with similar governance systems—emphasizing the urgent need for international dialogue and cooperation on ethical standards that balance innovation with democratic principles and human dignity.

As AI systems (such as robots, chatbots, avatars, and other intelligent agents) transition from being seen merely as tools to being regarded as autonomous agents and collaborators, a key area of research and development focuses on understanding their ethical implications. These systems must be introduced in ways that foster Trust and comprehension while respecting human and civil rights. The importance of ethical considerations in developing intelligent interactive systems has become a major area of research in recent years, prompting numerous initiatives from both researchers and practitioners, including the IEEE Ethics of Autonomous Systems initiative, the Foundation for Responsible Robotics, and the Partnership on AI, among others (Dignum, 2018). governance mechanism, focus on the basic regulations, rules and principles which are crucial to ensure AI Ethics. As the capabilities for autonomous decision-making grow, perhaps the most important issue to consider is the need to rethink responsibility. Whatever their level of autonomy, social awareness and their ability to learn, AI systems are artefacts, constructed by people to fulfil some goals. Theories, methods, and algorithms are needed to integrate societal,

legal and moral values into technological developments in AI, at all stages of development (analysis, design, construction, deployment and evaluation). These frameworks must deal with the autonomic reasoning of the machine about such issues that we consider having ethical impact, but most importantly, we need frameworks to guide design choices, to regulate the reaches of AI systems, to ensure proper data stewardship, and to help individuals determine their own involvement. Values are dependent on the socio-cultural context, and are often only implicit in deliberation processes, which means that methodologies are needed to elicit the values held by all the stakeholders, and to make these explicit can lead to better understanding and Trust in artificial autonomous systems. That is, AI reasoning should be able to consider societal values, moral and ethical considerations; weigh the respective priorities of values held by different stakeholders in various multicultural contexts, explain its reasoning; and guarantee transparency. Responsible Artificial Intelligence involves human accountability in creating intelligent systems based on core human principles and values, aiming to promote human flourishing and wellbeing within a sustainable world (Dignum, 2018). AI ought to be developed to serve the common good and promote the wellbeing of humanity" (Luciano Floridi, 2018).

Organizations like the European Commission's High-level Expert Group on AI (HLEG) hold the view that AI is something we can and should trust. However, this Trust depends on ensuring that all actors and processes, including the AI technology itself, within the system's socio-technical context throughout its entire lifecycle, are trustworthy. The HLEG acknowledges that trustworthiness is not usually attributed to machines, but they aim to apply this concept to AI. They identify three key elements of trustworthy AI: the AI technology itself, the designers and organizations responsible for its development, deployment, and use, and the socio-technical systems involved throughout the AI lifecycle (Ryan, 2020). Since the term' artificial intelligence' was first introduced at a workshop

at Dartmouth College in 1956, the field has undergone multiple periods of rapid advancement. In particular, the groundbreaking progress in machine learning and deep learning since the early 2010s, along with the accelerating pace of these developments, has sparked widespread imagination about a future filled with intelligent agents enhancing the wellbeing and success of individuals, organizations, and societies. However, it is becoming increasingly clear that AI is not the 'magic solution' some envision; like any technology, AI will bring significant benefits but will also present new ethical, legal, and social challenges. In response to the growing awareness of the challenges that are induced by AI, we have seen multiple calls for beneficial AI (Future of Life Institute 2017), responsible AI (Chinese National Governance Committee for the New Generation Artificial Intelligence 2019; Université de Montréal 2017; Wiens et al. 2019), or ethical AI (Floridi et al. 2018; UK House of Lords 2017) during the last few years. Regardless of the specific terminology used, these calls essentially share the same goal: to advance AI in a way that maximizes its benefits while minimizing or preventing its risks and harms. Similarly, the European Commission's independent High-Level Expert Group on Artificial Intelligence released its Ethics Guidelines for Trustworthy AI in early 2019. These guidelines quickly gained influence in both research and practice and have become the foundation for adopting the concept of trustworthy AI in other frameworks, such as the OECD's AI principles (OECD 2019) and the White House AI principles (Vought 2020). At its core, trustworthy AI is based on the idea that Trust underpins societies, economies, and sustainable development, and that the global community can only fully realize AI's potential if Trust in technology is established (Independent High-Level Expert Group on Artificial Intelligence 2019). However, trustworthy AI is a highly interdisciplinary and evolving research area, involving diverse discussions and approaches across fields like psychology, sociology, economics, management, computer science, and information systems. Views and interpretations of what constitutes

trustworthy AI differ, with ethical and regulatory requirements prioritized unevenly around the world. Additionally, understanding of both technical and non-technical methods to achieve trustworthy AI continues to grow. Given that "trust" itself is a complex concept that has been widely debated in academia over recent decades, it is unsurprising that the definition of Trust in AI and what makes AI trustworthy remains unsettled and widely discussed in both research and practice. As a result, establishing a clear and current understanding of trustworthy AI and how to realize it remains a difficult task (Sunyaev1, October 2020). Artificial Intelligence (AI) applications can lead to unforeseen negative outcomes for businesses if not deployed thoughtfully. In particular, flawed or biased AI systems can result in compliance violations, governance failures, and reputational harm. These problems often stem from common challenges in AI development, such as hurried implementation, insufficient technical expertise, and inadequate quality control. To address these risks, more organizations are increasingly establishing ethical AI guidelines and frameworks. However, ethical AI principles by themselves are not enough to guarantee responsible AI use within organizations. Companies also need robust, enforceable governance mechanisms, including tools to manage workflows and generate audit trails that uphold their ethical standards. By adopting comprehensive governance frameworks—supported by ethics committees and reinforced through targeted training, businesses can better mitigate AI-related risks. Additionally, applying such governance to AI model development can facilitate the efficient and scalable implementation of AI solutions (Eitel-Porter, 2020). Gartner, a leading research and advisory firm, predicted that by 2022, 85% of AI initiatives might produce flawed results due to biases in data, algorithms, or the teams overseeing them. Similarly, Accenture's research indicates that although 63% of executives recognize the importance of monitoring AI systems, many lack clarity in how to do so effectively. Additionally, 60% report needing to override AI decisions with human intervention at least once per month. These challenges must be tackled

head-on to ensure AI delivers optimal value while minimizing potential risks. (Eitel-Porter, 2020).

These figures reveal a significant disconnect between the swift adoption of AI technologies and organizations' ability to manage them responsibly. The likelihood of biased results—arising from flawed datasets, algorithmic limitations, or inadequate human oversight—presents substantial risks to fairness, dependability, and public confidence in AI systems. Additionally, while many leaders recognize the need to monitor AI, their uncertainty around how to do so effectively points to insufficient governance structures and technical readiness. The ongoing reliance on human intervention underscores that AI is neither fully autonomous nor error-proof. To fully realise the benefits of AI while minimizing its risks, organizations must establish strong accountability systems, implement ongoing strategies to detect and reduce bias, and build cross-functional teams with both technical knowledge and ethical insight.

AI ethics has seen a significant surge in recent years, with numerous frameworks, guidelines, and consultations rapidly emerging from governments, international organizations, civil society, businesses, and academia. Across all sectors where data-driven innovation is advancing, there is growing concern about the ethical implications and unintended consequences of new technologies in society. Moreover, there's increasing awareness that even the most recent enhancements to data protection regulations are insufficient to fully address the complex ethical concerns and societal challenges posed by evolving data infrastructures and computational methods (Chapman, 2021). The prominent European Commission report on 'Trustworthy AI' emphasizes that achieving meaningful change requires the active involvement of top-level management. It also highlights that engaging all stakeholders within a company, organization, or institution enhances both the acceptance and the effectiveness of introducing any new process, whether technological or not. As a result, the report recommends

establishing a process that includes participation from both operational staff and executive leadership' (Chapman, 2021). The European Commission's focus on leadership and stakeholder engagement highlights a vital recognition of the necessary elements for effectively implementing trustworthy AI. Technological or policy-driven changes alone are inadequate without the dedicated involvement of senior leadership and collaboration across all levels of the organization. Involving both high-level decision-makers and operational staff helps ensure that AI adoption is not only technically robust but also ethically grounded and suited to its specific context. This comprehensive approach promotes internal Trust, enhances accountability, and supports the responsible and successful deployment of AI. Given that AI relies heavily on data, it also encounters ethical concerns related to data governance, such as consent, ownership, and privacy (By Mariarosaria Taddeo, 2018).

Developing effective practices for delegation and creating new frameworks to assign moral responsibility are crucial steps toward harnessing the benefits of AI and tackling its associated challenges. However, these measures alone are insufficient. Ethical evaluations must also consider the subtle, often unseen, ways in which AI can shape human behavior. Despite the complexity involved, regulating the ethical design and use of AI remains a vital and indispensable undertaking (By Mariarosaria Taddeo, 2018). The rise and extensive adoption of AI technologies across various sectors have raised concerns about the accuracy of AI algorithms and their ethical implications. The opaque nature of AI decision-making can result in biases and prevent users from influencing outcomes, potentially infringing on fundamental rights. Ethical challenges such as breaches of privacy, discriminatory practices, and unforeseen consequences highlight the pressing need for robust ethical regulations in the development and deployment of AI systems (KOLLURI, 2015). As AI algorithms continue to evolve and are integrated into diverse domains, it is increasingly important to

evaluate the appropriateness of human Trust in these systems, along with the accountability associated with their decision-making processes. Developers and users of AI systems must uphold ethical standards and bear moral responsibility for the broader impacts of AI, including unintended consequences, collateral effects, and the potential harm resulting from the actions and decisions made by these technologies (KOLLURI V. , 2015). Ethical AI regards privacy as both a fundamental value to be respected and a right that must be safeguarded. Although privacy is frequently left undefined, it is commonly associated with data protection and data security. Some sources also connect privacy to concepts like freedom or Trust. Approaches to ensuring privacy typically fall into three groups: technical methods such as differential privacy, privacy by design, data minimization, and access control; calls for increased research and awareness; and regulatory measures, including general legal compliance, certification processes, or the development and adaptation of laws and regulations tailored to the unique challenges posed by AI (Anna Jobin a, 2019).

3.0 Methodology.

The analysis of this systematic research is based on the PRISMA framework. This review aimed to investigate the ethical, Trust, and governance issues in AI systems. As well as how Trust is developed and maintained in AI systems, examine governance frameworks that guide ethical AI deployment in projects, identify challenges and opportunities based on current academic literature and provide recommendations for responsible and transparent AI practices.

Alongside the PRISMA framework, personal interviews are conducted with IT project managers, project teams, and stakeholders from different institutions to explore and gain various insights into the impact of AI-enabled projects and the ethical, Trust, and governance issues once implemented.

3.1.1 Identification.

-Database selection.

This review took place on 18 May 25; Scopus database was selected as the main database for this review. Scopus database was selected because it is one of the most prestigious and strongest databases for analyzing scientific papers. In addition, Google Scholar was the second database I selected for my systematic review, which focuses on scholarly literature. It assists most researchers to locate a wide range of sources (Ex, an article, academic journals and more). Features like citations and author profiles.

-Research strings.

Scopus database:

To ensure the retrieval of selected studies, researchers used exact keywords; these keywords were (TITLE-ABS-KEY ("artificial intelligence" OR "AI") AND TITLE-ABS-KEY ("ethics" OR "trust" OR "governance" OR "transparency")). Moreover, publications for the last ten years were selected from 2015 to 2025, AND PUBYEAR > 2014 AND PUBYEAR < 2026. In addition, the subject area was limited to computer science, Social Science , engineering, business, management, accounting and decision science for (LIMIT-TO (SUBJAREA , "COMP") OR LIMIT-TO (SUBJAREA , "SOCI") OR LIMIT-TO (SUBJAREA , "ENGI") OR LIMIT-TO (SUBJAREA , "BUSI") OR LIMIT-TO (SUBJAREA , "DECI")). Publication in English were selected in this review, AND (LIMIT-TO (LANGUAGE , "English")).To be more accurate , exact keywords were used , for example, LIMIT-TO (EXACTKEYWORD , "Trust") OR LIMIT-TO (EXACTKEYWORD , "Explainable AI") OR LIMIT-TO (EXACTKEYWORD , "AI") OR LIMIT-TO (EXACTKEYWORD , "Machine Learning") OR LIMIT-TO (EXACTKEYWORD , "Trustworthy AI"). Publications were limited to articles,

review and conference papers, AND (LIMIT-TO (DOCTYPE , "ar") OR LIMIT-TO (DOCTYPE , "cp") OR LIMIT-TO (DOCTYPE , "re")).

Google Scholar:

The main keywords used were "the ethical, trust, and governance issues in AI systems". The initial search provided about 17,400 documents. After exclusion, the publications were reduced to 2,790 documents. Publications for the last ten years were selected from 2015 to 2025 and limited to articles.

-Inclusion and exclusion criteria.

Table 1: Inclusion and Exclusion

Inclusion criteria	exclusion criteria
ethical, Trust, and governance issues in AI Systems	Research outside the specified subject area
2015-2025	All publications before 2015 were excluded, and 2026 publications were excluded.
English language	Any other languages
Article, review and conference papers	Thesis, books, book chapters, blogs

3.1.2 Screening and selections

The main keywords used were AI, ethics, Trust, transparency, and governance; thus, the initial search provided 35,873 documents. After applying the Inclusion and Exclusion criteria, 28,424, as shown in Table 1, the publications were reduced to 7,449 documents as the final search, since they were excluded.

3.1.3 Inclusion and reporting

The following section will start addressing the research questions based on the PRISMA framework.

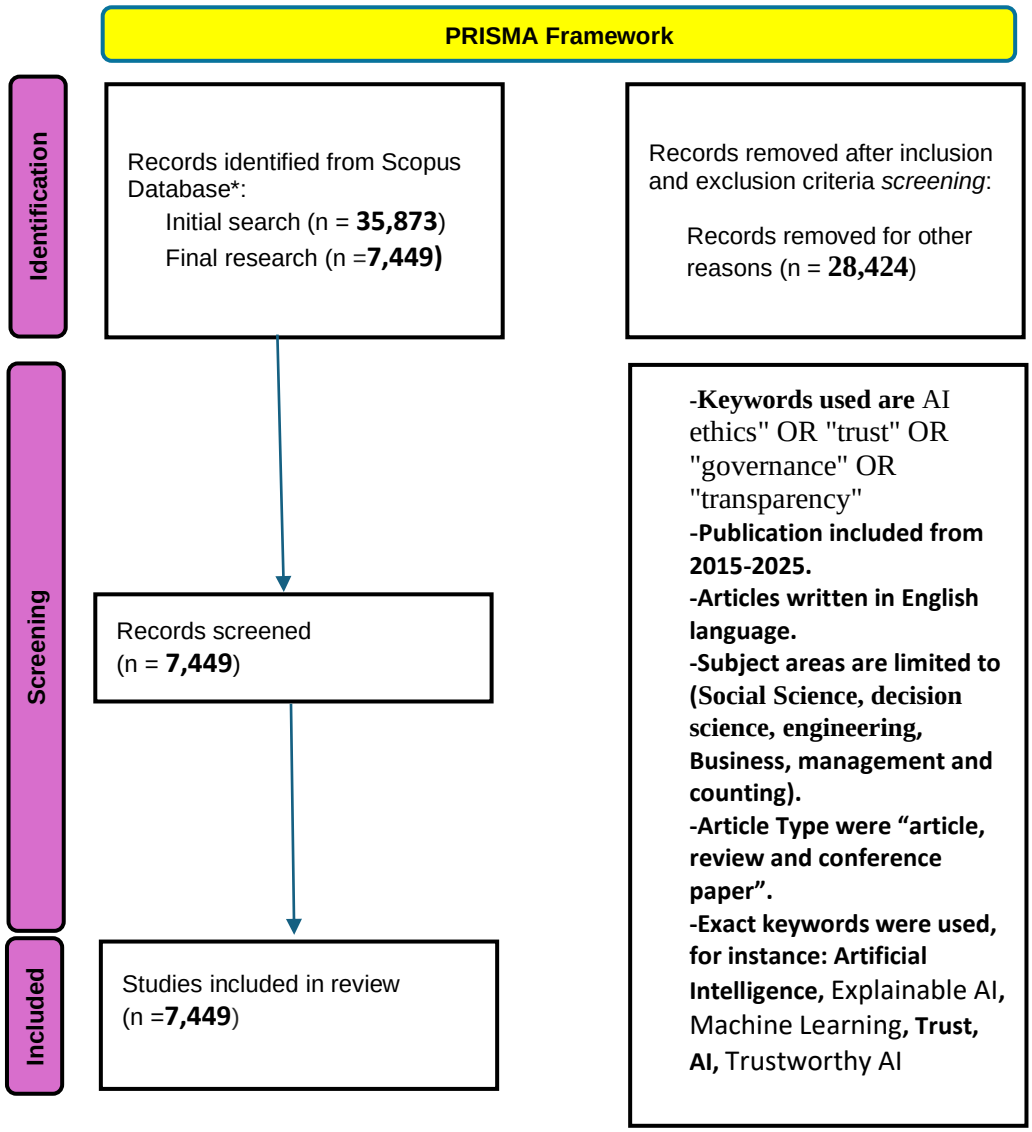

Figure 1 PRISMA (systematic review flow charts)

3.1 Expected Contributions.

This is a thorough literature review that seeks to contribute to or highlight the ethical, Trust, and governance challenges of AI systems, guidelines for AI

integration in project environments and well-structured academic reports suitable for academic submission or future publication. It aims to offer a comprehensive understanding of current debates and practical implications, providing a foundational reference for researchers, practitioners, and policymakers interested in the responsible use of AI systems. By consolidating diverse scholarly insights, the review not only underscores the significance of ethical frameworks and governance protocols but also emphasizes the growing necessity of Trust in AI-driven decision-making within project settings.

To analyze and understand the factors facilitating ethical AI adoption, this paper clarifies the aspects and topics covered in this review and the links between these topics, which are trust, ethical and governance issues of AI system and by highlighting the most important principles and governance frameworks published by international institutions and compare between them as well as presenting the role of countries in this side.

4.0 Results and Discussion

I have conducted personal interviews with different institutions targeting managers, project managers and project teams to gain valuable perspectives and to understand how AI is being integrated into organizational practices, as well as assist in answering research questions.

A rapid increase is found in the number and variety of guidance documents for ethical AI, demonstrating the increasing active involvement of the international community. Organizations publishing AI guidelines come from a wide range of sectors to overcome such issues related to ethics, Trust, and governance of AI.

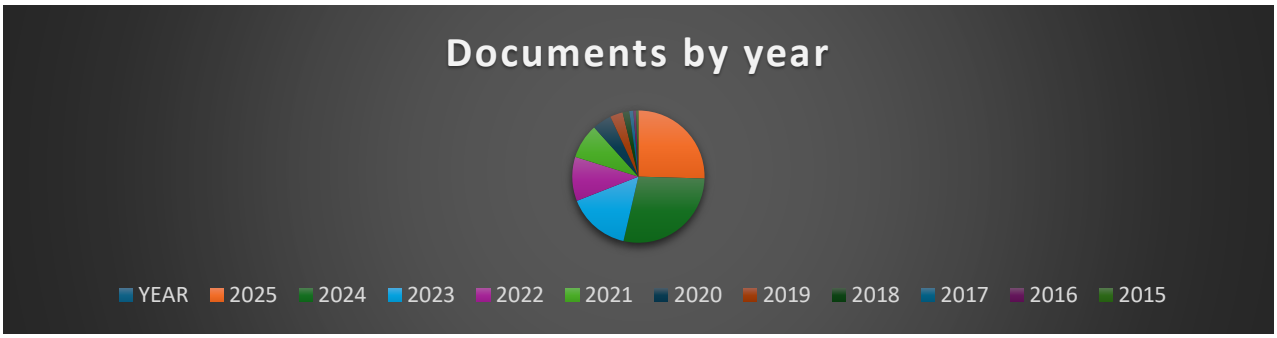

Figure 2: Documents by year

Figure 2 illustrates the distribution by year of Trust, ethical and governance issues of AI Systems between 2015 and 2025. For instance, in 2024, 2186 publications were published, 1195 publications were published in 2023 and 837 publications in 2022. Thus, the increasing number of publications on this field from 837 in 2022 to 2186 in 2024 reflects a growing research interest in this field. The sharp rise, particularly in recent years, indicates a significant shift toward investigating the concerns related to ethical, Trust, and governance issues and the required principles and frameworks. This trend underscores the need to explore both the challenges of implementing Ethical AI. Ensuring it is a crucial area of study.

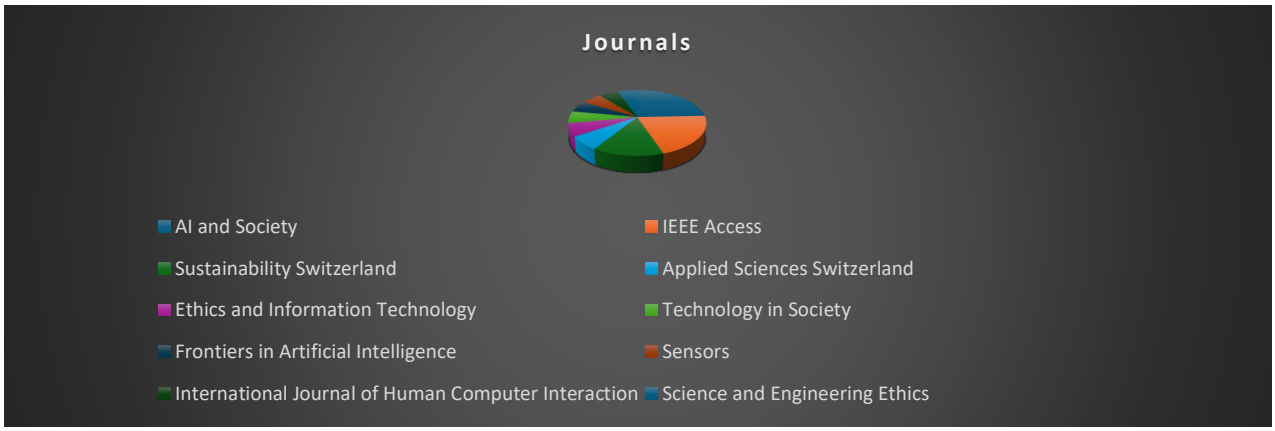

Figure 3: Top 10 journals in the field of Ethical, Trust and Governance of AI

As shown in Figure 3, it represents the most prolific journal in the field of Ethical AI. Its consistent publication of high-quality, peer-reviewed research has made it a central platform for scholars and practitioners exploring responsible AI development and plays a vital role in shaping policies and ethical standards globally. Its contributions are important and useful in informing the discourse on how AI can align with societal values, legal norms, and public Trust.

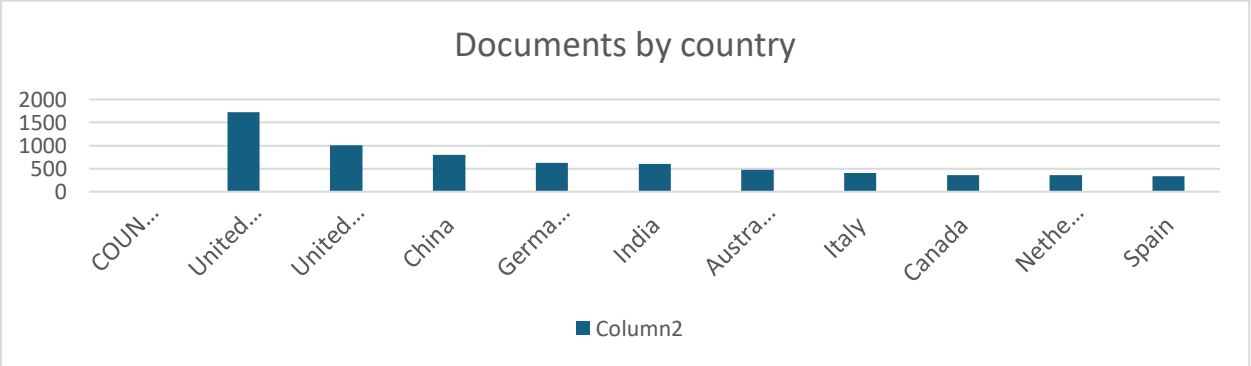

Figure 4: Documents by country

As shown in Figure 4, the top 10 countries are in the AI research area. It indicates that the ethical challenges of AI concern organizations (public and private enterprises. However, there is significant divergence in the solutions proposed to meet the ethical challenges of AI suggested by these countries and discussed in previous sections.

The leading countries which contribute to this field are the United States, the United Kingdom, India, and China. Thus, these global leaders were contributing significantly to AI research. Analysis of the data presented reveals a worldwide impact.

With a particular focus on the last ten years, researchers have dedicated significant attention to this field due to its importance, driving advancements in AI applications and how to ethically implement it while addressing its challenges. However, there is significant divergence in the solutions proposed to

meet the ethical challenges of AI. Further, the relative underrepresentation of geographic areas such as Africa, South and Central America and Central Asia indicates that the international debate over ethical AI may not be happening globally in equal measures. Countries

Like the US, UK, and China are shaping this debate more than others, which raises concerns about neglecting local knowledge, cultural pluralism and global fairness.

These analyses show that in recent years, various international organizations and national governments have proposed Ethical principles, guidelines and ethical values. Table 2 represents international organizations and their basic roles and responsibilities.

Table 2 International organizations and their roles (author's own creation)

international organizations / national governments	**Year**	**Roles \responsibilities**
The Asilomar AI Principles	2017	-The development of AI should ultimately promote the wellbeing of all sentient creatures.
IEEE (Institute of Electrical and Electronics Engineers	2017	-State the need to "prioritise human wellbeing as an outcome in all system design
European Commission's (High-Level Expert Group on AI)	2018	- Emphasis on leadership and stakeholder involvement reflects a critical understanding of what it takes to implement trustworthy AI effectively. - The influential European Commission's report on 'Trustworthy AI' proposes that 'management attention at the highest level is essential to achieve change. - Ensure AI systems comply with fundamental rights and safety requirements (EC-2021).

		- The global society will only ever be able to realize the full potential of AI if Trust can be established in it.
AIUK	2018	-AIUK and Asilomar both characterize this principle as the "common good": AI should "be developed for the common good and the benefit of humanity. - Ensure that AI technologies benefit and empower as many people as possible.

Besides, the Organization for Economic Cooperation and Development (OECD), UNESCO and China's ambitious national AI strategy. There is a strong agreement and similarity among these documents in the development and use of AI by setting Ethical values that should be paramount while designing and deploying AI systems: freedom, privacy, human dignity, safety, fairness, transparency, accountability, and well-being (of individuals, society, and the environment). Many of these values correspond to human rights affirmed in international and national laws and to those general ideas regarding avoiding harm and doing good, which are widely shared across cultures.

Analysis has shown the emergence of an apparent cross-stakeholder convergence on promoting the ethical principles of transparency, justice, non-

maleficence, responsibility, and privacy. Furthermore, uncertainty remains as to which ethical principles should be prioritized, how conflicts between ethical principles should be resolved, who should enforce ethical oversight on AI and how researchers and institutions can comply with the resulting guidelines.

Due to the multitude of principles formulated by various institutions and international organizations, there is a growing concern and confusion about how to apply these principles. Some organizations may even seek to impose their own principles to assert control or serve their own interests. It is essential to foster the exchange of expertise among countries and to formulate unified principles and laws to ensure ethical artificial intelligence that earns the Trust of clients, society, and organizations.

Trust, ethics, and governance are foundational to the responsible development and deployment of artificial intelligence (AI). Trust is critical in encouraging users—whether individuals, organizations, or societies—to adopt AI systems. This Trust depends on factors such as transparency, explainability, reliability, and fairness. When AI systems operate as black boxes or produce biased or unpredictable results, they risk losing user confidence and creating resistance to adoption. Ethical issues centre on fairness, privacy, data integrity, inclusivity, and accountability. Without proper oversight, AI systems can reinforce existing inequalities or introduce new biases, especially if the training data is unrepresentative or the design reflects the assumptions of a narrow group of developers. Ethical AI should prioritize human well-being, respect individual rights, and ensure that systems do not produce harmful or discriminatory outcomes. Governance ensures that ethical standards are not merely aspirational but enforceable. The current landscape includes many AI ethics principles issued by governments, NGOs, and multinational organizations. However, this proliferation can lead to confusion, redundancy, and even competition among frameworks. Some entities may leverage their ethical principles to pursue

control or economic advantage, rather than actual responsibility. Therefore, effective governance must be collaborative, transparent, and adaptable—balancing innovation with public interest and accountability. Governance plays a vital role in ensuring AI is implemented ethically and effectively. A unified and transparent governance structure is necessary to set clear standards, ensure accountability, and align national efforts with global best practices. Inclusive policymaking and adaptive regulations are crucial to maintain public Trust and supporting the responsible growth of AI technologies.

The Gulf Cooperation Council (GCC) countries have collectively demonstrated significant commitment to advancing and governing artificial intelligence (AI) through national strategies, policy frameworks, and institutional innovations. Oman plans to develop smart cities using AI to enhance services such as traffic, water, and waste management, as well as the effect of AI on employees of the public sector. Bahrain has introduced AI procurement guidelines to ensure ethical and transparent use of AI in the public sector. Kuwait partnered with Microsoft to strengthen the digital and AI competencies of government employees. Qatar's National AI Strategy focuses on applying AI in sectors like healthcare and education while fostering innovation and international collaboration. Saudi Arabia established the Saudi Data and AI Authority (SDAIA) to lead its national strategy and foster AI-driven economic diversification. The UAE created the Ministry of AI and launched its National Strategy for AI 2031 to integrate AI across key sectors, promote ethical development, and refine local talent. Collectively, the GCC nations are prioritizing responsible AI governance, human capital investment, and ethical innovation as they pursue a digitally advanced and inclusive future.

There are initiatives within some institutions to implement artificial intelligence tools by raising awareness at all organizational levels about the importance of AI through workshops, email campaigns, and other communication methods. The

concerns and challenges identified during the interviews are as follows: avoiding complete reliance on AI applications, not ensuring efficient management of AI systems, insufficient awareness of AI and its applications, and resistance from stakeholders with a traditional mindset who prefer conventional ways of working.

This emerging picture reflects a promising but uneven trajectory of AI integration across public institutions. While some entities like the Ministry of Education and the Royal Oman Police are proactively adopting AI tools and demonstrating leadership in digital transformation, others remain in the exploratory phase, grappling with uncertainty and institutional inertia. The efforts to raise awareness and pilot AI applications signal a forward-thinking mindset, but the challenges revealed—such as lack of awareness, resistance to change, and concerns about overdependence—highlight the urgent need for a unified national strategy. This strategy should focus on capacity building, change management, ethical implementation, and robust governance to ensure AI adoption is inclusive, efficient, and aligned with Oman's long-term development goals. Ethical principles must be sufficiently tangible to guide organizations that deploy AI and to ensure their applicability in practice; these principles must also be enforceable through governance (Teemu Birkstedt, 2023) Over the past ten years, there has been a significant and growing interest from researchers in the field of artificial intelligence and its applications. Through my analysis of scientific research papers from 2015 to 2025, it is evident that there is a global trend among organizations and governments to explore how ethical and trustworthy AI can be implemented by establishing laws, regulation and principles that require AI system developers to adhere to them. It was also observed that each organization or country has formulated its own set of principles and regulations, with no unified standards that everyone follows. This may be due to the unique cultural, political, and social characteristics of each

country, making it difficult to commit to a single framework. According to the research papers reviewed, AI governance remains largely conceptual and lacks practical implementation. As previously discussed in this study, the challenges may be attributed to various factors, including political interests, economic priorities, or personal interests. The development of systems that embody significant amounts of intelligence and autonomy leads to important legal and ethical questions whose answers affect both producers and consumers of AI technology.

However, the field is rapidly developing, and the volume of empirical studies is expected to grow in the near future, highlighting the need for future literature reviews as empirical research on AI governance becomes more advanced (Teemu Birkstedt, 2023).

5.0 Conclusion.

The key conclusion reached by this study is that international organizations and national organizations governments are making notable efforts to address the challenges of employing artificial intelligence technologies by establishing the necessary strategies and regulations for more ethical and trustworthy AI. The global shift toward ethical AI governance is expected to play a significant role in transforming operational systems from traditional to technological. It is hoped that the principles and regulations will be implemented with full transparency and reliability.

In summary, success in the quest for artificial intelligence has the potential to bring unprecedented benefits to humanity, and it is therefore worthwhile researching how to maximize these benefits while avoiding potential pitfalls. It seems self-evident that the growing capabilities of AI are leading to an increased capability. We believe that this is possible and hope that this research agenda provides a helpful step in the right direction (Stuart Russell, 2015).

5.1 Recommendation for Future Work

This research addressed the three most critical pillars (Trust, ethical governance of AI systems) for ensuring ethical AI, which is the goal of institutions and organizations around the world. There are tangible initiatives that lay the foundation for applying AI ethics. However, according to the literature review, concerns remain regarding the extent to which developers of these technologies are committed to these principles and whether they can be implemented smoothly and transparently, ensuring that data and algorithms are unbiased and subject to accountability. These principles must undergo practical application as a pilot phase and be presented to end users to foster Trust between users and AI systems. Moreover, training in this area must be intensified, and awareness must be raised among all stakeholders in society, including users, developers and decision makers on the importance of adhering to ethical principles.

Test AI governance readiness frameworks are designed for public and private institutions, particularly in developing countries, to assess institutional preparedness for ethical AI adoption. Future research should also investigate how national-level strategies (such as Oman Vision 2040) can be aligned with ethical AI adoption by assessing gaps between policy goals and practical implementation. The need to develop employees' skills in handling artificial intelligence tools and applications. Finally, Future work could track and assess the long-term impact of ethical AI policies on organizational performance, public Trust, and regulatory compliance across different sectors.

While much attention is given to experimenting with AI, the process of acquiring and preparing data, which typically demands the most time and effort, often receives less focus. The widespread availability of data, especially when dealing with large volumes and diverse sources, combined with the uncertain effects of data movement on quality and the limited recognition of the significance of data quality, makes governance more complex. Data quality

encompasses several dimensions, such as accuracy, timeliness, completeness, consistency, objectivity, believability, and relevance, all of which are critical in determining whether data is suitable for use.

Future research should place greater emphasis on the practical implementation of ethical principles and foster international collaboration (including the developing countries) to follow the latest developments) to establish and verify ethical artificial intelligence in a clear, transparent, and comprehensible manner. This study has primarily provided a theoretical examination of the various ethical frameworks proposed by international institutions, as reflected in the reviewed literature. However, there remains insufficient evidence to confirm that AI developers are consistently subject to rigorous oversight, particularly regarding ensuring that the data employed is free from bias and discrimination.

References

Abdulaziz Aldoseri, K. N.-K. (2023). Rethinking Data Strategy and Integration for Artificial Intelligence: Concepts, Opportunities, and Challenges. *MDPI*.

Adib Habbala, *. M. (2024). Artificial Intelligence Trust, Risk and Security Management (AI TRiSM): Frameworks, applications, challenges and future research directions. *elsevier*.

Alon Jacovi, A. M. (2021). Formalising Trust in Artificial Intelligence: Prerequisites, Causes and Goals of Human Trust in AI.

Anil Kumar Yadav Yanamala, S. S. (2023). Advances in Data Protection and Artificial Intelligence: Trends and Challenges. *International Journal of Advanced Engineering Technologies and Innovations*.

Anna Jobin, M. I. (2019). Artificial Intelligence: the global landscape of ethics guidelines. *Corresponding author: effy.vayena@hest.ethz.ch*.

By Mariarosaria Taddeo, L. F. (2018). How AI can be a force for good. An ethical framework will help to harness the potential of AI while keeping humans in control. *Science, www.sciencemag.org/content/361/6404/751/suppl/DC1*.

Chapman, J. A. (2021). Putting AI ethics to work: are the tools fit for purpose? *AI and Ethics (2022) 2:405–429,https://doi.org/10.1007/s43681-021-00084-x*.

Dignum, V. (2018). Ethics in artificial intelligence: introduction to the special issue. *Ethics and Information Technology(Springer Science+Business Media*.

Ehsan Toreini 1, M. A. (2019). The relationship between Trust in AI and trustworthy machine learning technologies.

Eitel-Porter, R. (2020). Beyond the promise: implementing ethical AI. *AI and Ethics (2021) 1:73–80,https://doi.org/10.1007/s43681-020-00011-6*.

Emre Kazim1, *. a. (2021). A high-level overview of AI ethics. *Pattern*.

Heike Felzmann1, E. F. (2019). Transparency you can trust: Transparency requirements for artificial intelligence between legal norms and contextual concerns. *journals.sagepub.com*.

Huw Roberts1 · Josh Cowls1, 2. ·. (2020). The Chinese approach to artificial intelligence: an analysis of policy, ethics, and regulation. *AI & SOCIETY*.

Hyesun Choung1* Prabu David2, A. R. (2022). Trust in AI and Its Role in the Acceptance of AI Technologies. *International Journal of Human-Computer Interaction*.

Javier Del Ser9, 1. R. (2024). Explainable Artificial Intelligence (XAI) 2.0: A manifesto of open challenges and interdisciplinary research directions. *InformationFusion*.

Joni-Roy, T. M. (17 Apr 2025). A Systematic Literature Review and Multi-Stakeholder Ethical Framework for Social Chatbots. *SSRN,https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=5220728*.

KOLLURI. (2015). A COMPREHENSIVE ANALYSIS ON EXPLAINABLE AND ETHICAL MACHINE: DEMYSTIFYING ADVANCES IN ARTIFICIAL INTELLIGENCE. *https://www.researchgate.net/publication/380731168, SSRN Electronic Journal · July 2015*.

KOLLURI, V. (2015). A COMPREHENSIVE ANALYSIS ON EXPLAINABLE AND ETHICAL MACHINE: DEMYSTIFYING ADVANCES IN ARTIFICIAL INTELLIGENCE. *ResearchGate*.

Leslie, D. D. (2019). Understanding artificial intelligence, ethics &safety.

Luciano Floridi, J. C. (2018). AI4People—An Ethical Framework for a Good AI Society: Opportunities, Risks, Principles, and Recommendations. *Springer*.

Natalia Díaz-Rodríguеza, ∗. J.-V. (2023). Connecting the dots in trustworthy Artificial Intelligence: From AI principles, ethics, and key requirements to responsible AI systems and regulation. *Information Fusion*.

Pencheva, I. (n.d.). Big Data & AI – A Transformational Shift for Government:

Ryan, M. (2020). In AI We Trust: Ethics, Artificial Intelligence, and Reliability. *Science and Engineering Ethics, https://doi.org/10.1007/s11948-020-00228-y*.

Steven Lockey, N. G. (2021). A Review of Trust in Artificial Intelligence: Challenges, Vulnerabilities and Future Directions.

Stuart Russell, D. D. (2015). Research Priorities for Robust and Beneficial Artificial Intelligence. *Association for the Advancement of Artificial Intelligence. All rights reserved. ISSN 0738-4602*.

Sunyaev, S. T. (2020). Trustworthy artificial intelligence. *Electronic Markets (2021) 31:447–464,https://doi.org/10.1007/s12525-020-00441-4*.

Sunyaev1, S. T. (October 2020). Trustworthy artificial intelligence. *Electronic Markets*.

Teemu Birkstedt, M. M. (2023). AI governance: themes, knowledge gaps and future agendas. *emerald*.

Yanamala, S. S. (2013). "Advances in Data Protection and Artificial Intelligence: Trends and Challenges," International Journal of Advanced Engineering Technologies and Innovations.

Issue - 26 - Part 3- April - 2026 - Year 5 Refereed Quarterly Scientific Journal

American International Journal of Humanities and Social Sciences

ISSUED BY AMERICAN INTERNATIONAL ACADEMY FOR HIGHER EDUCATION AND TRAINING

QUARTERLY JOURNAL ON HUMANITARIAN AND SOCIAL AFFAIRS

(ISSN) Electronic (4806 - 3085) / (ISSN) Paper (4830 - 3085)

Legal deposit number in the Moroccan National Library (2025PE00006)

Legal deposit number in the Iraq National Library and Archives (2735)

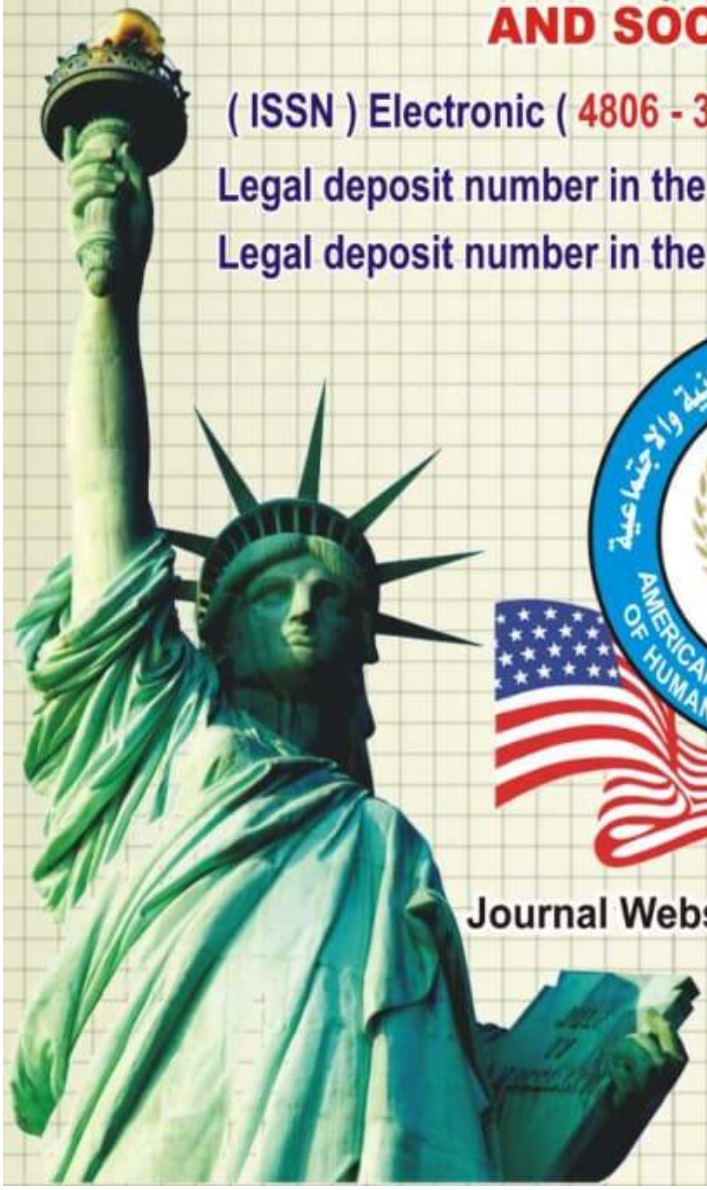

Journal Website : https://iajphss.us/